

کتابخانه مجلس شورای ملی
خطی «فهرست نشده»
۶۸۹۳
کتابخانه مجلس شورای ملی



حاشیه شرح جامی
عصام الدین

من انعام او غيره وما وقع على غير الاختيارى كحمد الله تعالى على صفاته
فلتنزيله منزلة الاختيارى اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار
كونها مبادى افعال الاختيارى فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد
فيه مجاز او لان المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا
عليه تجوزا او المحمود عليه حقيقة امر اخر لوليه فى الصحاح
الولى ضد العدو وكل من ولى امر احد فهو وليه هذا وكلام المصنف
يحتمله اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لمحب كل حمد وهو الله تعالى
لانه محب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا حمدا وحمدا من محبيه
واما على الثانى فالمعنى ان كل حمد لمن ولى امر كل حامد من خلق ما
يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه فى الحامد وجزاء
الحمد بما يليق به والحمد يصلح ان يكون مبنيا للفاعل اى كل حامد منه
حمد متعلق لوليه وان يكون مبنيا للمفعول اى كل محمودية قائمة
به ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية ما هو الاصلح نظرا
الى المعنى فجعل الحمد مستعملا فى كلا المعنيين او ارتكاب تكلف اراد كل ما يحمد
عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيد الثبوت كلا معنيى الحمد له تعالى
دون غيره فيتم فى الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبنى للفاعل ثابتا
له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وتريد بالحمد بقرينة
المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة به لا يتاتى من غيره فيكون
حمد الله تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا ليلة
المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما فى جمع الولى والنبى ثم فى تقديم الولى



حاشیه شرح جامی
عصام الدین

من انعام او غيره وبما وقع على غير الاختيارى كحمد الله تعالى على صفاته
فلتنزيله منزلة الاختيارى اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار
كونها مبادى افعال الاختيارى فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد
فيه مجازا ولان المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودًا
عليه تجوزا او المحمود عليه حقيقة امر اخر لوليه فى الصحاح
الولى ضد العدو وكل من ولى امر احد فهو وليه هذا وكلام المصنف
يحتمله اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لمحب كل حمد وهو الله تعالى
لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه
واما على الثانى فالمعنى ان كل حمد لمن ولى امر كل حمد من خلق ما
يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه فى الحامد وجزاء
الحمد بما يليق به والحمد يصلح ان يكون مبنيًا للفاعل اى كل حامد
حمد متعلق لوليه وان يكون مبنيًا للمفعول اى كل محمودية قائمة
به ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لغاية ما هو الاصلح نظرًا
الى المعنى فجعل الحمد مستعملا فى كلا المعنيين او ارتكاب تكلف اراد كل ما يجمع
عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيد الثبوت كل معنيى الحمد له تعالى
دون غيره فبين فى الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبنى للفاعل ثابتا
له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره ونريد بالحمد بقرينة
المقام حمده تعالى ليكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة به لا يتاتى من غيره فيكون
حمد الله تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت



حاشیه شرح جامی
عصام الدین

من انعام او غيره وما وقع على غير الاختيارى كحمد الله تعالى على صفاته
فلتنزيله منزلة الاختيارى اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار
كونها مبادى افعال الاختيارى فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد
فيه مجازا ولان المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا
عليه مجوزا والمحمود عليه حقيقة امر اخر لوليه في الصحاح
الولى ضد العدو وكل من ولى امر احد فهو وليه هذا وكلام المصنف
يحتمله اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لمحب كل حمد وهو الله تعالى
لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا حمدا او حمد من محبيه
واما على الثانى فالمعنى ان كل حمد لمن ولى امر كل حمد من خلق ما
يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء
الحمد بما يليق به والحمد يصلح ان يكون مبنيا للفاعل اى كل حامد
حمد متعلق لوليه وان يكون مبنيا للمفعول اى كل محمودية فانما
به ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية ما هو الاصلح نظرا
الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا المعنيين اذ ارتكاب تكلف اراد كلما يحمد
عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى
دون غيره فيتم في الحمد درجة الكمال والثالث ان يجعل الحمد المبنى للفاعل ثابتا
له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره ونريد بالحمد بقرينة
المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى المختصة به لا يتأتى من غيره فيكون
حمد الله تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا ليلة
المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولى والنبي ثم في تقديم الولى

على النبي حيث اشار اشارة دقيقة الى المأثور المشهور من ان الولاية افضل من
من النبوة والصلوة على نبيه النبي انسان بعثه الله من الخلق لتبليغ احكامه
والرسول اخص منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريعة والاصل في
الاضافة العهد هذه الاصل ينصرف الى نبينا او قد يكون للجنس والاستغراق فيكون
المعنى والصلوة على كل نبي لم يتوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فلرعاية
السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني ظاهر لانه اشمل وعلى الاول فلدلالته على
انه صلى يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بطريق
الاولى وعلى آله واصحابه المتأدبين بادابه الزم اهل السنة ادخال على
على الآل ردا على شيعة فانهم منعوا ذكر علي بين النبي واله وينقلون في
ذلك حديثا في الصحاح ال الرجل اهله وعياله واله ايضا اتباعه هذا ولو حمل
على الثاني يكون اصحابه مخصصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين ال الرسول
والمقام لا يسعه في الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان اله
واصحابه متأدبون بادابه نفسه وادب درسه وهو تبليغ كتابه والاحكام
وفي ذكر الادب براعة الاستهلال بان النحو من قسم الادب فهذا اي هذه
الامور الحاضرة في العقل استحضر المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال
واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما يستعمل في الامور المعقولة
وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة في مرأى المخاطب لكن لابد من نكتة و
النكتة ههنا اما الاشارة الى تقاربه بهذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها
كانها مبصرة عنده ويقدر على هذه الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال
فطانة الطالب الى ان بلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده و يصح
ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب

على تحصيل

على تحصيل المعاني فوائد جمع فائدة وهو ما استفيد من علم او مال وجار فاده
له المال ليفيد اي ثبت له المال فلك ان تريد بالفوائد الثوابت يعني هذه امور
ثابتة بعيدة عن البطلان وافيه اي كثيرة تامة يقال وفي الشيء وفيا على
فعل اي كثر وتم فقوله بحل متعلق لوافيه على تضمين معنى التعلق ولك ان تجعل الوافية
من وفى بعهده اي لم يغدر فقوله بحل متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ واتم معنى
الفوائد اسم لكتاب في المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشارق كتاب في الحديث
وفي درج اسماء الكتب بلا شائبة تكلف مزيد تحسين الكلام البليغ بحل
مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب ههنا ابحاث
الاول ان قوله للعلامة يستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكائنة للعلامة
صفة للكافية ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون في تقدير كائنة للعلامة
حالا منها واكثر ما يذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب الموافق المعنى
لانه اهم وان راعيت ههنا جانب اللفظ يتجه ان الحال لابد ان يكون عن الفاعل
والمفعول والجواب انه يصح ايراد الحال مما اضيف اليه الفاعل والمفعول
اذا صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تع واتبع ملة
ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل
فانه يصح ان يقول هذه فوائد وافيه بحل الكافية الثاني الظاهر ان يقول
للعلامة المشتهر في المشارق فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب
تانيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر هلت
الاختيار في رعاية التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى
مؤنثا او بالعكس الثالث ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظر لان
هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء بمن جمع جميع اقسام العلوم كما هو

حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء من العلوم النقلية
وليس ابن الحاجب ولهذا خص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة
حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه اوحدي
وما من مقصد الا وهو فيه المعي وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد
بالعلوم الفلسفية الرابع انه اضاء من بين اوصافه العلامة على الاشتهار اغناء
له عن الوصف بالفضايل تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطالة
في المدحه الخامس انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يوجد يراد بهما حقيقتهما حتى
يحمل تعددهما الذي يستدعي صيغة الجمع بل اراد بلاد المشرق والمغرب فيصح
جمعهما بلا مرية شايبة الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخون من
استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين او الى اخر عمره او الى ثمانين
وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل علمه في
الصحاح اي وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا لان المشهور ان الشيخ
ابن الحاجب قتل شابا تغمده الله بغفرانه في الصحاح تغمده الله برحمته غمده
بها هذا والكلمة ماخوذة من غمدة السيف اذا جعلته في غلافه والغمد
غلاف السيف ففي الجملة اشعار لتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع و
قطع المشكلات واسكنه بحبوحة جنانه اي وسط جنانه بكسر الجيم
جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل نظمتها
يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك والسلك الخيط والتقدير جعل الشيء
في قراره والحمل على الاقرار والحمل على الثاني ابلغ في مدحه الكتاب والسمط
السلك ما دام فيه خرازة والا فهو سلك والتحرير التقويم وفي اضافة
السمط الى التحرير اشارة الى ان التحرير لا يفارق الفوايد التي كالدرر

للولد

للولد الغر بن الغرة عند اهل الذكاء والفضل بالذكاء فوصفه بالغرة في قوة
في قوة وصفه بالذكاء والفضل التلهف هو التاسف الحزن وجمع الغاط
المترادفة في الخطب مستفيض لا وصمة له عند البلغاء وسميتها بالفوايد
الضيائية فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن زبير زبيري
فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة في التركيب الاضافي
الجزء الثاني ان كان المقصود في النسبة الحاقي الاول فالمقصود في ضياء الدين
الجزء الاول ليجعل الشخص ضياء للدين والمقصود في ابن زبير الزبير لم تقع فلذا
الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله
في العبودية حتى خص من بين العباد المضاف اليه باسم العبد كانه العبد فان
قلت لم ينسب الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية من تكلف الحذف قلت
لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان في اللقب ما يمدحه ويجعله علة
غائية للتاليف ولان فيه نسبة الى الضيائية بحسب المعنى فيشعر بانه يضي
القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب لانه لهذا الجمع والتاليف الاولى
ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة كالعلة
الغائية العلة الغائية ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود وضياء
الدين يوسف متقدم في التصور لكن لم يتاخر في الوجود والعلة الغائية
بتعلمه هذه الشرح ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى
في النسبة السائر مشتق من السور بمعنى ما يبقى الاكل ومعناه الباقي في
الكشاف وان العرب هو السائر بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين
بمعنى الجميع غير ثابت وقد استعمله الكشاف في هذا المقام بمعنى الجميع فحق
القول بانه من غاب عيب فالسائر ههنا بمعنى الجميع انفع للمدعو له لانه

ضمنا بان يجعل

يمكن الدعاء في حقه من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدى لانه ربما يكون
من اصحاب الصنايع وما توفيقى الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات
وقيل لا بد من تقييده بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في اسباب الشر والمختص
ان الفاعل للتوفيق هو الله تع وانه استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء
لانه يدخل الالة فلا يحسن ضرب بزيد والضارب بزيد وانما يقال ضرب من زيد كما العرب
وما توفيقى الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود
انه بتقدير مضاف حينئذ اى وما كونى موفقا الا بمعونته وتوفيقه وهو حسبى
ونعم الوكيل فيه بحث لجده في حواشى المطول بتحيل ان كتابه يعنى تحيل بنفسه نقصان
كتابه بهذا الترك والتخيل ما يفيد في النفس قبضا او بسطا وبناء الشعر عليه ولهذا يسمى
الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والتخيل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين
ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعلا مؤثرا مشاهدة بتاثير القول كما نحن فيه و
هضم النفس ممن اتى بما يكاد ان يوقعه فى الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب من اهم
المهمات ويعلم منه ترك كتابة الصلوة ايضا ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء
به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشى المدقق الفاضل الهندى لكنه اتى
على وجه يتوجه عليه اعتراض قوى فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه و
حذف منه ما ظن بانه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل لم يبتدئ بالحمد هضما للنفس
بتخيل ان كتابه هذا من حيث ان كتابه ليس ككتب السلف حتى يكون على سنتهم وذا بال لام
حتى يكون ترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف
وترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصوم
والصلوة هضما للنفس بتخيل انه ليس في اعداد الفضلاء والمكلفين فاصلح الشارح
ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابه للحمد وجعله جزءا من الكتاب ولما لم يكن

لترك العمل بالسنة وجه لم يقل به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على
ما تضمنته التسمية من اظهار صفات الكمال الذى هو الحمد حقيقة لئلا يلزم الاقتصار
الذى هو المطلوب فى هذا التاليف وبداء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث فى
هذا الكتاب عن احوالهما كان داب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع فى المقصود من
النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوع العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة فى طلبه
وليكون مجيئه بهذا التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما
ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكر الغرض
من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب فى تحصيله ولا ينفر عنه بما يعرضه من مشقة
التحصيل وللمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليمكن الشروع فى الفن واعرض
عن الاخرين لان كتابه للصبى الذى لا يكون تحصيله الا قسرا فلا ينفعه فى تحصيل
البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقسره المعلم على حفظ ما فى الكتاب وهو لا يستدعى
معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه فمتى لم يعرف ما هو من التعريفات والمعرفة وعلى
التقدير يقتضى البيان على عدم تعرضهما على وجه يتم ان معرفة الاحوال يتوقف على تعريفها
فان عنيتم والا فلا وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها هذا وجوه اربعة
للتقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتحقق مفهوم الفرد على تحقق الفرد وتحقق
معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر قيل هما الكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق رد الكلمة
الى اخرى لمناسبتهما فى اللفظ والمعنى والمشهور فى المناسبة المعنوية ان يدخله معنى
المشتق منه فى المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفى فى الاشتقاق ان يكون معنى المشتق
منه فى المشتق لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا فى تحقيق فى شرح الرسالة العضدية
وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم
لتاثيرهما فى النفوس كالجرح ان اكتفى بمطلق التاثير فى التسمية كاف ما الحج

التعريف
كذلك
مثلا
وتوقف تحقق مفهوم الفرد على تحقق مفهوم الفرد

يكون جاريا في الفاظ باعتبار تاثيرها الحسنة والسيئة لكن قوله قد عبر اه يدل على
على انه اراد التاثير باحداث الم في التفسير البيضاوي في قوله تعالى فتلقى ادم من ربه كلمات اصل
الكلمة الكلم وهو التاثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجارحة
وقد عبر بعض الشعراء قال الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين وامام المتقين علي بن
ابي طالب عليه السلام ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر بعض الشعراء
ما جرح اللسان اللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة وهذه العبارة محتملها
والكلم بكسر اللام هذا التحقيق للفظ الكلمة لا للفظ الكلم بادنى مناسبة له
بهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق الكلم اذ بمعرفة ان التاء
للفرق ما بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد جنس لا جمع كتمر
وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلث بخلاف التمر نشا من
الاستعمال حيث عرض الكلم هذا التخصيص والتمر باق على وصفه والكلم الطيب
يا قول بعض الكلم هذا التاويل بعيد عن ظاهر الاستعمال جدا اذ ليس دأب
اللغة ان يقال في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيفيد ان بعض
ما الطيب ويكون اعم خال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم ولهذا ارجح
القول الاول ويمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل سيما مثل هذا
التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف
يبطل معنى الجمع فلما ابطل هنا معنا الجمعية لم يبق معنى الجمعية نعته كيف
لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يقصد
الكلمة الطيبة الوحدة لم يصرح بها قدر من الكلم واللام فيها للجنس
لان اللام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان
يشار به الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان

يقصد

يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان الناطق فهي لام الحقيقة
من حيث هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني
كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق
كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما ان يشار بها
الى قسم من مفهوم اللفظ معهود ابتداء بين المخاطب يسبق فهمه اليه عند
سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول ثم الجنس لا ما لا تحته كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ
الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما
اي بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام
لا قبله من ضيق العطن وان وقع ذلك الى الان لم يغتفر منه وهذا العطن لان المنافاة بين
حقيقة الكلم والتاء لا ذلة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع
المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلي الزامي لا تحقيقي اذ التحقيق ان التاء
ليس للوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطا بالوحدة
في كونها افرادا له حتى لا يصح جعل كلمتين معا فردا لهذا المفهوم وهذا
لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة
الكلم المذكورة على السنة النحاة اشار بانه يراد امكان المصنفه من
وجهين اما اولا فلان كون اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن
جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها
والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها
وجعل الكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها
وجعل الكلمة تبا وتدلها يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعضا منه

بخلاف المركب الا بعد تكلف تامل   اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة
ولفظت النواة اي رميتها انما صرح بقوله اي رميتها دفعا لان يتوهم
ان المقصود رميتها من الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان
قلت من اين علم انه لم يقصد الرمي من الفم قلت لانه لا بد وان يتعدى
بالباء قال في القاموس لفظ برايه نطق المناسب للمعنى الاصطلاحي هو
اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة صفة المتكلم دون
الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي هذا وبعد فيه نظر لان يكفي في النقل
التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه
صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يخص اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة
كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا
الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى اللغوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشمولها
ما يتلفظ به حكما ولم يعهد فيما بين ارباب اصطلاح النقل من المعنى الاخص
الى ما هو الاعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل اصطلاح النقل مما هو
بمعنى الرمي   ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ
انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان
مناسبة العام للخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء
فان قلت فجعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب ايضا الا ارتكب في نقل
اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت الفرق بين جعل اللفظ بمعنى
الملفوظ اللفظ من الفم وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به فان الاول نقل
للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل للمصدر المطلق الى قسم
من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى وينقدح هناك

وجه اخر

وجه اخر وهو ان يجعل اللفظ بمعنى الرمي اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل
النقل العام الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون نقل الاسم للمتعلق لخاص
الى متعلق الخاص   مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا
او مستعملا وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل
وكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله
وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل   واللفظ
الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما في
مذهب ايضا لفظ حقيقي في الصواب فالمتلفظ به حقيقي   ولم يوضع له لفظ
في مذهب الا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفي بفهمه من غير
لفظ عن اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا
لجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا
وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير
الى الصوت فقوله ليس من مقولة الصوت والحرف اصلا ليس على ما ينبغي
فاحفظ فانه مما خفي على غيره حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي
مقولة قلبت قطعا لغيه   والدوال الاربع وكذا مثال له مثل ضرب ... الوحدة
لان القصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا حاجة
الى قصدها فيها لصدقهما بدون التاء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن
الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المص ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة
عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح
التلفظ بما هو جزء منها من الاحيان فعبد الله عنده ليس كلمة لامكان التلفظ
به من حيث باعتبار المعنى الاضافي   والمطابق غير لازم بل غير جائز لان

المصدر لا يحمل التأنيث والمثنى والجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به في
الكشاف في تفسير قوله تع حتى يكون حرضا او تكون من الهالكين واعلم انك
غير انه عند اكتفاء بادنى ما يكتفى   مع كون اللفظ اخصر وما يتبعه ايضا
اخصر مما يستفيع اللفظ قد يرد ليكون للمعرض محتملا لاحتمالين فيذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن   الوضع تخصيص الشيء بالشيء الاولى تعيين
شيء للشيء ليظهر تعلق بمعنى قوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد تخصيص شيء
بشيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ للمرادف فان
جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك   بحيث متى اطلق
كما في الالفاظ او احس كما في الدوال الاربع والمراد بالاحساس المقابلة
مع اطلق لا نسلم يقال احسه اذا ابصره او علمه على ما في القاموس
والا ولا حقى سمع لزيد حق مقابلة مع احس اذ السماع كالاحساس مخل
مستفيد مجلا في الاطلاق فانه فعل للمقيد الا انه اراد ان يتصرح الاطلاق في
المعنى المعناه العرفي ولينفي السامع عرف فاعرفه   بل اذا اطلق على صم ضميمة
الاولى بل متى اطلق ضم ضميمة   واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
وللذلم يكتفنا جس وكذلها في الوجه الثاني   ولا يبعد ان يقال ويمكن
ان يقال لم يعتبر المجيب الا ولانه قيدا زائدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق
كما اكتفي به فيرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق
اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان اي اللغة في محاوراتهم يفهم
منهم المعنى المجازي لانه متى اطلق شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون
بدون القرينة على ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى
الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان افراد الوضع بالمعنى الاعم

وهو تعيين

وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب
ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا
او تفصيلا وعند السامع المحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة على معنى في نفسه
عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة
فلا اشكال اصلا ولنا تاويل اخر تجده ان اوتيت الشرح الرسالة الوضعية
وكثير من الجهال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على وفق ذائقة الاطفال
ومن الله المنح وعلى الله التكلان وعنده لنا لمعرفة حقيقة الحال وصدق
المقال   المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقد اكتفى فيه لصحة القصد
فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد اي لغة ويرد عليه ان
مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ محل المقصد حتى يصح
اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان
ينقل اسم احدهما الى الاخر فظهر بهذا انه لا وجه الاقتصار على اسم المكان
بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه   او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي
لغة واصطلاحا فهو اخص من مصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر المذكور
بمعنى المقصود سواء قصد بشيء او لا والمصطلح هو المقصود بالشيء فنقل
المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص ولك ان تجعله منقولا الى المعنى
الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق
بين اللفظ والمعنى مما لا يدعو اليه معنى   او مخفف بمعنى اسم
المفعول من مخفف لحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة الفتحة التي هي
اخف قلبت الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها لفظا
مع انه لا يوجد له نظير في الكلام العرب   ولما كان المعنى ماخوذا

في الوضع فان قلت كما ان المعنى ماخوذا في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه
وهو الشئ الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير
اللفظ فلا وجه لاقتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان
التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاضلا وقاصر القصد اليه ليتوصل
به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى
قيدا لخروجها لا بيانا للواقع والتجريد عن الشئ الاول لا مدخل له فيه فان
قلت اى فايدة في تجريده عن المعنى واستعماله في خبر معناه ههنا وذكر المعنى
مع انه لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج
الى تقييد المعنى بالافراد الا انه بهذا التعيين كون المفرد قيد المعنى
بالافراد الا انه بهذا التعيين كون المفرد قيدا للمعنى فخرج به المهملات
والفاظ الدالة بالطبع الدال ان دل العلاقة لازمة النفس الدال فالدلالة
عقلية كدلالة اللفظ دير على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا
بملاحظة حال اللفظ في نفسه والا فان كان العلاقة كون الطبيعة
مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على
وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقق حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة
حال الطبيعة وانها مقتضية لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى
والا فان كان الدلالة لاجل طائفة على كون الدال علامة للمعنى
فالدلالة وضعية فان قلت لم لم يذكر الالفاظ الدال بالعقل
ايضا قلت لان الدلالة بالعقل ليست الا مهملات والدوال بالطبع
فالدوال بالوضع والثالث لا يخرج بقيد الوضع يعني انه لا حاجة
الى ذكر الفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات الا

يقال

ان يقال لصرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد التباس بالكلمة
لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات المهملة لا الكلية بقرينه
وبقيه حروف التهجي لان حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء تقطيع اللفظ
بحروفها فحروف الهجاء حروف تقطع اللفظ بها اى حروف ركب منها
اللفظ يعني انه اذا جرد الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل جسق ودير لانه
علما للفظ وخرج بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا باذاء
المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء لمعنى كهمزة الاستفهام ولام
الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء المغيرة لذلك ولا يخرج
بقوله لمعنى بل لا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا
ان يقال قول الموضوع لغرض التركيب لا باذاء المعنى لتقييد حروف
الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فله الحكم الا بالاخراج لمعنى
لبعض حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم يوضع لمعنى فينبغي ان يخرج
كلها لا بعضها الا انا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها مع بقوله لمعنى
كما لا يخرج الدوال بالعقل من الفاظ الموضوعة لمعنى اخر من حيث انها دوال بالعقل
بقيد وضع بل بخروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف
فان قلت لو وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر ليصح فساد التعريف لعدم
صدقه عليه لانه وضع لمعنى العلم انه لو قال المص وضع لمفرد لكان التعريف اخصر
واسلم انه ادرج المعنى لفائدة ستعرفها فان قلت بعد التعريف المعنى عما يفسد
لتي كيف صح هذا السوال قلت لما تقرر عند السائل مقدمة وهيه هي ان المعنى
لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة للعوض كلمة ما في التعريف المعنى
بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في تعريفات شتى موكدة   قلنا المعنى ما يعلم من القصد

الا ما اذا وضع بعض الالفاظ
بازاء بعض اخر
صح صح

او ان يقال المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ الموضوع
لمفهوم كلي لسند المنع ان يكون هذا اللفظ موضوع اللفظ فان قلت يكفي سند
المنع ان يكون هنا لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفي سند للمنع احتمال ان
موضوع المفهوم كلي ولا يجب الجزم به فلو حكم الكلي على الاحتمال لم يتوجه النقض
قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال فجرى على الظاهر واورد
النقض عليه فلو صرف عن الظاهر يصير ما ذكره من النقض منعا للمقدمة المحض
فصرف الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع لفظا معتدا به
والمراد بامثال الضماير الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي
قلت فيما اذا قلت زيدا او زيد قائم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب
وليس اسم الاشارة المشار به الى لفظ مفرد او مركب من هذا القبيل لان وضع اسماء
الاشارة للمبصرات فما استعمل له المجاز في كلمة او مركب لا يتحقق مادة النقض
فان الوضع فيها وان كان عاما واغا قال وان كان عاما اشارة الى
ما ليس الوضع فيه عاما لانه اوجه في هذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور
والكتب فليس هنا لك مفهوم كلي اي مقام وضع امثال الضماير وقيل
في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم فمثل الضمير فهم
هو الموضوع له في الحقيقة فيد الموضوع له مجازا والمراد انه موضوع لما تقدم
ذكره تحقيقه لوكن فيتناولون فيقولون ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره
فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات
هذا المفهوم وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى لا يقال الاولى
الاقتصار على مفرد لما مر ومعناه ما لا يدل جزء لفظه
على جزء معنى هذا يقتضى ان لا يكون الافراد صفة المدلول

فيه انه ان اريد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه ظهر البطلان
لان المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد به صدقه ما يتعلق
به القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون الجنس
اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى
القصد بشيء نعم لو قال ما يقصد بشيء لكان اوضح واخصر وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره لا يخفى ان هذه اللفظية طبيعية وطبيعية لا ينتج الكبرى في الشكل
الاول الا ان يقال نفى انتاج الطبيعية في كبرى من الشكل الاول نفي كلية انتاج
اذ المعتبر عند الميزانيين الامور كلية والانتاج في هذا المقام بين كما في قولنا الانسان
حيوان الناطق والحيوان الناطق كلي بعض كلمات مفرده لا فائدة في الوصف
فكيف يكون موضوعا للمفرد لم يقل لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار
قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير
كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة اللفظ لم يتجه قلنا هذه الفاظ وان
كانت بالقياس الى الحاصل انها معان مفرده والفاظ مركبه فيقول ادراج
المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى
مفردا وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة الموعوده
وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا اي فيما بين الفاظ المستعمله في مقام
الحكم على اللفظ وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة ولا يخفى عليك ان هذا
الحكم منقوض لا يذهب عليك ان الجواب عن الاشكالين بالمنع اي لا نسلم وجود
ماده نقض التعريف في لغة العرب في سوى الاشكالين بالمنع اي لا نسلم
الا انه ذكر المنع في صورة المعنى مبالغة في عدمه ومقابلة بالنقض خارج
عن قانون المناظره وانما اللائق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضماير الراجعة

الا ان يقال

نحو باستعمال الماضي في تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد
لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان
لوصف الوضع معمولا متعددا اختار فيه صيغة الفعل واجعل في صفة الافراد
فاختار فيما لا معمول له متعدد الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو
قدمت الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة للمعنى
ولانه بواو ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة المعنى وان يكون صفة للفظ
ليذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان متنبا غير الكلمة
الوضع لاستلزام الافراد الوضع كما يوهم جعله صفة من غير عكس وفي تقديم
الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد وقع في مقام الذروة بما لا يقنع به الاعلام القرم
او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على الحال المجرور
وهذا القدر كاف لصحة الحالية مثل الرجل قيل وكذا رجل لان التنوين
كاللام كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه قرينة ان
الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة
واعرب باعراب واحد لشدة الامتزاج وهذه قرينة بلا منزلة ان الاسم
والاب ان يجعل واحدة مضافا اليه الاعراب لا صفة وان يدعوا اليه
ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع
باعراب لفظ وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان قائمة
مثلا انه معرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب بواحد وليس كذلك اذ الاسم
التانيث مبني الاصل فيها بان المراد باعراب اعراب واكتفى بكيفية واحد
مع انه كونها كلمتين يستدعي كونها بكيفيتين قيل ان ما ذكره انما يظهر
في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون

بالالف واربع والمض انه كذلك اذا لم يونس بل لم يسمع وصف الدوال
اربع ولا لمعانيها بالافراد والتركيب خصوصا لا بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف
اللفظ الدال بالطبع او العقل بشيء منهما فاطلاق التعريف مبني على الاهمال
ومبني عن الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على
جزئه وفيه ان يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد بناء
على انه مفعول مطلق تحقيقا اشبه بصفة اللفظ يستفاد منه على ما هو حققه
التركيب انما يعلق به ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق
هذا المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمي الافراد
الحقيقة ابهاما لضعف المفاد ولا لضعف الدلالة فانه كما يستفاد باللفظ
الثاني جاء بالمعنى الاول وقيل لكن بضعف الدلالة بظهور ارادة التجوز
بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الابهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى
لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودة بتبع مع ان المقصود به بعد
الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكانه لم يتعرض له لانه بصدد الترغيب جعل
المفرد صفة للمعنى بوجه ما لينافي له ان يقطعه من المعنى ويجعله صفة
اللفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضي ان الافراد
صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا بد من
التوجه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض كما تركيب
في مثل قتل قتيلا في قولهم قتل قتيلا فله سلبه ولا بد من بيان
نكته في ايراد احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم البليغ لا ينطق
به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة والاخر مفرد لا يخفى
لطف هذا البيان وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع

على الافراد

فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الاخر بين الجزء الاول فان علامة
التثنية والجمع فيهما الاعراب في الحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا لجعل الحرف
الاخير الصالح لان يجعل اعرابا فيصح فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد
اما الرجل وان صح ان يجعل المعرب فيه المعرف دون المجموع لكنه الحق بما غير
لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرض بجزم قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر
وقع في الزجاج حتى يكون في ذائقة الناظرين فيه الاجاج ولا يخفى على الفطن
العارف بالعرض في القاموس عرض علمه وعرف بذنبه اوبه فمثل عبد الله
على اخرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وجه ذلك بان اللفظة لا يصح
ان يتكلم به مرتين باعتبارهما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وصفه الا في
فيه ما ذكره العلامة الثاني المحقق تفتازاني في شرح الشرح لمختصر ابن الحاجب الاصول
للمص ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نقطع اذا اخراج عبد الله
من تعريف المفصل من غير بلا تمييز كيف وقد قال في المفصل بعد التعريف الكلمة بهذه
المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف
الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى
مفرد ومركب ومنقول ومرتجل والمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة او غير
جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف و
مضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه يخرج ذلك عن التعريف
الكلمة بعلبك علما مع انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لانه معربا
باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان احوال واخي الكلمة مطلقا
بل على وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الاصل
وعلى وجه يتميز به حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار

كونها كلمة

كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين ان الاعراب
فيها ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بعلبك خارجا ليتبين ان اعرابه
على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة ولو لم يخرج بتركه لكان انسب
ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما كون الشيء
بحيث يفهم منه شيء اخر فان كان منشاء تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء
الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء الاول مقتضى الطبع
عند عروض الشيء الثاني فطبيعية والا فعقلية فبعد الذكر الوضع
لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيرد انه بعد جعل الوضع
في التعريف بحيثية ثنا ولحروف الهجاء المعادة عن الدلالة لا يصح ان ذكر
الوضع نعم عن الذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف
لمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذه المجموع يستلزم
اعتبار حقيقة الوضع في التعريف مثل لفظ دير مسموع من وراء الجدار
اختاره لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ
بسماع دير بدلالة اللفظ لذلك المدلول اللفظي فيظهر الدلالة العقلية
كمال الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ معنى في لوح اللفظ دلالتان فلا
يظهر ما قصد بالتمثيل كمال الظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ان فهم
المعنى للمشاهدة او للدلالة فبعد الذكر الدلالة فيه نظر لانه
يجوز ان يذكر بعد الذكر الدلالة ما يستلزم الوضع ليستغني عن ذكر
الوضع كما في التعريف المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع
لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكره كما في المفصل فيه لطافة لان
التعريف المفصل مفصل لهذا التعريف اي صنفه اشارة الى

ان هذا الجزء لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها
ثانيا بضم قيودا اليها تحصل اقساما لها كما حقق ان لا حكم في التقسيم واندرجه
التعريف ويظهر انضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة
وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة
دلت واقترن كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء الا ضم قيود اليه
ويحصل بعدد القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء يسمى هذ
الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم اخر قسيما
والغالب في المقسم فيما يذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلذا قال انحصرت
فيها والحصر المقصود به ان حكم بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفات الى
ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه
كثيرا ما يوجد حصر لم يكتف فيه بمفهوم التقسيم ولا تعلق بالاستقراء بل يثبتها
فيه بتنبيه او برهان فيقال لهذا القسم ثالث تحقيقا ان يسمى حصرا قطعيا و
الحصر المراد هنا قيل عقلي ونحن على انه استقرائي قد بيناه في شرح الكافية
في هذا المقام ثم قول المص لانها يتعلق بما يفهم من الجملة من معنى الانحصار
ويكون هذا القدر الظرف عند بعض النحاة يقدرون عامل الظرف فهكذا
انحصرت لانها اي الكلمة لما كانت لما ظرف بمعنى اذ ويكرم بعدها
الماضي لفظا او معنى والجواب ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة
قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وكان
ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا كلام الرضي فقوله وهي اه
جملة اسمية مع الفاء الجواب لما بلا اشكال مما بين لا يدخل الفاء على
ما هو جوابها فلا وجه لقول فهي الا ان يقال الجواب محذوف

اي عبر

اي عبر الدلالة وقوله فيه بحد لا يخفى اما من صفتها عدل عن المشهور
من حذف المضاف من اسم ان اي لان حالها مع ان فيه تقليل حذف ولعله
احسن لانه يحوج الى صرف الثاني الى حرف واحد بين الظاهر المتبادر من كونه ان
الظاهر اسقاط كلمة من المسند عليه لتقدير متعلق مع انه في تقدير مجرد
صفتها على ان يكون مبتدا خبره ان يدل لا غني عنه ومنهم من قال ادراج
كلمة من الحصر صفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تحصى
للكلمة وقد ينبغي لان حصر بعض الصفة ايضا فيهما باطل لان كل صفة من الصفات
التي لا تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة على انه معنى حصر التقسيم ليس
الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس المعنى على انه ليس له امر
اخر وراء ما ذكر في التقسيم الا ترى انه معنى قولنا الانسان اما عالم او
ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخرج عنهما لا انه لا يكون غيرها الظهور
ان له صفات لا تحصى وهنا لك تقدير اخر فيه خفاء من ان يدل ثم
تاويل اخف وهو جعل انه تدل بمعنى الدلالة بتركهما لكونهما مستفيضين
مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصده بذكره التنبيه على قصر بيان غيره
وهنالك تحقيق ذكره سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى التقدير للفرق بين المعنى
صريح المصدر والفعل المأول به بدخول كلمة ان لان من رجع الى المعنى
يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من
غير حاجة الى شيء منهما حيث يقعان عند في الكلام الاولى حيث لا يدل
على معنى في نفسه بخلافهما في المفهوم عنها لا في التحقيق حتى يكون مضارعا
مثلا افعال الماضي والحال والاستقبال اعلاما من عنه ماخوذ
من السمة هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم مذهب الكوفيين وشواهد

كلم الفريقين فى الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من الوسم او السمو والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوى الى المعنى الاصطلاحى فانه فى اللغة بمعنى اللفظة الدالة على الشى كما فى قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها فى القاموس اسم الشى بضم والكسر وسمه وسماه مثلثين علامته واللفظ الموضوع يطلق على الجواهر والعرض للتميز المميز نعم لو كان الاختلاف فى ماخذ الاسم اللغوى لم يكن بعيدا انما لتضمنه الفعل ولك ان تقول لمشابهته الفعل فى انه له مصدر كما للفعل وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها الكلمة الاولى متروكة لكنه فالكلمة مشتركة لا دخل له فيما هو بصدده من انه علم به لكل واصله بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون فى المعرف قلة مشتركة بل يتحقق بمجرد التميز الا انه اراد تحقق المعرف لكل وتوضيحه ايضا وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع بحو عند الادباء معنى الحد ذلك كما صرح فى مختصر الاصول فلا يرد منع ان ما علم حد الامور الاصطلاحية الا جميع ما اعتبره المصطلح فى مفهومها وجميع ما ذكره ههنا داخل فى مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها ولله در المصنف جملة يمدح بها بكثرة الخير وتحقيقه سيجى فى بحث التميز والمراد ههنا لله در المصنف شفقته على المتعلمين حيث لم يهمل فى التعليم جانب الذكى والغبى ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا الا يظهر وجه الحاجة الى بيان معنى اللغوى للكلمة وهو اللفظ وتخصيص المعنى اللغوى للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناه الاصطلاحى من الكلام لشمول الكثير دون الكلمة وان

الكلمة

وان الكلمة لا يناسب المعنى الاصطلاحى للكلام تخصيص كل من اللفظين بما خصا به اصطلاحا ليس بمجرد التميز بينهما فى الاسم ومن المعانى اللغوية للكلام ما يكون مكتفى به فى اداء المرام على ما فى القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فاولى ان يجعل النقل عنه اليه فالمتضمن اسم فاعل وانما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص صورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغى ان لا يتوهم فاحفظه ولا تغفل عنه فى نظائره وعله من شهد ابانا وا على عشائره فلا يلزم اتحادهما اى اتحاد المتضمن والمتضمن فى كليهما لكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما فى الكلام انسانى فقد سبق على نفسه المرجب ولو جعل الهيئة جزء للكلام كان لتضمن الكلام الكلمتين معنى واضحا غير محتاجا الى هذا التدقيق لانه لم يلتفت اليه لاحتمال ان لا يصح كون الهيئة التى لبست باللفظ جزء للفظ ومن قال ان المتضمن مجموع كلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الاخر وضم كلمة الى اخرى فقد سهى لان شيئا منهما ليس جزء الكلام بل هو مدلول له او مصحح لاجزائه تامل اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد باعتبار ان الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان انسب خرجت المهملات اى صرفها لكنه يتوجه ان قائم حين جاء المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه ليس كلاهما مشتملا على حرف وان ابيت فاجعل كلمة ما باعتباره عن لفظ موضوع بقرينة ان البحث النحوى عن الالفاظ الموضوع وبينهما اسناد يقيد الكلام الاولى نسبة يفيد دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم ونحو بالمعيدى خير من ان تراه فان الاخبار فيهما مع انها مركبات

فى كون الخبر فى زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عنه
ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة فى تعريف الكلام مع قطع النظر
عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما فانه فى حكم هذا اللفظ ولذلك
اعرب باعراب الاسم وجعله مسندا اليه وصح قوله ولا يتاتى ذلك الا
فى اسمين فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقى والحكمى ومع كونه الاسناد اليه من
خواص الاسم انه من خواص الحقيقى والحكمى ولا يذهب عليك ان ادخال مثلا دين مقلوب
زيد فى تعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين لحمل قوله بالاسناد على ما حمله عليه حتى
لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب
زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى تعميم لادخال مثل قبل حق اعلم انه قيل
لا يخفى انه لا يلزم عليه ادنكاب تحقق افراد من الكلام فى هذا التركيب قلت تحقق
افراد من الكلام فى هذا التركيب كتحقق افراد منه فى ضربت رجلا ضرب وهو قائم
على تعريف المفصل ايض ولا يذهب عليك ان خبر المبتدى فى قولنا زيد يد ضرب
عمرا فى داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدى هنا
جملة فى الكلام الذى هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما
جعل خبرا وهكذا فى الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغى ان يجعل عدول
المص عن عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه على الجملة الخبرية الاولى
على الجمل من غير قيد الخبرية وكان قيدها بها لان الانشائية عنده لا يقع خبرا
والواقع خبرا مثل زيدا ضربه فى تاويل زيد مقول فى حقه اضربه وبعد بحثه
ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لا يقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان
بل من مادة الافتراق اضربه فى زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلقا الخبر
واجبا دا او وصفا فيزاد عليها او احوالا او حلا قسمية او شرطية

لان الحكم

لان الحكم فى الجزاء عند المص والا لم يصح فالجزاء عند المص ولا يتاتى ذلك الا
فى اسمين ولا يكون تعريفه جامعا وفى بعض الحواشى اعتذر بكلامه مع انه
خلاف ظاهر العبارة جدا لان مثله لا يرتكب من داع فاحتمل انه بلغه من كلام المص
ما دل على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان كلام عنده كالجملة
ويكذب ما فى الحواشى انه قال المص فى بحث حرف الاستفهام ان لهما صدر
الكلام لانه يقتضى كون قام ابوه فى زيد قام ابوه كلاما عنده والا لا يصح
قوله ولها صدر الكلام ولا يتاتى ذلك اى الكلام هذا التفسير هو المناسب
للمقام وحمله على التضمن او الاسناد بعيد عن المرام الا فى ضمن اسمين اى
لا يتحقق هذا العام الا فى ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف
والاظهر الا نسب بفهم المتعلم ان يجعل فى بمعنى من لكن ينبغى ان يعلم انه لا يتاتى
من كل اسمين لانه لا يتاتى من كل اسمين لانه لا يتاتى من اسم الفعل والامر فعل واسم اى
واسم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم وفعل نعم يتاتى من اسم وفعل اى فعل كان على
ما ذهب اليه المص من جعل اسماء الافعال الناقصة نحو افعالها لكن التحقيق انه لا يتاتى
من فعل واسم اى فعل كان لا التركيب الثنائى العقلى فيه ان حصر التركيب الثنائى
فابطال ما عدا اثنين لا يوجب حصر الكلام الثنائى فى اثنين والمدعى الحصر مطلقا
مطلقا للكلام فالوجه ان يقتصر على ان كلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لا يحصل بدون المسند والمسند اليه والمسند اليه لا يكون الا اسما
والمسند لا يكون الا اسما او فعلا وفى يا زيد بتقدير ادعو زيدا لم
يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولهذا صرح المص بالحصر
فى تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان المعرف الكلام يرشد الى اقسام
سنة فى بادى الرى بخلاف معرفها الكلمة على معنى كائن فى نفسه

جعل في نفسه صفة للمعنى لا متعلق بدل اي دل بنفسه ولا حال عن ضميره اي
دل كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته بمعنى
غير متعلق بما ليس بصفة لانه وان جاز لكن كون الظاهر اصليته صفة اعذب
وفي الفهم اقرب اي نفس ما دل لا نفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف
على معرفة المعرف ويلزم الدور فذكر الضمير بناء على اللفظ الموصول لا اسم
ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث ضمير
الكلمة ليس لذاته كتانيث معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك
التانيث لرعاية لفظ الكلمة فذكر الضمير الراجع الى ما دل ليس بمجرد رعاية اللفظ
بل لذلك اللفظ والمعنى ولذلك قيل حرفية اي جعل اداة الظرف بمعنى
اعتبار مدخولها لا لمعنى افاده الدال اياه كما هو الشائع في نسبة المعنى الى
الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ بمعنى يستفاد منه قيل الحروف ما دل
على معنى في غيره فلا يتجه ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى غير الشيء فيه اذ لا معنى
لكون المعنى في الشيء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان فيه في نفسه في تعريف
ما يقابل الحرف لعدم فهم التركيب العربي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار
في نفسها كذا ولا يقال الدار في غيرها كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما دل
لا في نفسه في المعنى موضوعة وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا
وصمة في التعريف وحصوله ما ذكره بعض المحققين يعني السيد
الشريف قدس سره كما نبه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس
من السيد كما هو المشهور بل اخذه من كلام المصنف وليس كما ظننته لان الناظر في كلام
الايضاح يعرف ان المصنف بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارة المجمل تقول
وضعت لفظا ما بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين
الاسماء

الاسماء اللازمة الاضافة والحرف ان الوضع شرط في الدلالة للحرف على معناه
ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض
اخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع
لا دخل للواضع في الدلالة له حتى يكون الدلالة له بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق
فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر عنه مثل هذا الكلام بل المصنف ايضا ينبغي ان
يقال في حقه ما قال السيد المحقق في حق نجم الائمة حين قال في حواشي شرح
في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل اخرى كما ان
في الخارج موجودا في ذاته وموجودا قائما بغيره لو قيل كما ان في الخارج موجودا
قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره لم يكن لكان غاية في ايضاح
معنى الحرف وما يقابله وتنويرا تاما لا استعمال في في الحدود الثلثة فان في في
قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى اعتباره للدلالة
على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه
من غير اعتبار غيره ومما ذكرنا يتضح ان في قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في
نفسها حروف واحد ثم لا يظهر من هذا التشبيه وجه اخر لاستعمال لفظ
في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض التابع للجوهر صح ان ينسب
الى ذلك الغير كما ينسب العرض الى محله ونحو المعنى المستقل لما شابه الجوهر صح
ان يقال انه كما يقال في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته
بمعنى انه غير قائم فلم يشدد به فتدبر كذلك في الذهن معقول الا ان معلوم
ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به ان القائم بذاته لا يصير
قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير القائم بذاته بخلاف المدركات فقصد المدرك تبعا
فربما يقصد الى المدرك بتعاقب هذا الكلام مدركا قصدا وبالعكس

يصلح لان يكون محكومًا عليه وبه الا ولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندًا
ليكون وجهًا لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصح الملحوظ
تبعًا لان يكون طرفًا الحكم ان يصلح ان يكون طرفًا للنسبه التامه بل لا يصح
ان يكون طرفًا للنسبه اضافيه كانت او تعليقيه فالاولى ان يوسع الدائره
بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشئ صفته وكون الشئ
مضافا ومضافا اليه وكون الشئ مفعولا وملحقا بما سوى الحرف ثم نقول
يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشهورين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف
محكومًا عليه ومحكومًا به لكون معناه غير معقول الا تبعا والة لملاحظه
غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح الشئ منهما وان الغير الذى يذكر الملحوظ بتبعيته
ويجعل الة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح الشئ منهما انما هو لا بد ان يذكر
يضم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكل الامرين باطل فان كل من له مفهوم
ملحوظ ابدا تبعًا لا يصلح ان يكون محكومًا عليه اذا لم يكن الة لملاحظة معه لفهم
معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكومًا عليه اذا لم يكن الة لملاحظة
معه فاحكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه على
ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوعًا لمعنى
هو الة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسمًا قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات
ليصح تعقل النسبه الاضافيه بينه وبين ما اضيف اليه وبعد حصول المفهوم
المركب الاضافى يجعل المجموع ملحوظًا بالتبع والة لملاحظة الافراد فان
قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة قلت
لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة مقصودة بالاحداث ويجعل الة لنسبة
يصح جعل الملحوظ بالتبع فما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدًا

لا يصلح

لا يصلح ان يصير طرف نسبة تامة احملنا الكلام اولا على طبق اجمالهم فى المحكوم
عليه و فالابتداء مثلا اذا لاحظ العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام
انه لا فرق بين مفهوم الابتداء او مفهوم من الا بملاحظة الاول قصدا والثانى
تبعا وكيف وقد قال فيما بعد اذا لاحظه من حيث هو حالة فجعل الضمير
راجعًا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلى ومدلول من جزئى
قلت مدلول الابتداء من حيث اضيف الى البصرة والبصرة وليس افراد الابتداء الا
حصصا وليس له افراد حقيقة كانه معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظًا
فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو
بهذا الاعتبار مدلول اللفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول
من فصح ان يكون مدلول اللفظ الابتداء ملحوظًا تبعًا كان يقول كل مبتدا
وقوله لا حاجة يعنى لا حاجة للفظ الابتداء فى الدلالة عليه ومن جملة على
الحاجة غير المتكلم احتاج الى ان يفرق له فى الدلالة عليه بقوله من دل على كذا.
لكن عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبق منها
اشارة الى الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع
كان وجه قرب مرجع الضمير وشيوع للمعنى الاخير قال ابن مالك فى التسهيل اذا
دار الضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب ولما كان الفعل دالا على
معنى فى نفسه باعتبار معناه لتضمن دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له
مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزامًا والمعنى
التضمنى هو الجزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى فى التعريف على اعم من المعنى
المطابقى على خلاف المتبادر والمتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقى
للفظ صرح به بعض المحققين فى شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحملا

في التعريفات على خلاف المبادي لا لصارف لان هنالك صارفا وهو ان
المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران
بالزمان في الفعل والاقتران بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف
الكل في العرف بالاقتران بالجزء لا يقال اقترن زيد بيده ولولا ان المراد
بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن لخروج
الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه
بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل
معين فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم
المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون فهم الجزء فدلالة
الفعل بنفسه ليس المراد الا على الحدث على ما قالوا او الزمان ايضا على ما هو
الظاهر واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على الضميمة لا معنى للدلالة
التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة و
نحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها
بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال
المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه
على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعني الفاعل
بقي انه لا شك في انه يفهم عند السماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه
لا يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون
المطابقة وهنا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بدا لنا فيه بجهد
اللطف من الله وعونه في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام
فيه مرتبة كمال الصفو لان الامور مرهونة باوقاتها ولما ظهر بتوسع امثاله

الصائفة

الصائفة في هذا المقام صفا ما ليت الاكباد العطشى وان كان رغم الحاسد
لعدم سعة ساحة هذا الكتاب له نحقق فنقول وبالله التوفيق لاخفاء في ان اللفظ
لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متأخر عن
التذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متأخرة عن تذكر الوضع فاذا
سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر وضعه لمعناه فقد حصل معناه عنده في
ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى
عند السماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة
متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر اخر ينسب الى اللفظ وهو التفات النفس اليه
من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به فنقول لما سمع العالم بالوضع
ضرب على وجه العالم لفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث
والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هنا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب
الى معنى من حيث انه مراد فشاهده الحدث والزمان في هذا التفات هو الدلالة
التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن هذا
تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ الرئيس ابي علي سينا ان الارادة شرط
الدلالة واعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه من مثله كان كل
من بلغه الحال لان فان الدلالة التفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلو
لا العلم بالارادة بمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق
دلالة على المراد وعلى جزئه ولا على لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك
يتوقف على القرينة وليس ما سبق تحقيقه من ان الارادة متوقفة عليها دون
الدلالة حقيقا بان يدخل باوله وقطن فكره عميقا في ان يتعهد على ان القرينة
ليس شرط الدلالة المشترك بخصوصها بل المنفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة

المشترك اذا صار فرعا للفظ اخر وكل من لفظ عبد ولفظ عبد الله محتاجان فى
دلالتها على المعنى الى قرينة صارفة للفظة عبد الله عن ارادة معناه العلمى
واسئلك ان لا تسارع برد الفحص لتعلقك بما عودت نفسك لقبوله من
غير تحقيق وتصغى الى تتمة ما ادانى اليه مواضعة دقيق التوفيق اعلم
ان قولهم ان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه
ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فاتجاهم تصحيح سر ذلك
الى ان جعلوا النسبة داخلة فى مفهوم الفعل لئلا يكون له بدون الفاعل
ولا اضطرار من شرح الكلام ودقه نظرهم فنقول لك هما الملهمى ربى
ان الفعل موضوع لحدث مقيدا بالزمان والنسبة انما جاءت
من الهيئة التركيبية كما فى الجملة الاسمية ولا يخفى على المنصف انه
لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن
اماراته ان النسبة ليست مدلوله للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا
وقد اتفقوا ان الدلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية
الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يودى معنى
الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينتسب الى شىء فيلزم اسناده الى شىء لذلك
يكون احضاره على هذا الوجه لغوا المراد بعدم الاقتران ان يكون
بحسب الوضع الاول اه لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع فى
ادخال اسماء الافعال لا خراج الافعال المنسلخة عن الزمان الا ان يكون
الوضع للمعنى الزمانى فى اسماء الافعال ولغير الزمانى فى الافعال المنسلخة
عن الزمان والانكار مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى الذى بينه
ولشهادة صريح تعريفهم لهما بالوضع انما نفع التقييد بالوضع الاول

ماعتبار

فاعتبار انه لم يزد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو
الوضع الفعلى لانه لم يكن الذات داخلة فى الوضع الفعلى واسماء الافعال دال على معنى
مستقل هو الحدث غير مقترن بحسب الوضع الاول لان الوضع الاول المعنى نفس الحدث فهذا
المعنى المستقل موجود فى الوضع الاول غير مقترن فالافعال المنسلخة دوال على معان
مستقلة مقترنة فى الوضع السابق وهو الوضع الفعلى لها فانها فى الوضع العقلى
موضوعة لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت
وضعه للحال المعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلى وذلك بعيد عن الاعتبار
اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعنيه
الاعتبار وشق وفى اسماء الافعال مثله وذلك وضعه الاول وهو الوضع
الظرفى لغو فى اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة معتبر فيها لان عدم الاقتران انما
يتحقق به ووضعه الثانى معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغو لانه باعتباره لا يكون
غير مقترن على قدر ان قوله كتبت فى الحاشية الدجاجية تفوق اى
بعض توقاه وفيقاه على وزن فعلل فعلله وفعلالا او عن مصادر الخ اه
او عن معناه المصادر التى كانت تلك المصادر فى الاصل اصواتا والمصادر التى
هذه الاسماء منقولة عن معانيها هى نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن
بعض معانيه الى معنى اخر لا عن لفظ اخر فيكون تلك المصادر فى الاصل اصواتا
عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا تامل او عن الظرف يعنى او عن معنى
الظرف والجار والمجرور فانه على تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف
اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونها حقيقة فى الاستقبال وثالثها كونها مجازا فى الحال
يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا
فضعفها قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان واحد

لما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن اخويه لمن لا يرجح منه جهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته على تحصل العقلاء واستقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستقل بفهمه كثير من المخاطبين بهذا الكتاب ولك ان تقول هذه بيان احكام مترتبة على معنى الاسم قدم على التقسيم وذكرها على سبيل التقريب لتركبه مع ماذكر في الاختصاص

فقال ومن خواصه منها اي بعضها من الاول الامر ولذا قدم على المبتدى وليس التقديم للحصر والالغا وبما ذكرنا لم يتجه ان تنبيه على البعضية لا يحتاج الى ذكره لحصول مشاهده ما ذلك ثم لابد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور الجنسية من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبني على ان ملاحظة الربط متاخرة عن ملاحظة العطف والا لم يفد كلمة من الا ان كل واحدة من الامور المذكورة بعض الخواص والدليل التنبيه المذكور مخفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط اشيع لان افادة ان كل واحد الجنسية بعض الخواص توضيح الواضحات بل توضيح ما هو اوضح منه فهي كالعاقل يجعل العبارة على ما يفيده من يوضح الاشارة على ما يفيد العبارة لا يرضى خاصة الشي ما يختص به ولا يوجد في غيره فسر الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب والعرف في استعمال البلغاء العرب فيكون ماله انه يوجد فيه لا في غيره ثم قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر ولم يتذكر والمراد بالخاصة هاهنا الامر المختص سواء كان اولا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشي كما في كلام المص تكلفات لا يهى وتعسفات لا يخفى دخول اللام اي لام التعريف شاع اللام فيما بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة

الى التعريف وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها عن عداد قرائبها ولو لم ناب لان لنه بلام التعريف وما على صورته فيشمل اللام للموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل على اسم الفاعل او اسم المفعول كما يعرفه في بحث الاسم الموصول والف واللام الزائدة والف واللام الزائدة والف واللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه الاقسام لم يبعد لكنه لم يتعرض لعدم شهرته ولم يخصص الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام ويكون طويلا بلا طائل وان كان شاملا للميم وحرف النداء كلها او بعضها فتامل وانما يتعرض لعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف كان في تخصيص بجر من بين اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص باقي اقسام وفي اختياره اللام على الف والف واللام ويستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختياره اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف رسما وابتداء بخلاف الهمزة وال فهو احق بجعله علامة يعرف بها الاسم اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان النحو في هذه المسئلة معه وان كان الخليل على كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد من علماء النحو ولم يخلف احد امثله لتعذر ابتداء بالساكن فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الاعدام ونحن مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل انسب ان يكون دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه واما الخليل فذهب الى انها ال فكان همزته في الاصل للقطع جعل للوصل طلبا للخفة المدعوة

لكثرة استعمالها والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وهان حذفها مع كونها
علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهوم
يدل على اللفظ مطابقته تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه
بمثل غضنفر الاسد الرامي لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن
والصعب فانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعتبرة في مفهوم الحسن والاشهب
للصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ مرتعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف
والتنكير معنيان على اللفظ وكذلك علامتاهما فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير
لم يدخل عليه اللام كالموصولات وقد حقق في موضعه ان الذي في الاصل
الذي زيد عليه اداة التعريف ومنها دخول الجر كالتنوين يكون عوضا
فلا حاجة لها بعد للعنى الى الدخول كاللام الا ان تضم الحركة والنون الساكنة
منها اسبق كما اختاره الشارح البيت وفي المجرور تقديرا الاولى
او تقديرا واما اضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية هذا اولى مما يقال ان
الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه فيه الا فاعلا ومفعولا في المعنى والفعل
والحرف لا يكون شيئا منهما لانه يدعو الى التاسيس وجه اختصاص الفاعلية
والمفعولية بالاسم والمراد به كون الشيء مسندا اليه انما خص
الاسناد اليه بالاسناد للاشياء بجامع ضمير المفاهو لكمال ظهوره كما
المذكور ولم يفسرها الاسناد الى الاسم اما الماتمل انه لو اريد ذلك الحكم
بالاختصاص ولما الما نقول انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة
يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم اختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص والتصنيف به في علم جريان التعريف في مفهوم الفعل
وكذا التخصيص نظرا لعدم التصنيف في غير مسئلة الحين الوحدة لا يجري فيه بلا خلاف

لانه يحذف

لانه يحذف التنوين ونون التثنية او الجمع وشيء منها لا يوجد في الفعل اما تخفيف
احسن الوجه وان يمكن في الفعل لكنه لم يتصف باعتبار طرح اللباب ولكن نقول
الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر
نسبة الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه لا يجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير
حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية وانما قال الاضافة يكون الشيء مضافا
مع قوله والجر علم الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره يكون الشيء مضافا اليه وهو يحتاج
الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه
اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل او الجملة مع الاتفاق في ان المضاف
اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها وقد يقال هذا الى اصل الكلام
من الفعل والجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص
الجر بالاسم ولتعريف المصنف للمضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح ايضا لا يرتضي
في ترجيح التاويل وانما اشار بكلمة الى ضعف مما بنى على هذه الدعوى من حمل
قول المص على معنى شامل يكون الشيء مضافا ومضافا اليها فانها بعيد جدا ولا
ضرورة يدعو اليه فانه لم يلزم استتباع الخاص فليحمل على ما هو الاظهر اختصاصا
فيه وبقوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك بحسب
الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارة فالاضافة بتقدير
حرف الجر حيث يختص بالاسم المراد بالاضافة هنا ليس الشيء مضافا او كون
الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما ومعنى اختصاص الاسم المطلق ان شيئا
من طرف لا يكون الا اسما قال المص في الايضاح هو من الاعراب يعني اظهارها
او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او اعربت
الكلمة جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لان الاعراب العرفي باعتبار

ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفصل اى اختلاف اخر المعرب لا هو مذهبه وهو ما اختلف اخره

لانه لا يصح ان يشتق منه شئ ويهذا اظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه

لجاز ان يكون اسم مكان لا صفته حتى يكون القياس ما ذكره لم يات بما فيه لان الاسم المعرب

يختلف الاخر لا محل الاختلاف فاذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يجئ باسم المكان كما لا يجئ

فى المعرب الذى هو قسم من الاسم فيحتمل ان يكون المعرب والمبنى قيدين للقسم

لا نفس القسم لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف كذلك يكون بيان الحكم مشتركا

الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لان البيان على

مذهب البصرى لانه لم يثبت فى الفعل المعرب بمعان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفى

وعلى التقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم اى الاسم الذى لم يخرج

بهذا الاعتبار دورود منع الاسم على التعريف لانه لم يشبه مبنى الاصل مشابهة

موجبة للبناء والا لكان مغنيا بالمشابهة لا بافعاله ولولا اعتبار هذ

القيد ايضا يخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق منه عامله ولا يخفى ان

اعتبار هذا القيد فى كمال البعد ولا يهدى اليه القرينة ركب مع الغير

يدعو اليه ظهور كونه المعرف اسما فما قيل حمل المركب على هذا المعنى بعيد

والظاهر هنه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف

لم يشبه اى لم يناسب فسر المشابهة الوجه الماذكر فى الكيف بالمناسبة

التى هى اعم اذ يعارف المشابهة فى الاضافة المبنى لم يلا يدخل فى تعريف المعرف

بالمناسبة الغير المشابهة هى يومئذ قوله مناسبة موثرة فى منع الاعراب

ضبطها صاحب المفصل بتضمن معنى مبنى الاصل ومشابهته فى الاحتياج الى الضميمة

كما فى المبهمات ووقوعه موقع كاسماء الافعال ومشابهته الواقع موقعه

كما وفى

كما وفاق وحضار ووقوعه موقع ما اشبه كالمنادى المضموم واضافته

اليه فى يومئذ المناسبة الموثرة انما يتعين بعد ضبط المبنيات فالمبنيات

بهذا الاعتبار التقديم على المعرب قدمها صاحب اللباب فاضاف بيانه

لمبنى الاصل فى البناء اعم من وجه من المبنى بل اخص مطلقا واضافة الاسم الى الا

لامية انما يناسب اضافة الى الاسم من وجه كما لا يخفى على من له اعتناء معقول

المهذا الغرض فالوجه فى الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل الا الاصل فى البناء بل

يطلق فيشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن فى الاعراب ويكون بيانه بالا

لانه فى الواقع اصل فى بنائه والتوجيه لكلام الشارح لحال ما له فى المعانى مستقلا

وهو الماضى قال المحقق الشريف فى حواشى المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هى جملة

قسما رابعا والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله اللام لان النحوى لا يسمى ماهو

باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر بالاصطلاحهم ما هو بغير اللام فاعتبر العلامة منه

مجرد الصلاحية لاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب

الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المص الاعراب بالقوة القريبة من الفعل

ولعل ايضا لم يعرب الكلمة ومعربة لم يوجد على طريقة المصنف معرب بالاصطلاح لم يعرب

لانه لا يخلو اعراب محقق او مقدر وكانه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب

متاخر عن المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الثانى لا ينفع الشارح

فيما هو بصدده الاول تدقيق فلسفى لا يناسب النحاة لان الغرض من تدوين

علم النحو ان يعلم به احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه

هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما هو حقه التقديم

وتاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب تقديم المتضمن معنى الاستفهام على سائر اجزاء

الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو فان الغاف

باحكامها كذلك مستغنى عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم المعرب اخراف
الهيئات التركيبية وتقديم اواخر با التتبع لعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبارة عن
ان يكون بمعرفة اختلاف الاواخر بالتعلم فى هذا الفن وتعلم فى الفن وتعلم فى هذا الفن
يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته المعرب
على معرفته وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على
نفسه من هذا فحش معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذى صرح المصنف بانه عبارة عن السهو
لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور ولعله لاتضاح المتعلم الى معرفة معنى الدور
قبل وانها والعجب ممن قال اشار بقوله فالمقصود معرفة المعرب اه الى ان التعريف
فاد بل هو مقصود منه لانه تحصيل كلية يجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لانتاج
نتيجة وح يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف اخره
ينتج هذا يختلف اخره وقولنا يختلف اخره عين هذا معرب فقد صرف الكلام الى ما لم
يقصد به المقام واخرجه عن الوضع والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى
عين النتيجة المتفاوتة بالاجمال والتفصيل واجاب بما يهتدى به الى وجه الصواب
فهو وان كان احرى بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكون من المتمرنين على الملازمة
على ملازمة مجلسه الجليل الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصية سيد والدادم
مفيض النعم البيان على العرب والعجم نظر الله امرءا سمع مقالتى فوعاها فاداها
كما سمعها فرب فقيه الى من هو افقه منه هذا وقد افادنى استادى ومن هو
جلى انه جدى واعتمادى عصام الملة والدين داود الخوافى استاذ المحققين
نعمانه بالبيان الصافى افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافى انه يمنع
قول المصنف انه لتبين الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع
العارف باختلافها واخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها

وجردها

وجردها الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات فى التراكيب ان شاء الله تعالى
هداية الطريق انه قريب مجيب فالمقصود من معرفة المعربات مثلا فى
التراكيب ان يعرف انه مما يختلف اخره انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما
اشار اليه فيما بعده اى من جملة احكامه واماره اشار الى ان المراد
بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا
للاستغراق فيؤول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما
سيورده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب مركب
مع عامله ابتداء ونصب الحكم بالاثر فى هذا المقام مما اتى به اقوام بعد اوان
وان لم اعثر على ماخذه فى افانين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكم ما يحكم به عليه
فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغى ان يحكم به فى الفن على المعرب ولا ينبغى
ان يعرف به باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل
الا اسما فلم لم يكن جمع عامل لان العامل قد يكون كلمة وقيل للعامل اسما فى
عرف النحاة اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة
عليه لان معناها لا يحصل من اختلاف العوامل فى وقت ولا يحصل اخره به وانما يحصل
بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد
اختلاف اخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة عليه وهذا اولى
مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف اخر مستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة
على مستفهم عنه نحو منو زيد ومنا زيدا او من زيد اذا قيل جائنى زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد ثم تقييد العوامل الداخلة عليه يخرج عامل المبتدا والخبر لان كلا
اما اللفظى فظاهر واما المعنوى فكذلك لان العامل لا يتصور فى الامور المعنوية كما سيجىء
وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لانه ينتقض به ولم يكن اللفظ

محمولا على ما لا يقصد به في عرفهم الا هو   او على المصدرية اي يختلف اختلاف
لفظ واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل بان يتحلى ع
باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر
العوامل في الملفوظ والمقدر على انهما سيان   ان اصله قفي وقفيا و
قفيو لما لا يستوي للمبتدا بينه وبين قفي لاتحادهما لفظا   والاختلاف اللفظي
والتقديري عام من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض قلنا
لا ينتقاض وان لا يجعل اختلاف العوامل اعم فانما نقول المراد باختلاف العوامل
في العمل ان يطلب كل منها اثرا مسببا لاثر الاخر في الاخر فقولنا فقولنا رايت
البا لينسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف
لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنا ومجموعا قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا
رايت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنا او مجموعا متعلق بمثل لا بهذا العوامل لا
بتوجيه انه لا يصح الا ان يكون مثنى ومجموعا ومما يقضي منه العجب ما قيل
ان المراد مدلولهما في الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع فخذ ما
اتيتك وكن من الشاكرين   فان قلت لا يتحقق الاختلاف في اخر المعرب
لا في العوامل سواء اريد بالعامل الجاعر او ما فوق الواحد   اذا ركب
بعض الاسماء المعدودة اي اذا ركب كائنا مع عامله ومتصفا معه
فقوله مع طرف التركيب وقد جعله ظرفا للتركيب ورد عليه ان التركيب
مع العامل لا يكون الا لحالة كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع
العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل بين عاملين معنويين فيحصل الاختلاف
في اخر المعرب وفي العوامل واجاب بانه لا يتحقق بعاملين معنويين

وعامل اللفظ

اللفظي باختلاف العوامل اذ الاختلاف في العمل بين عاملين معنويين
هذا وفيه نظر من وجوه الاول الا ولان المراد بالعوامل ما فوق الواحد
كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل
لتحقق اختلاف الاخر والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه
عامل معنوي ليس فيه معنى من العامل المعنوي الذي هو بمعنى الفعل اقسام متعددة
ناصبة للظروف والمفعول معه فصلناها في الفريد وشرحه الرابع انه لا مجال
للسؤال لانه لم يقل كلما ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه ثم لا نقول اذا سبق على
التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب لاسم المعدود مع العامل
لانا نقول اذا سبق على التركيب التركيب للاسم المعدود لكن الابتداء بل ثانيا
ومع ذلك التركيب لاسم المعدود مع العامل المبتدي اذا لم يسبق عليه تركيب الاسم
المعدود مع العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا لاسم للمعدود لم يكن لقيد التركيب
بابتداء معنى فاعرفه   غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه فيه انه
اذا كان المعنى ان هذا الحكم بعض المعرب لم ينفع المبتدي المتعلم بيان هذا الحكم
فانه اذا اراد عليه معرب لا يفرق انه يجري فيه هذا الحكم او لا قيل فليكن المراد اختلاف
الاخر باختلاف العوامل وقفا ما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون
معرب لم يرد عليه العوامل المختلفة وقفا ما لان الاحتمال العقلي لا يكفي لنقض
الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح جواب الشارح عليهما
بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما ولا يخفى
لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلي المنتفع به المتعلم   وحينئذ يراد بما الموصول
فان قلت حذف كلمة بالحرف وحركة فلم جعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان تقول
وحينئذ يراد بما الموصول حركة او حرفا قلت انما كما وقع هكذا يحتمل الامرين

فيبقيه على امر الاول اولا وعلى امر الثانى ثانيا حينئذ قال وحين يراد بما الموصولة الحركة
او الحرف فعرفت الحركة والحرف على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة
لانه انسب فى امتزاج المتن بالشرح ثم كتب الشارح فى حاشية الكتاب لكنه يشكل بما
اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فانها ما الموصولة على عمومها والتجى
انه من قوله لا يرد العامل المقتضى انه لا يرد عامل ولا مقتضى على سلب الكلى والذى
يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشئ من المقتضى ولا يذهب على احد انه
بعيد من الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول والتيقن لان
ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهوم من الباء الجارة لكن
الاولى ان يخرج الجميع بالسببية المفهومة القريبة ولا يرتكب فيه تكلف ولا يذهب عليك
ان قوله ولو ايقنت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما الاستغناء وكلمة لو على امتناع الانتفاء
على
فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا اقتضينا الدلالة اذا
التحقيق عامل وكذلك انقول عليكم ان يراد بكلمة ما حرفا او حركة فلا يرد ما اورده
من مثال الباء الجارة ولو اريد بالحرف حرف المبانى والمبادر من مقارنته بالحركة
لم يتجه عامل على حرف واحد وكالابد من اخراج العامل واخراج المقتضى لابد من اخراج
مجموع العامل والمقتضى ومن اخراج مجموع العامل والمقتضى والاعراب فان السببية
وهو المتقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف اخر المعرب وكل من تلك الثلثة يتحقق
بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقريب لان المتقدم المجموع
على الاختلاف ليس مما يدخل بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع الاختلاف فى
تقدم اخر بخلاف تقدم العامل والمقتضى والمجموع ومن قال ليس مما يدخل المجموع
السببية الا سببية اجزائها المركبة من القريبة والبعيدة لم يات بكلمة واضحة
فقد اختص تخصيص كلمة بمزية ما اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذى

بسبب القريبة

د
السبب القريبة الحقيقى لاختلاف الاخر صح بل تعين فى اعتبار ما عبروا بانا اولى الاعتبار
خرج حركة نحو غلامى اراد بنحو غلامى الحركة ونظايره وفى قال اراد به جر الجوار فى قوله
تعالى فامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر ارجلكم فلم يعرفه بنيه فيه نظر الى الاختلاف
ما اجمع عليه من كون جر الجوار والجار النحويان الاعراب بهذا ولو قال الشارح خرج
نحو حركة غلامى لكان ادرج فى النحو لشموله ما قبل ياء المتكلم فى نحو مسلمى وجاءنى مسلمى
وقوله لانه معرب على اختيار المص اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبنى
ولا يخفى انه لو قيل فى تعريف الاعراب انه ما فى اخر المعرب اعنى من حيث انه معرب
لتم التعريف ولا يتجه عليه الشئ فتامل ان ينبه على فائدة وضع الاعراب
وترجيح الاتيان على تركه او اراد التنبيه على فائدة وضعه فى الاسماء دون
الافعال والحرف ليدل على المعانى جمع المعنى وهو ما يقصد بشئ وحمله
القائمة يعنى المقابل للمعين بعيد عن الفهم ولا يعود اليه فائدة وكذا فيما ان
ن
فى تعريف الفاعل حيث قال المص فى شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان
المص وصوفا لهو علة وضع الاعراب اراد انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم
من فحوى الكلام والا لم ينطبق العرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه
على
باختلف ان اختلاف الاخر لعرض الدلالة على المعانى وهذا العرض لا يستند
اختلاف الاخر بل وضع الاعراب مطلقا ليدل الاختلاف براوما به
الاختلاف فاسنا دا لدلالة الى الاختلاف باعتبار انه لا يستدعى مدخليته
فى مدخليته فى دلالة ما به الاختلاف على ما سيفصله والا فالموضوع للمعانى
عند المص ما به الاختلاف باعتبار انه على الاختلاف بينه وبين ما سلف حيث قال
الاعراب هو اختلاف وفى الفهم المص لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اوطى لا مرامن
متعقق واضح بخلاف الاختلاف لانه امر حقوى اعتبارى ولانه لا زم لكل

معرب بخلاف الاختلاف هذا فقول الاولى الوضع للمعانى ما به الاختلاف
والاولى توضع الاعراب المستعمل فى مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم
الاختلاف على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعانى المعرب
واما معتورة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب ياخذ تلك المعانى فكل
منهما يدل على تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان للمعرب اخذ
للمعنى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل الهندى انه على صيغة المفعول
فيدل على ان كل معرب والشارح لما استبعد ما هو المشهور الدائر على
الستة الكائنة بمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل
ولا ينبغى ان يتوهم ان اعتور المعرب المعانى لا تقييد تبدلها فى المعرب
فلذا اعترض عليه الشارح لانه المخالفة لما هو الواضح وانما جعل
الاعراب فى اخر المعرب اى الاعراب بالحركة الذى هو الاصل والاكثر
مطلقا فى اخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اخر حرف الكلمة
كائن الواقع بعد اخره فى حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر بما سنبينها
لان محل نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته فعلى هذه القاعدة
ونظائرها تحقق ان المدلولات الفاظ لا الالفاظ وذهب الشيخ الرضى الى انها
صفات الالفاظ فقال فى تعريف الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف
ولا يخفى ان الظاهر حرف لدلالة الظاهر والصفة متاخرة ان وجه المدلول
ناخر والاوجه اخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل
الموصوف والاقرب ان يجعل الاعراب فى اخر الاسم لان كل اخر حروف الكلمة
مقيد الهيئة الكلمة لا يرضى بتغيرها اسمها لكن لئلا يخل ولا الكلمة على معناها
بخلاف الحرف الاخر فانه لا مدخل له فى الهيئة ولذا قيل ان تعلم على صيغة الامر على

اشرف

هيئة ماضية اعلم انواع الاعراب الاسم ثلثة على ان لكل جميع الثلثة فلا يشكل الحمل على
الانواع ووجه تقديم العطف على الربط ولا يطلق على الحركات البنائية ولا فى غيرها
من حركات غيره فانها مستعملة فى الحركات البنائية غالبا وفى غيرها من غير الاعراب به
ايضا وكون الشئ فاعلا حقيقة او حكما فى كونه فى كل وجه كون الشئ مفعولا
حقيقة او حكما فى كونه فضلة او مشابها بها كما فى اسم ان علم الاضافة اى علم كون
الشئ مضافا اليه حقيقة او تقديرا اضافة اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المتكلم المقصود
بالمقابلة من الفاعلية والمفعولية لان كون الشئ مضافا اليه مقابلا لهما لان كون
الشئ مضافا اليه لا يقابل كون الشئ مضافا اليه حقيقة او حكما يشمل كون الشئ مضافا اليه بالاضافة
اللفظية وقولنا مجيد زيد وان كل ذلك مما ادخله المص تحت المضاف اليه حيث قال
المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر
لفظا او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث تشمل النسبة حقيقة او صورة مجازا
الفاعل فانه صرح بتعميم عامل المرفوعات وكذلك المفعول لم يحتج الى البناء المصدرية
الاولى لم يصح البناء المصدرية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة ووجه اختصاص
فيما هو اصل فى الاعراب لكونه معمول ما هو الاصل فى العمل المتاخر عن الفعل الذى
منهم من جعل التركيب مع تضمن معنى الجعل فصار المعنى فاعطى الثقيل مجعولا للقليل
ان صلة الجعل مع الاعطاء الغوا وهى تضمن معنى الجعل فصار المعنى فاعطى للقليل ثقيلا
اذ المفعول الثانى محذوف اى اعطى القليل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذه
القليل فالمقيس عليه الكثير فتامل ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر
جعل اعطاء الجر المضاف اليه اضطرارا ولا ضرورة اليه التقيل كثرة الابرى
اى قولنا ضربت زيدا يوم الجمعة لتاديبه لكن كثرته دون كثرة المفاعيل

فاعطي المتوسط في الكثرة المتوسط في الثقل   العامل احتياج الجنايه لاحتياج
معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في حكم المعرب وتلخيصه
عن شان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة معنى المقتضي والاعراب ومن ل
اخرج عن الاعراب لكونه سببا بعيدا لحلاوة الاعراب فانه سبب قريب فقط خرج من
سواء الطريق وطلب المنفى من الهوى العميق   ما به يتقوم اي يحصل دون غيره فيه
على ان سببيته للمقوم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام للكلام
العامل لا نقول ينتقض بالاسناد وما يقوم به المعنى المقتضي والمركب منهما د
العامل لانا نقول لا يفهم في العرف من قولنا ما يحصل حرارة الماء النار دون
الماء ولا اجماع النار الماء ما مل   المعنى المقتضي اي معنى الحاصل يريد ان اللام
للعهد الذهني الذي في قوة النكرة والمعنى المقتضي لا يوجبه في الفعل عند البصريين
فلذا قيل المراد عامل الاسم دون تقدم بالباء فحسبك زيد كون التموضا فاليه حكما
وصورة فقد غفل من قال لم يبان بخرجه لقلته   ونحو حسبك بزيد الباء
عامل اما في علام زيد فالفاعل عند بعض حرف الجر للعدد وعند بعض المضاف
والنائب عن حرف الجر   فالمفرد لما فرغ بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي
فانه تارة يقتضي الحركات الثلث وتارة ما سوى الفتحة وتارة ما سوى الكسرة وتارة يقتضي
حروف الثلث وتارة ما سوى الواو وتارة ما سوى الالف فهذه اقسام ستة
اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموع هذا معنى ثان للمفرد وستسمع لمعنى
امر كلا منهما في محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع
لخروجها بقيد المفرد لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم
اليها اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف ولم يمنع الانصراف
والمعرب بالحرف يعزل عن التنوين ولا بعد منصرف واجرى عليه حركات الثلث
للاضافه

للاضافة او اللام او الضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض بقاعدة غير المنصرف اجري عليه
حركات ولا يبالي بما يرد لانه يعلم بناؤه على الاستثناء او البيان بطريق الاستثناء
من قاعدة غير المنصرف او لم يرد ذكر في قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله على التنبيه على
ان هذا الامر خرج عما هو الاصل فيها لداع   اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه
سالما فيه انه ينتقض بسنين ونظائرها لكونه لا يلزم من قوله في المكسر فهم ان اعراب
بالحركات الثلث وجهان القاعدة بالمنصرف   احدهما ان الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركة والسكون الدال على صفة التي كالصفة للدال عليه لانها انما
الدال وهذا ارادة من قال لانها ابعاض حروف فالاعتراض عليه بان يكون ابعاضا
امر وهمي ولو سلم ولا يقتضي الا الاضافة بحسب الذات لا في الاعراب لعبين و
الفتحة نصبا كتب على حاشيته هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
لكن المعمول المقدم مجرور او اجازه المص هذا كلامه   والمصدر يتر فيكون
التقدير يرفع رفعا والجملة حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط
من الظرف المستقر وهذا اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية على معنى انه اعرب هذان
الضمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا ما الضمة اعراب رفع على حد الفعا
نصبا وجرا هذا كلامه   مثل جاءني رجل الرجل الا العطف ان يمثل جاءني
رجل الاحسن طلبه وطلب المطلوب   جمع المؤنث السالم قدمه لانه اوضح
او معرفة غير المنصرف فيحتاج الى التطويل ولان اعرابه لم يره بخلاف غير المنصرف
فانه يرد عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير بخلاف العكس ولغيره من تكلم
اخرى كما هنا له وينبغي ان يضم اليه الاجمع ذات نحو لفظ كاضم الواوي جمع المذكر
السالم كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا كلامه يرد دفع

دفع توهم أن صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد يعني أن
اصطلاح على وصف الجمع بالسلامة وإن كان السلامة حال مفرده وهو ما
يكون بالألف والتاء فدخل فيه سجلات مع مفرده مذكر وخرج شيء مع أن مفرده
مؤنث واحترز به عن المكسر فإنه قد علم وعن جمع المذكر السالم فإنه يستعمل
ولقائل أن يقول لا احتراز لبيس لأنه علم أو سيعلم بل لأنه لإيثاركه في هذا
الحكم على أنه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف فأعراب هذه الأسماء الستة
نبه على أن الحكم ليس على خصوصيات هذه الأسماء بل على لفظها الذي يمتنع
الحكم عليها بكونها بالألف والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو
ولا يكون التقييد بقوله مضافا لغوا ووجه ذلك أن أخواتها كأنها بالتلفظ
بها مع الأخ فالحكم على الأخ الملاحظ بها التلفظ مجرد عن خصوصية
حصلت له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم إلى ما قيل إن اللفظ
علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهر بها وهذه الفاظ اشتهر فيما
بين النحاة بوصف الأسماء الستة لأنه مزيف لتزييف كون اللفظ موضوعا
لنفسه وإنما لم يذكرها مقطوعة عن الإضافة لفوائد أولها كون عبارة الحكم مشتملة
على مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكرها غير مضاف لأنه خلاف استعماله عند
العرب وثالثها هذا ابتلا المتعلم لإعرابه بالواو والألف والياء لأنه لا يهتدي
بنفسه لوجهه قوله لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة عند النحاة لما كان
أشار به المتجرد هذه الأسماء الستة في الحكم بقوله فأعرب هذه الأسماء لا
ستة أو هم أنها جردت عن خصوصية التنكير والإفراد أيضا استدركه
بقوله لكن لا مطلقا ونبه على أن خصوصية الإفراد والتكبير محفوظة

مقام

مقام الحكم مضافا قد نقل المرعى خلاف الترتيب ما اتفقت عليه النسخ إما لغفلة
على فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق المقصود وإما لأن النسخة التي كانت في
نظره كانت هكذا والثاني في غاية البعد وفرق لتنبيه على أن عبارة الماتن
محمول على التقديم والتأخير لأنها حال من الضمير الظرف والحال لا يتقدم على
العامل المعنوي وغير عبارة المتن الظاهر انسب وليس الماتن أن يعبر عبارته
الظاهر انسب فقد نبه بذلك على أن يبلغ بدقة النظر الظاهر ولا
نحطه بتقليد المحشى [?] وإنما اختار والأسماء الستة لا يخفى
أن هذا الوجه في غاية البعد والأقرب منه أن يقال المعرب بالحروف
في الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع وأولو وعشرون
فجعلوا في كل مقابلة كل فرع أصل وإنما اختار هذه الأسماء
ستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد الأولى
كون معانيها مستلزمة للتعدد لأن المبني هو اللفظ دون
المعنى هذا ثم ذلك فيما سوى الفم والهن ظاهر وأما فيهما
مخفي والأوجه أن يقال لمشابهتها المثنى والجمع في أن فيها حرف
لين بعده ما يتم به الاسم فإن تمام الاسم بنون التثنية والجمع و
المضاف إليه والتنوين واللام ولوجود حرف
صالح للإعراب في آخرها حين الإعراب دون ما لم يعرب إعراب [?]
فشابه الإعراب في الطريان والتغيير وهذه الحروف في
الأربعة الأول لام الكلمة والأخرين عينهما [?] بعينها

عند الشيخ الرضي وهو ظاهر
في كلام الشارح وبدل من
العين واللام عنده

المص دون الاعراب لئلا يكون في اصل الكلمة
ولما كان تكلف بل تعسف لم تلتفت
اليه الشارح واعلم ان الظاهر
انه جعل كلا من الاسماء على حدة
ووجوه هذه الصالح وجعلها
لجعل الاعراب فهذه الاسماء
الستة دون غيرها

صح صح صح صح

غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك
منبئة عن النعت دفا الاولى وجوده بدون اعادة اللام **قوله** وكذا كلتا التاء بدل من لام الف
والالف للتانيث لان علامة التانيث لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون
مثنى او ضميره ولا يجوز ان يكون متعددا غير مثنى الا في قول الشاعر كقولك كلا زيد وعمرو
والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف في الف كلا انه في الاصل واو
او ياء والاكثرون على الاول فقوله فاذا اضيف الى المظهر يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة
قوله فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى انه مستدرك لا طائل
تحته **قوله** ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الوحدة مرة **قوله** وهو الجمع بالواو والنون سواء
كان مفرده مؤنثا او مذكرا سالما او مغيرا وفيه نظر لان المص ذكره في بحث الجمع في شرح
ان قولي وان كان اسما فمذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يغني عن اشتراط التذكير وذهب
بجمع المذكر العاقل عن التغيير او المتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضافي مراد المص بل يجعل
الاصطلاحي اعم من مفهوم التركيب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخالهما
في اخوات عشرين بان يراد بها ما على صورة الجمع المذكور وليس به **قوله** وعشرون واخواتها
المراد بالاخوات المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها السبع وبه فسر التنزيل حيث فسر كلما
دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للنحاة **قوله**
والاصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يختص عشرين
وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين فما فوقها
ليست جموعا في الاصل غلب على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيد هو ان
يقال الاعداد متلئمة عن الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه
فهذه الالفاظ كالتي فيها لا واحد لها من لفظها **قوله** والطلاق ثلثين على تسعة وثلثين و
هكذا **قوله** وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال المجموع هذه الالفاظ لكان فيه لطافة

قوله وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في
الاصل يغني عن مؤنة البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانهما فرع للواحد بلا كلفة وكذلك
قوله وهو علامة وهو التثنية والجمع فتامل قوله وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب فان قلت
الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا يتغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل
تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة جعل العلامة اما الالف والياء فتبدل الالف
بالياء وتبدل علامة بعلامة من غير تغير العلامة قوله وكثرة الثلثة بالاضافة الى الجمع قلة الجمع
بالاضافة اليها لتوقف الجمع على الثلثة والشروط الثلثة ان كان اسما واكثر ان كان صفة قوله
وحملوا النصب على الجر لان السنة في الحمل قوله اشارة الى التقسيم اليها فيما سبق في بيان حكم الاعراب
حيث قال لفظا او تقديرا لقد ادرج في هذا البيان فوائد الاولى ان قوله التقدير بيان التقسيم
الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه بين ذلك البعض ما ذكره على ان قوله لفظا او
تقديرا تفصيل لاختلاف العمل لا لاختلاف الاخر والثاني ان قوله التقدير وعدله معرفان
بتعريف العهد الثالث ان هذا الكلام يتصل بما قبله كمال الاتصال قوله ولما كان التقديري اقل
اشار الى وجه تقديم التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال
التقديري لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان قوله التقدير اي تقدير الاعراب الانسب
تفسيره بالاعراب المقدر ليلائم قوله واللفظي فيما عداه قوله اي في الاسم المعرب الذي تعذر
الاعراب فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة بمرجح التبادر والى ترجيح حذف العائد على حذف
المضاف في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة ولان
يتسارع اليه ومنهم من اطال عليه طريق الترجيح والحال ومع ذلك فانه هذا الوجه الظاهر الصريح
والاولى لك ان تجعل ما عبارة عن حرف اخر اي في حرف اخر يقدر الاعراب فيه لانه لا يصح في
الاعراب بالحرف المقدر قوله في اخره الاولى اخره قوله كعصى نبه بذكر عصى الى ان الالف
المقدرة كالمذكورة وراعي ذلك في المستقبل ايضا فان قلت الاعراب في عصى قبل الاعلال مستثقل

كما في قاض وبعد الاعلال متعذر في قاض كعصى فلم فرق بينهما قيل موجب تقدير الاعراب في
قاض الاستثقال فان الاستثقال الذي ادى الى الحذف وموجبه في عصى التعذر فان استثقال
الواو المتحرك ادى الى القلب ولك ان تجعل عصى ملحقا بحبلى وقاض بالقاضي والفضل للمتقدم
فليعتصم به المعتصم قوله وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المفرد المعرب بالحركة
ليدخل فيه مثل مسلماني ومساجدي وعبادي قيل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه
عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوي فالمنقلب بالالف
ما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل
الاضافة على انه يخرج عنه نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه نعم ينبغي ان يفسر
قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر
لان المحل وهو اخره حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها
للاستثقال ولك ان تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيد الغلامي لهذا التعميم ايضا اي سواء
كان مقصورا او منقوصا او صحيحا قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من حركة اخرى
اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها مقتضى المتقدم على العامل
فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية
فاحد الامرين ومعنى التثنية ليحصل احدهما الا على التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما
قوله يعني كون الاعراب تقديرا في هذين النوعين مناطه فائدة تعميم مطلقا هو غلامي وان
جعل متعلقا بهما ولهذا جعله البعض مخصوصا بغلامي وكان الشارح لم يجعل ذكره للدفع توهم
الاختصاص المخصوص بغلامي بل جعله الداعي حسن المقابلة بينه وبين قوله كقاض رضا وجاو
نحو مسلمي رضا فان تقييد المقابل به يدعو الى تعميم المقابل الاخر به بعضا مطلقا ما كان الفم محذوفا
وما كان الفم ملفوظا وبغلامي مطلقا ما كان ياؤه محذوفا نحو يا غلام وما كان ياؤه مبدلا بالالف
نحو يا غلاما فقوله في وجه تقدير الاعراب في نحو غلامي انه لما اشتغل اخر الاسم بالكسر تعذر

الاعراب قاصر والواو فى انه لما استثقل بالكسرة والفتحة ليتناول نحو يا غلاما ويا ابت
ويا امت ويا ابتا ويا امتا قوله كما فى الاسم الذى فى اخره يا مكسورة ما قبلها بخلاف
اليا الذى ما قبلها ساكن كظبى قوله ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض فهو مرفوع لا على
قاض فيكون مجرورا ووجه النفى ظاهر اذ يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك يتجه ان لا حاجة
ان يحذف نحو ويعطف مسلمى على قاض قوله يعنى تقديرا الاعراب للاستثقال قد يكون
فى الاعراب بالحرف يعنى ان غرض المص من تكثير الامثلة بيان ان التقدير فى هذا القسم قد يكون
فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحرف لاستيفا الاقسام للمستثقل فلا يرد
انه بقى اقسام من المستثقل لم يذكره وغفل عنه ومن افاضل تلامذة الشارح من خفى عليه ما تضمنه
هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك المص بعض اقسام المستثقل فسلك طريقا لا يوصل
الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا تتعجب فانك لا تهدى من احببت
ولكن الله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يصح على
مذهب من لم يجوز الحكاية فى التثنية والجمع واما على لغة دعنى من تمرتان فان القسم الاول
ايضا يكون فى الحركة والحرف ونحن نقول على تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى حالين
وقد يكون فى حال واحد حاله بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا فى الاحوال الثلث ولما كان
تميز المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده
من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لا يكون لاعراب المستثقل تقدير ما فى الاحوال الثلث
نحو جاءنى اخو القوم ورايت اخا القوم ومررت باخى القوم وجاءنى مسلمو القوم ورايت مسلمى
القوم ومررت بمسلمى القوم واما جاءنى مسلما القوم رفعا فقط فى حكم مسلمى قوله قد يكون الاعراب
بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا
نحو والمقيمى الصلوة بجر الصلوة ونصبها فخرج نحو مصطفو القوم والمثنى المرفوع فان اعرابه
لا يكون مدة اصلا قوله اى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل يعنى ضمير ما عداه راجع

الى ما ذكر قسمى المتعذر والمستثقل لا ما عدا ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية
الغير المذكورة على بيان اللفظى فما اورده بعض تلامذة الشارح على بيان اللفظى من الامثلة
وتكلف فى دفع بعض الامثلة بما لا يسمن ولا يغنى من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة
لا محالة مما لا ينقضى منه العجب ولا يمنع عن رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج
فى افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعذر اى المتعذر والمستثقل الى تاويل المتعدد
بما ذكر وهذا الطريق شايع فى رجوع ضمير مفرد الى المتعدد لكن لا حاجة هنا الى هذا التاويل
لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع لانه فى الحقيقة راجع الى احد
الامور لا الى المجموع قوله لما ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف يعنى تعريف غير المنصرف
لاحتياج تفصيل المعرب الذى سبق اليه قلت ولاحتياج بعض احكام يذكر بعد الى معرفته
ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف
غير المنصرف اكثر فلذا اثره بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحوج اليه التفصيل الثانى
للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغى ان يذكره المص متصلا بغير المنصرف
قبل الشروع فى المرفوعات فلا وجه فى الفصل الكثير بينها وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه
على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما لمصلحة غير المنصرف ومباحث
المبتدا والخبر ومباحث الحال والنعت ففى تاخيرها اخلال ببيان هذه المباحث قوله وكان غير
المنصرف اقل يرد عليه ان فى المعرفة بالتعدد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر
بالمقايسة لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل
والاكثر حتى يستحق ان يؤثر على الاكثر او يؤثر فى البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة
البيان بالتعداد والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودى والمنصرف عدمى و
العدمى يعرف بالمقايسة الى الوجودى قوله واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف
ما عداه كما قال فى الاعراب اللفظى لاشعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان

التقديري واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهما
يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ما سلب عنه الكسرة والتنوين على ما بيّنه الزمخشري
في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحرف واسطة فح لا يصح ان يكتفي بتعريف غير المنصرف
لانه لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما عند المص فان كان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمان
للمعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحرف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف
بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على
ما قيل قوله غير المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف فانه يتاثر بالصرف عن حاله الاصلي بالتركيب اكثر
من تاثير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه لا ينصرف بالتنوين والكسر دون غير المنصرف
وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسر والتنوين او زيادة التمكن
قوله اي اسم معرب اختار تفسير كلمة بالنكرة وهو احد احتماليه لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن
ولم يشر الى الاحتمال الاخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه لبعض
افاضل تلامذة الشارح الا في هذا المقام والمتنبه بما لا يزيد الا السام فاعرضنا عنه بالمرة كما هو
داب الكرام قوله من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد هنا شرط حذف
المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف به فمن جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان
نكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه قوله والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين
لا وجه لتاخير هذا التفصيل عن شرح قول المص وانواع رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب في حاشيته
هذا المقام اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب هذا و
هذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والتصويب النزول ولم يذكر الابيات كلها يستغني
عن التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف والذي يستفاد من البيت الاول على معايب الاول انه
يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج ما فيه واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه
باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند وثالثها انه يدل على انه

اذا اجتمع في كلمة الف التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتانيث
بالالف قوله ذلك المجموع عدل لقد بلغ تنكير الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن
اذ السبب عدل ما لا كل عدل وهو عدل لا يكون عليه البناء وكذا السبب وصف ما هو وصف
الاصلي وهكذا وح كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قال بعض
الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة قوله والعدول في عطف هاتين بثم للتراخي في الزمان
ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة
مما قبله ومما بعده فحمله ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة قوله ولو جعل الالف فاعلا القول
زائدة هذا مما لا يقصد بالزيادة قبل شيء في عرف ارباب التاليف اذ لا يقصد به الا النقد
في الذكر ففهمه في عباراتهم بعيد جدا قوله وهذا القول تقريب ما ثبت في كلامهم الوجوه
الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم في هذين البيتين
لعدم مساعدة النظم بان المقصد تقريب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيها
اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا وهنا ابهام العلل كما بين
في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما نذكر لك من ان السبب مجموع الالف
والنون لا مجرد الالف ولنا وجه خامس ذكرنا في شرح الفريد قوله اذ القول بان كل واحدة من الامور
التسعة على قول تقريبي قبل الاولى مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة فلتا الموانع جمع مانع
بالتانيث لانها بتقدير علل موانع الصرف قوله وقال بعضهم انه اثنان لاحد وى بمعرفة القولين
الاخرين فلهذا لم يبينهما ونحن اقتفينا اثره قوله من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك
لان لغير المنصرف لا من هذه الحيثية احكام اخر فمن حيث انه معرب حكمه ما مر ومن حيث انه فاعل
حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه
الاصل كما في مسلمات علما الكسر والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول اي حكم غير المنصرف من
حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية ما يكاد يسلب عن القائل به الحيثية قوله ان لا كسرة

فيه والتنوين ذكر الكسرة مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسرة والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الرد ومن جهتين على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر التنوين لا الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبيه على ان منع الكسرة من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف منع التنوين والكسر منع بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا **قوله** فيشبه الفعل مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها توجب البنا وادناها عدم الانصراف واوسطها العلل ولا يسع المقام تفصيلها **قوله** لانك تقول قائم ثم تقول قائمة المعروض للتا القائم المطلق لا القائم المجرد عن التا هو المذكر وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية في التانيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقة اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان الاخر وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف على الشي لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل تحقق خلاف الاصل تبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا للفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح لا يجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشتمل المرجوحية **قوله** لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر حقيقة او حكما وزن الفعل الذي فيه احدى الزوايد الاربع في الحكم الوزن المختص فلا ينجبر ان البيان قاصر **قوله** اي لا يمتنع الجواز بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع والصرف وقد يجب في الضرورة كما اذا وجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع **قوله** وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان موثرتان فيجوز ان يخرجا من التاثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن الظاهر **قوله** وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي ... الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعا الى غير المنصرف بحكم قوله

وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه بترك الظاهر الثاني فافهم **قوله** للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف غير المنصرف لها عند الجمهور من البصريين نحو كما لم يخرج جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة **قوله** فكقوله صبت في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وآله او لسيره ماذا على من شم تربة احمد **قوله** ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوي خوش انتهى مرثيه بالتخفيف مرده ستايش كردن الزهرخاك المدى غايت والمعنى ما الذي اوي شي وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان واستداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شي لانه استغنى بشمه عن شم الغوالي او المعنى ماذا اوجب على من شم تربة احمد ان لا يشم والاستفهام المنفي للتعجب من عظم الموجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي **قوله** ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل **قوله** لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلمة واعتبرها في الشي ومراء في مع ان اللغة امراتي ومنه في التنزيل بيد والخلق ثم بعيده واللغة المشهورة ... وروي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حار فان الركب قد حاروا اي بضم الرا في يا حار فقال الكاتب يا سيدي الافصح كسر الرا فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب وفي قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب حرف اعلام الاوزان التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لاستحالة التناسب مضاربة وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل به مقابلة اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف ح للعلمية وسبب اخر ... فيما بعده واما فرانه فمنصرف مع انه غير المنصرف لكونه علما النفس ومؤنثا ويعبرون عن هذا التناسب بالتشاكل **قوله** حيث صرف سلاسلا التناسب المنصرف الذي يليه وقرئ قواريرا التناسب فواصل الاي

فقولنا لتلة لم يقصد به اتمام التعليل قوله فقولا سلاسلا واغلالا الا الا المجموع اي اراد ان ذكر
اغلالا ليس زائدا لان المقصود تمثيل المجموع والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا التركيب
قوله وما تقوم مقامهما قيل هذا من تتمة بيان التعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان
الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جمل معترضة ولا مشاحة في وقوعها اينما وقعت ولشدة
الاهتمام ببيان انها لا تصلح للتعريف قدمت الى هنا قوله فانه تكرر فيه الجمعية فقام مقام السببين لهذا
التكرر عند المص ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في الاحاد عند بعض واتمام الاخير
محتاج الى تطويل لا يسعه المقام كتب في الحاشية فاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور
جمع اسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى وقد تلحق التا باساور واكثر ما
يقع النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما في الصراح قوله فالعدل
مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا ذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج
فاجاب الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون
الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم
ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لا شك انه يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق يا
المصدري الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري الحاصل
بالحاق تلك اليا في غاية السعة يسع فيهما لا يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت
لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص
في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على
صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان
للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة
المعروف دال على قيام المبني للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع
الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه بما اسند اليه وجزء معنى

الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل
عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا
فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة
جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل
الجمال الفحل نحاه كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل
الاشتقاقي المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر
ان العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى
الى الثانية تسمى الاصل معدولا عنه والاسم معدولا لا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت
الى الهيئة ولله در نظر ابن الحاجب صائبا فلا تجد بينه وبين المقصود حاجبا قوله وهو خروج الاسم
اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا قوله اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة
قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئات فيقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة
اعم من الصورة او ما في حكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان افعل الامور لازمة لافعل
التفضيل فكان اللازم منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علما
بالغلبة فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة الى لادخال اخر الى تغيير تعريف
العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه واما توهم من ان
ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في جمعت يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استلزام كلمة
اخرى وهي في بخلاف تعريف المصنف فانه لا يدخل ولفي في الصورة حكما كاللام للفرق بينها
وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالحرف الزايد بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج
عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تقديره في ايضا ما هو حقه قوله التي تقتضي الاصل والقاعدة ان
يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك
اصل وقاعدة تقتضي ان يكون عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف

الى ان يحكم بانه معدول لحكم بانه سمي باسم الفاعل من العمارة فهو خرج عن صيغته التي هي
على مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر قوله يخفى ان صيغة المصدر الخ فان صيغة الاسم
ان كان بمعنى صورة تعرض بحروفه الاصول فهيئة الضرب هيئة للضارب وان كان ما تعرض
المادة في وصفه بمعناه فهيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ما وضع لثلثة ثلثة نفس العدد
وما وضع لثلث الموصوف به فالوجه ان يقال الخروج المشتقات من المصادر السماعية ليست
من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت به المغيرات القياسية
التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك عليها خروج الاسم عن صيغته الاصلية بهذا
المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة تقتضي قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض
الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الاوائل مثل عدة والمحذوفة الاوسط
كمقول في وجه ولا يبعد ان يقال الخروج عنه كل ما غير بابدال الحرف الاصلي الى حرف اخر كالمقام
والابلاء فان المادة ليست باقية فيهما فلم يبق من المغيرات القياسية الا الادغامات فهي الخارج
باعتبار قيد المغايرة لا غير كذا ينبغي اخذ التحقيق ان يحقق هذا المقام مما قيل في بيان قوله
فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام قوله المقصود ههنا تميز العدل عن
سائر العلل فقد ارتضى هذا الجواب وهو ليس بمرضي اذ لا يشتبه والمتفطن ان المقصود من
تفصيل العلل وتبيينها تميز المنصرف عن غير المنصرف وببيان العدل على هذا الوجه لا يحصل
هذا المقصود قوله اعلم انا نعلم قطعا ثم قد دل كلامه على ان ما اشتهر في كتب النحو ان خروج ثلث
محقق مخالف للعلم القطعي بل هو امر يحكم به بالتكلف للاضطرار بمنع الصرف وانما المحقق ثبوت
اصل له اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل محققا والاصل انما يكون اصلا لخروج
الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم
عليه الا ما كان عليه ونعني بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا الاضطرار فنحن نقول
ما اشتهر مبني على انهم ارادوا بالتعريف بالخروج محقق الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت

بخلاف الصيغة الاصلية لان الاسماء [illegible]

المادة

للمادة ومبنى ما حكم به الشارح والخروج عما ثبت للمادة ويتجه على ما اعتبره المغيرات الشاذة
على تعريف العدل ويتجه على ما ذكره انه يخص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالمتتبع لانه لا يعرف غير
بالعدل ما لم يعلم انه منع من الكسرة والتنوين فيلزم الدور والا انه لم يلتفت اليه لان ذلك لازم
في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل ويندفع الفساد فانه قليل يمكن تعداده
المتكلم المتعلم النحو قوله لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل
التنبيه لذات السبب في سائر الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان
التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرفه ويعدون منع الصرف واما العلمية فلا تعرف
في شيء منهما الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقي فان كان هو الخروج عما هو القياس
فيمكن ان يعرف بدون معرفته منع الصرف كما في سائر الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة
فلا يعرف الا لمنع الصرف هذا ثم قوله فجعلوه غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع
الاسباب ولا يخص كون الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل فقد الفرق بينه وبين سائر الاسباب
على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود السائر قوله اي خروجا كائنا عن اصل محقق
يعني تحقيقا بمعنى محققا صفة الخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة
سيما في قوله او تقديرا لان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال
نفسه يبعده عن الفهم جدا قوله جاء في القوم ثلثة ثلثة حال من القوم ما دل بلفظ واحد اي مفصلا
بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال كلا الفصيلين اجرى اعرابه عليهما وكذا الحال في احاد
وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع والظاهر لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظاهر ورباع وربع
الا ان يحمل الى بمعنى مع قوله والصواب مجيئها الصواب مجيء عشار ومعشر بخلاف الخمسة
الاخرى قال الشيخ الرضي يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة بناء القياس نحو خماس
قوله والسبب في منع الصرف الخ قصد بهذا الكلام دفع اشكال عرض في اعتبار الوصف عمن جعلها
في الاصل اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل في منع

صرفها فان ما قيل ان منع صرفها للتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار او الاسمية

الى الوصفية وهو ليس بوصف فان اعتبار العدل امر اضطراري فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة

قوله لان الوصفية العارضية التي كانت في ثلثة ثلثة وجر عرضية الاوصاف في الاعداد انها وضعت

للوحدات ثم تستعمل مجازا في ما له الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع التركيبي لا

موضوعة للمعنى الوضعي ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا قوله معناه في الاصل اشد

تاخرا فان قلت ما يهتدى اليه ليس الا ان اصله اشد تاخرا او اقل تاخرا بل يؤيد الثاني انه لا يستعمل

الا في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد واخر اي حمار اخر بل رجل اخر قلت دليلهم

على ما قالوا مجيء الاستعمال في الاشد تاخرا يقال جاءني زيد في اخريات الناس اي في جماعتهم

اشد تاخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان واقل تاخرا

ليس فيه تفضيل في التاخر بل يتنقص فيه قوله علم انه معدول من احدها هذا يكفي في ثبوت العدل

والتجاوز من فضول الكلام لا يتجاوز عنه ولله در الرضي حيث اختاره قوله وانما لم يذهب الى

تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه حفظا للقاعدة تهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهبوا

اليه لا احتاجوا الى تعبيرها والحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل و

لا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضها في الاصل

المعدول عنه وبينهما فرق بعيد والوجه ان جاء في الرجل والرجل الاخر وجاء في رجل ورجل اخر

لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة

فروعي المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين فتذكر ترفع درجات

من نشاء وفوق كل ذي علم عليم فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين قوله او اضافة اخرى مثلها في

اليه ولا بد من كون المضاف فيها تابعا للمضاف في الاضافة الاولى نحو يا تيم تيم عدي وقوله بين ذراعي

وجبهة الاسد وانما لم يستوف الشارح بيانه ولا بيان شيء من اخويه لان لكل منها محلا ولا

يتوقف المقصود هنا على بيانه قوله فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات لا يخفى ان القياس في جمع

التكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد

بالجموع الشاذة بل شيء من المغيرات الغير القياسية وانما خص ذكرها لانها مما اوردت على العدل

والمطالبة بفرق بينها وبين المعدول حيث حكم في احدهما بالشذوذ وفي اخرهما بالعدول و

لا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد الجموع الشاذة فذكره ههنا تكرار نعم في قوله كيف ولو اعتبر فائدة حديدة

فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة ذكر انه لا يرد المجموع الشاذة توطئة لذكره واقوى

ما يوجب ما ذكره ولم يحضره انه لولا ما ذكره لوجب كون اجمع واخر ايضا معدولين مع انه انكر المصنف

اجتماع العدل ووزن الفعل قوله ولا فائدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فلا

شذوذ في اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدوله عن اقواس

لعدم تصور الشذوذ في العدل قوله كعمر فعل اسم الجنس كصرد وغرف لا عدل فيه الا جمع و

اتباع واخر وما هو صبا الغة فاعل لختصاص الندا كفسق مبالغة فاسق كما ان فساق صبا الغة فسقة

واما فعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره اوجاء اسم جنس فلا عدل فيه الا عمر فانه جاء جمع عمرة و

زفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهره ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما ففيه

العدل كقثم فانه وجد قاثم ولم يوجد قثم الا علما الا ادرا فانه مع اجتماع الشرطين فيه ليس بمعدول

هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي رح ويرد كل ما ذكره في قثم في القاموس قثم كزفر ابن العباس بن عبد المطلب

صحابي والكثير العطاء معدول عن قاثم والمجموع للخير وللعيال كالقثوم والجموع للشر ضد واسم

للضبعان ولا تنافي بين فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا يدل دليل على ثبوت اصل في هذا

القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت لاصالة الاصل ولا دليل على اصالة عامر

بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلثة بالنسبة الى ثلث قوله فانهم اعتبروا العدل بظاهره الضمير الى تميم

ولك ان تجعله للنحاة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام موجب البناء والا لم يكن موجبا

قلت المعتبر المراد الا يوجب البناء بل المعتبر اصالته قوله نحو حضار في الحواشي الهندية اسم كوكب و

في القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والهجان او الحمر من الابل وظمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ

وبلد في القاموس ارض بين اليمن قوله فانها مبنية وليس فيها الا سببان فيه انه لو اريد انه ليس من شي
الا السببان فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيه موجبا البنا الا السببان ففيه انهما ليسا موجبين للبنا
وفيهما وزن فعال وهو يوجب البنا فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل في
ايجاب البنا قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البنا وهو العدل لا المجموع قوله ولهذا يقال
ذكر باب قطام ههنا ليس في محله هذا اذا افسر العدل التقديري بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما
لو كان تفسيره جاريا على ما هو الغالب وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل في المعربات قاصرا فذكر
باب قطام في محله وقطام اسم امراة على ما في الصحاح قوله الوصف وهو كون الاسم لم يعرف المص
في هذا الباب الا العدل لان غيره اما معرف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان
لشهرته فيما بين المحصلين وعرفنا العدل العدول عن تعريف السلف بخلاف سائر الاسباب الباقية
حيث لم يعدل فيها والشارح فسر من الاسباب الباقية ما لم يفسر المص في محله قوله وهو كون الاسم
دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها لم يعين بتقييد الابهام بان يكون في الغاية
كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين
لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها
تخرج بقوله مع بعض صفاته فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم يدل
على بعض صفة تلك الذات لكنه لو قيده به لكان موضحا لكون اسود للحية غير صفة حالا لا تقول
لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجلا فيه وصف ومعناه
لرجل والصغير والفياض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذي اخذ هو منه معناه
كثرة الماء لانا نقول رجل رجل صغير لا رجل فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت
على ذات معين ايضا ومعنى الفياض شي ما له كثرة الماء لان المعنى شيء ما له المبدا واما استبعاد
من قال لكون معنى الفياض شيا ما له الكثرة الماء بعينه فليس بشيء فانه لو كان الماخوذ في مفهوم
الفياض الماء لكان المعنى ما له الفيض فيكون المعنى ما له كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرف

ان معنى

ان معنى طليحة طلحة الصغير الحقير فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بمجرد الوصف بالتصغير عن العلمية
فلم يلتفت الى ما قيل ان منع صرف طليحة للمسامحة وعدم الفرق بين الصغير والكبير فان الامر دائر
على دفع النظر لا على التسامح فتدبر قوله لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة
والذكورة ايضا قوله مررت بنسوة موصوفة بالاربعة الصواب متصفة قوله شرطه اي شرط
الوصف ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية
عند الاخفش قوله في الاصل الذي هو الوضع كتب في الحاشية وانما كان الوضع اصلا ليفرع
الدلالات المعتبرة عليه هنا اي ليتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة
عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا فنسبة الدلالة اليه ينبغي ان تنزل اشتمال الاصل
على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا
بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال
ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا قوله اختصاصه ببعض افراده من حيث انه
فرده لا للذات المفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضي وكانه لا يضر النقل من
الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل منها ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثال له لم
يصرح به في التفريع قوله واكتفى باندراج حكمه في الاصل ولك ان تقول صرح به المص في التفريع
ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كان تلك الغلبة لغلبة الاستعمال قوله او
بالنقل وليس بيان الشارح ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص
بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه التخصيص بالغلبة الا في المثال حيث مثل كالاسود فلذلك
قوله فلذلك الفاء ليفرع عليه اشتراط الوصف بكونه في الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع
مع اللام ومن قال الفاء يدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيقتضي ترتب المعلوم فلا يغني احدهما
عن الاخرى فقد اتى بالعجايب كيف والفاء في النتايج لترتب النتيجة في الواقع على الاصل لا لترتب
العلم واللام ليس لترتب المعلول لان المعلوم العلة واللام لترتب الصرف قوله المذكور من اشتراط

اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشار الى ان ذلك اشارة الى المتعدد وان افراده بتاويل
المتعدد بالمذكور وانما جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد رد صرف اربع الى اشتراط الاصالة
ورد امتناع اسوى الى عدم المضرة ورد ضعف افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة معللة
بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد اعجب من رزق هذا التحقيق ثم قال لان
الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل عن انه جعل المنسوب الى الكل الكلي لا لكل واحد ثم يقول
فيما ارتكب الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تضره الغلبة لتقدير اشتراط الاصالة وتوضيحه
وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك وشرط مجرد الاصالة
لكل واحد من الثلثة قوله صرف لعدم اصالة الوصفية الاربع في قولهم مررت بنسوة اربع هذا
مما اشكل على علماء الفن ونحوهم حتى قال الرضي لم يظهر لي الى الان دليل قاطع على عدم
اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء
شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء ولطول الكلام في الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول
التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول وقلنا لا حاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي
الى قاطع انما الحاجة الى القاطع في اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتبار الوصف في اربع
وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكده تقديم الظرف على عامله ان المعتبر في
وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة
وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لا في اصل الوضع العددي قوله وامتنع من الصرف
لعدم مضرة الغلبة اسود والعجب من المحشي الهولو امتنع اسود اي صرفا سواء وامتنع اسود من
الصرف ولم يحضر ان الشارح افاد الثاني قوله في الاول للحية السوداء هو الحية العظيمة على ما في
الصراح قوله وضعف منع افعى الخ فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف منع الصرف
في عمر فلم لم يحكم بالضعف قلت تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب
ضعف منع الصرف لتقديره ولا يتحقق منع الصرف في افعى كما في عمر قوله اشتقاقه من الحال فيحمل

قوله ذي خيلان جمع خال وهو المعروف قوله التانيث اللفظي الحاصل بالتاء قيده باللفظي
لتقابل المعنوي ولا يقابله بالتاء لاشتراكهما بينهما وانا اظن ان مراد المص التانيث الذي يعرف
بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتاء بل بامارات يدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه فانه دقيق
وبالافسا حيث يقال المراد تاء يقلب هاء فتاء اخت ليست للتانيث ولو سمي بها مذكر لا يمتنع
وان سمي به مونث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشري عرفات منصرف ولهذا يجري عليه الكسر والتنوين
لان هذه التاء ليست للتانيث ويمنع من تقدير تاء التانيث اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعها
مع تاء التانيث وقال غيره يمتنع من الصرف ولا يمتنع من غير المنصرف كسرة جمع المونث وتنوين المقابلة
قوله ليصير التانيث لازما فيما كان التاء فيه للتانيث واما التاء التي هي جزء الكلمة كحجارة علما
فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع تاء التانيث فجعلت على وتيرتها قوله لان اللام محفوظ عن
التصرف بقدر الامكان اشار الى التصرف فيها في الترخيم قوله كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم
تاثيره اي اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية في المعنوي شرط الجواز واحد الامور شرط
الوجوب قوله وشرط تحتم تاثيره اي مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المص قاصرة ولا يبعد ان يجعل
الضمير للمعنوي وحينئذ شرط العلمية قوله او تحرك الحرف الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلثة
المذكورة في قوله زيادة على الثلثة وح لزم ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا
القياس يكون العجمة شرط الوجوب في الساكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة
عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمي بابرهيم من لغات ابرهيم مونث يجتمع فيه
الشرايط الثلثة للوجوب قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة لا يظهر اعتبار حدوث ثقل
من كل سبب اذ لا يحصل ثقل من الوصف والعلمية ولا من العدل بل هو منشا الخفة كما يرشد اليه
اسلمه ولم اعثر في هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور
الثلثة شرط تحتم تاثير العلمية لان العلمية يجتمع مع اسباب مع كل منها شرط في التاثير مخالف للشرط
مع الاخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف

السبب فيهم من جعله شرطا للتأثير للتأنيث لان الكلام فيه وليس بشيء لانه ينبغي ان يجعله شرطا
للعلمية في جنسها وقد يقال العلمية سبب قوي لا يحتاج الى تقويته ولهذا يمنع وصرفها في ضرورة
الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما فسّرناه لك قوله وسقر علما للطبقة من
طبقات النار وفي القاموس سقر معرفة اسم لجهنم قوله وماه وجور للبلدتين اشار بقوله
للبلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن متى يلزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلزم
تذكيرها بتأويل المكان وقد يخير فيها اعتبارا اي ما شاء المتكلم والمرجح السماع وما لم يسمع
فيه شيئا في كلام العرب جوّزوا الوجهين وكذا اسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي
او لما لم يسمع فيه شيء ينبغي ان يصرف لان الاصل في الاسم الصرف قوله يمنع صرفها لم يقل
ممتنع عن الصرف كما قال في قول المص وامتنع اي عن الصرف كشفا لوجوه توجيه هذا
التركيب ورعاية للمناسبة بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه
يحتاج بذكر العامل الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهوره وهو
انه عومل معها معاملة اللفظ والاسم قوله فان سمي به مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف
الزيادة على الثلثة قيل فانه شروطه ثلثة ان يكون في الاصل مذكرا كرباب اسحاب اسم امراة فاذا
سمي به مذكر انصرف وان لا يكون تأنيثه بتأويل فرجال اذا سمي به مذكر انصرف لان تأنيث
الجمع لتأويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا الى المعنى الجنسي فان تساوى تذكيره وتأنيثه
استوى فيه الصرف ومنعه فان غلب تأنيثه ترجح منع الصرف وان وجب تأنيثه وجب قلت اولا
المراد ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرطان الاخران على انا
نقول اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمي به العرب المذكر تأنيثا بل بالمذكر
الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتأويل منقول عن المذكر اذ العرب لا يسمي به
بالتأويل واما ما استوى فيه الطرفان فمن حيث انه سمي بالمؤنث غير منصرف ومن حيث انه
سمي بالمذكر منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الحيثيتين لا لان تسمية اللفظ بالمؤنث

المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تأنيثه واما ما غلب فيه التذكير فالعرب
لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمؤنث فالمص لم يفسر بيان الشرط قوله
لان الحرف الرابع قيل وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد
على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة قلت جعل الحرف الرابع
قائما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم في البيان والتقصير من المعترض فان بيانهم مبني
على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد فيما
ما يقابل اللام الثاني في المصغر حرفا رابعا الا ترى ان في جحمرش الراء فيه قائم مقام حرف
التأنيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لان تصغيره جحيمر وفي مصباح علما لمؤنث وان كان
التاء الحا وهو حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان
فان حروف تصغيره على فعيعل فتقول مصيبيح فالياء ان بمنزلة الزائد لانهما الياء في مقابلة
الفاء والعين واللام فلم يعتد وابها وجعلوا الحاء مصابيح حرفا رابعا قوله المعرفة اي التعريف
ان كان المعرفة في باب منع الصرف اسما للتعريف كما هو الظاهر وكان مشتركا بين الموصوف
والصفة فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر هذا
ليوافق الاجمال التفصيل قوله ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب
في هذا الباب شايعا في معنى اشتراطه علمية ما فيه السبب والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه
علما او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوبة الى العلم يرجحه موافقته بما في بيان العجمة قوله
بان تكون حاصلة في ضمن الاولى فيه فيه قوله كما جعل البعض اي جار الله ليستغني عن الاشتراط
قوله لان فرعية التعريف للتنكير الى اخره او ليكون على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون
السبب علما يختص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة يجعل العلمية سببا وانما وصفت
بالتأثير لاتحادها بالسبب فن قال جرى فيه على اصطلاح البعض او على التجوز لم يأت
بشيء يعتد به قوله لكون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير وطريق معرفتها النقل واجماع

١١

اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد **قوله** كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد **قوله**
لئلا ينصرف فيها اي في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من الاضافة ومن قبول
واللام وما يعاقبهما اي التنوين فلا يدخله الكسر ايضا ولا يمتنع من قبول ياء النسبة والاعراب
وقلب بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو جرجان وكركان وجبريل وجبرال وجبرين في
جبرائيل **قوله** لانه معنوي الضمير للعجمة والسبب في تذكيره امر معنوي وضمير لاعتبارها للعجمة
ايضا **قوله** فان قلت قد اعتبرت هذا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد انك لم لم يعتبر المانعة
من الصرف في ماه وجود العجمة بشرط التانيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التانيث على العجمة
قوله قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اي لتقوية احد سببين وهو التانيث
والعلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر دون
ان يقول لتقوية سببين **قوله** وشتر وابرهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرطين **قوله** وشتر
هو اسم حصن بديار بكر في القاموس باران بين بردعة وكنجة وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه
قطعيا لاحتمال اعتبار التانيث ولذا لم يكتف سيبويه واكثر النحاة بتحرك الاوسط
ولم يرد ابدا من الزيادة على الثلثة لان ملكا ابا نوح منصرف ولم يجوز الامرين في متحرك الاوسط
ايضا استدلالا بالمجموع ثلث وشتر لاحتمال منع الصرف **قوله** وابرهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط
الثاني وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده في ان منع صرف
نحو شتر ايضا خلافيه ففي ذكر شتر ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه
على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصراف
نوح ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما
اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافيه وهو ترجيح مذهبا
والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده
او ان الانصراف الاصالة يستحق التقديم **قوله** اعلم ان اسماء الانبياء على ممتنعه من الصرف الا ستة

فلما يخلو عن هذه القاعدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شاهد الحدق في
شيث وعزير فلا عجب ان تقضي منه العجب **قوله** وقيل ان هودا كنوح اختير نوح في التمثيل لكونه
اتفاقيا وكون هود اختلافيا **قوله** لان سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود
ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب وقوله يحتمل ان يكون
من تتمة ما قيل وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كفرس وقفل مفردا او جمعا والاولى
والعرب اسمعيل واولاده وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسمعيل والى اولاده **قوله** الجمع هو كالمعرفة
في الاشتراك بين الاسم وبين الصفة والمراد هنا الصفة **قوله** شرطه اي شرط قيامه مقام سببين
الاظهر شرط تاثيره وما ذكره بعيد عن الفهم **قوله** وهي الصيغة التي كان اولها لم يقل وهي ما اشار
اليه بالمثالين مع انه الاخصر والاوضح لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه نحو
جعافر وجماهير فاوضح ما هو المراد من المثالين لكن يرد عليه صحارى لا كما لات ايضا كما على ما وهم
لظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون اولهما متحركا تحقيقا
او تقديرا وكانه لم يتحاش من دخول نحو صحارى في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الا منع صرفه
وهو غير منصرف لا محالة لالف التانيث **قوله** ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فان بين المنتهى
الانتهاء وبالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني المصدر **قوله** كما يجمع اي من الاولى كما جمع فانهم
قوله بغيرها غيرها بمعنى لا يقال كتب بغير مال اي بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يكون صيغة
منتهى الجموع مع حرف غيرها وهو خبر اخر بشرط لا صفة للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير
المعرفة تكلف لا يروج عند الناقدين الا لضرورة **قوله** والمراد بها فيه لطافة وعلى التوجيهين المراد
السلب المطلق اي لا يكون معها اوتا اصلا لان المراد ان لا يكون معها حال الوقف ولا
ان يكون معها تا حال الوصل كما قيل لانه لو لم يقيد لا يعم القيد السلبي ويكون قاصرا او يقتصر على التانيث بالتا
كلتى عبارتي تا التانيث وهما الها والتا بقوله التانيث بالتا وقوله بغيرها **قوله** فلا يرد نحو فوا
جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا صفة لا تجمع على فواعل قال في الحاشية الفاره الحاذق ويقال

للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد هذا كلامه والانسب ان يجعل جمع فارهة
وما في القاموس ان الفارهة الجارية المليحة او الامة الشديدة الاكل قوله وانما اشترط كونها
بغيرها، وههنا نكتة جليلة يجب ان يتنبه عليها وهو انه قال المص ههنا بغيرها، وفي وزن الفعل
غير قابل للتا، فرقا بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لان يعمله منصرف مع خلوه عن التا، المجئ يعمله
وجوارب في جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجئ جواربة قوله ولا حاجة الى اخراج
نحو مداينى فيه تعريض بمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير يا، النسبة ايضا ليخرج مداينى ولمن
اجاب بان المراد بالها، حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو دوم ودومة وتمر وتمرة
اليه بقوله ولا حاجة الى انه لا اشتباه شئ ولا الجواب وليبين لك والله اعلم بالصواب فان فرازنة
ومداينى جمعهما خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها والمقصود بالشرط اخراج
فرازنة ومداينى فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت مما دخل عليه يا، النسبة او تا، التانيث حكم بجريها
على حرف النسبة والتانيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما حكم سابقا ومداين
جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مداينى غير منصرف لان الاعراب الذي يظهر في
يا، النسبة اعراب مداين قوله واما فرازنة فاتى بكلمة التفصيل مع عدم العديل لان مساجد و
مصابيح عديل لان له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو
جعل قوله بغيرها، ايضا مقصودا بالتمثيل في قوله كمساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل
اما للاستيناف ويكفي لكونه استينافا عدم سبق الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق كلام
نقله الفاضل الهندي عن بعض الشروح ونبه بقوله وامثاله على وجه تذكير منصرف ولو قال
واما مثل فرازنة لكمال التنبيه واضحا ولتذكيره وجه اخر مر في بحث التانيث لا حاجة الى
التذكير قال الفاضل الهندي بنا، على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له وهو علم وتنوينها
لمشاكلة مسماه ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه فهو انه في حكم اللفظ
اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فتحفظ حكما مستعملا في معناه لئلا يكون في احضاره

اختلال ومنهم من غفل وقال لك ان لا تنون فرازنة فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكن
القائل عبد الغفور لكان مشكلا نسأل غفرانه ولنا ولاخواننا المسلمين قوله وحشا جم
عملا حال من المبتدا صرح بجوازه ابن مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى في عبارة الشرح اشعار
وانما نصبه بتقدير اعني فهو منصوب لاستدعائه المدح او الذم او الترحم والمقام برئ منها وجعله
حالا من ضمير غير المنصرف يستدعي تفسير العز وجعله بمعنى لا لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على
على المضاف ويفيد عدم انصرافه مع الطلاقة وان لا باس بالتفصيل بل تنزيله منزلة نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه قوله هذا جواب عن سؤال مقدر شايع هذا البيان في الشروح حتى
انه صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير السوال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه لرد
على من قال بخلاف ذلك في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على هيئة
للجمع او انه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية الاصلية ويلغو فيه ساير
الاسباب ولهذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يعتد بالتانيث والعلمية وقوله
يطلق على الواحد والكثير يوهم ان بين الطلاقة على الواحد والكثير تنافيا وليس كذلك فان الطلاقة
على الكثير باعتبار الطلاقة على واحد واحد على سبيل البدل ويوهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على
الواحد دون الكثير قوله لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية نبه على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف
للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق بينهما على ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع
تعليل المحذوف والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت
منافية للجمعية كالمنافات للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين
في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد قوله لان الضبع هي انثى الضبعان في الحاشية
الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قوله قلنا
علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمرا، علما اذا نكر لا نعلم ان الشارح
ارتكب مؤنة دفع ما سوى الجمعية وعند عنى انه مع الجمعية والتانيث بالالف لا تاثير لسبب اخر

ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستمد والجمعية والتانيث غير مستمدين وغير المستمد
وان قل يغلب المستمد وان كثر قوله والتانيث غير مسلم هذا المنع حق لان الضبع يشمل
الذكر والانثى على ما صرح به في الصحاح ويدل عليه كلام القاموس وكان من خصها بالانثى
وهم ذلك من كلام اهل اللغة مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت تحضاجر مؤنثة
لتانيث اهل اللغة الضبع قلت تانيث احد المترادفين لا يستلزم تانيث الاخر واعلم ان الغرض
من منع التانيث تحقق حال التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث لا يضر بعد ان العلمية
لا تؤنث وتكثير الجواب وهو اوفق لسوق الخطاب قوله لانه علم لجنس الضبع لا لجنس هو كما في الحاشية
الضبع فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم الجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى وقد عرفت
الاستغناء عنه لئلا يتوهم بل لانه لا اشتراط حتى يشترط به قوله جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال
قد تفصيت عن الاشكال في القاموس اقصى من الخبر او الشر كتقصى هذا كلامه وقد اشار بهذا
التقدير الى وجه تقدير حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان اخران هما اقوى ودفعه اوضح
وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد الاستعمال
وجعله في تقدير وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لانه يفهم وصحته تتوقف على ثبوت اختلاف النحاة
فيه وهو ان اشتهر ففيه نظر قوله حمل على موازنه لانه الدخيل والدخيل الى الجنس مثل قوله فساد
هذا الجواب على تعميم الحقيقة دفع لما في بعض الشروح انه يزيد اسباب منع الصرف على تسعة ويكون
ههنا الحمل على الموازن ونحن نقول فما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف هو الجمعية
وكون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في المرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية
لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تاثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذي
هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يجعل الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم
على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط الجمعية صيغة منتهى الجموع او
العلمية في العجمية مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة ويجعل منع الصرف سراويل للعجمة ويجعل بهذا

الشرط قائما مقام سببين قوله فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة كلام القاموس على انه جاء
سروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمي او جمع سروالة او سروال او سرويل بكسرتين ولم يجي
ضويل غيره في كلامهم هذا حيث قال وقال الشاعر عليه من اللوم سروالة فلا معنى لجعل سراويل جمعا
بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم
الا في الاشخاص كما بين برده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ بصيغة الجمع بعد النقل
اسم جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا
فلذا لم يجعل السراويل جمع السروالة تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا
لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم
بمعنى الجمع كما يوجد في حضاجر فقدر انه كان في الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر بمفرد
مفروض مناسب للاختصاص بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فانه قيل لم قدر فيه
الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما مفرد
الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل
عرب يتمنى من يودبه ويجعل من تابعيه قوله واذا صرف لو قال وان صرف لكان تركيبه من قبيل اذا
جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واشار على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال
المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى قوله واذا صرف فلا اشكال بالنقض به على
قاعدة الجمع دفع لما قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه انه وجد مفرد على وزن الجموع التي على
وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن سببا من الصرف كما انه
لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن كراهية او اشارة الى انه على تقدير الصرف لا ينتفي جنس الاشكال في
المقام لا يخلو عن اشكال وبالجملة دفع الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد
لمصابيح موازن مفرد عربي اذ هو جمع سروالة تقديرا قوله وبنحو جوار اي كل جمع منقوص لو فسر بنحو
جوار بكل غير منصرف منقوص ليشمل قاض باسم امرأة واعيل تصغير اعلى لكان اعم فائدة قوله اي في حالة

الرفع والجر يعني رفعا وجرا ظرف متعلق بمعنى النحو ولما لم يفيد المشبه به بكونه في وقت الرفع و
الجر وهو ايضا مقيد به اصلحه الشارح دفعا لما اورد بقوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض
بحسب الصورة الى الجزء والاظهر ان مراده بان مراد المص انه مثله بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون
حاكما بانصرافه قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة
بعد تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بعد التركيب فهو متاخر عما يعرضه في التركيب
فالاولى ان الاعلال الذي هو بسببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه معنوي
قوله فاصل جوار الى قوله بنا على ان الاصل في الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد
تمامها فيتاخر عن الاعلال بنا على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها قوله
فاصل جوار في مثل جاءتني جوار جواري بالفتح والتنوين ولو قال بالضمة والكسرة والتنوين لاستغنى
عن قوله فيما بعد وعلى هذا القياس حاله حال لا تفاوت قوله في لغة بعض العرب وهي لغة
قبيحة وعليه بيت الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال
الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها للهجو والتعريض بانك من اهل
اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون اليا للمتكلم والالف للاشباع وفيه
مزيد بعد فيه انه لا وجه لحذف لام الكلمة ولك ان تقول الالف عوض عن يا المتكلم كما في يا
غلاما قوله التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء سواء كانت اسمين او اسما
وفعلا نحو بخت نصر وعليه انه غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله واجيب
بان التركيب المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن ان
يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب يصلح لان تصير كلمة واحدة بجعله
علما او اسم جنس ونقول التعريف غير جامع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا
لان جزئية الحرف لا يمنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي من مصري وبصري
فنقول جاءني مصري وبصري فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم

وبصري خارجين بشرط عدم كونه اسناديا الا ان كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي فان
النجم معناه نجم معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى سيجي في باب
المبنيات انشاء الله تعالى وهو ضم الكلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط
العدمية فلهذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب حمل التركيب المعتبرة في منع الصرف هذا المعنى
والاستغناء عن الشروط العدمية قوله فلا يرد النجم وبصري ولا اضاربه فانه مركب من الضارب و
التاء قوله شرطه العلمية ليامن عن الزوال ومن قال ولتحقق السبب الاخر فمع بعده عن الفهم يتجه
انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط
العلمية في التركيب لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي بعلبك مونث لزم ان لا يكون السبب الثاني
الا العلمية مع ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون التانيث قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات قيل ابي عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات الحكمية عند جمع فقيل فلا يبعد ان
يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرف مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف
والاصل في الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي وغيره عن المص في بحث المركبات من ان الاسنادي
ليس بمعرب ولا مبني قوله كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر
علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب
الذي تضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلنا الكلام فيما بعد في المركب
مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل
بقي انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكره هو كون مثل بعلبك
المركب الذي لم يتضمن الثاني حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني يقتضي ان يكون مثلها معربا ولا
يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركيبه من كلمة وصوت اذ الصوت
ليست بكلمة وقولنا من غير حرفية جزء يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب المال
فتامل قوله من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قصد

بين جزئيه نسبة في الاصل قوله الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف فان قلت هذه
الصفة مشتركة بين الالف والنون وساير الاسباب فلما اذا خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف
والنون الخاص ولا يطلقهما بخلاف نظايرهما فاحتاج ههنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة
من لام العهد دون ساير المواضع او لما كان الذكر ههنا مخالفا لما ذكر في مقام عد الاسباب
لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا ومخالفة صورة البيان السابق
لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب
قوله تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوايد وهي حروف هويت السمان او لانهما من الحروف
في الكلمة ولا يكونا اصليين والثاني ارجح قوله والراجح هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة
على القول الاول غير ظاهر وان قيل انه التحقيق فرعيتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل التاء لكانا
اصليين للتاء الرابعة بها الا انه لو ضعف الفرعية بزيادة شيء عليه لضعف الزيادة في التشبيه قوله
يعني ما يقابل الصفة لا ما يقابل الفعل والحرف واما من قال ولا الاسم المقابل للشكر والمقابل للمهمل
والمقابل الظرف للازم الظرفية اتى بما لا يعنيه اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل
ولم يحتج الشارح الى نفيه قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فناسب الافراد
عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كاسمان هذا
من فوايد من هو استادي وسندي وبه طلع انارة جدي وظهر ازهار جدي مولانا حسام الملة والدين
داود الخوافي قوله او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى الاول
كالعلم في هذا البحث وان كان بلا ايماء ان السبب الاخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية قوله او كانا
في الصفة لم يقل او كانا في صفة ليكون من عطف شرطية على شرطية ليستغني عن حذف ان فيجعله
من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كان بعد ان حذف شايع من قبيل
انخراق والعطف على الشرط وجزائه بحرف عطف واحد من قبيل العطف على معمولي عامل واحد
بحرف عطف واحد ولا كلام في جوازه ولم يجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه

واما العطف بكلمة او والشايع في نظايره العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التنافي بين الشرطين
او على التنافي بين الشرطيتين فتامل قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء فعلانة
يفيد بظاهره عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة تفسيره
بانتفاء دخول تاء التانيث تفسير الاعم بالاخص بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان
انتفاء فعلانة في مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون قوله ولهذا انصرف عريان الالف والنون
صفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون
في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة لانه متى كان مؤنثه على فعلى لا يكون على فعلانة يعني قطعا
لا نظرا الى الاستعمال ولا بالنظر الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى اختصاص
الاستعمال بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه
مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك
بالاكثر انسب قوله في رحمن انه منصرف او غير منصرف الاولى فيه انه غير منصرف واما الاختلاف
في انه منصرف او غير منصرف فلا محصل له لانه اتفق في انه احدهما وغاية التكلف ان المعنى اختلف
في دفع انه منصرف او غير منصرف اي في دفع هذا التردد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال
رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر
احدهم عن المعقول ولم يكتف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما
نقل عن العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله دون سكران اعترض عليه بان عدم
الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم
الاختلاف في سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص
لا احتمل ان ينبغي على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن
يعتبر من اوزان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى التخصيص ببيان الشرط الثلا
يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ما له زيادة نسبة الى الفعل فلو لم

من الظاهر للمعنى ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله بعد من اوزان الفعل تام في هذا التعميم الا ان
عدّ الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل الاولى وهو كون الاسم
على وزن ثبت للفعل وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن به مصدرا نظر لان الوزن ليس
بل كيفية يحدث في حروف الفعل ولا في ضرورة ولا داع الى حمله على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل
مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص
فلا يحتاج الى شرط تاثير شيء له مع انه لا يظهر الفرعية الا فيما له زيادة نسبة بالفعل فان الاصل
في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد فسبة النوع الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب
في كون كل منهما مؤثر الشرط وكما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة بالنوع
الاخر كذلك الاصل فيه لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب جدا
لتميز المعاني غاية تميز او اما جعل فشرط بمعنى شرط تحقيقه لا شرط تاثيره كما وهم البعض مما يمجه سمع العقل
قوله بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار
ان المتبادر الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار في الاسم
واستعارة الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار على ان ذلك ان يجعل كشمّر قيد الاختصاص
مستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام قوله من التشمير وهو بمعنى المرور جادا ومختالا
او التقليص على ما في القاموس والمناسب بعلم الفرس ان يكون علما منقولا من معنى المرور جادا او
الفرس فرس الحجاج وكانه لم يعينها تحاشيا عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم والا ينبغي
ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفا او مجهولا كضرب كونه علما تقدير على ضرب مع كونه ثلاثيا
مجردا لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وشمر لتحقق اسميته فهو اولى بالتقديم قوله وكذلك
بذر في القاموس بوم بمكة ومعناه الفعلي على ما فيه اسرف او جوب قوله وعثر الموضع في
القاموس هي باسدة وبجعل معناه الفعلي جعله ذا كيوذ قوله وخضم رجل القاموس الخضم
الاكل او باقصى الاضراس او ملأ الفم بالماكول او خاص بالشيء الرطب كالقثا وخضّم كبقّم الجمع

الكثير من الناس وبلد وما ورجل او اسم لبعر بن عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة
اكلهم انتهى قوله وشلّم كبقّم وكبقد وحمل اسم بيت المقدس ممنوعة للعجمة وهو بالعبرانية
اورشليم قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء
الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل في الوعل ووسم بمعنى الاست ودئل علما للنبات
مع انه اول بانه من دأل بمعنى مشى مشيا مخصوصا وله والنعر لله لانه على العلمية كما قيل في شمس
بالضم ودئل دويبة وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس
قليلا كما قيل في دال قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة هذا لا يصلح وجها للتقييد
بالبناء للمفعول وانما يوجب شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك البعض يونس
فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى الوزن المشترك
يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص خص هذا القسم بغير
المختص مع انه يصح ان يكون مانعة الخلو لان المختص مما اوله زيادة كزيادة لا يحتاج الى الشرط
عدم قبول التاء فليس حمل او مانعة الخلو المهر كما قيل قوله اي اوله وزن الفعل مجاز عقلي
قيل به لرعاية ظاهر الضمير او اوله ماكان فيحصل حقيقة النسبة محفوظ وصرف الضمير عن الظاهر
قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زائد رعاية لما هو اقرب لظرفية الاول
قوله من حروف اتين اما في هاتين الحال او في الاصل كما في هرق امر اهغير الارق او لو تصرف
في الوزن بما يخرجه عن الوزن مع بقاء الزائد قوله اي حال كون وزن الفعل فيه فتقرر على ترتب
اللف والحال عن المضاف اليه لانه يمكن حذف واقامة المضاف اليه مقامه اذا صح قولنا في
اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل واتبع ملة ابرهيم حنيفا قوله بالاعتبار الذي
امتنع من الصرف به قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود ونحن نقول
يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس
ونادر وانما القياس الفرق بين الصيغة كما في رجل وامراة وعمرو وابان بالرضي في بحث الجمع

علما للموضع بالشام في القاموس شلّم

الصحيح قوله لم يرد عليه اربع اذا سمي به لا يقبل التا فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول
بقولنا قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع انما هو لعدم اصالة الوصف
قوله ومن ثم امتنع احمر قيل وجود الشرط لا يلزم ان يستلزم وجود المشروط قلت وجود الشرط
النحوي يستلزمه لانه امارة لثبوت الحكم ويذكر لتعرف بمعرفته ثبوت الحكم ومما يقضي منه
العجب انه قيل جعل بناء للحكم عليه بامتناع احمر لا لامتناعه ولا يخفى ان هذا الاشتراط
بسبب الحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم قوله
بان يأول بواحد من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر
المشترك بين اثنين والمعنى يأول بالمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد
فقوله واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تاويله بمفهوم صادق على واحد من
الجماعة كما ظن بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه
للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم ينبه له
احد ان المراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقة ما وضع لغير معين
لا ما اريد به غير معين مجازا قوله او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به لو اول بوصف غير
مشتهر بقرينة يصير نكرة فقيده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من التاويل قوله لما تبين اي ظهر
حين بين معنى [illegible] في غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرايطها ولهذا اختار
تبين على بين ولا يخفى ان كلام المص مغلق ولو قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا
نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لما تبين له كان واضحا قوله استثناء مما بقي من الاستثناء
الاول اي استثناء من [illegible] الكلام لانه يؤول قوله لا يجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا يجامع
مؤثرة غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى [illegible] من هذا المفهوم الذي
هو مال هذا الكلام ولو قال لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان
اخصر واوضح كما لو قال الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى

مستثنى بعد بقية المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالظرفين من
جنس واحد فانه بعيد بل الثاني بعد التقييد بالاول كما توهم ان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى
وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى
من مفهوم الكلام بان يكون في معنى كل ما تجامعه العلمية المؤثرة فهي شرط فيه الا العدل و
وزن الفعل قوله فان العلمية تجامعهما مؤثرة قيل اختلف النحاة في تاثير العلمية مع العدل
في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل
تابع الوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل فاختار قولهم الشيخ الرضي
واختار منع صرف اخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف
في تاثير العلمية مع العدل انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف قوله اي لا يوجد
شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط لا احدهما فقط ولا مجموعهما
لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الا مع قوله فقط لا مجموعهما مما تعيبه الفصحاء كما بين
في محله والاولى ان المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد
عن الاخر ولا يلزم استثناء شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن
الاخر والمجتمع مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد او ان المستثنى منه
سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشتمل مجموعهما وكلا منهما لصدق
السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص قوله فاذا نكر غير المنصرف ممنوعة الشرطية
انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلي معتبرا ايضا كيف
العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية ناسخة لاعتبار السبب الاصلي
الذي لا يؤثر وصف في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله
وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا السؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء
بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت

فيجوز ان يعتبر زوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع
انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا نكر بقي بلا
او على سبب واحد ظاهره انه يبقى بلا سبب في غيرهما احد سببيه العدل ووزن الفعل وفيه نظر
لانه يبقى على سبب واحد في سكران علما اذا نكر كما سيصرح به الشارح قوله لم يبق فيه سبب
من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة قيل وان كانت مجتمعة كما في
ادربيجان قوله ان اصمت بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها على ما في القاموس قوله لجواز ورود
اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود يصمت بالكسر ونحن نقول اصمت علما للمفازة سميت لغلط
اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن حفظ لسانه
عن الغلط عن غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولا مدفع للنقض باخر فانه معدول
كاخر ومع ذلك فيه وزن الفعل الا ما ذكره فقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم قوله وخالف
سيبويه في القاموس سيب هو التفاح وهو فارسي منه سيبويه اي رايحته لقب امام النحاة عمرو
بن عثمان الشيرازي قوله جعله اصلا هذا مبني على جعل الاخفش مفعولا وهو المرجح اذا اشتبه
الفاعل بالمفعول في التلفظ يجب جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط يجب
ان يجعل المقدم فاعلا وقيل لظهور كون اعتبار مفعولا لم يرجح كونه مفعولا قوله وان كان غير مستحسن
فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل
عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان
المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول
الاخفش من الوضوح في درجة لا يعرضه شبهة قوله في انصراف نحو احمر علما اعلم ان الحال
هو المماثلة او المخالفة وعلى الثاني في والحال اي نحو مما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم
حنيفا قوله وكذلك فعل التفضيل وانه لا يعمل في الظاهر بخلاف مثل احمر قوله حتى صار افعل
اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية قوله وان كان معرض فلا ينصرف اشارة الى انه بعد تنكير نحو احمر

بما فسر يتجه عليه دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فيقول ينبغي ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف
فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من
قوله وهذا القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية يمنع من
اعتبارها الآن لا وجه لاعتبارها والعلمية يشاركها في كونها في الاصل ويترجح عليها بقرب العهد
والقوة قوله لزم ان يعتبر في حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون
هو وقوله فاجاب متنافرين فتامل وقد يحصل يلزمه من اللزوم ولك ان يجعله من الالزام قوله فان العلم
للخصوص اي موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والاصح في بيان التضاد فان العلمية كون
اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة
في غاية الابهام مع اعتبار صفة قوله وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية
ليسا بمتضادين بل متوافقين في هذا الحكم قوله ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقضي
منه العجب انه جعل البعض الجهار الدقيق في هذا المكان الواسع في كمال التضييق فقال في شرح قوله
وهو منع صرف لفظ واحد وهو واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الفاظ
وهو واحد اي نوعا لنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي العلمية والوصفية لتعدد المنع ولا يخفى
على احد انه ليس في شيء مما ذكره باعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد اخر قوله
وجميع الباب اي باب غير المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤثرة كما وهم كون الكلام فيه قوله اي بصورة الكسر
اي بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة للحركة الاعرابية التي هي شبيهة بالكسر الذي هو بنائية
قوله بيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة اي بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في الحسن
فالاصل علما مما لا تزول لحظ العلمية عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه
مما لا ثمرة له فلهذا لم يلتفت المص بكلماته نعم الكلما قوله المرفوعات وانما جمع قوله ولم يات المفرد بصيغة
لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فان ال ذلك الوهم
الجمع الدالة على التعدد الا انها في المجرورات لمجرد المشاكلة وفي المنصوبات مستعارة للكثرة وههنا

في موضعها قوله لان موصوفة الاسم دليل على النفي والاثبات فيكون الموضوع الاسم وكونه مذكرا
ثم النفي وبضمايم ذكر معهما صح الاثبات وقوله لان موصوفة الاسم اما لان الكلام في الاسماء فاما
جعل الموضوع الاسما لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفة الكلمات لم يصح قوله وهو ما اشتمل على علم
الفاعلية لان الكلمة المرفوعة يشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع
فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينقدح منه ما يستغني به ولو الابصار الى وجه بديع
في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم
المرفوع الذي هو المعرف في هذا المقام وله وجه بديع اخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية في تعريف
المرفوع الذي نبه على انه انواع اولا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية في تعيين الرفع ما اشتمل
غيرها قوله كالصافنات للذكور من الخيل كتب في الحاشية الصافن من الخيل الذي تقوم على ثلث
قوائم والثام الرابعة على طرف الحافر هذا كلامه والسجل وزن القمطر والضخم كالكتف العظيم الجلود
الايام الخاليات مجاز لان خلاء المكان بمعنى مات او مضى على ما في القاموس وتخلية المكان بالموت
او المضي ليس حال الايام بل حال ما فيها قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان الجمع على واحد
والكلام يحتمل تعيين المرجح وتقدير المبتدا قوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد مع
ذكر الفرد والاشعار به في مقام التعريف ولك ان تقول السنة في مابين الادبا تفسير المفرد المذكور
لا فرد عه قوله ان يكون موصوفها الكلام مبني على عدم الفرق بين الدال والمدلول فان الاتصاف
بمدلول الرفع لمدلول الاسم يجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف
لاحتياجها في وجودها الى الكلمات وتبعيتها لها في التلفظ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها
لها قوله ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي رد لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث
قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوعا اذ الرفع المحلي اثر في
محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذا ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشتمل
انه اراد انه شمولهما لبنى الا انسب من المسامحة الشايعة ولهذا تعرض الشارح بالفاضل بل شنع عليه تشنيعا

الضعفا بان دليلان يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالمرفوع المحلي فيكون مشتملا على
الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل الهندي في
معرض هذا التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما
ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون
الاسم موصوفا بالرفع المحلي وداخلا في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض للفاضل
الهندي فان قلت المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف وهو بحيث لو فرض في محله المعرب
بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار
ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل اللذان والذين معربا بالحرف محلا وهو بحث مثلا
ليس يخصص الرفع بما عدا الرفع المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المشابهة من الاستبعاد
ولجواز ان يكون البحث عنه تقريبا ومثله غير نادر في كتب المعلوم قوله اي من المرفوع مرجحه ورود
التقسيم على ما ورد عليه التعريف كما هو الشايع وتوافق الضميرين البارزين المتتاليين في المرجع
وان يأباه قوله ومنها المبتدا والخبر قوله او مما اشتمل ان رجح توافق الضميرين المتتاليين في المرجع
وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدا والخبر قوله لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا لئلا يشكل بزيد قائم
ابوه قوله التي هي اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالاخر اكثر
ولانها يشتمل الخبر والانشاء وضعا لجوهرها من غير حاجة الى التوصل بخارج منها بخلاف الاسمية
من جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه ينتقض
بنحو ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك اي ادى منها ان وضعه لا ينسخ بالنواسخ مكانه تركه لابد
اورد عليه نحو كفى بالله شهيدا وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زايد لان حذف علامة الاطراد
ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد قوله ولان عامله اقوى لانه يقتضي كالفاعل ومناسبة
العامل مع المعمول موجب لقوة عمله ومن اثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتدا وينسخ
قوله فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتدا لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات

ايضا قوله فانه لا يحكم عليه الا المشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشتمل الخبر والانشاء
لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة
او حكما والمصدر في قوته ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدا الاثر
باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اي باق غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل
الا اصالة المبتدا بالنسبة الى المسند واصالة المبتدا بالنسبة الى اسم ما ولا امران محققان ظاهران
فاعتمد عليه في ثبوت المدعى قوله اي اسم حقيقة وحكما ليدخل فيه ان فان قلت لم لم يعمل لعموم كلمة ما
ليستغني عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التعريفات بما يستدعيه المقام سنة مؤكدة يرى تركها
سيئة قوله اسند اليه الفعل بالاصالة لا بد ان ينبه اولا على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت الشي
سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب او انشاء فنفي ما قام سلب الوقوع
لا سلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي
والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او نفيا محققا او مفروضا
وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لا يختص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مقيد
فالاولى بحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل الى قوله او شبهه ليتضح تعلق
التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرف كل ناظر وهو ما يقابل التبعية
الماخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدي الالمعي ولا تعجب اذ لا تجده الا معي وقل لنفسك
اذا جاءك ان اتبعي والتعصب والا فانه دعي فان الملك لله يؤتيه من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين
وهو اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف
على المسند اليه والابدال منه وتبعية الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد الاسناد الاصلي باي معنى
تريد ويجب عليك حمل العبارات في التعريفات على ما هو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع بعدها
لمزيد التوفيق فناقشه من قال لا يخفى بعدها عن التعريف مما لا يليق ورابعها ان المراد باخراج
التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التابع الا فيهما بخلاف النعت

والتاكيد وعطف البيان قوله اي ما يشبهه في العمل لم يقل في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر
ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر ان يقال اطلاق شبه الفعل على هذه الامور
قبل العمل لانهم يعملون عمل هذه الامور لمشابهة الفعل فالاولى ان يفسر في المشابهة في الدلالة
على الحدث والظرف ايضا يدل على الخصوص والثبوت كانه يشارك ما صيغه الحاصل في ذلك
ولذا وجب حذف عامله قوله وقدم عليه عطف على اسند وجعله حالا بتقدير قد خال
عن الاستقامة قوله لانه مما اسند اليه الفعل رد على المصنف ومن يحذو حذوه في جعل قوله وقدم
في المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد
لدفع توهم فاعلية زيد والغفلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحملهم الاسناد
على الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على راي البصريين انما
يتميز عن راي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم اهتمام
بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره قوله
والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمل الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر
واما من لم يجعل زيد في زيد ضرب مسندا اليه لضرب فهو على غنى من التكلف لاخراج كريم من بكر كريم
نعم دفع التوهم لا يشتمله والامر فيه هين واما ما اختاره الشارح فمع افضائه الى تكلفات عديدة
بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند اليه الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه
ونحن في تعيين النوع ضده قوله اي اسنادا واقعا جعله مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة
رده الى التقديم فيلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى جعله حالا من ضمير قدم اي
مشتملا على طريقة قيامه به قوله كصاحب المفصل ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قوله
والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو مرجح الخلاف ترجيحا
بالغا الى حد الوجوب او دونه فمباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل او الاصل بمعنى
الصرف المنفك عن الوجوب فمباحثه عديلة للاصل وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جني
والاخفش والاصل عندهما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به

يعاملون م

كالفاعل فاي منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته بحيث فعله فلان لك عندهما
كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل
فتقدم فياخر الاخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تاخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه
زيدا لا يصير دليلا على ان الاصل في الفاعل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو تساويا
لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه يتقدم رتبة لكنه توجه انه لا يصح
قوله ولذلك جاز لان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوي
الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه زيدا **قوله** الفعل المسند اليه يعني اللام للعهد
وانما قال الاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل
لابهام الاخصر وابهامه ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل ليتوهم ان الداعي الى الولا هو الفعل
والمقصود انه الفاعل ولدلالة الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل
مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى ان لا يرضى بالفصل
بينه وبين ضعيف العمل **قوله** ان يكون بعده حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه
في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه وكانه لم يتنبه له فاهمله او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعدية
هنا حكمية كوجوده اذ هو خلاف الاصل المانع الاستتار **قوله** لانه كالجزء من الفعل عندهم لشدة
احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اي كونه كالجزء عند العرب لسان اسكان اللام في ضربت وليس
اسكان اللام دليلا ثابتا كما توهم فقيل اي يدل دلالة انية كما ان السابق دلالة لمية فان قلت
اسكان اللام لم يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن
في ضربت تامل **قوله** لتقدم مرجع الضمير وهو زيد لانه التقدم الرتبي هو التقدم الرتبي للقوة
الرتبي للقوة القريبة من الفعل لوجوده بسبب نزول القريب من الفعل بمنزلته **قوله** وذلك غير جائز
خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل
بل لم يخالفا في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وانما اشتهر ذلك منهما بل اتفقا على

وخالفا في لزومه في المثال المذكور كما اوضحناه لك فمعنى قوله خلافا للاخفش وابن جني نظرا
ولك ان تقول الخلاف في تاخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز **قوله** جزى ربه
عني عدي بن حاتم البيت دعاء عليه واخبار باجابة دعائه تفا الا ومعناه قتل قتلا هديدا لا فوطه
فان كلب غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب العادي يعني ليس له الا العواء فيقتل من غير بالأ
بقتله ولا اشد عند العرب من القتل هدرا فان طلب القود عندهم مما لا يتهنه وهذا معنى بديع
للبيت يليق لا يتجاوزه كتب في الحاشية عوى الكلب يعوي صاح انتهى وبانا لا نسلم ان الضمير
يرجع الى العوي بل الى المصدر من قبيل وصل بين العرو السودان هو المعنى الحر بل المعنى الذي
لا يكاد يتخطاه البليغ لانه الموافق للعرب من حوله الرجل المسيئ الى ربه ولان الرب هو الملجا
للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه **قوله** اي الامر الدال عليهما لا بالوضع ان اراد لا بالوضع
له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق القرينة
عليه وان اراد لا بالوضع له او لما يلزمه هو لزم ان لا يكون القرينة دالة على الشيء بالتضمن والالتزام
اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اي الامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما **قوله**
فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغني عن الشبهة ودفعها مما اورده الفاضل الهندي وتبعه الشارح
ولعمري ان هذا الشيء عجاب اذ ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد
باللفظ او على تعيين المحذوف لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف
قرينة الاعراب ولم يعلم ان الاعراب الساقط ما هو وجب لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة
اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل
لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا
لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي
ويمكن ان يقال لم ينتف هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى **قوله** اذا كان
الفاعل ضميرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغوي بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل

بالتلفظ فاذا كان الفاعل لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب **قوله** متصلا كاصله ولا فائدة
في قول الشارح بالفعل بل توهم اختصاص الفعل الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك بجريانه في
رويد زيدا مثلا **قوله** اي يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور وقيد في جميع هذه الصور
لعوله لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني غناءه فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي وكان الشارح لم يرد
انه معتبر في نظم الكلام المطلوب وان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء
لجميع الشرط السابقة **قوله** اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال
ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة **قوله** مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص اخر قال من اشار في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره
مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى
يصح ان يكون زيد مضروبا له قلت فيما كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل لا يخفى كذبه
اذا بقي الفاعل على عمومه لبداهة حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب الظاهرة الكذب مما
لا يلتفت به في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يخلو بها تحت قصدهم
فالمقصد الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة التي تختص بمقام الاخبار العام بها اوح
يصح ان يكون زيد مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فهو عجيب لا ينبغي
ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله تعالى على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح
فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتحت بابا
للنقض تاتي فيه الامثلة بحيث لا يكاد تنقطع السلسلة ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون
المفعول مفعولا لفاعل الجواز بالفعل بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور
يمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما ياتي
فيما ياتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز **قوله** وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة
تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول مع الا ولا بدونها ويجوز التقديم

مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حل عبارة المتن ان يكون على مذهب
اكثر النحويين وكانه دعى الشارح الى حمل عبارة المتن على مذهب السكاكي ان المصنف علل وجوب
التقديم بانقلاب المعنى ولك ان تتكلف في التعليل فتقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور
وحمل الباقي عليه طردا للباب **قوله** لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها فضم
عدول عن الاصل مع مانع عن العدول ولا يجوز العدول بلا منع مانع من الاصل فضلا
عن جوازه مع المانع عن العدول **قوله** ضميرا متصلا بالفعل بقي فيه نحو زيد ضربته فان المفعول ضمير
ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل **قوله** وانما قدر الفعل
دفع لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال لانه جملة اسمية
ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه ولك ان تجعله دفعا لما يتجه
من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هناك قرينة وكذلك
لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون خبر المبتدأ **قوله** لان تقدير الخبر يوجب حذف
الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظا للمناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل
تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا ان ترجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة
على الرعاية على سلامة الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير **قوله** يزيد مرفوع والاصل
على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها يحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومي ان
يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان
الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة لسبب موتك يا يزيد ان ناسب ان يبكي عليهما دونك
لانك في رخاء ونعمة **قوله** كلواقح جمع ملقحة الاظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل **قوله**
ومما يتعلق بمختبط قال في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب
الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا هذا **قوله** في مثل وان احد من المشركين استجارك
اي فيما حذف وفسر اما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله ولو انهم صبروا التقدير

لو ثبت انهم صبروا لحذف بثبت وفسر بان الدالة على الثبوت التي خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد
لو خاصة سواء كان للشرط او للتمني وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا
لا يتم **قوله** وقد يحذف فان معا لا اختصاص بهذا الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اي كلام كان
اسميا او فعليا قصيرا او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته **قوله**
دون الفاعل وحده وان توهمه نعم قام في جواب اقام زيد **قوله** لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه
نقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه
ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف حذف الخبر فانه يجب
بالتزام الغير موضعه **قوله** وانما تقدر الجملة الفعلية قلت لابد وان يقدر جملة اسمية ليتاكد فيصلح
جوابا للمتردد كما لا يخفى **قوله** ليكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى **قوله**
بل العاملان اذ التنازع يجوز في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدرين نحو
اعجبني ضرب وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصري والكوفي اذ لا يضمر الفاعل
في المصدر ولا يذهب عليك ان اولى مقام التنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل
ان يلي الفعل **قوله** وقد يقع اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين
على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة فيما هو اقل **قوله** معمول الفعل الاول اذ هو يستحقه قبل
الثاني اي يستحقه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن
ان يتنازع وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق
الاول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني
لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني بينهما فرق جلي لا يفقده فطن ذكي **قوله**
ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدلية ولا ينتقض حد
التنازع بحسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا او منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا
يمكن الا كونه معمولا لكل واحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البدل لان افراده

وتثنيه

وتثنيته ممكنان لا بد بيانه حتى يمنع شيء منهما صحة وقوعه معمولا لما ينافيه ومنهم من قال المراد
انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل يعني لا يمنع ذلك
وقوعه في هذا المحل وانما يمنعه تخالف المفعولين ولا يخفى انه وقوع في مضيق التدقيق مع ظهور
سعة التحقيق **قوله** ولما اظهر المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا منقوض بمثل
اقائم او قاعدات فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب
الكوفية والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قائما مع استتار فاعله هنا مبتدا اذ ليس مسندا في
الكلام حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض به حد
المبتدا ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى لا يحتاج الى تغيير مبتدا في محله **قوله** لانه حرف لا يصح
ولان انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقق التنازع
فيما بعد الا فيما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليعم التحقيق معنى **قوله** واما على مذهب غيرهما فلا
يمكن قطعه بتكرار المتنازع فيه لكنه لم يقطعه العرب كذلك فمعنى قوله لان طريق القطع عندهم
ان طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب بحسب بادي الراي وهو ممتنع لما عرفت فان قلت
هل يرضى غيرهما ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل يقطع النزاع بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه
ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن على ما هو مذهبهم لان مذهبهم
عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا يتجاوز عما جعل مذهبا له في هذا المثال
من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول
او الثاني ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع في ما ضرب واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار
فتقول ما ضرب الا انا واكرمت الا اياي **قوله** فقد يكون الفاء جزائية ان كانت الجملة جزائية
واعتراضية ان كانت معترضة والجزاء **قوله** فان اعملت الاول ان كان يختار بالواو على ما في اكثر النسخ
وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية
تغالبا على اصطلاح الغير او لارادة الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه

لكن قوله في المفعولية انما يصح بظاهره لو كان المفعول لفظ مشترك بين المفاعيل الخمسة ومفعول
ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تاويله بما يطلق عليه المفعولية وبعد نظر لانه لا توقف
على اشتراك لفظ المفعول بين الستة والظاهر انه جزء من الاسماء الستة الان يقال الاستعمال المفاعيل
في عباراتهم للخمسة شعر باشتراكه بينهما فيكون لكل اسم مشترك واسم مختص به قوله وليس هذا
قسما ثامنا التنازع لان المقسم في كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه
قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج
عن المقسم ومن لم يتنبه بهذا مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع
في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهر او تنكيره ايضا ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج المثال المذكور
عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين قوله يعني قد يكون تنازع بنبه على حالتين
مختلفين وعلى ذي الحال والعامل ايضا وهو المعنى الفعل وهو الضمير المستفاد من الضمير الراجع الى
المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان المضمر لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله فيختار البصريون
لم يقل في البيان فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعادته اوفق لانه لا يعلم ان المختار
عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة قوله لقربه اي قربه مع مساواة العاملين في القوة وينتقض
بمثل زيد يضرب ويكرم عمروا قوله للاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فينبغي ان يقول او حذف الفاعل
والتكرار قوله وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصري قوله لجواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا
بل لغرض اخر ايضا كما فيما نحن فيه فان المفسر للفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف
الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير ولم يفرق الكسائي بين
الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير وقوله ولزوم التكرار بالذكر اي
بالاظهار اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى ولزوم التكرار بل الاولى والامتناع
التكرار بالاظهار من غير اضطرار وقوله امتناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسد مسده

في غير المصدر ونقض بما اكرم الا انا واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن يا هند
واضربي القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال به قوله على وفق الظاهر
هذا فيما لم يستو فيه المذكر والمؤنث نحو اجريح وقتيل هند فانه لا يضمر على وفق الظاهر بضمير مفرد
مذكر لا غير قوله وجاز اي اعمال الثاني اخر المص خلاف القرا من محله فصار بيانه مغلقا وهو
متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين
فلو اتصل به لكان واضحا بان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا
للفراء عن الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول
قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه يقال فليفسر عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في تفسيرها
فيتنزه عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل اما ان يقول
بتشريك الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد الظاهر
قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التفسير الاول قوله
وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وقيل وربه رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر
بشرط محض التفسير لا يختص العمدة نحو فقضاهن سبع سموات نعم والاولى ان يقول وعن الاضمار قبل
الذكر من غير محض التفسير في الفضلة قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اعترض عليه
بانه واقع كما في قوله ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرا على صيغة
الغيبة اي بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو في الاية من وضع ضمير المرفوع موضع المنصوب قوله
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا بد ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد
الاقتضاء لئلا يتجه قد تاخر الضمير عن الظاهر ولا يخفى ان الاضمار او التكرار او الفصل لازم
في التقدير فالمقصود الاحتراز عن التصريح واخفاء ما هو لازم من القبيح قوله على المذهب المختار
الاولى على الاستعمال المختار فكانه اراد بالمذهب الاستعمال المختار قوله ولم يحذفه وان جاز حذفه
لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سببه لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا

في الفعل الاول والاستتار فيه
خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال
الثاني مع الاضمار في الاول

بل اذا لم يدع داع الى الحذف والا لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز
فلابد لكونه مختارا مطلقا من امر زايد على الاصالة وهو هنا ما ذكره **قوله** ويكون الضمير راجعا الى
فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار لكن اذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد
انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد انه لا يحسن فممنوع فالوجه الاول **قوله** الا ان
يمنع مانع اي اخرت على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار
ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا **قوله**
ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد او التثنية او التانيث
او التذكير لازما للمنطلق وشئ منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين
في المفعول المفرد والمثنى في منطلقا حال انفراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعولا له ويجب
مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الاخر ان يكون مفعولا له فيبقى على افراده **قوله** ولما استدل الكوفيون قبل
لا يقال للقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو
حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هذا ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس شبهة
شيئا ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني
او اظهر والبيت شاهد له فشهادته مع حذف مفعول الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت
على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار **قوله** لاستلزام عدم السعي
لادنى معيشة وكفاية قليل من المال وثبوت طلب المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهر
واما منافاته لعدم الكفاية لانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما
لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ عني لادنى ما يتيسر لي من المعيشة كفاني القليل
من المال لان ادنى ما يتيسر لي من المعيشة قليل من المال لا ما الكثير لان حوايج نفسي قليلة ولم اطلب القليل من المال
لمعيشتي لان كان سلفي من الناس من غير طلب لحصاله الحال معي حيث قنعت بادنى ما اعيش ولكن سعيي
للمجد المؤثل لكل شريف ينازعني فيه ويظن لي في المعيشة فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب وسعي

لكثرة المتنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه البصريون **قوله** اي اطلب العز
والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها في غير صورة التنازع
فيكون مثل جاءني وضربني بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة **قوله** ولكنما
فان قلت ما وجه الاستدلال قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان ليسعى في تحصيل المال لادنى
معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فربما يتوهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة
بل له وللمجد فاستدركه بجعله لمجرد المجد ومن الناس من ذكر في توجيه الاستدلال كلاما طويلا
اذا سعى لا ترضى بسماعه اذناك **قوله** انما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه وفيه ان دأب المص
في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع ولا المنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدا خلاف
عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل **قوله** اي مفعول فعل او شبه فعل الا انه
الاخصر مفعول عامل لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل نحو
اضربوا القوم واضربا القوم واضربي القوم وامثالها مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه اصطلاحا
قوله حذف فاعله اي فاعله النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل ولك ان تقول المراد بقوله
واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج نحو انبت الربيع البقل لانه لا
يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة **قوله** واقيم هو اكد الضمير المستتر ليدل
على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب وفي المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل
على مذهب المص في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقا
بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر
لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت ما به عنه غنى **قوله** الى فعل اي
الى الماضي المجهول فهو تاويل لعلم الوزن بصفته المشبهة هو بها ونظيره لكل فرعون موسى اي لكل
ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصفة المشبهة هو بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي
المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد له يجبر نقصان كلام المتن

لعيم شمول البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه فزيد في التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل
صيغة الفاعل وبقوله فعل يفعل صيغة المفعول ولما كان في غاية البعد لم يلتفت اليه الشارح
واكتفى في اصطلاح بيان المصدر بقدر الامكان **قوله** ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت لم يرد
به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان
المتاخرين جوزوا ذلك **قوله** يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه
قائما اذ لو اقيم قائما مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه
في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه
باسنادين تامين فليجز كون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه بهما **قوله** ولا الثالث من باب اعلمت
قلت لو اكتفى ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت قيل لم يقع الثاني ايضا **قوله** والمفعول له
بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع **قوله** لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر
بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه تقتضي الظرفية والنصب يدل على
قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما يعلم عليته بالنصب كقصدها **قوله** اي كل من
المفعول له والمفعول معه كذلك نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله
والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لا في
والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجديد لاسلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى تفسير كذلك بالمفعول
الثاني من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد **قوله** تعين له وتعين وجوبا عند البصريين وتعين
اولوية عند الكوفيين وبعض المتاخرين بدليل القراءة الشاذة لولا نزل عليه القران بالنصب وقراءة
ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين وحمل التعيين
على الاولوية اشد مناسبة لقوله فالجميع سواء وبين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب
اعطيت اولى من الثاني تناف اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما في
اتاه الله شيئا لانه باتي الى الله شيئا **قوله** لشدة شبهه بالفاعل التحقيق انه يقال ان المفعول به

قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول قائم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول
وضع للايقاع على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل
فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضي
ان يكون المتعدي بحرف الجر متعينا للمفعولية بواسطة فجعله مع غيره على السواء لعدم تحقق المقام
وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكر في قولهم ضرب في الدار لغوا مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى مضروبية
الدار بضرب التنزيل **قوله** وفائدة وصف الضرب وكذا فائدة الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة
ولم يقل زمانا وفائدة وصف المكان المعين حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان
المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما على ما قيل
وينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول هذا
بواسطة اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان **قوله** لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون
المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم **قوله** بعض النسخ منه الاوجه
ان المراد وجه الفاعل وفائدته التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولو جعل الرفع علم الفاعلية **قوله**
للتلازم الواقع بينهما والاشتراك احوالهما حتى انه بيان وجوب تقديم المبتدا انكفل ببيان وجوب
تاخر الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدا او وجوب تعريف المبتدا حين تعريف الخبر يستلزم
ان يجعل من مسائلهما اشتت **قوله** على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدا لان القسم الثاني
مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء قال النحاة المغاربة في توجيه رفع انه
خبر المرفوع بعده وتكلفوا في اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع المضمر فقالوا
اقائم الزيدان الزيدان فاقتصر على احدهما تفاديا على التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من
التكليف هربا من جعل المسند مبتدا وتبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني فاقتصر في نحو في بيان
المبتدا على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على ما هو الاصل فيه فتامل **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل الوجود
اصلا يعني الى التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود قيل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان الوجود

منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض قلت نبه على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه
الى المعنوي فكانه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس
العامل حتى يؤول الى السلب الكلي لا الى دفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدا
والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد
عن نواسخ المبتدا والخبر مسند اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه انه ما ارتكبه الشارح
ايضا بعيد تقييد وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج نحو بحسبك درهم هذا
بعيد ليس له في الكلام مفيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اي المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير
في معناه وان اثر في لفظه او يعتبر في التعريف قيد الحيثية اي الاسم المجرد عن العامل اللفظي مسند اليه من حيث
هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرور ليس مبتدا بل مضافا اليه كما فتدبر قوله وثاني قسمي المبتدا اي
قسم ما يطلق عليه المبتدا لان مبتدا مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدا مفهوم عام يندرج فيه
هذان القسمان فلو قال ثاني المبتدا بالمعنى الثاني لكان اظهر وافيد لا تقول فليكن معنى المبتدا المفهوم المردد بينهما
قلنا هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا يعد من وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا فكلمة او
لمنع الخلو لان المبتدا لا يخلو من ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع لان كليهما ما وضع له المبتدا
فمن قال لامتناع الاجتماع بين ومن قال ولمنع الخلو دون الجمع ايضا لم يات بشيء فقد بعد وعما احترز عنه بقوله
مسند اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد
التجريد عن العامل اللفظي فانه يتبادر ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن حق ينبغي ان يجعلها في سلك
ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله بعد حرف النفي كما والف الاستفهام
الاخصر الشامل لهل قولك بعد حرف النفي والاستفهام مثال والاخصر منه الشامل لانما وغيره وهل كلمات
الاستفهام قولك بعد المنفي والاستفهام مثال الغير ما قال الشاعر ونعم ما قال غير ماسوف على زمن ينقضي
بالهم والحزن قوله كهل وما ومن نحو من ضارب زيد وما فاعل زيد على ان يكون من وما مفعولين قوله من سبق
جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وكان المص لم يعرف به فلذا

ولازم على من جعل اسماء الافعال مبتدات اي بضمير الفصل الدال على حصر المبتدا في الخبر فانه قد يأتي
كذلك كما صرح به شارح التلخيص قوله وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعله
وفيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدا او
كون منكم مفسرا للمحذوف وتقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره
لصح خير نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين به لانه من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان الخبر ليس مطابقا
لمفرد فافهم وتقييد انتقاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس الى قوله رافعة لظاهر او ما يجري مجراه
لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية
من غير ضرورة لا يحسن حمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله اعم من اجزه الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف
لانه بقي صفة رافعة لضمير مستتر راجع الى الفاعل في صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا اعمل
مكرم وقد سبق التنبيه واورد على التعريف قائم ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه
بتقييد الصفة بان لا يكون غيرها صالحا لان يكون مبتدا وهو مع بعده يشكل باقائم زيد فان غيره صالح
لان يكون مبتدا وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في العمل
وفي قولنا ما اقائم ابوه زيد اعتماده على المبتدا في العمل قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والف الاستفهام نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزم ان يجوز في الصفة الرافعة
للظاهر امران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اي المرفوع ولا داعي الى ما اتى به المص ويشكل
القاعدة بقوله تعالى اراغب انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه مبتدا والا لزم الفصل بين راغب
ومعموله باجنبي وهو المبتدا وفيه يشكل باقائم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدا لعدم ما يخصص
ويشكل ايضا بقولنا الطالع الشمس فانها يطابق المفرد مع تعينها لكونه مبتدا اذ لو كان خبرا لوجب الطالعة
الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان زيد مبتدا ينبغي ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه
يوجب الالتباس بالفاعل كما في زيد قام واجيب بان قائم زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يختفي احتمال
كونه مبتدا بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف الاصل بخلاف كونه مبتدا فيلتبس المقصود التباسا شديدا

نحو اقائم زيد فان الفاعل يشتمل على كون قائم مبتدأ على خلاف الاصل وكونه مبتدأ
يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا يخفى المقصد بسبب كون خلاف الظاهر كل الاخفاء
فيجوز الامران اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم
زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب
تقديمه لا انقول فالضرورة قائمة في اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيدا قام بخلاف زيد اقائم
فتامل قوله اي الاسم المجرد ، قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضي
ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تاويل الاسم فزيد يضرب في
قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد
هو الاعم وعند محققي النحاة الجملة على صرافتها خبر من غير تاويل بمفرد فتبا كلام الشارح عليه ثم
يتجه ان المص ممن ذهب الى تاويل الجملة الواقعة خبرا صرح به في ايضاح المفصل وبنا قوله فيما سبق
ولا يتاتى الكلام الا في اسمين او في فعل واسم عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذكر احوال
المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما اتجه على
تقدير الاسم من الترديد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليرفع به
فرفع فتعريفه به دور على ما عرفت في تعريف المعرب عند المتقدمين فلا يغفل قوله اي ما يوقع الاسناد به
يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذي ما لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة
لقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية
اي الاسم المسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا ان يتجه ان النحوي يصف الالفاظ بصفات
المعاني فيقول اللفظ مسند ومسند اليه كما سبق في تعريف المبتدأ فلا حاجة الى ذكر الباء السببية
قوله او بجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ الاقرب ان يراد المسند الى المجرد
او بجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اي المجرد المسند الملابس بالمجرد
الفعل الملابس المعمول للعامل اللفظي ابدا الا بالمجرد كتب في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا

يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف الخبر المبتدأ وح يظهر لقوله به فائدة ولا حاجة اليه انتهى ولا يخفى
ان الالتباس لا يندفع بالتغيير عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل المسند
وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة ليس بذلك قوله وعلى التقديرين
يخرج به القسم الثاني ضمير به راجع الى المسند به فيه انه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدأ لانها مسندة
الى فاعلها لا محالة لا الى المبتدأ واجيب بانها لم يسند الى فاعلها لان الاسناد هي النسبة التامة
ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان جعل الاسناد في تعريف المبتدأ بمعنى
النسبة التامة بعد جعله في تعريف اسم الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب
بان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من اسناده اليه او الى ضميره او الى متعلق ضميره ويتجه انه يدخل
في تعريف الخبر ح يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعموله لانه كالفعل
الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئه القابل له وهو الصفة قوله اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند الى شئ كما في القسم الثاني من المبتدأ او يسند اليه شئ كما في القسم الاول من المبتدأ او
هذا الابتداء بعينه عامل في الخبر لاقتضائه للمبتدأ والخبر على السواء كذا يستفاد من الرضي ره
فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه ومسمى بالابتداء فانه وهم
فلا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدأ عن العوامل
اللفظية قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال هذا انما يتم كليا لو لم يجز جعل الشخص خبرا ويجب التاويل في هذا زيد
بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثري قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم
قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك الا انه منع مانع وهو ان
المسند عامل ورتبة العامل التقدم وذكر الفاعل لداعي الفعل والداعي متقدم على ما دعي اليه قوله
جاز في داره زيد واختلفوا في صحة في داره قيام زيد جوزه الاخفش المضاف اليه لان المبتدأ لشدة
اتصاله بالمبتدأ في حكمه وقد جاء في اكفانه درج الميت ومنعه الاخرون قوله وقد يكون المبتدأ نكرة
ولا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتدأ التقديم وقوله اذا كان المبتدأ مشتملا على

ما الفصل الكلام الى اخر مباحث التقديم والتاخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدا وكون الخبر
جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتدا وافراد الخبر ونبه على اصالة
التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدا نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة
ولتوقف بعض ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والقصد تشبيه بالقدر
اذ لا يندفع به لامكان الجمع بتاخير اصل التقديم عن الاصلين الاخرين **قوله** اذا تخصصت بوجه ما
يقال الاخصر الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعبد ويدفعه انه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف عبارته
فانها لا يوجب **قوله** اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد
ان مرتبة ادخل السوق على ادخل سوقا في قلة الشركة غير ظاهرة وكان نقل الاشتراك بالتخصيص قد يتقدم
الا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتدا **قوله** وحيث وصف بالمومن تخصص بالصفة قيل
لا معنى لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم نام خير من حجر قلت
ما ذكره يجري لا لالتزام العرب تخصيص التنكير في مقام الابتدا ولا مناقشة في الاسرار لذوي الابصار
قوله ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة ومما يخصص بوجه جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال
رجل او يقال امراة فانه يخصص بعلم المخاطب ثبوته في الدار على الوجه المحتمل فكانه قال رجل احتمل عندك
انه في الدار **قوله** فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا التخصيص عند
المتكلم والنافع هو التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه يخصص عند المخاطب ايضا بان الخبر لرجل معلوم انه
له في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب واستفاد من الكلام ما ينتفع به واعترض
عليه ايضا بانه لو كان التخصيص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز ارجل في الدار وهو ايضا مندفع
بان المخصص في كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة **قوله** فكل واحد منهما
تخصص بهذه الصفة فجعل الظاهر جعل ضميره الحكم كل واحد منهما الكرم مراده رجل كما يفصح عنه قوله في الدار و
خبره ولك ان تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتدا كونهما مبتدا حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدا مبتدا
حكما **قوله** فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت حكما

اي تخصصت حكما لانه وان لم تحصل فيه تقليل الاشتراك او بعض لكن صار في حكم ما قل اشتراكه
في التعيين فلا بد ان تقليل الاشتراك التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا **قوله** وكذا
كل نكرة في الاثبات نحو تمرة خير من جرادة هذا قول عمر في تعيين فدية الجرادة اذا قتله من احرم
والمقصد ان يصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتدا كثير وفي الفاعل قليل نحو
علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدا والفاعل وغيره **قوله**
بالنباح المعتاد فيه مباح مخالف شبهه به اذ يستعمل او لانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص **قوله** قد يكون خيرا قيل الا بالنسبة الى الكلب
اذ الهرير صوت للكلب دون نباح على ما في الصحاح **قوله**
واما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه يهر اذا راى الحبيب للنشاط لانه يراه غير اجنبي وينبح اذا
اذا راى العدو لاضطرابه حيث يراه اجنبيا **قوله** فقدر وصف وقد يكفي بجعل التنوين للتعظيم
والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بحال المعاني فلا تغفل فالمثال انما يكون للمخصص مما يخصص
به الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة
قوله وهذا مثل فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلي
فالتركيب مقيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدا **قوله** علم ان ما ينكر بعد موصوف لصحة استقراره في الدار
لو ورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا سر يجري لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان
الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف **قوله** هذا هو المشهور فيما بين النحاة اما اشارة الى ان
النكرة يجب ان يتخصص حتى يقع مبتدا فح يكون وقال بعض المحققين منهم كـ عبد الله واما اشارة
الى ما ذكر في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشة التي ذكرها الفاضل
الهندي والابحاث التي نظمها في هذا المقام فارجع اليه ان كانت لك المرام **قوله** وقال بعض المحققين
منهم يقال لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الا انهم لما راوا ان المبتدي لا تفي قوته
بالتمييز بين المقيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة قلما يتخلف عنه الفائدة وليكون على بصيرة
ما في الحكم على النكرة **قوله** ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد يرد عليه انه فلا يصح حصر المهم الكلام

فيما هو من اسمين او في فعل واسم قوله اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا خبر المبتدا من
الجمل التي لها محل من الاعراب وحصروها في سبع الخبر والحال والصفة والمفعول والمضاف اليه وجواب الشرط
جازم وقع بعد الفاء او لاذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب ايضا
حصرت في سبع المستانفة وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها مبتدا والمعترضة والتفسيرية نحو
واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى والمجاب بها القسم
والواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية
والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى يفصل لك
الممارسة تفصيلا معينا قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية يعني انها نائبة عن الفعلية والا
فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان تقول
لم يذكر الظرفية لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة قوله فلا بد في الجملة وكذا في المشتق والمأول به
وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان خبر كان ضمير حتى قالوا بمعنى كان زيد
اخاك كان زيدا اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر مبتدا واجيب بان خبر كان المقارنة بالزمان فهو
بمنزلة الفعل وقوله فلا بد من عائد الظاهر فيه لا بد الا انه شبيه مضاف لتعلق من عائد به كما هو الظاهر
الا انه عمل ببعض اللغات في شبه المضاف وجعل من عائد خبرا بعيد من رعاية المعنى قوله كاللام في نعم الرجل
لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر ان الظاهر صلح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد
فلا معنى لجعله قسيما قوله ووضع الظاهر موضع المضمر جاز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جاز
في جملتين مطلقا هذا في سعة المقام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند
الاخفش مطلقا قوله او كون الخبر نفس المبتدا الاولى عين المبتدا ليشمل قولنا الشان زيد قائم
ومقولي عمرو قاعد قوله وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فيكون الخبر عين المبتدا
لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة يفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف
لا ينساق الذهن الى الضمير قوله القيام قرينة دل كلامه على ان الحذف شايع كلما قام قرينة وليس كذلك

بل خص

بل خص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدا فيها جزءا من مبتداها واما في
غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي قوله نحو الكر البر كب في الحاشية
الكر دوازده شتروار مهذب انتهى وتفصيله الكر اثنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع
اربعة امداد والمد المن وقوله اي الكر منه الجار والمجرور المحذوف ههنا حال عن ضمير ستين فيلزم
تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك جائز في حال الظرف
قوله السمن منوان منه في هذا المثال صفة منوان قوله وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان
او مكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان وهم يتسامحون فيطلقون على الجار والمجرور ثم يتسامحون
فيطلقون على ما يعم الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخر تعميما للفائدة وظرف الزمان لا
لا يقع خبرا عن عين لا يكون متجددا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجائب
ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد
لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان
الخريف تيرماه مفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان الزمان من قبيل الهلال
ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا فتامل قوله فالاكثر من النحاة وهم البصريون لو كان
التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول ما وقع ظرفا المقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر
ان التاويل بالجملة لا يخص قوما منهما بل يعم الاكثر وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه
خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتدا اي حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان اخف
قوله اي مأول الجملة اول التقدير بالتاويل لان التقدير يلزمه التاويل والصرف عن الظاهر ليصح
تعديه بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة من
مطارح الانظار ذكرها في ما يجب ان يغمض عنه الابصار ومما لا يبعد ان ينقل ان التقدير بمعنى الالحاق
يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته به اي الظرف ملحق بالجملة ومحقق له من جملتها ومما يلقى اليك ان
التقدير بمعنى التعيين يقال الظروف المقدرة في كتاب الله اي المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم

عليق بجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل قوله ويقدر بالفعل ذلك الفعل العام كالحصول والكون الا
متنوا حتى حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتاخرين انه قد يكون من
الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فالاستقرار
بمعنى الكون لا بمعنى الحصول العام قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه
او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل احصل ابوه وما حاصل
ابوه وهما جملتان ان الظرف لابد له من متعلق فيه اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث قوله ان الظرف لابد له
من متعلق قيل اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان الظرف لابد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار
هو زيد ولا حاجة الى امر اخر قلت هذا الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله
او غير ذلك فلا بد من تقديره ليتم البيان قوله والاصل في الخبر الافراد قيل ليتوافق الركنان اقول لانه اسرع
قبولا للربط قوله اي على معنى وجب له صدر الكلام وهو معنى تغير الكلام كالاستفهام والتمني والترجي
الى غير ذلك قوله ذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض تابعي سيبويه فمن قال غير سيبويه
فقد غفل قوله لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع
في المبتدا المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون من نكرة فكانه اشار الشارح الى هذا المنع
حيث قال معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اي رجل ابوك لكن في قوله وهذا مذهب سيبويه
خفاء فاعرفه ومما اجاز سيبويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في جملة وقعت صفة
نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله اوكانا متساويين لو اكتفى به عن قوله اوكانا معرفتين لكفى الا انه احترز
عن الحمل على التساوي في مرتبة التعريف فالمراد التساوي في صحة الوقوع مبتدا قوله اوكان الخبر فعلا له
اي صورة فخرج بقوله قام ابوه في مثال زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا
صورة كذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه الى القيد له فمعنى قوله
اوكان الخبر فعلا له انه مشتمل على فعل له قوله اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور ليس الجزاء
لقوله في هذه الصورة والا كان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشار الى ان الجزاء

شروط متعددة قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب التقديم في هذه
الصور مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان احسن قوله كالاستفهام
قيل لا يتضمن الخبر عن موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد مما يجب فيه تقديم
الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم لا بغير حرف النفي معنى الجملة
فاعرفه قوله لتصدره في جملته وجملته ما يفسره قوله اوكان الخبر بتقديمه احترز عن كون الخبر متاخرا
مصححا لكونه مبتدا نحو في بيته قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدا لتاخر قام حتى لو تقدم قام يجب
كونه فاعلا قوله اي كان لمتعلق الخبر التابع له لم يقل المص او لجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء
ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والاخصر الاوضح ان يقول اي لمتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه
عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق المعمول بالعامل لان لمتعلق الخبر المعمول
بالعامل ضميرا في المبتدا في مثل على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال الراد به تعلق
الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل قرين كل رجل وضيعته والفصل للمتقدم قوله اوكان
الخبر خبرا عن ان المفتوحة لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدا اراد الشارح التنبيه
على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما تركب عن ان ولم يعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه
على المسامحة ومن قال اصلح كلام المص اصلح الله شانه ونحن نقول لكلام المص على ظاهره اذ قولنا عندي
خبر في التحقيق عن معنى ان لان عندي انك قائم في تاويل عندي تحقيق قيامك والتحقق معنى حرف
التحقيق الذي هو ان قيل هذا اذا لم يكن لان تعد اما نحو اما انك خارج ولولا انك خارج وحت
فاذا السبع حاضر والتخصيص بما بعد اما من ضيق الفطن قوله اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور
فان قلت ان كان المعنى على ما ذكر لكان الشرط ماخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد بذكر
ما يرتبط به الجزاء بالشرط وهو كل واحد من هذه الصور الاولى في كل من هذه الصور قوله وقد يتعدد الخبر
من غير تعدد المخبر عنه قيده به تصحيحا لتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد عالم وعمرو قاعد
ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم

فانه تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال قد للتقليل او التحقيق ردد اللفظ بين المعنى الحقيقي
والمجازي من غير صارف عن الحقيقي قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة
فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يمكن به هذا ان حلوا
حامضا قلت اعتبر في كل منهما ضمير استحق المجموع كالجري على كل اعراب استحق المجموع قوله وفي هذه
الصورة ترك العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فانه يجب العطف
لانه يجمع المتعدد اولا في هذه الصورة بالعطف ثم يجعل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا
او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ فهما عالم في تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل قوله
ولا يبعد ان يقال المراد المص ههنا بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا هو الملائم بالحكم بامتناع تعدد
الفاعل قوله وهو سببية الاول للثاني او للحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ
الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول فلا يحتاج الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة
قوله فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولا يندفع هذا الحكم
بجدوده لكثرته وتوجيه الورود على ما قالوا ان كون النعمة معهم ليس سببا لكونه من الله ولو قيل
بتعليل انها لا بالفرض لكان سبيلا الى المقصود لان ظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال
غفلة عن سهولة حل العقال على قاعدة الاعتزال قوله فيشبه المبتدأ الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط
اذ لا فائدة لسواها بخلاف المبتدأ فانه لا يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترق
افترق بصحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هنا كون المبتدأ
داخلا في معنى الشرط غير عريق قوله الموصول بفعل ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط
فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى وفي الاول ههنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا ينحصر هذا فيما
ذكره لان المبتدأ الذي تدخل عليه اما والمبتدأ الذي يكون احد الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط ايضا لازم
لذلك وهذا مما يقضى منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط في الفاء وليست مسمحة
بدخولها ولا تنقض باسم الموصول باسم الفاعل والمفعول لانه الموصول بفعل معنى قوله او النكرة الموصوفة بها

اي باحدهما فالاولى افراد الضمير قوله ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم نوقش بان الفاء ههنا
زائدة اذ المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم لكلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضي صرح بان
ذلك لا يجب فيه ويتجه ان معنى الشرط ههنا منتفية اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقاة ودفع
بانه سبب للحكم بالملاقاة قوله كل غلام رجل ياتيني فله درهم فياتيني صفة رجل فان قلت كل رجل ياتيني ايضا مثال
للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل على ما لا يخفى على المتتبع
لكلامهم قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى
قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا
وفيه انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس لبعض ان يكون سهلا
نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه لم يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط
في الصدارة وتندفع الحاجة بان يقال هل تحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويتجه عليه ايضا ان
وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين للخبرية لوجب ان لا يمتنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان
نواسخ المبتدأ اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذي تضمنه المبتدأ فضعف معنى الشرط لا نفيا
لازمه الذي هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ لضعف مقتضيه وح كان القياس عدم الدخول
على خبر ان ايضا الا انه لعدم تاثيره في المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة قوله
فان قيل باب كان في التسهيل ان المنع من حيث التتبع والاستعمال انما تحقق في ليت ولعل وكذا الا الخلاف
في هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة واما المنع والاختلاف في غيرها فمن باب القياس هذا فظهر وجه
كل تخصيص ووقع الهم من في هذا المقام قوله وجه ذلك التخصيص الاهتمام الواقع كم يشعر بان بيان المانع بالاتفاق
متطفل لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بيان خبر الحروف المشبهة ههنا انه سيقول وامره
كامر خبر المبتدأ فلو لم يبين حاله هنا لاوقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم في الغلط قوله وقد يجب حذفه
قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو واحتمال
كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف لا يعتد به بل تعين كونه مبتدأ ما قبله خبره قلت فيكون المقطوع من

من مواقع وجوب حذف الخبر عن خبر الزام عنه في موضعه فينتقض به بيان وجوب حذف الخبر وبيان المص
احتمال الكون المخصوص خبر المحذوف ينبئ عن الاعتداد به بل العذر في عدم ذكرهما في هذا الموضع ان الاول
في كتبهم من مبنيات بحث النعت والثاني من مبنيات افعال المدح والذم قوله اي المبتدا المحذوف
جعله مثالا للمبتدا المحذوف والظاهر جعله مثالا لحذف المبتدا على الاول في الكلام حذف مضاف
اي كمبتدا قول المستهل وعلى الثاني حذف مضافين اي كحذف مبتدا قول المستهل فكانه لتقليل الحذف
ترك الظاهر فقوله مثل المبتدا المحذوف في قوله المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته
قوله المبصر الهلال اي الهلال القمر في ثلث ليال هلال وبعدها قمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة
القمر لليلتين الى ثلث او الى سبع ولليلتين من اخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر
واشار الى المراد بالمستهل لكنا لم نجده في كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو الصبي الرافع صوته
حين يتولد وفي القاموس المستهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض فاستعير هذا
للمبصر الهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك كردن وكلاهما مستقيم
هذا فكانه اشارة الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنييه قوله لان مقصود
المستهل فيه منع لاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شئ بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال
ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف لا يصرح الا بالمبتدا قوله جريا على عادة المستهلين
غالبا العادة ما اتفق خلافه او ندر فقوله غالبا لتعيين ان العادة من اي قسم ووجه العادة ان الحكم مما يتكرر
لان استناد الراى من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار وقوله لئلا يتوهم نصب الهلال وجهه
ان الغالب فيما هو في اخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل فيما اورد بالذكر الوقف قوله فان تقديره على
المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان هنا اذا ظرف مكان خبر عن السبع
اي مكان خروجي وجود السبع ومنها انها ظرف الزمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدا اي خرجت فوقت
خروجي وجود السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والذي
يدل على صحة هذا المذهب عندكم ان العرب اذا صرح بالمحذوف تقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض
المذاهب الغير الصحيحة لانها على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول لفاجات المقدر والتقدير
خرجت ففاجات وقت السبع واقف ويحتمل ان يجعل ظرف مكان في هذا التقدير ثم كلمة الفاء
اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف قوله فيما التزم يقال لزمه الشئ فالتزمه اي قبل ملازمته
وقوله فيما التزم اي في تركيب يقال عليه الاظهر في الخبر لئلا يخلو الجملة عن العائد الى كلمة ما ولا يخفى انه لا معنى
لظرفية الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف اي في موضعه فالتركيب من قبيل البر
الكر بدرهم وللثاني بجعل ما مصدرية والمصدر حينئذ فيكون المعنى وجوبا في وقت الزام غيره
في موضعه قوله وذلك في اربعة ابواب لم يلتفت المصنف الى حذف الخبر في زيد في الدار اي حصل او حاصل
لان تقدير الخبر امر لفظي لا يساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس الا قوله الاول المبتدا
الذي بعد لولا الاولى ان يقول المبتدا الذي بعد لولا وخبره عام ليستغني عن قوله هذا اذا كان الخبر
عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها على ان تعيين النحاة الضابطة الاولى قاصر لا يخلو عن تقييد قوله اي لولا وجد
زيد وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ولا في الماضي يجب تكريره في غير الدعاء و
جواب القسم الا نادرا قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة ولا يخفى انه لا يتمشى القول بحذف مسند الكلام فح
ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا لعامل لفظي دون الخبر قوله وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صورة
الاولى كان مصدرا او ماولا به فان المتبادر من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم قوله
منسوبا الى الفاعل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط الرضي الاضافة الى احدهما او كليهما
نحو تضاربنا قائمين قوله وبعده حال ويجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شربي
السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضي يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية
بان يكون اخطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز يونس المجاز فيجعل اخره مجازا فان
قلت فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة
لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكره من جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده
تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على الطراد الباب وجوز الشيخ وغيره في اخطب ما يكون الامير حينئذ اي اخطب اوقات كونه

جنام

فالمراد بالفعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة قوله ضربي زيدا حاصل اذا كان

قائما تقدير اذا كان ليحصل للحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما ستعرف

ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذا الحال هو غير المصدر و فاعل حاصل هو المصدر فلو جعل

العامل حاصل اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم و بهذا عرف ان من جواز الاختلاف في

ان يخالف في تقدير اذا كان ويكتفي بتقدير حاصل قوله فحذف متعلقات الظروف الاولى متعلق الظرف

قوله ثم حذف اذا مع شرط العامل في الحال اذ هو ظرفية خالية عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه تكلفات

كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة

الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف هكذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة

الا المضاف اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى في هذا المقام مع الفاء الفصيحة

ووجه جعل كان تامة انهم لم يجد وابدا قوله اي جعل المنصوب بعد المصدر حالا الا ليظهر وجه لزوم نكارته و

لزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جاز التعريف غير حاصل للزوم الواو اذ

لا يدخل الواو في خبر كان لا دشبها بالحال فلا يلزم و فيما ذكره من التوجيه الخالي عن التكلف ان المحذوف

متغايرة لان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى و بالنظر الى المفعول بمعنى اخر وان صدور الضرب في وقت

لا يعهد التعبير عنه بالملابسة قوله ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال لو قال يحذف العامل الحال و

ذي الحال مرة واحدة كما في دراية اهد بالكان اكثر استراحة من التكلف قوله وتقييد المبتدا المقصود عموم

بدليل الاستعمال يقال وجه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة يخصص يعم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح

بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف قوله اي ضربي

زيدا ضربه قائما ولا عيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه لا يحذف ان مع الفعل

مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده عدم صحة تاكيده

المعنوي وتوصيفه يقال وجه استفادة الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهر قوله وثانيها كل مبتدا اشتمل خبره

على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم

منتقل من الواو الى ما دخل الواو وهو تكلف قوله وذلك مثل كل رجل وضيعته كتب في الحاشية الضيعة

في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصاحبها اعني الضيعة انتهى وكانهم جعلوا شبها

ضيعة الرجل بالارض المغلة التي لا يفني وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان

يعود الى كل ولا الى رجل وحده لانه كما ان رجل نائب عن اسماء كثيرة ضمير نائب عن ضمائر كثيرة يعود

بكل اعتبار الى رجل ما في كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته عمرو وضيعته وهكذا قوله اي كل رجل

مقرون مع ضيعته لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النائب عن الخبر متاخرا عنه فيصح

الحكم بنيابته قوله واقيم المعطوف في موضعه لان المعطوف على المبتدا وان كان من تتمته لكنه لم

يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل عليه اذا قال هو معطوف على ضمير هو فاعل

الخبر اي كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف المؤكد مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل

عطف عليه بالواو بمعنى مع انه عطف صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه بما ذكرنا قوله يكون

مقسما به يعني مستعملا للقسم مشهورا فيه بحيث يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة

على حذف الخبر الذي هو قسمي قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل الا مع اللام في القاموس

العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الذنب قيل ومنه لعمري قوله اي من المرفوعات خبر ان واخواتها بنية على ان

ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان المبتدا حذف خبره وقوله هو المسند

جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا لغويا بل هو

استعمال لغوي قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال اللفظ خبر ان ولم يقل ومنها خبر ان قصدا

الى البيان على وجه يحتمل المذهب الصحيح ومذهب الكوفي وهكذا باقي الاقسام قوله اي هذه الحروف

زاد لفظ هو لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التصرف في الحد وداي خبر واحد

من ان واخواتها والاوضح الاخصر الانفع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخولها

قوله عليهما اي على المسند وشيء اخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند

وشيء اخر وان كان هو صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر قوله

بل المراد بدخول هذه الحروف كانه معنى عرفي للدخول والمتبادر في عرف الفن الدخول لايراث اثر لفظي

لان نظر اهل الفن فيه فالتعميم خلاف الظاهر ومع ذلك مضر لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل

عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه لايراث اثر معنوي هو

للنسبة المتعلق بهما مع انه خبر المبتدا لا خبر ان واخواتها الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل

تقديرا او محلا او بقوله معنى ما يشملهما قوله قال بقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما

يدخل عليه ان الى الوجه بهذا المعنى فلا وجه لتقييده بالحيثية قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه يعني ان

الجواب السابق يغني عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند

لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ

بين القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه

خفاء في الحد فالاولى ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد

هذه الحروف على اسمائها وكانه يلزم الاستدراك يلزم خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم

وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف معرفة خبر ان على اسمه استلزم التطويل قوله فيحتاج

الى تاويل الاسم او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل

الا ان يقال خبر الجملة مبين بقوله وامره كامر خبر المبتدا كما ان الخبر الجملة للمبتدا مبين بعد ذكر تعريف المبتدا

مبين بالخبر المفرد مختص بالخبر المفرد قوله مثل قائم في ان زيدا قائم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان و

خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان امره كامر

لا خفاء ان المراد من عبارة المص توضيح خبر ان بحيث ان يعرف ان اي خبر صحيح واي فاسد وما ذكره

تكلف على انه بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدا فان امره كامره في اقسامه واقسام الخبر المتضمن لصدد

لزم ان يكون خبر كذلك والفساد طرأت من فوت بعض الاستثناءات وينبغي ان يقول الا في تضمنه

وفي وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيد اضربه ومما لم يذكره عدم صحة

الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يلتفت لسبق ذكره وقوله ان من اتاك ابراد على مذهب غيره

سيبويه من فجاز من في ان من ابوك خبر وهو المورد على المص مع اختياره مذهب سيبويه قوله في تقديمه

في تقديم خبر ان فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز والوجوب وبهذا تبين

ما قيل حق البيان الا في التقديم لان التقديم قد يشترك لانه استثناء عن وجوه المشبه ووجه الشبه

يجب ان يكون مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فانه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدا في التقديم اذا كان ظرفا

مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لان لا يستحق الصدر الكلام ولا يجب تقديمه لجواز ان زيدا في الدار

فان لام الابتداء لصدر الكلام الا ان يقال اللام لصدر الكلام في غير باب ان قوله وفي وجوبه اذا كان

نكرة وفيه بحث لان ان يصح وقوع النكرة مبتدا صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فليس حكمه

الا جواز التقديم فقول المص الا اذا كان ظرفا قاصر قوله خبر لا الكائنة التي لنفي الجنس قدر المعرف

باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور في امثاله تقدير النكرة احترازا

عن حذف الموصول مع بعض الصلة لانه لا يجوز عند البصريين فالتقدير خبر لا كائنة لنفي الجنس على جعل

حالا من الكلمة لا بتاويلها بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها اي خبر ثبت لكلمة لا وعليك

برعاية جانب المعنى اذا عارض جانب اللفظ فانها الجادة لاولي الالباب قوله اي لنفي صفته اذ لا

قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فيه ان لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي

والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء ولا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس

الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا كما يكون لنفي صفة الجنس يكون لنفي الجنس فلو

حمل قولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي

لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد من التسمية لملاحظة حال بعض الافراد وح يصح حمل العبارة على ظاهرها

ولا حاجة الى صرفها عنه قوله والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان من الدخول لايراث اثر لفظا او معنى

ففي قوله فلا يرد نظر كما عرفت انه لا ايراث اثر معنوي بضرب قوله وجعل في الدار صفة قال المص المثال

ما يكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح فحقه ان يستغني عن الايضاح وكما ان في الدار في لا رجل في الدار

يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ان يكون ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل عنه في المثال قوله

لا يجوز ارتفاع صفته هكذا قال المص واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فراد الشيخ الرضي قوله على ما
هو الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في لا غلام رجل ظريف
الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه قوله لا يتقيد بالظريف يعني من غير سماحة
ويريد بنحوه الحال وفيه نظر لان الظرافة لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فلا يقال لا ابتغاء
عن المثال ولا يقال لا يحسن تقييد قوله الظرافة بعيل الدار لانها لا تقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي
جميع غلام الرجل بين هاتين الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود في مثله نفي الحصول في الدار عن الغلام الموصوف
بالظرافة قوله وليكون مثالا للنوعي خبرها وليكون مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى الايضاح فلو
بيان نوعي الخبر لكان اشمل قوله ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا فهو موصوف كثيرا مصدر الفعل
المشهور في مثله تقدير الزمان وهو الملائم لقوله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا قوله لان لا لنفي عليه نفيا
لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص ينصرف الى العام وقيل لان النفي دفع الوجود ورد
بان النفي دفع الوجود الشامل للوجود في نفسه وللوجود لغيره فلا يدل على الوجود في نفسه وهو ليس
بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه فينصرف عند
الاطلاق الى نفي الوجود قوله اي لا اله موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة
عن تقدير الخبر فكتب في رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه
هو الله والمسند هو الاله وهذا مما تحير في تعقله الاذكياء وتعجبوا من كلامه هذا وانا اوضح لك الكلام
وهو انه لو بدل لكلمة لا والا بكلمة انما وقيل انما اله الله لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفي
وكلمة لا فضلا ان قول النحاة بالتقدير لداع لفظي هو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى انتفى
الاصل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر نقض المص بان لا ح يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على
هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولا يلتفت الشر
الى تزييفه لانه لا يجوز ان يكون نائبه لا ينتفي كنيابة يا مناب ادعو او يكون فاعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب
بعدها قوله وعلى التقديرين يحكمون مازرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة اذ ثبت في لغة بني تميم

لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون بجعل
قائم خبرا لان هذا البحث ليس وظيفة العرب الانكار انما يتاتى لو التزموا في مثل لا غلام رجل قائم نصب
قائم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة ولا
اذا قامت فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فتقول معنى كلام المتن ويحذف كثيرا انه
يحذف كثيرا لقيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة
وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز حذف النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذفان معا
يعني الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدأ رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه
في الانتفاء وح معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال ودائما
لكان اخصر قوله وبما عرفت من معنى التحول قد عرفت بما يمنعك عن القبول قوله اي عمل ليس هذا
من اضافة الاسم الى ما ولا يقول المستفاد من الاضافة عملها لا عمل ليس قلنا قوله الحكم بالشذوذ لا على
عملهما عمل ليس حتى توهم كثرة عمل الخ وانا قال الشارح اي عمل ليس تعيينا لما هو الواقع ومن قال العمل
من التشبيه بليس فقد بعد وتجويزه رجع الضمير الى التشبيه واهم من غير شذوذ وانما الشذوذ وفي
نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ في نفسه ودخوله على المبتدأ والخبر قوله شاذ قيل حمله على الشذوذ في الاستعمال
والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر على مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو
الشعر فبيانه محل قوله من صد كتب في الحاشية الصد والاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب
اي من اعرض عن نيران الحرب فلان والي عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس رد على الشيخ الرضي
حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين
معمولها نفي احتمال ان يكون لا براح من قبيل اللاتي فجعل الشاعر نفسه عدم المفارقة كما يجعل الرجل
عين العدل في رجل عدل واحتمال انه لا يكون لا عاملا بجواز ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا
استشهاد في البيت على عمل لا قوله علم ان المراد بالمسند هذا النوع مبني على الغفلة عما ذكره
في تعريف الفاعل قوله علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل

تعريف بعلم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات ومسلمين ومسلمين بل مررت بزيد و
قوله وهي اي علامة كون الاسم مفعولا لا مع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة قوله الصحة
الطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل الفا
ولم يسند اليه لان الفعل وتعلقه به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول
ولم يشمله التعريف الا ان يقال الطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحا وقوله
بخلاف المفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته تاديبا وكرهت كراهتي وفعل الضرب والتاديب وملت زيدا
في ضربه فانه يصح الطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح الطلاق المفعول على هذه الاربع مطلقا
بل بالنسبة الى بعض افرادها ويقدح من هذا وجه اخر لوصف المفعول المطلق فيما نحن فيه فاحفظ فان قلت
صحة الطلاق المفعول على الاربع مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب فهذا
هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة هو ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق
كذلك حتى فعلا بخلاف المفاعيل الاربع اما ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فذا واضح
على اهله فان قلت اذا صح الطلاق المفعول به صح الطلاق المفعول لان صحة الطلاق المطلق من لوازم صحة الطلاق
المقيد قلت المفعول به تقييد في الظاهر وتعبير في التخصيص فان المفعول فيه ضمير يقيد به الصيغة والمفعول به
خال عنه مقيد بالاسناد الى به فقيد به معتبر لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة الطلاق المطلق من لوازم صحة
الطلاق هذا المقيد قوله فلا يرد مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه قام بفاعل
معنى الفعل المذكور اي بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل
حقيقة او حكما ليدخل في ضرب زيد ضربا كما ظن البعض الظن قوله وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيادة
الاسم واضح لا مرية فيه انما الشان في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلهذا
احتيج الى ما قيل ان زيادته لاخراج مثل ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني فاعل فعل مذكور
ويتجه عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الثاني ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعاني المتضمنة
على الالفاظ وانما يجرون صفات المعاني المطابقية وثانيهما ما يقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب

زيادة الاسم ههنا وتركه في اخواته في البيان تعيين والشارح جعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته
اكتفاء بذكره في تعريفه قوله او اسما عطف على قوله مذكورا اولا يعني ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ
والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل او شبهه كما هو الشايع قوله وخرج به المصادر التي لم يذكر
فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو ويلك وانواع الضرب وقعت او الف
ضرب وقعت لكن لم يخرج بعد ضرب شديد في قولك ضربني ضرب شديد وضربي انواع او الف وتحقيق
الكلام منها ان معنى اسم ما فعله فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل فعل بحسب التركيب مثلا ضربا
في ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعله المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر ولا حاجة الى
اخراجها الى قيد فعل مذكور وانما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد ولا الى قوله بمعناه
لاخراج تاديبا في ضربت تاديبا وانما هو لاخراج اقاتل وضارب زيد على سبيل التنازع فان ضاربا
اسم ما فعله فاعل فعل القاتل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتامل وبهذا اندفع من التعريف ورود
نحو كرهت كراهتي فان كراهتي لا يدل بحسب التركيب انه فعله فاعل قوله صفة ثانية للفعل لا يجوز ان يكون
متعلقا بمذكور قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتملة عليه اشتمال الكل على الجزء فغفل الشارح عما ذكر
ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه حينئذ يكون معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا
يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول
المطلق ليس باشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان
ضربت يشتمل على ما قصد صدق عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع
ثم خروج تاديبا انما يتم لو كان التاديب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك
بالتحقيق الذي سمعت قوله للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اي لتاكيد العامل
باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم
مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في زمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد قوله والنوع ان دل
على بعض انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت

بجميع انواع الضرب قوله والعدد ان دل على عدده اي عددا الفعل لاعدد نوعه وبهذا اشار المثنى
للنوع عن المثنى للفرد الشخصي قوله لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والا لكان في مفهومه
زيادة على مفهوم الفعل قوله وقد يكون مفعولا مطلقا بغير لفظه ومناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتعليل
لانه وان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لا يعلم ان ما هو لغير لفظه قليل او هو عطف على
ولا يجمع اي الاول قد يكون بغير لفظه ضوله نفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التوكيد
المعنوي بالفاظ مخصوصة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التصريح بانه ليس تابع سيبويه
نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس
بما بعد القيام كما ذكر في شرح المصابيح النبوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا قوله وسيبويه
يقدر له عاملا اي فيما عمل في مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل انبته الله نباتا وتحصنا دون مثل قعدت
جلوسا قوله خير مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب وخير اسم تفضيل مخفف اخير ولا تغير في التثنية و
الجمع والتانيث وفي القاموس يقال فلان خير الرجال وفلانة خيرة النساء قوله والجدع قطع الانف والاذن
قال الرضي كلمة او بدل الكلمة واو وهو موافق اللغة وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال قوله وهذا معنى وجوب
الحذف سماعا هكذا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا واجب الحذف سماعا
لانه لو لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة بل معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال
الافعال العاملة ولا قاعدة لم يعرف بها قوله فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب الا عن الاعتراض لان كل مصدر اضيف
الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا او لم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها
سواء كان هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسي اي ليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاوفق
بعبارة المصنف هذا الجواب الاول قوله مثبتا اريد اثباته لاحاجة الى حمل المثبت الى ما اريد اثباته قوله بعد نفي
داخل الظاهر انه قيد لنفي صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان تكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي بالمقدر
صفة معنى نفي وما ذكره الشارح المحرر لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفي او معنى نفي
بتاويله بواحد من نفي او بمعنى نفي والصفة في الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون

خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه
اي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول
صورة او معنى ليشمل ما كان زيد الا سيرا بمعنى الا يسير سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه
دخل معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في ما زيد الا سيرا وخرج بقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم
نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى لا يصح ان يكون خبرا الا بالتاويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق
مع ذلك على ما زيد الا سير مع انه ليس مما نحن فيه قوله لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سير الا سير شديد
لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع لقيامه
مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك
وفيه نظر والاولى ان يمثل بما لك الا تصير ايش يد قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف على مثبتا
لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله البريد معرب دم بريده وهو اسم بمعنى ارسام
اذ علامة قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بريد قوله اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه لا يخفى
انه لا نفي العبارة بتقديرهذا وكانه جعل اللام ضميرا وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه
لانه مما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا والاخصر الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بعد الا او معناها او مكررا
بعد مبتدا لا يكون خبرا عنه قوله وانما جمع بين الضابطين لهما الاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه
فانه يقتضي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قوله تنبيها على ان
الاسم الواقع موقع الخبر او على انه يكون للتاكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما
او على انه قد يكون بحيث انه يجب تقدير عامله بعد الا كما في المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق
من السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصح تقدير العامل قبل الا اي ما انت تسير
الا سير البريد قوله ومنها ما وقع تفصيلا الا قبل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى انواعه
وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى انواعه لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة في حذف عامل المفعول
المطلق نفسه لانه يتعين ان يكون بمعناه قوله والمراد بمضمون الجملة المصدر المضاف الى الفاعل اي فيما اذا

فان حذف العامل لا يجب
بل يجب ما حالك الا انت تسير

يجاب بمناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية
او نحو يقول او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو اصبح سمع زيد مسرورا فاما
ان تنفعه او ينفعك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في وقت السرور والاثر اثرها فاحفظه فانه من المواهب
الدقيقة الجليلة قوله وباثرها غرضه وغرض الشيء اثره فاعله بواسطته سمى اثره له نحو يقول الظاهر انه يجعل
مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء حتى تضع الحرب مفعولا له فيستغنى عن تقدير العامل وانما
اقتصر الشارح على بيان مفهوم القيود واعرض عن بيان احترازاته المبينة لخروج لان ما قيل انه مضمون جملة احتراز
عن مضمون مفرد نحو لسفر يصح صحة او بعثه اعتناها لان مضمون المفرد كلام لا محصل له لان بحثه اثر مضمون
جملة الجملة لانه اثر سفره سفره مضمون الجملة وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقديم التفصيل لا
فلعدم تخصيص الفائدة المتقدمة لم يتعرض له قوله وتفصيل الاثر بيان انواع المحتملة له هكذا فسر الرضي ايضا
يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق منا بعد وفداء او فضلا او ثم فداء ولو لم يذكر المحتمله
قوله ومنها ما وقع للتشبيه لان يشبه امر اخر يرد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق
هنا التشبيه شيء لشيء لا يشبه به شيء فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه شيء والتشبيه شيء والمفعول
المطلق الحقيقي في مثل لا محالة مشبه او بمعنى للتشبيه الذي محله المتكلم وصفته هي اي وقع في الكلام لاجل التشبيه
سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن او اداة التشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبها له كما في له صوت
صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف في مثله ولا بد من تصحيح النقل قوله
له بيه صوت صوت حسن يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لانه القيود والاوجه ان يقال القيود
المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل
بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المص التصريح بوجوب حذف العامل فيه ولما بيان اعرابه فعند
سيبويه صوت حمار بدلا او وصف لصيرورته مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال الموطئة واجاز
الشيخ الرضي ره جعل صوت تاكيدا لفظيا قوله واحترز به عن صوت زيد حمارا الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار
كمثل صوت زيد قوله فاذا له صوت صوت حمار جوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة

بتقدير مثل او بتاويله بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا اعرف فرفعه لا يكون بالوصفية الا
عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يعرف بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر
المذكور لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل وبتاويله لهذا التاويل وانما لم يجز لان ان مع الفعل وجوده هو
في هذا المقام مقطوع به قوله صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر قوله لا محتمل لها غيرها اي الا وضح وقع
مضمون جملة لا يحتمل غيره وفي مقابله وقع مضمون جملة يحتمل غيره ولما هذه العبارة فغيره مرفوع على انه
خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل اي لا محتمل ثابتا لها غيره وقيل منصوب
مفعول له للاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة قوله اي اعترف اعترافا ينبغي ان يكون خلاف
سيبويه في القسم السابق جاريا فيه وفيما بعده قوله ويسمى هذا النوع من المفعول التسمية من متاخري
النحاة في هذا القسم وقسيمه فالاولى ان يكون تسمية على صيغة التكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم
كناية عن المتاخرين ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال
غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا قوله لانه من حيث هو منصوص يعني لان معناه من حيث
هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة نفسه جعل المؤكد معنى المصدر وجعل
تسمية المصدر بالتاكيد كتسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب بالفن ان المؤكد لفظ المصدر لانه
اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه وبقومه فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل قوله تاكيدا لنفسه
لانه يؤكد جملة كانها عينه لتعينها الدلالة على ما تعين المصدر للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلانه
لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غيره وليس فيها ما ينزل منزلة نفسه لانهما لم يشتركا في المعنى الدلالة على
الدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد به تاكيد لاجل غيره وهذا ما اختاره المص واورد عليه فوت حسن التقابل
فاشار بقوله وعلى هذا ينبغي الى دفعه وفيه انه ليس فيه حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه لتكرره
ويتقرر ومع ذلك تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تاكيدا لنفسه قوله
ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيرد على من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير
واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره قوله مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض

بضربتي الامير فانه مثنى مضافا الى الفاعل فلابد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك

ينتقض بضرب زيد ضربته فالاولى ان يقال ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد

الرضي قوله وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ الشايع تمام التعريف بدون

المثال على ان التقييد بالمثال يفيد بظاهره اشتراط كون الشي للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول قوله

ويجوز ان يكون من لبا بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء عن الحذف الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه

قلت كان احوج اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا في القاموس الب اقام كلبب ومنه لبيك اي انا مقيم

على طاعتك البابا بعد الباب او معناه قصدي واتجاهي لك من قولهم داري تلب وداره اي تواجهها او معناه

محبتي لك من قولهم امراة لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حب لباب خالص قوله فحذف

الفعل ليفرغ المخاطب عن سماعة التثنية فيامر بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ بسماع المامور به

والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم قوله وعلى هذا القياس سعديك اي سوى جواز ان يكون غير محذوف

الزوايد فانه لم يجي ثلاثي اسعد بمعناه قوله المفعول به قال المص فيما سمي به لانه وقع الفعل به او تعلق به بمعنى

ان البا اما للسببية فيتعلق بالفعل وللصلة ومتعلق بما ضمنه من معنى التعلق ومن خفي عليه مراده فزاد

عليه وقيل التسبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال قوله ولم يذكر اي الاسم اكتفا بما سبق او

اكتفا بما يظهر من ان فصل المفعول من اقسام الفعل الاسم او يفاد عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المجاز

فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول

المطلق او تعيينا صفة في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما هو تفننا منه

المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لا يقال قد يكون المفعول به اولا على ما

وقع عليه الفعل تضمنا قوله اذا تضمن معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن لمعنى الاستفهام و الشرط

دال على المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا اعدا اسماء ولم يقيد

بدلالته على معنى غير مستقل وتعسر جوابه ولو سلم فقد سلك في التعريف جادة التغليب قوله والمراد

بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون بمعنى ارباب اللغة يقولون لنكته سمح ذهبت بزيد

فانه يقال الاذهاب وقع على زيد والفرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا لوقوع الفعل

يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى وتغير المعنى بعد

تعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد وخرج

الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف الجر في المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج

المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما يتبين به وفي المستثنى بما خرج عنه

فمن قال المراد التعلق او لا ليخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يكن على تمييز فيما بين الاحوال على انه يشكل

بالمفعول الثاني والثالث اذ ليس التعلق بهما اولا ومما يعجبك انه اشكل على بعض عمر في الاشتراك

زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر في جميع التعريفات

ما يخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضربت وعمرو وانهم تقييد التعلق واجب لان

لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه تامل قوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته

لا حاجة الى اعتبار هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب واقع على الضرب او الضرب بل يقال وقع الضرب

او الضربة قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الاولى فعل اسند وكذا الاولى في قوله فانه لم يعتبر

اسناده لم يسند قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد الاولى ان يقال فخرج به زيد ودخل درهما في اعطي

زيد درهما واخراج زيد انما لم يتم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الاليق باعتبار ما لم يوجد

منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم بانه المفعول به ونحو يصح ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته

مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به خفي عليه المانع لدفعه

قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر وله دفع اخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل

الاصطلاحي لخروج شبه الفعل قوله لقوة الفعل نبه على ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفا بما هو

الاصل كما في نظائره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قوله لوقوعه في جزاء كون الفعل

موكدا بالنون لان التاكيد يوجب كون الفعل اهم فيتنافى التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر

لجواز ان يكون التقديم للتخصيص للاهتمام قوله اي تريد مكة اي اتريد مكة قوله تخصيصها بالذكر ليس

بالحصر على ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت لينضبط المذكور عند السامع
ولا ينقلب يتنبه لكن يتجه ان المذكور خمسة خامسها المندوب وعلى طريقة المص فرعاية مذهبه يقتضي ان يجعل
الابواب خمسة **قوله** لوجوب الحذف في باب الاغراء كتب في الحاشية نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله
للحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين **قوله** نحو امرأ ونفسه معناه يجب على
كل امرء او عن المرء وقطع البعد والثالث عند فصلي الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا **قوله** وانتهوا
خيرا لكم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترف به الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني
في امتناع التمثيل به لانه من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه اخر مما يجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعد من
الحذف الجائز واجبا **قوله** سهلا من البلاد لا حزنا في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض
قوله بوجهه او قلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار فالتعريف بالحقيقة لا يتناول هذا المقبل عليك
بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه مما كان بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد المنادى من تعريفه
مستبعدا جدا صرف قوله اقبال عن ظاهره ولكن يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه وبالقلب
ثم جعل الاقبال بالوجه والقلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لا
بعض الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال حكما **قوله** او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنزلة تعالى التنزيل
عن الاقبال ولا وجه له ولا قلب فلا بد لذلك التنزيل من امر يتنزل باعتباره وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه
على علم اخر يقال في القول بتنزيله تعالى منزلة من له صلوح النداء ترك ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال
الاجابة وفيه نظر لان القران نزل على لسان العباد فلا باس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة
لانه لو اريد بالاجابة ما سئل فهو لا يتبادر من تقدير ادعو مع انه قلما المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه
وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى **قوله** وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران
على السنتهم فاستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع **قوله** فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعل صاحب المفصل وكانه منع المص عن ذلك انهم لم يعدوا كلمة وا من حروف النداء **قوله**
بان يكون اثر الطلب اللفظي يتوقف على لفظ الاسم والمطلوب طلبتهما فعد وصار الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث

من اقسام هذا الاحتمال فتامل **قوله** او للمنادى او للحرف وفيه جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا
وبعد غيره يمكن دفعها بان النائب يحذف اذا كان له نائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة هنا نائبه ويجعل على
التفصيل للمنادى اصلا به لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول له
والمبتدأ والخبر الى غير ذلك **قوله** وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل كان المبرد يزعم ان الفعل المقدر
عزل عن العمل ووضع ما الزم في موضعه فلا يرد ان المبرد بما قال لكونه سادا مسد الفعل فلا محالة بينهما
قوله على هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب الا في اللهم **قوله** فعند سيبويه جزء في الجملة اي الفعل و
الفاعل مقدر ان هذا انما يتم على قول من قال المسكن محذوف واما على ما حقق به انه ليس بمصوب اولا
لفظ وفرق بينه وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا **قوله** وعند المبرد حرف النداء قائم
مقام احد الجزئين جزء في الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغنى
عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر عنده جزء الجملة **قوله** وعند ابي علي احد
جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه اورده عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء
الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيده ما وجدوا واجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال
كما في الشرط والقسم وهذا لا يتم ما لم يتبين ما عرض هاهنا بل الجواب على مذهب سيبويه اسم الفعل لا يتم فهو
ان الكلام تام بدون المنادى ولا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والحرف
لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة هنا الطلب اقبال زيد فهي جزئيها
بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى فافهم **قوله**
ويبنى اي يجب ان يبنى لا انه يجوز ان يبنى لان ظاهر الحال في المسائل الوجوب لا الجواز فالعلم الموصوف بابن استغنى
عن الحكم كما سيأتي **قوله** ولفظها اي لفظة كل منها لا لفظة الثلثة لتساوي المجموع بالنصب اذ اقسام
المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنا عشر
مفرد ومعرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبه مضاف ونكرة غير معينة ويرده ان اقسام
غير المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف **قوله** والطالب [illegible] في باب النصب

الاختصاص في بيان البناء حتى ليتم نكتة فقد يتم ما عدا النصب عليه ويمكن توجيهه بان
الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال البناء
على ما يرفع به الاسم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به بخلاف الخفض فانه
بحرف الجر بخلاف الفتح فانه لالحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال بينهما للبناء او التغير عن حاله
الاصلي قوله يرفع به المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون باسناد يرفع الى المنادى
باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر
فقد غفل عن ذلك ان يجعل الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله
او الفعل المسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير
المنادى وكانه قيل ويبنى على ما به الرفع ويتجه عليه ان مما به الرفع النون وكانه لهذا اختار البعض
ارجاع الضمير الى الاسم قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد في هذا الباب يعني ما يقابل المضاف و
اما مقابلته شبه المضاف فمبني على الارادة بارادة مفرده محفوظ بقرينة وكذا شبه المضاف في مقابله وقيل
يصرف المفرد اليه لانه الفرد الكامل للمفرد يعني ما ليس بمضاف قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
امر اخر اليه هذا الامر لا انضباط فيه ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف او شبه مضاف
في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد ينتهي فيه الشارح واخل بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم
امر بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس كذلك بل المعنى انه من تمامه في اعتبار
اما الداع معنوي او الاضطرار نحوي اما الاول فكان يكون ما بعده معمولا او معطوفا عليه ويكون مجموع
المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء اما علما نحو ازيد او عمرو او اجعل علما او اسم جنس نحو ثلثة وثلثين
رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعقد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة و الظرف
فانه لابد وان يجعل من نداء الموصوف لامر وصف المنادى و الالزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز
بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لامر نفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه
المضاف باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم لشيء والموصوف بجملة او ظرف

وفي باب لا الاولان فقط قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفي
فقولهم المبني ما ناسب مبني الاصل فمعنى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة الحمل
عروض الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير للمخاطب فبقي لتلك
المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت في العلم لكن لم يعتبر قصدا لاطراد للبناء قوله وكونه مثلها
افرادا وتعريفا قيل اعتبر لئلا يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة
الغير المعينة لم يقع موقع كاف الخطاب قوله وبا زيدان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون
لزم لام التعريف مختص بما سوى المنادى فلا يرد ان الثاني لا يصح والصواب با رجلا قوله اي بلام
وقت الاستغاثة يعني الاضافة لادنى ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى معناه لو لم يكن كما هو المتبادر
وهي لام التخصيص قلت بل لام التعليل اي اغثني لنفعك ولاجرك وفي يا الله اغثني لمقتضى ذاتك
ولكرمك قوله نحو يا الزيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة
او التعجب او التهديد قوله كان المهدد باسم فاعل يستغيث له فيه انه باقي عن هذا التوجيه لان التكلم بهذا
النداء في حق المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة لشيء يحضر فينتقم منه فانه لا يتصور الا الاستغاثة
منه فالوجه ان يقال يستغيث المهدد ويتغير حاله ويركب ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد ويخلصه
عن اسم القتل لا القرب او يستغيث به بان ينجي نفسه عن القتل لتغير احواله وترك مساوي خصاله
فالمتعجب منه ليغيثه في التعجب المفرط الذي فوق طاقته فيتغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله
لانتفاء ما يقتضي فتحها لا يحضر المقتضي فيما سبق لكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قوله ولا لام
فيه مع ظاهر كلام المصنف لان الجملة حالية فيحل بالمقصود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لا نقول
لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها
لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها تاء لاقتضاء اللام الخفض وقوله فتبين ان بينهما
تنافيا فيه بحث فانه لا تنافي بينهما في الاحد لان جر غير المنصرف بالفتح الا ان يعتبر اطراد الباب ولك ان
تقول ليس التنازع في اختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احدهما بنائية والاخرى اعرابية قوله وينصب

ما سواهما فان اراد ان النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ومثل ما
يتقعى وباغير يا منظرى مما هو مبنى على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فيما سواهما
وان اراد ينصب ما سواها لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولا يختص بما سواهما او يمكن
ان يقال اراد ويبقى على ما كان عليه من النصب ما سواهما وبهذا عرفت فايدة قوله ان كان بغير يا قبل دخول
حرف الندا او الاستغنا عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا
في بحث المنادى **قوله** مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من امثلة المحوية فانه لا يعتمد لعمل طالعا وتقدير
الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك
شبه مضاف وذكره من لا مثال له في كل ما شاء **قوله** ويا حسنا وجهه ظريفا في الحاشية انما قيدناه بقوله
ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين يعني يا احسنا وجهه الظريف هذا لم يكن وجهه وصف شبيه
بالمضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروطه بان لا يكون موصوفا بالجملة والظرف نحو يا حليما لا يعجل قد وسا
فانه لا يجوز القدوس ويا نخلة ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة **قوله** وتوابع المنادى يريد بتوابع كل وجه
اعني التابع في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى وحقيقة وسيجي في كلام
الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بما يخرجه فمن ذكرها هنا ما سيجي في كلام الشارح لم يتتبع كلامه
او في تتبع **قوله** المبنى على ما يرفع به قيل هو المتبادر من لفظ المبنى هنا لانه قيل ويبنى على ما يرفع به دون غيره
قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ هذا الحكم صحيح على الاطلاق فان يا عبد الله وعمرا فيه تابع للفظ
عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير واما بناؤه فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل و
المعطوف الا في حكمه لم يراع حكمه وكذا يا زيد وعمرو ويجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على لفظ **قوله**
لان توابع المستغاث عن ان الحكم على توابع المنادى المعنى يرشد الى تقييد المبنى لانه حكم مخصوص ببعض
افراده عقلا وانما خص فايدة القيد بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم
اخر نحو يا زيد بن عمرو العاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث
لانه لم يعلم حكمه بعد **قوله** ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد

فانه او فصله معين

واتما يحتاج الى ادراج المضاف بالاضافة اللفظية **قوله** وانما لم يجر الحكم الاتي فيه ان المعلوم من الحكم
المذكور لا يستدعي التفصيل بل يستدعي القيد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبنى المفردة سوى البدل
والمعطوف الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكم فيما بعد بمنزلة الاستثنا كما هو عادته
والتفصيل لتعرف التوابع اجمالا او بينه بذكر التاكيد والصفة بناء على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف
المنادى ولم يتبع الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كالبدل **قوله** لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب الظاهر
ان يقول عند الاكثرين لئلا يتوهم وله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب
مختلف يرشد ولكن قوله وكان المختار عند المص ذلك **قوله** ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي واقوى منه
انه لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف والتاكيد غير المذكورين حكمها حكم المستقل لكن تصريحه في
شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي بان ترك التقييد هنا مبنى على الغفلة **قوله** والصفة فيه رد على الاصمعي
حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر ورد ولي نصب العالم ورفعه يا زيد العاقل العالم
بانه على الاختصاص لضعف الداعي و عدم جريان التاويل في وصف المنادى المستغاث الا ان يقال
مشابهة المستغاث بالمضمر لم يعتبر حيث لم يبن بخلاف المنادى المفرد المعرفة **قوله** والمعطوف
الممتنع عليه دخول يا عليه يعني ان المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل والمعطوف
المفرد باللام مع انه اخصر واوضح **قوله** يرفع على لفظه هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في
المتبوع والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو اهله وقوله الظاهر
او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع
قوله واقتصر على مثالها او لانه اولى ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف الندا وهو اولى بالتمثيل
ليعلم بهته يثبت فيه انه حرف الندا مع منافاته **قوله** وهو استاد سيبويه وهو الذي قال اعراب الفاتحة في شان
لم يستقر به مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه **قوله** لان المعطوف
عليه بالحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون حاله جارية عليها فيه انه لو باشر المضاف بالاضافة اللفظية
او شبه المضاف حرف الندا لكان منصوبا فتعين ان لا يختار فيهما الرفع **قوله** وان كان كالحسن يعني علما فقوله

ولا يعني الزيدين بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب المبرد ولكن المص في شرحه ذهب الى ما ذكره الش وكان
المطلع المشار اليه ان المنقول لان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا يبقى الفرق بينهما بالعلم
في كلامه مما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام وح لابد من معرفة
معرف باللام يجوز نزع اللام عنه قلت وهو علم كان في الاصل مصدرا او وصفا او اسم جنس قصد به مدح
كالاسد او ذم كالكلب لنكتة ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام وفرعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول
اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلا ايمة التعريف او جعل الاسم جزء العلم وذلك
في العلم هو اسم جنس في الاصل حصر بفرد منه لخاصية اقتضت ذلك التخصيص ويسمى علماؤنا الباء وتلك الغلبة
اما تحقيقا كما في الصعق نحو بلد يسمى به لانه اصابته الصاعقة او تقديرا اما لعدم تصور معنى جنس كالدبران
او تصوره وعدم ثبوته كالاربعا فانه يتصور له معنى جنس هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت
لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري **قوله** المضاف عطف على المفردة وينصب عطف على ما يرفع عطف
اسميين على معمولي عامل واحد لان العامل في الصفة المبتدأ والخبر واحد هو الابتدا **قوله** راجع حكمه اي حكم
كل واحد منهما او الضمير راجع اليهما بتاويلهما بما بقي من التوابع فعلم منه انه لو قال فيما بقي حكمه حكم
لكان اخصر **قوله** والعلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكره من مسائل قلت من مسائل التابع
باعتبار ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح **قوله** المبني عن جواز الضمة لانه لم يعرف من البناء
الا البناء على الضم والفتح وفيه نظر لجواز ان يبنى اختيار الفتح عن جواز الجر في يا زيد بن عمرو **قوله** مجرد عن
او ملحق بها يعني من غير تغيير ولا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو **قوله** فلا يتخلل واسطة بين الامر وموصوف
كما هو المتبادر وما هو اعم **قوله** اي اذا اريد نداؤه وفيه انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام منادى فلا يريد احد
من ارباب اللسان نداءه فكما انه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقييد الارادة
لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه يبين انه قد يكون تابع المنادى
المبني يلزم برفع فلا يتجه ان موقعه ما بين احكام المنادى **قوله** قيل مثلا يعني الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد
انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل لجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة ويا هذان العالمان الى غير

ذلك ومن فطنة الناظر في هذا المقام لانه اذا اريد مثل الزيدين يقال يا زيدان بحذف اللام
لان النداء يغني عن جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام وما اجيب به عنه من ان اللام
فيه يجبر النقصان لا للتعريف فلا يدخل في المعرف باللام او في الجواب ان من نقصان التعريف ليس الا
بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الى استثناء يا الله من هذه القاعدة
في السؤال ان بناء الكلام على التمثيل بعضه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان الى تثنية العلم
لا المعرف باللام حتى لو اريد بزيدان المعهود ان يقال يا ايها الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام هنا بلغت
اعلى المقام الذي لا يناله الا الكرام **قوله** يا ايها الرجل بتوسط اي الموصوفة المحل وفيه ما اضيف اليه
بعوض من حرف التنبيه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اي هو الرجل حذف صدر العلم
لان المنادى طالب التخفيف والاول هو المرجح وان كانت الموصولية اكثر ليكون هذا واي في التوسط
على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم او الصعق ولان المعرف باللام وضعا القرن
بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش فقد ورد الموصولة احتجت عن هذه الوجوه المكشوف
قوله مع هاء التنبيه ليجبر بعد النداء عن حرف النداء تعرف حرف التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه
وقوله يا هذا الرجل يشعر بالتزام حرف التنبيه في مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون
مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلهذا قدم ايها **قوله** والتزموا فيه رده على الاخفش حيث
جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى كثرة التزام الرفع **قوله** ولهذا لم يذكره هنالك ليخرج
صفة الاسم المبهم الذي جعل وسيلة الى هذا المعرف باللام اولا او لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم
مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في هذا الرجل وجهان اذا اقصد نداء اسم الاشارة **قوله** منادى
معرفة وبهذا لا ينصب تابع المنادى المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرف قد يتبع محله ومنهم
من حمل التنوين في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظ والمراد بالمعرب
الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين معربا حكما ولا يخفى انه يبلغ من التكلف مبلغا
لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى من التعسف اما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوبا فيكون له

فيكون له اعرابان فيقدر اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة قوله وقالوا يا الله خاصة
النداء
هذه اشارة الى ثلثة احكام للفظ الله في باب النداء قطع همزة واختصاص نداه بكلمة يا من بين حروف
اشد
كاختصاص نداء ايها وايتها ذكره في مغني اللبيب وقال بلا واسطة الميم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان
الله
تناسبا بالمقام فمن ضيق العطن الذي لا يليق بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا
خاصة من غير ان تقول يا ايها الله مثلا في حين ومن خصايص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء
وكانهم
ويعوض عنه الميم المشددة في اخره فيجب الحذف وهو مختص بالدعاء قوله يا ناشر شذوذا والظاهر اشد
توصلوا في التفضيل بصيغة اشد ولم يبنوا من الشذوذ افعل لجعل الشذوذ بمنزلة العيب قوله
كذا
وثم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون لعدم وانصرافه لكونه علما مونثا بتاويل القبيلة او لكونه علما واقعا
في الشعر يقتضي الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا انما يمكن
وت
ان يقال وما قاله الشيخ الرضي ره فهو ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير للفظ الاول بلا تغيير ولا انفا
فلما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين فجاء الثاني بلا تنوين وان لم يضف قوله وذلك مذهب
اشار
سيبويه المذهب الاسد وهو الخليل وهو تابع له فيه قوله والسر في ما جاز الفتح لمكان النصب وكان المص
الى رده بحمل الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر قوله لا ابا لكم قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع
مستغن عن الاب وقال الازهري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيد قلت لا نزاع لجواز
ان يكون من الاضداد وفي القاموس لا ابا لك ولا ابا لك ولا ابك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى وفي
اللفظ خبر قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر قوله احتراز عن نحو يا فتاي ويا قاضي
الالتباس
واما يا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء اذ لا لا لتباس الجمع والتثنية على الاضافة وعدم
بالشهرة
بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة وما في حكمها واما اذا كان اكتفاء
المتكلم
في لغة الضم ومنها قراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتاي اذا اشتهر اضافة الى
او القلب
ولا يذهب عليك انه كما ان اكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاي كذا القلب بالالف وقوله المعتبر بالحذف
المحذوف
مغير عبارة الشيخ الرضي ره حيث قال ليدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يبقى

مغيرا قوله وقد جاء شاذا في غير يا ابن ام ويا ابن عم التزام فيه الفتح لثقل اليائين قوله ويكون المنادى المضاف الى
ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا جعل بالهاء متعلقا بيكون فيكون الجملة عطفا على الجزاء
الف
او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين تفيد العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الا
وقف
واما الوقف على غلامي بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز حذف الياء واسكان ما قبله واذا
و
على غلامي بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف اي بلا هاء
لئلا
بالهاء وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا يشكل يا غلاما
قوله وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر المستفاد
بقوله ره لعطف
على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف بالهاء والاظهر الاوضح السابق ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف
بالياء
على يا غلامي فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة قوله بابدال التاء بالياء
الاوهام
الباء صلة الابدال وانما يدخل على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق
علي يار
قوله وقد جاء الضم ايضا وفي لغة الضم جاء الهاء وفي القاموس وطوالت التاء لانها غير متمحضة للتانيث
تاوه
زايد
لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زايد بخلاف بنت فان
وانما
عوض عن حرف اصلي قوله او مكسورة لمناسبة الياء الياء لا يناسب الكسر الوارد عليها بل ينافيها
قبلها
يناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل الياء بالتاء فاقتضت كسرتها تات التانيث فتح ما قبلها
بنقل
الى
انتقل الهاء الكسر الذي هو مقتضى الياء ومخفوض بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى
الى غير بعد ان غير المستثنى بها احدث فيها من الاعراب قوله ويا ابتا عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه
كذا
في معنى يا ابتا ويا امتا او عطف على فتحا اي كاسر مع الالف وقيل عطف على محذوف اي بلا الف
المضاف
المفصل للمتقدم قوله فانهم يقولون بنتام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون
ث
لافادة العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر على الجزئين ويجعل المؤ
داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة الاخصر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم
خاصة مثل يا ب يا غلام وفتحا قوله مثل يا ب يا غلامي وقالوا ام وقالوا بالهاء وقفا قوله الرخيم في القاموس

معجم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه

الترخيم في الاسماء لانه يسهل النطق بها قوله اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز وقع في مقيد

بسعة الكلام لم يكن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في الندا معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه

مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة قوله اي لضرورة شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له

وعامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له

على ما سيجي وهو المشهور فيما بين الجمهور وقيل العامل في ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم في غير ضرورة

ولك ان تجعل اللام للوقت اي جاز وقت ضرورة ذلك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اي الترخيم في

غير المنادى لاضطراره الى الوقوع قوله اي لمجرد التخفيف ويسمى حذفا اعتباطا وهو اعدال الطلوب

شابا صحيحا كذا قال في القاموس وما في المقام من كتب النحو ان الاعتباط ذبح الشاة بلا علة تبيينه

القاموس وجعله معنى المجرد ولو رد عليه بحويد فانه حذف لا للاعلال بعليل ضرورة وقعا قبله معتقب الاعراب

والمحذوف لعلة لا يكون نسيا وقيل حذف ليم الاعراب ظاهرا الا لمجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد

التركيب والحذف ويحصل في بد قبله قوله وشرط الترخيم اذا كان واقعا المنادى على الباقي لم يلتفت

الى ارجاعه الى ترخيم المنادى في استشاعا لجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله و

هو حذف الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال ولك ان تجعل الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله

وهو اربعة ثلثة منها عدمية للثلثة العدمية رابع فانهم وهو ان لا يكون المنادى الذي مع التاء وهو وفاقي

غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول يا ضباعة في الوقف لا محالة يا ضباعه بالها الا في مقام الحاق

الالف الاطلاقي فانك تقول فيه يا ضباعا فترخمه بحذف التاء وتقف بالف الاطلاق قوله لا نه ليس اخر

اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد لغلام المخصوص وهو لا يستقل بدون زيد

قوله وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير قوله والزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم

ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصا ان لم يكن معربا او ما في حكمه نحو ما ومن وقد وفعل

من قال لا بد من تقييد الاسم بالذي في حكم المعرب قوله بلا علة موجبة كما في عصى اذ المحذوف لعلة

موجبة في حكم الثابت قوله واما اسما ملتبسا بتاء التانيث لانه وقف على المرخم سرت يطلقه الحال

فيبقى في ملح بالمطلح الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا ولانك ترقف

منك الوداعا قوله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم او نقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق الترخيم

شرع في بيان خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان اقسامه قوله زيادتان

قبل الابدال يكونا بمعنى مخرج نحو عصبصب يوم عصبصب الشديد الحر كذا في القاموس قوله في حكم

الواحدة في انهما زيدتا معا وان كانا لمعنيين نحو مسلمان وسلمان عطلان وهاتان الزيادتان زيادة

التثنية والجمع والتانيث والنسبة والالحاق وزيادتا عمران مكذا قيل وفيه نظر لان زيادة اخر شملها

للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليستا مما زيدتا معا لان اللام الزائدة موجودة

في كثير من الضعيف بدون الطائر قوله واحترز به عن نحو ثمانية ورجانة ونبر بروحه حذفهما معا قوله

او كان في اخره حرف صحيح اصلي لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من قيد اعتبره الرضي ره حيث قيده

بغير التاء لاخراج نحو سعلاة والسعلا بكسر اخرهما الغول او ساحرة بحر كذا في القاموس ولك

ان تريد باخره اخر الحقيقي وتاء التانيث في اخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اعم من ان

يكون حقيقة او حكما يمكن ان يعتبر ما في الحكم الحرف الصحيح ما قبل الاعراب فلا يتم جعلهم المعتل الذي

يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله اي الف او واو او ياء ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو

فيهما حرف مد قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو جيل وسنور فانهما لا تسمى مدة قوله

والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لقلتها وكثرتها او المراد ما هو مدة مطلقا والف مختار

لم يكن مدة في اصله وانما صار مدة بالاعلال قوله وانما لم يأخذ هذا القيد ولك ان تأخذ فيهما وتجعل

ثبوت اكثر من اربعة احرف في الاصل قوله لان نحو ثبون وقلون جمع ثبة وقلة وابا لك ان تجعله ثبون

جمع ابن لانه لم يستعمل الاكثر فينبغي ان يقيد القاعدة بما يخرج فاعرفه قوله حذفتا اي الحرفان الاخيران

في كلا القسمين لا يوضف في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فيقتصر لبس كما ينبغي ولو قال المصنف كان ما قبل الحرف

مدة هذا لو رود نحو سعلاة وسعيد في قال او قال كذلك لكان اخصر واتم لانه لم يقل العلم اشتراك القسمين

[illegible] الحرفين فقد غفل وبلت على النقد البول والنقد صغار الغنم على ما كتبه في الحاشية قوله اي نحو بحذف
[illegible] واحد فقد المضارع مع مطرحواتها الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لا تجوز في الجزاء الماضي بغير قد
والا فلا ان يحصل بتقدير حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله والا
فحذف واحد يتنقصان بنحو يا بيا ضاربه فان ضاربه مركب ولا يحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد
بدفعهما حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربه مركبة حقيقة مفردة حكما قوله وهو في حكم الثابت
مع ان المحذوف لا لعلة موجبة وما هو في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو يا ثمود
ويستثنى من القاعدة اسماء الا الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم
يا اعلي ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم ساكن بالاصل قبله مدة
نحو اشهاد بفتح الهمزة وكسرها فسبب فانه يفتح للساكنين عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره رفضا لالتقاء
الساكنين واسم ما قبل اخره مدغم متحرك في الاصل قبله الالف نحو زاد فانه يرد الى حركة واسم قبل اخره
مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو يا محمد فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته فيقال
الفاء فالنتيجة ومن قال هي فصيحة فخرج من الفصاحة قوله ويا كرو في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق
انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحباري وانرا شوخا كويند كردي انزدي كروين جمع كروان ايضا
جماعة على غير القياس قوله كادل في دلو لان المنادى في حكم المعرب لعروض بنائه فاعل بما يعل به الاسم المعرب
ولم يحصل في حكمه هو مع انه مبني قوله واستعملوا الاوجه لايراد المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل
بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برتبته قوله لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء
واريد بها خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اخصر واظهر للتنبيه على ان
صيغة النداء اعتبرت للمندوب قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما المتبادر من المتفجع عليه من يبكي عليه
لا ما يبكي لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل المص وا ويلاه و
وامصيبتاه وواحسرتاه كناية عن الميت لانه كانه هلاك النادب ومصيبته وحسرته قوله واختص المندوب
بوا امتاز به يعني ان يتعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي

صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة التفتازاني حيث قال [illegible]
الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة للاختصاص بل المقصور [illegible]
في صلته دخولها على المقصور عليه قوله بردانه يقع نكرة وليس وروده هنا باعتبار قوبا على تاويل قوله وحكمه
في الاعراب والبناء حكم المنادى بما اوله به لكونه قوله ولا يندب الا المعروف في حكم المستثنى
وقوله عن حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى قوله وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي
حيث قال يجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى وفيه انه لا يندفع الالتباس بالمستغاث وفي ذكر ذلك المشعر
بالنفع اشعار بوجه زيادته قوله فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي المص فيما ان كان حركة اخره اعرابية
كما في ضرب الرجل فانه تقول فيه واضرب الرجلاه واتما قال المص فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان
زيادة غير الالف متفرع عليه وهو اصله والا ظهر ان الياء منقلبة عن هذا الالف بعد حذف اخر حركة
المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه بحكم كلمة الفاء في عبارة المص واقع في مكانه
قوله واغلامكيه نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز خطاب
اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب
عن المنادى وعدم جعله منادى على ضرب من التجوز والتنزيل في يا جبال لانه لو كان منادى لكان
مقصودا بالخطاب واغلامك قوله لانه جزء لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية و
الجمع او الاضافة قوله لاتحادهما بالذات اي دائما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اي في
الجملة ولاضافة المضاف والمضاف اليه في الاصل البيانية متحد قوله الجمجمة الفتح ومن غرائب هذا المقام
انه قال المص في ايضاح المفصل الجمجمة الرأس قوله الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس والاولى الا مقارنا مع
اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير اذا كان قوله ويعني به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال
المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف و
ان لم يكثر كثرة نداء العلم فالحق بالعلم لزيد مناسبة بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل يقتضي اختصاص
الحذف بالعلم قوله فيبقى على هذا من المعارف التي حال الثاني قبله العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع بدل

عن حرف النداء كلفظ الله فانه يجوز لا يحذف هذا ولما اعترض الرضي انه لم يتم بما ذكره بيان ما لا يجوز

حذف حرف النداء فيه لان منه لفظ الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المص انه يجوز الحذف

من الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا

يجوز حذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء قوله نحو يوسف الاصح انه عبري

وقيل عربي والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما تغير الاعلام المنقولة كما في سمر بن مالك بضم الميم

والاصل سمر كضرب مجهولا قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر اي الذي لم يوصف بذي اللام او الموصوف به

فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان قوله قالته امراة امرئ القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق

وهو مثل في شدة طلب الشئ وقيل مثل يستعمل للعموم قوله قاله شخص ثلاثا للشخص على من يخلص النفس

من الورطة الشديدة قوله والطرق الاطراق چشم بپش افكندن وسر فرو كردن قوله حتى يصار بان يلقى

عليه الشرب فيصاد ويصاد مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله فان ان ح ناصبة ان لا يهتدي وان

مفعول لا يهتدي وقبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بصدهم وليس بتقدير لام التعليل قوله

الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي اضمر عامله فسره مطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر

عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهوم مخصصه

العاقل بما هو المراد في هذا المقام وح التعريف للمقام ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل

كلمة كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهذه من فوائد لفظ الكل في التعريف قد تفرد به المقام وقد تفردت

ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكر فيما بعد المتن ولم يختص بالمفعول به بل ذكر على وجه العموم وهو مرجح

الاجمال في بحث المفعول فيه قوله اي اضمر عامله بناء قد ركلمة على متعلق خاصا هو كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق

للاضمار او مفعول به ولك ان تقول على معنى مع طرح العوامل قوله والشرائط والشرط واحد والتاء للنقل

او لكونها صفة لمحذوف وهو لعله تو نظرة للحقيقة قوله احتراز عن جمع الاولى احتراز عن صيرورة التفسير

عبثا لئلا ينتقض بمثل جاء الرجل اي زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيد مررت به

واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا الوصل لا بت زيدا حبست عليه

قوله اي اضمر عامله بناء مستقلا

فلا بد من انما وجه وجوب الحذف من قصد اطراد الحذف الباب اعتبار

الامرين المفهوم من كلمة او ومن جعله صفة لكل منها على سبيل التنازع لوجب نصا قبله المص خلاف مذهب

وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله مشتغل عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ

او للاعراض ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور به قوله او متعلقه ضميره بان يكون

مضافا اليه لمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمروا وغلامه او معمولا لصفة مفعول

او لصلته نحو ضربت رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى

هذا فقس قوله اي ما يناسبه بالترادف قيل فيه مساهلة فان الترادف في المفردات لا غير وفيه بحث

لان العامل مجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر بجميع الامور اعتبرها

في كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية قوله ولقيد الفراغ عن العمل فيه وذلك لان الاشتغال خرج

نحو زيد ضربت فيه انه خرج جميع الافعال صور ما اضمر فيه الا انه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال

بل شغل العامل المقدر اياه ايضا مانع الا ان يقال لا مانع عن العمل صورة الا ذلك الاشتغال بحذف

بخلاف زيد ضربته فان رفع زيدا مانع عن عمل ما بعده فيه قوله بتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان

نحو خبرا كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنصب

بالنصب المفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول به ولكن لك ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف

المطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى للتقييد بقوله النصب لاخراجه قوله

والاحسن في ترتيبها وجه العل المخفي به بعض سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل الضمير عن الفعل

تنبيها بما ليس منها ووجه اخر وهو خلوص امثلة المشتغل الضمير عن الفصل بما ليس منها ولا فصل المص

ايضا وجهان حسنان الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حبست عليه والثاني

تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بواسطة ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه فتامل

قوله بنصب زيد اجعل ضمير نصبت الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله اي ضربت

ولك ان تجعله تفسير الناصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد بين لانه منصوب بما يعمل

... يستغني عن البيان قوله فان الاصل في ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاولى لوجود مفسره
فيه ان الاصل في ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر ولا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز
ذكره قوله في مظان الاضمار في حاشية الكتاب اي في مواضع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع كذا في القاموس مظنة الشي موضع يظن فيه وجوده هيئته
لا يكون كذا اي جعله فيه ان يقال كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع
ان مناسبة الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد من الباب اهم وقيل لانه ارجح لسلامته من الحذف قوله
بالابتداء يحتمل امرين الابتداء الذي هو العامل في المبتدا والخروج لا بتعيين بذكر كونه مبتدا والثاني
مصدر المبتدا الذي بمعنى كونه مبتدا وفيه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا لا مقدرا الا انه نكات ما لاحاجة
اليه واشعار بجهة كون الرفع مختارا وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل قوله لان تجرده عن العوامل اللفظية
لا بد له من قيد اخر وهو الاسناد لعرفه الداعي لتعريف الابتدا وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف
يصح قوله ويصح الا ان يقال المراد صحة تجرد تصحيح فتدبر قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما دل على
مصحح النصب الذي لا محالة بوجود لا ما حاصل منه الترجيح لانه في صورة استوا الامرين ليس قرينة ترجح
خلاف الرفع بالفعل لا استغني عن قوله او عند وجود اقوى منها لان في صورة وجود اقوى يتحقق عدم
قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى احتياج الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغي
ان يعلم ان الاختيار في الجملة لا يوجب الجملة الاختيار في التركيب والا استغني عن قوله او عند وجود اقوى
منها بل لم يكن له معنى لانه لما لم يكن وجود اقوى من قرينته لوجب اختيار الرفع في التركيب فافهم وانما حمل
قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح اما لما ذكروا ان قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما لان
عدم قرينة صحة النصب لا يجامع اختيار الرفع لان الرفع ح واجب قوله لان قرينتي الصحة متعلق بيختار لا
بتعيين قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم قوله لسلامته من الحذف يقال يعارضه كون الخبر
جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن ح يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود
قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار

فيه الرفع لعدم قرينة خلافه قوله كاما الاخص الاوضح او عند وجود اقوى اما مع غير الطلب ...
للمفاجاة فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما هذه واذا هذه قوله مع غير الطلب
لم يقل مع الخبر لان المبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدا قوله فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز
قيل او لانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان نفي وقوع الطلب خبرا تاويل لا يكون
الجملة الاسمية انشائية قوله فالمراد بلزوم الاسمية وعليته وقوعها بعدها وقيل اللزوم في غير باب الاضمار
على شريطة التفسير قوله بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا
يقتلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثني سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو
نحو احسن بزيد وعمرو ويضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء يقال كذلك
يقال والظاهر ان الجملة انشائية في المثال المفروض انشائية اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف
عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرا ويضربه استعمل في الانشاء التحزن والتحسر وما المتنه انه
ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولي القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربته فانه العطف ليس
في مقولي القول باعتبار اشتراكهما في التحقيق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار
انهما مقولان ولا تفاوت في المفعولية بين الاشياء قوله ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل
كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده في وجوب التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق
بين لم ولما انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سيجي في محله فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هذا لكن الظاهر
ان جواز حذف الفعل بعد لا فيما يأتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب قوله انما قال حرف الاستفهام
لو قال والاستفهام عطفا على حرف النفي يخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام فتامل
واما وجه ذكر الحرف فهو ان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز من زيد ضربته
صرح به الرضي قوله ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل
لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل ما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل
اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فقد دخل على الاسم نحو هل زيد قائم

نحو ... الى حرف استفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار
فيه النصب فلا يحتاج في اختيار حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح
هل زيد ضرب انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لا يجوز على غير سيبويه
لا يقبح وهل زيد اضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيد ضربته للحكم باستقباح هل زيدا
ضربته وفيما ذكره وما ذكرناه رد لما ذكره الرضي من ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل
زيدا ضربته لوجوب دخول هل على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا
وجد في الكلام **قوله** وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة
النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها
قوله وفيما قبل الامر قد تباعد اولا في التكلف اولا في التقدير وثانيا في التغيير حيث قدر الموصول
مع بعض الصلة وحذف المضاف ومع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث كلمة في بمعنى المقدرة
بمعنى موضوع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول ويصح ان يراد ويختار النصب
في وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح مصرا باسم اي يختار النصب قبل الامر
قوله اي مواضع وقوع الفصل فيها يعني ان اضافة الواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص
بالفعل لانها مخصوصة به بدليل اختيار النصب **قوله** وعند خوف لبس المفسر اي عند خوف لبسه
حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند لبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن
رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال ادرج الخوف لانه مع اللبس يجب دفع
اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا لان الخبر افيد من الصفة لانه
يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه خلقنا بخلقنا لانه يفيد
فائدة تامة على انه كلما يراد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواضع وجوب
النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة انما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل حاله الخبر اذ لو رفع المنصوب
فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بقدر

بتبديل كل باللام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان مواضع ...
النصب مما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس ...
بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيد ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانته فاذا قيل زيدا
ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه بما لا يلتفت النفس الى اهانته اللازمة **قوله**
فان المقصود الحكم على كل شيء انه مخلوق بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود
وتبدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستدعي فساد
لان المدعي في مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اعلى اذا كان مع الرفع يلتبس
بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او لا على انه على ما ذكره يلزم
ان لا يكون النصب في الاية مختارا عند المعتزلي مع ان الفريقين متفقان في ذلك فتدبر **قوله**
او عنده او في داره ونحو ذلك الخ فان قلت فلا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه
عن تقدير نحو عنده قلنا اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره عند الرفع ايضا **قوله**
قلنا هي معارضة لقرب المعطوف عليه ولك ان تقول فالنصب مرجح بالاستغناء عن تكلف على الجملة
خبرا **قوله** قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدا فالضوء اقرب لم يوجد بين ارباب العربية مثله
هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد **قوله** والا بالتشديد ليس الا غير عند الخليل **قوله** لوجوب دخولها
على الفعل **قوله** اما حروف التحضيض فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار
بعدها النصب فاغتنم ومما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب ان يكون ما
اضمر عامله على شريطة التفسير نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع تنكير المبتدا
قوله فان الاتحاد بما ذكرته مقصود تحقيق المقام ان الملابس ابدا بالفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا به
لا غير فلو قصد بزيد ذهب به اذهبت زيدا ودل قرينة عليه فهو مما نحن فيه بعدم كون هذا المثال منه
ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه مما يقصد به هذا المعنى مثلا انه يدخل في هذا الباب بتقدير

اخلق القوم زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطا مما لا يعول
عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لا يقتصر عليه وبهذا اندفع ما يقال ان ازيد ذهب به يصح ان
يكون في تقدير اذهب الذهاب زيدا بان يكون الناصب لزيدا الاذهاب المسند الى المصدر مجازا
لانه مما يمكن لم يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليمكن منه وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي
يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك بل يريد بان الذهاب وان
ينصب ما ذهب فيقال اذهب زيد اذهابا كما يقال انبته الله نباتا لكن ليس له اختصاص ومزيد مناسبة
به بل اختصاصه بذهب والفعل لا يسند الا الى المصدر كذلك وفيما نقلنا عنه شاهد على انه
يجب اتحاد الفاعل اذ لو جعل ملتفتا لا يرد هذا الاحتمال لهذا المثال قوله واجب بالابتداء
تقييد الرفع بالابتداء ليبادر من الاطلاق في هذا المقام وقد قيده المص اي في شرحه ايضا ووجه ان احتمال
تقدير اذهب زيدا مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام
اولى بالفعل يرجح على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم لوجوب الرفع بالابتداء قوله كذا
اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى يريد المص مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون
من هذا الباب لانه مركب تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونصبه لانقلب التقييد الى الاخبار
ويفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا
الباب الى بيان انه لو سلط يفيد المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا
كما اتفق عليه كلمة ساير الشارحين في هذا المقام وتبعهم الش نعم لو بين كون الآية مما فيه فصل فيوصف
المرفوع بما بعده لا يفيا بالمقام لكن حمل عليه عباراتهم على هذا المعنى بعيد عن داب الكرام واعلم ان قوله تعالى
كل شيء فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب به في انه يوهم انه من باب الاضمار على شريطة التفسير ومما يختار فيه النصب لانه
على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة قوله في الزبر اي في صحايف اعمالهم في القاموس الزبور
كالقبول الكتاب جمعه زبر كسرر قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة اعمالهم
كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا يقع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين
فلانه بعيد يجوز حمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم سبب كتابة
الكرام نعم ان ههنا مانعا اخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحايف اعمالهم كل
شيء بل مفعول لهم ولذا ان يحمل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا
لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم قوله وان كان
صفة لشيء بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بجز الموصوف قوله لان كل كائن في صحايف اعمالهم
مفعول لهم ان اراد لغيرهم لعدم موافقته لما في الآية الاخرى فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعادة
وان اراد انه ليس في افادته غرض لايق بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب
في صحايف اعمالهم كاذب بل صحايف اعمالهم مطابق لاعمالهم قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك قوله
والظاهر ان قوله تعالى كون دخوله تحت القاعدة ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المبتدي الغير العارف
بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر ولهذا جعل
توجيه المبرد ايضا مجالا في اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط قوله عن بعضهم
هو عيسى بن عمران قوله الفاء فيه مرتبطة اي تقدير الكلام بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كائن وحمل الباء
للسببية قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء الشرط الذي
وقع في موقعها اليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها ولمعرفة موقع الفاء مقام اخراجه عنه مقام
اخر قوله والآية جملتان اشار الى ان قوله والزانية والزاني عطف على كل شيء فعلوه في الزبر وقوله جملتان
وبتقديره والآية جملتان عطف على قوله والفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجملتان تعليل لكون الآية مثل
قوله وكل شيء فعلوه في الزبر ويحتمل كلام المتن خلافا اشار اليه بان يكون نحو مبتدا خبره قوله الفاء
بمعنى الشرط والعائد تعريف الفاء فانه في معنى فمن فعل العائد فيه فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان
عطف على الخبر ويكون النكتة في قطع الآية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها قوله
جملتان مستقلتان دفع لما يتجه ان زيدا لضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما
متفرعا على حذف الفعل من الاخرى ولك ان تريد ان الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية ومع

جملتان في [illegible] الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال
[illegible] هذا الظهر قوله واختيار النصب باطل بالاتفاق يعني ان قوله والا فالمختار النصب دليل
على اثبات احد الامرين السابقين ولك ان تجعله دليلا على دعوى ان الاية ليست من الباب وعلى
التقديرين يتجه ان السوق يستدعي ان يقول والا فيلزم ان يختار النصب فالاوجه انه اشار
المص الى جميع ما ذكرنا في الاية مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة فقال الاية ليست من الباب كما ذهب
اليه البعض فالمختار ولا يبعد ان يجعل قوله فالمختار النصب فيها بمعنى انه ليس التراكيب المتقدمة من الباب و الا فالمختار
النصب فيها اما في الاول والثالث فظاهر واما في خلا الناس بالصغر قوله يضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر
لفات وقت التحذير سيما في القسم الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على مخافة تسرع التابع
بها الى الاحتراز عنه بمجرد سماعه لحذف الا بذكر المحذر قوله اي اسم عمل فيه تنبيه بذلك على ان المعمول بتاويل
المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله
او ذكر المحذر ان يكون مفعولا له فان قلت في جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن ذكر تقدير الحذر
فقد ارتكب الشيء ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكر لانه لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له
للتقدير لانه لا يستدعي بل يجعل التقدير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل فرض التحذير بقصد التحذير
داع الى التقدير ومن لم يتفطن الى هذه الدقيقة الحال على نفسه المسافة فقال التحذير عليه بتقدير اتق
دون غيره الاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اي بتقدير اتق اما للتحذير عما بعده
واما لذكر المحذر منه مكررا او لطول الكلام به قوله اي عما بعد ذلك المعمول هذا بظاهره يدل على جواز
تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق لمصلحة الضمير المنفصل فتامل
قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف هذا ممنوع بل لا بد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو
[illegible] تم وجوب الضمير لما نفع ما ذكره في الجواب فالاولى ولا من عائد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير
على العائد بعد الضمير عن افادة ما في الضمير قوله مثل اياك والاسد بكثرة تكراره مثل اياك على ان الاغلب
في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضمير المخاطب وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر والظاهر فيه تقدير

اتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه ولكن قول المص بتقدير اتق يشعر بانه المختار عنده
من ان التقدير ح على صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب
نحو نفسك الشر وامثاله القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرة كلها قوله ولا يخفى
ان تقدير اتق في اول النوعين وغير صحيح هو لانه لا يتاتى وكذا تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد
لانه لا دليل عليه فمن قال نحو تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد فقد حيف وقال ونحن نقول اياك و
الاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد واياك من الاسد
بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك لكمال القرينة منك وابدل من الاسد عنه قوله
وان تقدير بعد في المثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى فيه الانقاء عن الطريق يكون تبعيده
عن جو منه بتضرره فيها بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق ثم لا يناسب تقدير بعد الطريق
لكنه ليس من ضرورة تقدير بعد الا ان يقال يلزمه ح نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي قوله
فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا
لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الثاني ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده
الا ان يراد بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا غايته ما يمكن ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوجه على
عن الدائل يؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه عن النصب
بتقدير حرف الجر واشتماله على بيان كيفية الحذر فافهم ولبعض الناظرين في هذا المقام كلام يحجب
الافهام ويدهش الاوهام قوله ونقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد فتذكر المحذوف وتحذف المعطوف
لان المقام لا يتسع المحذوف والمعطوف معا قوله اياك بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في
سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم تقدير صحة العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع
تقدير من ولا ينتقض قوله فان قلت فلم لم يكن بتقدير العاطف وما ذكره في الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان
السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو وفيه ان
امتناع اشد من تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان قوله

شامل لاسماء الزمان والمكان والمراد باسم الزمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر قوله
فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما صواب فيه قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما لفظا او
تقديرا وهو المراد بالذكر اي الصواب ان يقال فيه في هذا البحث فلا تغفل قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب
لانقول سامن يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم وطيب يوم الجمعة لم يفعل
والا لكان ذلك للزمان زمان وللك ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكروا الطيب مطلقا في ضمنه
لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف
المفعول فيه بحيث ان يكون اعم من المذكور ضمنا فيه اذ كثيرا ما ينصب المفعول فيه من المذكور ضمنا قوله
فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما انسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج
الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي فلم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة في شهدت
يوم الجمعة لو اخذ موصوفا يكون مما فعل فيه لم نصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما انسب اليه الفعل بكلمة في
ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق يوم الجمعة انه ما انسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة
ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور فيوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية لا نقول
يستفاد من الكلام الشارح حيث قال فان ذكره يوم الجمعة فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية انه جعل
قيد الحيثية متعلقا بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا يكون
هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريفات فيكون بعيدا عن الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه
بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق الحيثية والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه
ليس لكن معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولا بد لصدق
التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتأمل قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغنا بها عن المذكور اغناء المتقدم عن المتاخر
وهذا انما لا يغتاب الا ان يقال لم يعتبر بل بينه على المكان الاختصار قوله مبهما كان او محدودا فالمبهم من الزمان

ما لم يعتبر حده ونهايته كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة قوله وظرف
المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتاويلها بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم
جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير والتاويل فلانه لم يبق
ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدا ولا يحتاج الى ان يقال كما رجع الضمير الى المضاف
اليه المبتدا بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدا الاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويله بالضمير
لانه قسم من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول
نحو بيت ومسجد وجانب منه وقيل غير مانع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غيره
في عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره بما فسره الزمان
المبهم ويرد عليه بان جانب وما في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما
يقبلان مع انهما معينان بهذا المعنى قوله لابهامهما اراد الابهام اللغوي لا ما يشتق من المبهم
الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه شبههما عليه لان حكمه ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم
وعند ولدى وشبههما بتاويلها بالمحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولك
ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وتجعل لابهامهما بيانا لوجه الشبه لا لاجل ابهامهما فحينئذ لم يكن
بظاهر الحمل مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدى
وشبههما ويحتمل الرجوع اليها والى المبهم قوله ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينصب بما اشتق
منه او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرة على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل انه حمل
لكثرة الموردة للابهام فانه اذا كان كثر مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير مبهما قوله
ما بعد دخلت وسكنت ونزلت فانه بعض النحاة الى انه مفعول به اختلافهم في انه مفعول به بدل على انه
لم يستعمل مع في والاماكن لكونه مفعولا به مجال الكرية قال الشيخ الرضي ان دخلت في لانه في غير المكان
جائز فيه ويجي انه استعمال في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد

لا لوجه الحمل اي شبههما

معناه فيه بحث وهو انه يقال في الفارسية در امدم در خانه قوله يصح ان ينصب الى
كل ما اسم له ولغيره هذا انما يصح على كله اذ يقال يصح ان يقال جلست في جميع البيت ولا يصح ان
يقال جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد قوله قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي
هو الباب ودخلت الباب ودخلت الدار اذا كان الباب مفعولا فيه كذلك هو فيه ويرد عليه نحو
اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل يراد اعجبني التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل فيه لاجله
الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه قوله اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله قوله الا اللهم
ان يراد بذكره معه ايراده للعمل فيه فان تعريف المفعول له لتعرف كله فهو انتصابه بالفعل فلو توقف
معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لينتصبه وفيه ايضا انه يرد عليه نحو اعجبني التاديب
الذي ضربت لاجله بل اعجبني التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور
معه العمل فيه في تركيبه ضربت زيدا التاديب فافهم قوله مثل ضربته تاديبا الى التاديب يحصل
الضرب قبل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التاديب وهو
التادب وانما ينصب التاديب لتضمنه التادب ويمكن به امتناع ضربته تاديبا كما صرح به الرضي
ناقلا عن النحاة فالجواب امنع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التادب والضرب للاحداث
ووسيلته قوله يخالف خلافا ظاهرا الزجاج للفائدة بقوله ظاهرا او الاظهر ان يقيد بخالف الزجاج
هذا القائل خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه قوله رد قول الزجاج بان صحة تاويل
نوع بنوع لا يدخله في حقيقته فان الزجاج لا يدخل في المفعول المطلق لصحة تاويله بما يؤول المعنى
الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فيمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه و
رده المص بانه لا فرق في المعنى بين تاديبا للتاديب وليس قوله للتاديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه
لان قولنا للتادب مفعول له عنده لا عند القوم فليس للزجاج رده الى المفعول المطلق قوله
وخص اللام بالذكر التعرض بوجه تخصيص اللام هنا دون في في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء
داخل ايضا في داخل المفعول فيه نحو قمت بالمسجد قوله احترازا عما اذا كان عينا ينبغي ان يقول احترازا

عما اذا كان غير فعل ليشمل نحو جئتك للسراو اي اتحد فاعله وفاعل عامله اشار اليه [illegible]
فانه الاوضح الاخصر قوله ومقارنا له اي للفعل المذكور للوجود بان يتحد زمانا وجودهما فالقيد
الواضح الموجز وانما جاز حذفهما اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما قوله او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا ليصح المثال المذكور لان علة القعود هو الجبن
الموجود مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال بعد الجبن من اوله الى اخره جبنا واحدا
لا اجبانا متعددة قوله نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح لا يخفى ان يصح هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد
الصلح فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الا ان يقال
المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل قوله وفي بعض الحواشي
ان هذا الراي شريف جدا لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام فاعل ولخلوه عن تكلف ضمير
راجع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على ان لا يجوز اصلا ومن
السوانح توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذي
فعل كائن معه اي مع فعل فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تامل قوله
العير والنزوان كتب في الحاشية العير الحمار الوحشي والامل والنزوان الوثوب قوله احترازا عن المذكور
بعد غيره كالفاء لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره بل احترازا عما يذكر بعد شيء ايضا فالحق ان المقصود
الاحتراز عن المذكور بعد مع ولولاه يقال المذكور بمصاحبته قوله متعلق بمذكور وفيه لطافة
ولو قال بالمذكور لكان الطف فتدبر قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على
ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيدا في كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق
بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم وانما جوزها الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يسمن
ولا يغني من جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظروف المنقطعة
عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به المنصوب قوله وسواء كان الفعل لفظا المراد بالفعل
ما يدل على الحدث كما سيجيء فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لانه ما يدل فيه على الفعل ايضا

الاوجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة
المذكور واذ كثيرا ما يكتفى عن ذكرهم بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما
تعرض له لان بعض معنى الفعل اعماله سماعي وهو ما عدا اسماء الافعال السماعية ولا يخفى ان
الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتاخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا **قوله** والمراد بمصاحبته
لمعمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال
المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة بل صفحة الماء اذا
ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال استوى الرجل
وليس شيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة
بل مجرد المعية ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب
قوله او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة الفاضل قيل ان اعتبار الوحدة في المكان
خلاف المشهور ونحن لو لم نعتبر في المثال المذكور والوحدة الزمان ايضا لم يصح لان تركهما في مكان
واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا بد ان المقصود فيه المشاركة في مكان
واحد لا في زمان واحد كما يستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور في تفسير المصاحبة
بالمشاركة في زمان واحد ويجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم المحافظة يعني لو لم يحفظ الناقة
واهملها ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لرضعها وتركهما في مكانين من قبيل حفظهما
وداخل في عدم تركهما **قوله** نحو تركت الناقة على صيغة المجهول ولو جعلته صيغة معروف لكان من باب
ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه **قوله** وفصلها كتب في الحاشية فصيل بچه شتر از شير باز
كرده وضع الصبي شير خورد كودك **قوله** اعلم ان مذهب النحاة احترز به عن قول الجمهور النحاة عبد القاهر
فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو ولكونها بمعنى مع وجعل
اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة **قوله** واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول على مصاحبه
خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث

لم يلزم تقدمه على صاحبه **قوله** لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل في المعنى الفعلي
الشيخ الرضي في بحث الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجاء **قوله** وجاء
لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به
حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا
مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص الفعل
كما ذكرناه فحرج ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله خارج على معنى عدم الامتناع
لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور **قوله** فالوجهان به جعله مفعولا معه ومعطوفا لا العطف و
حتى يتحد الشرط والجزاء **قوله** تعين النصب عند ذهب غير المص الى ترجيح **قوله** تعين به لعطف عند
غير المص ترجيح العطف فان قلت ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع
قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرا اذ المراد بالمفعول معه المذكور
بعد واو المصاحبة معمول غير مفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم **قوله** ولم يجز
عطف عمرو على الشان فيه يجب لجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
والنصب وان ترجح بالسلامة عن الحذف ترجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي **قوله** وانما
حكمنا بتكلف في بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المعلل النصب اي نصب الاسم
في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع **قوله** الحال من حال الشيء يحول اي انقلب سمي هذا القسم بها
لانقلابه غالبا **قوله** هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة لا بجميعه ليس كذا في المعرب والمراد
الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود الاولى
حال محققة والثانية حال مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه مثلا نحو جاء
زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان صفة
الفاعل اي مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائمة لكون
الفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة ومنها المؤكدة كما سيجيء ومن ان يكون بخلافه وتسمى منتقلة

وسمي

قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول لا خفاء في ان قيد الحيثية مقيد لاضافة الهيئة
اليهما للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل
واما تقييد ولا يخفى ان الحال لا يثبت للذات الماخوذ مع صفة الفاعلية بل لنفس الذات
في وقت نفس الفاعلية ولما تميز فيكون المعنى ما بين صفة الفاعلية هو وان يمكن تصحيحه بانه يبين
كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له الى
غير ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوي بل يبين هيئة ما صدر عنه
الفعل او قام به او تعلق به قوله مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز في ضرب زيد راكبا وعمرو راكبا
واما اذا اختلف حال الفاعل والمفعول فلا بد من التعريف فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل
منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقيل حصر هذا وقد جاء على ضعف
جعل حال المفعول بجنبه وتاخر حال الفاعل قوله او مبنيين على صيغة المضارع المجهول او على صيغة
المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق بما هو المشهور قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول
لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول لدخول احد الحالين ح لا يصلح استثناء قوله
الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين القسمين انما
يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول به مخصصا والا
مثلا يجعل العرب الحال في ضربت الضرب شديدا عن الضرب بلا تاويل باحدثت الضرب قوله وزيد
في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما ورد على ما في شرح المتن انه مثال للحال عن الفاعل يعني قوله
فان مفعولية زيد بعيد انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصاله به بل الظاهر
ان الاشارة المستنبطة منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد
ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به فتدبر قوله وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على
حروف الفعل المقيد لمعناه وح خرج اسم الفعل عن شبهه ولا يدخل في معنى الفعل على ما صرح
به الشارح فالاولى ان يفسر بمعنى بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط منها بل العمل

ولا يخفى انه

سماعي وجعل حرف النداء بنا على ان لا يكون المنادى بتقدير ادعو بل يكون العامل
حرف النداء فهي ليست من العامل المعنوي عند المص ومما سمع عند النحاة التمني والترجي
لفهم الشيخ الرضي في ان المعنى محلي على تقدير جزاء التمني بالحال الا على تقييد التمني قوله نكرة موصوفة
قيل لو قال مخصوصة ح ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة ليتناول لجميع الصور
لان ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة ح لا يحسن التقابل بينه وبين باقي الصور قوله او جعلت
امراها الامن امرا بيا او جعلتها الامن المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه قوله او بعد الا انتقاض النفي فيه بحث
من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقابل الاستغراق وثانيهما
ان النكرة لم يقع بعد الا هلا ما الا ومنهم قال فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله
بعد الا عطف على قوله في حيز النفي فهو ظرف لغو لا يصح والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن
ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صحيح بتنكر صاحب الحال فيه منع الاحتمال وصفيتها
لذي الحال على ما صرح به المص فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه مصحح ح كما في يفرق كل امر
حكيم وفيه ان منع الاتصال كان ح مصححا لصحة جاءني رجل الا عالما والفاء في قوله نقضا النفي ما المصحح
الاستغراق واما عن الثاني فلا يمنع الابتداء ان وقوع الصفة بعد الا مقول فرضية بلا امر به لان الصفة النحوية
لا تكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدا الحال قوله وارسلها العراك اورد امثلة
موقوفا بها للنقض الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول
على وجه شعريته اما لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه واما لانه ايضا شائع
في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر البليغ قال صاحب القاموس اوردها بلا العراك
اي اوردها الماء جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم يعرف معنى المصنف هذا كلامه قوله ولم يذدها
في الحاشية الذود المنع قوله ولم يشفق على نغص الدخال كتب في الحاشية الاشفاق الخوف ونغص
بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح نغص
بر اد تمام نا رسيدن وسير نا شدن قوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلية الظاهر هو الثاني

وبالعطش لم يذكرها للتفسير قوله ثم يرده مضاعف مجهول قوله من العطن الى الحوض كتب في الحاشية العطن
ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ اي شترخوابانيدن قوله ومررت به وحده
كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد ويقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة
انتهى قال الشيخ الرضي رح وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع
مخصوصة قوله مثل فعلته جهدك كتب في الحاشية الجهد بضم الجيم وفتحها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم
المشقة وبضمها الطاقة قوله مثاول اي كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتاويل
والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجماء الغفير اي كثيرا ساترا
بكثرتهم وجه الارض ونحو ادخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو وحده المضاف من المصادر ومن غيرها
نحو جاء في الرجال ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافا الى ضمائر ما تقدم منصوبات
على الحالية في المجاز لوقوعها موقع النكرات فانها في معنى مجتمعين في المجيء وتاكيدات لما قبلها في تعميم
معربة باعرابه ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي جملة داخلة في نحوه لان الجملة ليست بنكرة اذ هي كالمعرفة
من اقسام الاسم بل هي مساوية لها النكرة فيجعل العراك ونحوه مصدر والجملة الحالية المحذوفة الحالة للطريق
احدهما انها مصادر لافعال محذوفة وهو الاصح على قياس تقدير جر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة
اي معتركة لان الاصل في الحال الافراد فجرى الشرح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح
حيث قال لافعال محذوفة او صفات مشتقات بينهما قوله اي معتركة اشارة الى ان العراك مصدر لم يستعمل
فعله بل يستعمل المزيد فيه قوله هذه الجملة الفعلية وقعت حالا الظاهر احوالا قوله وثانيهما انها معارف
موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح الذي يليق ان يكتفي به لجريانه في الاحوال المعرفة كلها
بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر قوله فان كان صاحبها اي صاحب الحال يعني المفردة اذ الجملة
لا يجب فيها التقديم بل الواو قوله ولم يكن الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة
ومجموع النكرة والمعرفة ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فبقوله نكرة يخرج صاحب
الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال المشتركة بينهما وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه

بتعريف
بديع لتقييد صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظ فانه لا اضافيا قوله لانهما في المعنى [illegible]
جاءنا رجل في الحقيقة فانهم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح
الابتداء لا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة
بظرف الزمان قوله ولئلا يلتبس بالصفة في النصب ينبغي ان لا يقيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى النكرة
ولا بصفة ولا باستغراق نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت رجلا عالما راكبا ونحو ما رايت رجلا راكبا
لان الالتباس بالصفة باق بعد قوله ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل كم يعني فيما دل على حدثين غير
المتميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث حاله
وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به
وتعلق بما قائم بالمشبه القيام وبما قائم بالمشبه به القعود قوله على العامل المعنوي ولا على الفعل غير
المتصرف ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا على الفعل المصدر بالحروف المصدرية
ولا على المصدر باللام الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد
قائما كعمرو قاعدا قوله فعلى هذا معنى الكلام ان الحال كم كون هذه المخالفة بين العامل المعنوي وعامل
الظرف كون احدهما متفقا فيه والاخر مختلفا فيه مما لا تفيده العبارة اصلا ولا يرضى به المتدرب
في الاستعانة من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف
الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدا على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش
وبعد يتجه ان الحال العامل المعنوي كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعل
والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد له من وجه قوله
ويحتمل كم فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق
بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي فيه حالا كان او جملة معترضة قوله
اذا لم يكن الظرف به فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار
والمجرور فاذا لم يخالف العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي قوله فالمراد هو

الحال الثاني لانه غير لازم اللازم استثناوه عن العامل المعنوي الى ان يبين المخالفة بقوله
بخلاف الظرف قوله ولا على ذي الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب
الاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف واما التقدم
على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجايز عند البصريين وممتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله عليه
قوله لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو
اتبع ملة ابرهيم حنيفا قوله لان الحال تابع وفرع لذي الحال نقض بجواز جا راكبا زيد مع عدم جواز
ذي الحال ولك ان تقول يجوز تقديم ذي الحال الادا هذا المعنى بعينه الآتي لا يسمى فاعلا بل مبتدا قوله
والكل تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان تا المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها
البعض في غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف
موءنث كالفائدة وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان
اثبات مصدر اغير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا قوله
وكل ما دل على هيئة اي صفة سوا كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة
قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة الحال في الحقيقة فكان اسم الجامد وطأ الطريق لما هو
حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وجا زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه
نحو جاني زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في بعت الشاة شاة ودرهما وضابطته ان يقصد
التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزاة قسطا وينصب ذلك القسط على الحال والثاني بعده بجزء تابع
بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا اقول القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا
اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط ينبغي ان يقال في جا زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان قوله
فان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط
المص فيه انما يكون مشتقا او جامدا يكون وصفه لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك
اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس الغرض من وصفه ثالث قوله هذا بسرا البسر بمعنى الصاير بسرا

وجا المرطب بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس قوله ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر لان
البسر بمعنى الصاير بسرا وجاء المرطب بمعنى الصاير رطبا كما جاء بمعنى الصاير ما عليه رطبا وح نعت
النخلة وجه قوله لا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر انهم كانوا يأولون الجامد باسم الفاعل والمفعول
المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم او مقصودهم يحصل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف
على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به واما قوله من ابسر النخل
فيدل على انه جاء البسر لكن صفة النخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير
ظاهر لانه وان سمي مبسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا الا من غير تأويل كما اختاره المص فالوجه ان ح
هذا اشارة الى ما على النخل والوجه ما قدمناه فتدبر قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر
الاظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله لانه يمكن ان يكون المشار
التمر اليابس فلا يفيد الاشارة بحاله والبسر فيه انه فلكن ح حالا مقدرة قوله نحو تمرة نخلي بسرا
الحيث رطبا يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله اعلم وله الحمد الاهم قوله ويكون جملة
قال الشيخ الرضي رح قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول ههنا اعراب الحال ويلزمه تنكيره
لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ نحو بعت يدا بيد اي ذو يد بذي يد اي النقد بالنقد
ونحو بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما
والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فنصب الجزان لقولهما
الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا
ولا يخفى انه اذا يوتى بالاصل ينبغي ان يوتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا
عن الواو الا على ضعف قوله فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح
ولا يدل على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الرابطين عند حصول الملابسة
نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت والحال الموكدة مثله كما عرفت وكذا
المضارع المنفي بكلمة ما والمضارع المنفي بلم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت

الرابع فالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن قوله ويجوز حذف العامل في الحال
فلم يقل حذف العامل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته في نظائره المنكرة و
المقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلثة وشبهه ومعناه مثال الثالث الحلال بينا اي هذا الحلال
بينا ولا يقال فحسن قوله لقرينة حالية والمراد براشدا مهديا الراشد بنفسه مهما امكن المهدي اذا لم يكن
الرشد بدون الهداية فلا بد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وكونه حالا لا يبعد حال يحتمل
الترادف والتداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة قوله ويجب حذف العامل اه وكذا في حال
تبين ازدياد ثمن او غيره مما دخله الفاء او ثم نحو بعت بدرهم فصاعدا وقرات جزءا من القران فصاعدا على
اي مذهب القراءة في الصعود قوله والمنتقلة مقيدة للعامل اه فان قلت المؤكدة التي يفارق ذو الحال ابدا
مقيد للعامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلنا يتبادر مقارنة عاملها بالحال لغلبتها فتكون مؤكدة
لا مطلقا مقيدة قوله اي يحقق ابوه تردد فيما ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب في حال
كونه عطوفا فلم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا حينئذ مفعول ثان لا حال ووجه التدقيق انه احقه
في تقدير احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا البواقي قوله ان يكون
مقررة اي مؤكدة اما بتحقيقه واما بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشيء ومؤكد له فلا يرد ان الحال
المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال وانما جعل قول المص بمعنى شرط وجوب حذف عاملها
تطبيقا له على ما هو الحق من كون العامل المؤكدة اعم من مؤكدة لجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري
ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه وقال المحقق التفتازاني في
شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمفرد مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى ولوا مدبرين منه فان الحال
لا اسما آه فليتدبر وانما قوله لمضمون جملة واحترز به عما يؤكد بعض اجزائها اه نحو يريدان رسل لا يطلب
الا الارسال دون ارسال الله لكن هذا التعليل انما اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي
وهو انسان بعثه الله الى الخلق مع كتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله قوله ولا بد ههنا من قيد اخر
فيفضل لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ما له مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون الله شاهد

شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة ما يكون لاسمية تحقيقها و
لو سلم لم يصح ان يقدر في الله شاهد قائما بالقسط احقه ويكون التقدير فيه مع وجود ما يحمل
في الحال لطرد الباب والله اعلم بالصواب قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتين قوله
اي الاسم الذي يرفع الابهام احترز بقوله اي الاسم عن نحو من فعلت اي ضلت قال فان قلت يرفع الابهام
الوصفي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض يا عجبني شيء حسن زيد واي حسن زيد وكذلك ينتقض
بنحو زيد حسن الوجه او وجه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجه مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف
المانع بكونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا اشكل بغبن زيد رايه ونفسه والم بطنه بالنصب مع انها
ليست بتمييز عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويدفع بان المعنى غبن في رايه والم شاكيا بطنه و
سفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور
اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون
هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التمييز قوله في المعنى
الموضوع له من حيث انه موضوع له فيه ان رطل زيتا لرفع الابهام عن المعين المراد وهو الموزون وهو
ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الى الآن اصلا ودفعه بان زيتا يرفع
الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس الموضوع له مراد فيتحد منه لئلا يتزلزل
فانه من زلال الافهام قوله لكن المطلق ينصرف الى الكامل هذا اذا تعذر العامل بالاطلاق والتعذر ههنا
لانه لو كان على اطلاقه للغرض كرم وبعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال
المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة العدم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد ههنا
الثاني الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب
الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال
عينا جارية بالمستقر على ما هو مفهوم فلا بد من تكلف محل بالتعريف وقد يندفع عينا جارية و امثاله
بانها من التوابع والكلام في المعرب اصالة انه يجوز على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم

فان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في قصد المتكلم في صورة التمييز بخلاف
رأيت حسنا جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصد فاذا رأيته لكان حسنا قوله
والابهام في هذا المفهوم يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح حبذا رجلا على انه تمييز من كلمة ذا على ما اتفقوا عليه
لا يصلح كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف ذا مع حب
في المبهم بحيث صار موضوعا له فيصح التمييز عنه وكذا في ماذا اراد الله بهذا مثلا تعارف بعد ماذا في المبهم قوله
عن ذات لا عن وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في
شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فرجل
عاقل لبيان صفة العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت وذلك فرق واضح حيث
لا اخفاء فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان ما وضع فيقال
في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم انه من اي جنس فلما قيل زيتا بين فما نراه بين انه من جنس الزيت
وبعد يشكل بخروج تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع المشتق
المعنى الا ان يقال الغرض اخرج الاسم عن وضعه الذي لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس قوله فانه في قوة قولنا
طاب شيء منسوب الى زيد فيرد ان هذا التقدير مع كثرته واستغنائه تقدير بمجرد المضاف عنه يتجه عليه الا ان
في كفى زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شيء منسوب اليه وقدر الشيخ الرضي في مثل طاب شيء زيد بتقدير
الشيء منسوبا وجعل زيد بدلا قوله ويعني به ما يقابل الجملة لم يجئ المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد
معنى مجازيا بقرينة المقابلة او فيه ان المفرد قوبل بالنسبة الى هذه الثلثة فالمقابل يقتضي ان يقابل نسبة
في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره على التمرة مثلها زبدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد
المقدار وكانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي قوله والمقدار ما يتحقق في ضمن عدد جعل ظرفية العدد
للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام ولا يحصل من ظرفية المدلول للدال فان المفرد المقدار مستعمل في عدد
وغيره فانهم قوله فان الرطل نصف المن لو قال نصف المنا لكان بيانا للمنون ايضا فان تثنيته منان بالقصر وهو افصح
من المن بالتشديد قوله وكالكيل نحو قفيز ان برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كالتنور مكيال يسع

صاعا ونصفا او نصف رطل او ثماني اواق او نصف الوقية او ثلث كيلجة والكيلجة منا وسبعة اثمان منا
والمن رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل
ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان
والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم والوقية اثنان واربعة
وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملأ كف الانسان المعتدل اذا ملأهما
ومد يده بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا نطلب جميع ذلك من القاموس قوله وانما اقتصر
على الامثلة الثلثة اي من غير العدد والافضل مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل صنوان بقفيزان برا
وقوله وهو التنوين محققا او مقدرا في خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويريد بما يتم به المفرد مما ينصب التمييز
والاولى التنبيه على المعرف باللام ايضا نفي لي من اقسام الناصب عن المميز التام بنفسه كما سيأتي
وانما تصدى لاستيفاء اقسام الاسم التام دون المقدار لابتناء حكم نحوي على معرفة اقسام الاسم
التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين الخ ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء
الاقسام للاسم التام لكان ادخل في الانتظام قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال
غلام زيد وعمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا
كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان
لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا ينتقض هذا بكل فرد فرد فانه من قبيل
العاطف اي كل فرد وفرد قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الرضي وقد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه
رجلا وهذا في ماذا اراد الله بهذا مثلا قوله عندي راقود خلا في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل
الاسفل يسيع داخله بالقار وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر يا خذ اربعة وعشرين صاعا قوله
وهو ما تشابه اجزاؤه في الكل والاولى وهو ما تشابه نفسه واجزاؤه ولك ان تجعل تشابه مضارع
المفاعلة ويسند الى ضمير ما واجزاؤه مفعول به وتشكل بالابوة لانه لا اجزاء فالاولى الاقتصار على الوقوع
مجردا عن التاء على القليل والكثير قال الرضي اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم يقصد يلزم التاء قوله

طابت زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد وانما مثل بطاب زيد جلستين دون
ان يقول عدل الوزنين لانه يمكن المناقشة في وزنين للعدد بخلاف جلستين بالفتح يقصد الافراد لا محالة
وفيه انه من قبيل التميز عن النسبة وكلامنا في التميز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض
عليه بان التاء اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء منها ليست من
اصل الكلمة سواء كانت صفة المرة او النوع وليست الفارقة بين الجنس والواحد واما ثانيا فلان كون الكلمة
اسم جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس او احادها واما ثالثا فلان المناقشة في المثال ليست
من دأب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل ليس مما يستحسنه ارباب الترقي قوله
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس هذا القيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال
افراد الجنس بدل الحصص لان الحصة لا يطلق في المتعارف الا على الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل
من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقي قوله ويجمع في غيره اي تمييز وقد ورد
التميز على ما فوق الواحد قد جاوز حد التكلف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد ويراد به ارادة صيغة الجمع
مع انه لا حاجة الى تكلف لان المص لم يجوز في قصد التعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز عنده الا عدل اثوابا
صرح به في ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه واعلم
ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد عن غير الجنس والجنس المقصود به الانواع
قوله ثم ان كان اي المفرد المقدار الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد المقدار غير العدد وان كان الحكم …
شاملا للمفرد المقدار مطلقا قوله او المعنى ان وجه التميز لا يوجب ليحصل كان في التوجيه الاول ناقصة
وفي الثاني تامة وكانه اراد الاشارة الى توجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جدا
لان جعل التميز ملتبسا بتنوين المبهم او نونه ركيك جدا والمتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة
المميز المنون لا اضافة الشيء اليه ولا داعي اليه الا مراعاة مشاركة ضمير مفرد وان كان في المرجع و
المقدر تنبيه على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس هنا للتراخي في الزمان بل لتفاوت الحكمين في ان احدهما
متعلق التميز والاخر بالمميز قوله اذا اراد عشرين رمضانا يجب ان يقال عشرين رمضانا الان رمضان وان كان

غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تميزا يكون منكرا لوجوب تنكير التميز وح
فالالتباس في هذا المثال ايضا نظر لانه في صورة الاضافة الى التميز نكرة مصروفة وفي صورة الاضافة
الى غيره معرفة غير مصروفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان وسوق الكلام لا يساعده قوله وعن ضمير
غير مقدار قال الشيخ الرضي رح هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله بحيث يصح اطلاق
اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التميز
نحو قطعة ذهب اقول فيشكل تعريف التميز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة ذهب
الا ان يقال انه تميز الا انه يجوز نصبه كما في ثلثة رجال وهو ايضا من موجبات ان الخفض اكثر في الثاني
فتامل قوله لكن لما كان التساوي لابهام في طرف النسبة يستلزم ابهاما فيها الابهام في طرف النسبة
لا يستلزم ابهاما فيها يرفعه القسم الثاني من التميز الا ترى ان قولنا عندي رطل لا ابهام في النسبة فيه
انما الابهام في الطرف وبازالة الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب رطل زيتا فان النسبة
فيها على ابهامها وقوله ورفعه عنها محل بحث الا ان يراد طرفا المقدار قوله وكذلك كل ما فيه معنى الفعل
يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست شبه جملة بل جملة واعلم ان قوله وهو اسم الفاعل
اما محذوفا والمراد وهو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ايضا ليست جملا ذكرها كذلك جملا رجاء ان لا يخفى على نحوك والاولى في قولك حسبك زيد رجلا
وحسبك رجلا زيد جملة وشبهها حسبك فالمثل به هو التميز من حسبك لا من حسبك زيد قوله
لله دره فارسا قال الشيخ الرضي رح الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر
وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله الى الله تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى
منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه الى الله تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره فارسا ما اعجب
فعله وفي القاموس وقولهم لله دره اي عمله فقول الش اي لله خيره يحصل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة
قوله ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن … قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التميز
فيه لم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعل المتعلق وبعد تقييد الشرط هنا لما صح … ان يكون قوله والا متناولا

التمييز نفسا فيبطل به قوله لمتعلقه قيد قوله والا الظاهر به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في
القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة
الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون محتملا
الا بكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه
ولمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء ح ويتجه على قول المص والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا
لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا اخفاء هذا وهذا المقام من مزالق الاذكياء وقد خصصت بمزيد
فضل تعطى بعطي اجلة الاغنياء وشرحت عبارة المص بحيث لم يتجه عليه شيء ولم يحتج الى تقدير وتاويل
لكن جعلته من خصايص شرحي على الكتاب فلو ظفرت به لحسنه مع ما لا يحصى من العجاب **قوله** بان تميز اب رفع الابهام
فيما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكانه اراد برفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه **قوله** فهي لمتعلق
زيد وهو الذات المقدرة اي متعلق الذات المقدرة دون عين زيد وقوله اعني الشيء المنسوب الى زيد
تفسير للذات المقدرة التي حكم على المتعلق بانه هو جنس كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشيء
المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد
كما مر **قوله** فيطابق التمييز فيها اي فيما جاز به الظاهر ان ضمير فيها راجع الى القسمين المذكورين فينبغي حكم
ما كان نصا في المنتصب عنه فتكلف في مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا **قوله** اذا
اباء واحدا اذ المراد بالاحاد ما فوق الواحد **قوله** فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس
هذا فيما سبق منه ان تثنية الجنس وجمعيته لا يختص قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد
الافراد حتى يحتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد ما اجمل فيه انه لما
شيد عن قريب بيانه **قوله** الواو بمعنى مع والطبق مفعول معه لصاحبه فاعل كان اي كانت الصفة ومطابقها
لما انتصب عنه ومما يقضي منه العجب انه جعل مفعولا معه لصاحبه خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان
وجه جعله فاعلا انه بتاويل ثبت للاسم اولا لصح جعل الخبر فاعلا معنى هذا اوهن من بيت العنكبوت
فاثبت المدعى بما هو احوج الى الثبوت **قوله** اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه بمعنى المطبق يصح

ان يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر لسياق الكلام وسياقه
جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه او متعلقه فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له وان صح العكس
ويكون المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول المبني للفاعل **قوله** ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا معنى
للاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه السابق **قوله** ولذا احتملت اي الصفة
المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة والحال لانه لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة
صح ان يقع حالا **قوله** لكن زيادة من فيها زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في
التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي رح وانكر المقتبس صحة
عشرون من درهم وكان المص معه حيث صحح بتجويزه دخول من على تمييز كم فلو كان يجوز دخول من على التمييز
من الذات المذكورة عاما لم يخصها بهذا الحكم فتامل **قوله** يؤيد التمييز قلت بل زيادة من مؤيدا احتمال
الحالي اذ زيادة من يكون تنصيصا على ان المراد التمييز لا الحال **قوله** على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق
يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام
هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقال وان يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق
قوله اذا جعلته لازما يعني ان التمييز فاعل بهذا الفعل او ما يشابهه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة
فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا فجر نزل منزلة اللازم لتضمنه معنى
الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه والا لقال او فاعلا لما تضمن
وكذا الحال في امتلا الاناء ماء فمن بين الكلام على تضمين الحال الثاني قسمان تصحيح كلامه عليه **قوله** وههنا بحث
ليس البحث واردا الا ان شرط وجوب تاخر التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لورود الفعل المذكور
الى المتعدي واما مجازيا ان لم يرد الا انهم لم يتعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهار لما خفي من الوجه
قوله ما يورد على قاعدتهم المشهورة هي ان التمييز عن النسبة فاعل المعنى ولهذا احتاجوا الى تاويل فجرنا
الارض عيونا **قوله** فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول بكلام المص قام
لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده وان اريد بهما الفعل او شبهه

كالطول المستفيض في كلامهم يفيد ان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل قوله وما كاد نفسا قيل الرواية
الصحيح وما كاد نفسي قوله المستثنى في المصادر ان الباب الثنى يدل على ذكر الشيء مرتين او جعله
شيئين متواليين او متباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لان ذكره يثنى مرة في الجملة
ومرة في الفصل هذا ولك ان تقول بالاستثناء يجعل المستثنى منه شيئين قسما داخلا في الحكم
وقسما خارجا عنه قوله ولما كان معلوما بهذا الوجه الغير المحتاج اليه يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى
فقد تبع فيه راي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا
لكن المص صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنقطع فلا يمكن تعريف المطلق
اذ لا مطلق فلذا قسمه اولا لتقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد
ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا قوله
عن متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لانه
حكم حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد
عليه انه لا يصح على ذلك في جاء في القوم سوى زيد فانه ظرف للمجي وكذا اما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس
الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية عارضة
بصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجي بالظرف قرينة ان
المراد سواه ولك ان تريد انه يخرج عن النسبة الى المتعدد بان يريد جميع المتعدد وينسب الشيء اليه ثم
بالاستثناء الاخراج عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم يرد بالنسبة
افادة الاعتقاد بل قصد بها النسبة ليخرج عنه شيئا لم يفد الاعتقاد الا بعد الاطالة الكلام هذا غاية ما يتنزل
في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيري الا الاطالة الكلام والله هو الواهب بالالهام اجل الانعام قوله
سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا جعله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا
او مقدرا ولك ان تجعله تفصيلا له باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد
صريحا او كونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعددا بالتاويل نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد

في العبد الا بجعله في تاويل الاجزاء ولك ان تجعله تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون
محذوفا نحو جاءني زيد ليس الا قوله اي بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وسيما مضافا
الى ان مشددة قوله في كلام موجب اي ليس بنفي هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله
قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون تفسيرا لما اصطلح عليه في كلام التام في
باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما تاما قوله لان الكلام في كونه منصوبا الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا
بنصب مستحق له انه لا لكونه تاما مثال المستثنى منه فح لا بد من قيد تام ليتم الضابطة قوله الفعل المتقدم
او معنى الفعل بتوسط الا فقصد له بقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم
وقوفه على المثال وجواز ان يكون منصوبا على ادعاء قوله او مقدما لم يعد كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما
في خلا لان الثلثة مشتركة في وجوب كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام
موجب قدمه ليشارك فيه المعطوفان على خبر كان لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشارك في
القيد لا محالة فقول الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا
ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقول المستثنى بغير في حكم المستثنى بالا
حكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال
اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله او مقدما قوله سواء كان في كلام موجب او غيره اشار
الى انه بين هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الاخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان
وجب نصبه لوجهين قوله اي المستثنى منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام
كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا وهي كلكن في وقوع المفرد
بعدها وان ليس حرف عطف و المتأخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن
المشبهة بالفعل وخبرها محذوف الا في الاغلب فجاءني القوم الا حمارا في تقدير لكن الحمار لم يجيء وقد
يجي ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرده ان سوى
لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في حكم السابق قوله في الاكثر

متعلق بمنصوب **قوله** اسم يصح حذفه متعديا كان او غير متعد نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا **قوله**
او لا بعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس
اي كل نفس وانما قلنا الى بعض منكر لانه قوله فيما بعد او بعض منه ولعله عموم النكرة في الاثبات اذا
كان فاعلا لا تكلف من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه ههنا في هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع
الى البعض المضاف اي خلا بعضهم والاضافة للاستغراق ه **قوله** وهما في محل النصب على الحالية الاحسن
في خلا تقدير زمان مضاف اي زمان خلا زيد كما في قد سافر فيطابق في المعنى ما خلا **قوله** اي النصب انما هو
في اكثر الاستعمال الا في المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا فانما يختار فيه النصب **قوله** تقديره خلو زيد
وعدو عمرو وهذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر المضاف
الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى المجيء او الجائي او المجيء البعض **قوله** اي وقت خلوهم
الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم والاوجه الاقتصار على الوجهين لاحتمال رجوع ضمير
ما خلا الى الجائي ايضا كما سبق في خلا **قوله** وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل انه لم يذكر هنا احتمال
الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيد اخبارا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر
في الاثبات دون النفي والاولى ان نفي زيد عن المجيء لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلذا لم يجز رجوع الضمير
الى المصدر نعم لو جعل زيد مضافا اليه للمجيء فيكون التقدير ليس المجيء مجيء زيد فيفيد المقصود لكنه
تكلف لفظا ومعنى فافهم **قوله** ولا يتصرف فيهما ولا تغير لا يكون الى غيره مما يكون وما كان ولم يكن **قوله**
حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا لا اخفاء في صحة هذا التوجيه او البيان المتعارف
في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه في يجوز فيه
كما نقله الشارح فقوله فيما بعد الا بدل من قوله فيه بدل البعض عن الكل ومما يقضي منه العجب انه قيل توجيه
الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية كيف والبدل
مستثنى بعد الا والمقصود هنا بيان حاله فجعل ذكرا مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود **قوله**
وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل

على هذه النسخة ايضا حالا لانه توافق النسختين في المعنى لانه لا بد من ضمير في المستثنى منه راجع الى
المستثنى وذلك الضمير يكون مستترا ان يصفه جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى
هو منه لا يقال الحذر عن تعدد بلا ضرورة لانا نقول تقدير مثله اهون من تعدد الضمير العائد الى الموصوف
وفي قوله صفة لكلام غير موجب محتملا لان صفة ثانية لكلام **قوله** ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما
ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المص استثناء المتأخر عن الحكم العام المتقدم للمتأخر
لا العكس فنقدم التقييد ههنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضي تقييدا اخراجه عن هذا الحكم
ويمكن ان يقال او لم يكن المستثنى المقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا مما تقدم لكان ذكره في قوله
او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة
فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج الى التقييد هنا لعدم كونه مقدما ثم الاوجه الى ان يقال اختيار البدل
فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز تقدم البدل ولا في المنقطع لان البدل
فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه على الروية كما تقدم فلذا لم يحتج
الى التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشايع ذكره
فاستغنى عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين اخريين احدهما
ان لا يكون المستثنى من اجناس المستثنى منه مثل ما جاءني القوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام
تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب اقام الا زيد فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل
ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المص لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا القسم **قوله** واعراب
البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية **قوله** ويعرب على حسب العوامل على تقدير العوامل
فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر
وبهذا يندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه فيشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه
وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا
فيقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه

لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال عامله الفعل بواسطة الباء فقد سهى قوله فالمراد
بالمفرغ المفرغ له يعني المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولك ان تستغني عن هذا
التكلف بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون المآل في الحال المفرغ عامله وان
يجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه العامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له قوله وهو اي الحال
ان المستثنى ثم جعل الواو للحال ولك ان يجعلها للعطف ويجعل هو عطفا على المستثنى منه وفي
غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل ما هو
في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر
المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في الموجب
فصحيح استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة
ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدة صحيحة من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام
الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف النفي على ما ستحققه قوله مثل ما ضربني الا زيد يحتمل ان يكون
فاعلا ليفيد قوله نحو قولك كل حيوان مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه قوله الا ان
يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث
من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت مآل البحث هذا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير
بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذ اعراب المستثنى كذلك وهذا البحث عن كثرة الاستعمال
وقلته وظيفة الفن قوله اذ معنى ما زال ثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتامل في بيانها
وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال ان المراد نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث
فيه ان الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم
النفي لان الشيء في حيز النفي علم فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام
الثبوت قوله لان نفي النفي اثبات اي بحسب العرف لانه لا يوفي بنفي النفي الا للاثبات ثم قيل معنى قوله نفي
النفي اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه لان النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا

يتوقف عليه فقد غفل قوله فيكون المعنى زيد وليس المعنى الدوام المطلق بل في الماضي بقرينة قوله
او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واي مبالغة فوق ان يقال امكن فيه جميع الصفات المتقابلة
الا العلم فجعل العلم احق بالانتفاء من عدة متقابلات قوله واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة
من تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه
ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما
وامتنع ما زال زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد
نحو لا احد عشر درهما الا درهما فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب ويمتنع عليه حمله فيحمل عليه على محله
البعيد وهو الرفع قوله فعلى الموضع يحمل اي يختار البدل على الموضع لخيار اوثق لا الاختيار في الحمل على
اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا الابهام
البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا وما زيد شيئا الا شيئا نعم لا ابهام في ما جاءني من احد الا زيد
لو قيل يقتضي الابهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان ابهام البدل هنا عن اللفظ
ابهام الكفر وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف قوله قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء
من نفسه لو قال لئلا يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح ايضا
لحمل التنوين على التحقير قوله لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات فيه ان ليكون المثال اتفاقيا
اذ من تزاد في الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا ولا امتناع زيادة من الاستغراقية بعد
الايجاب في هذا المثال وهو من الاستغراقية لا تزاد على اسم الشخص والاظهر ان المصنف جعل الاستدلال
مبنيا على مذهب الجمهور ولذا لم يفد كلمة من قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل الا احد فيها
الا عمرو ولو ابدل من لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع والنكرة لانه معرفة كما سيجيء قوله
وما ولا لا يقدر ان لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل ذهب بعضهم الى ان العامل في البدل
والمعطوف مقدر وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الاستتباع ولسرايته حكم المتبوع فيه وذهب
بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين وامكان توجيه قوله لا يقدر ان

حكم على انهما شئ واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة فى قول المص عاملتين
بل توهم جواز التقدير غير عاملتين **قوله** ضمير مرفوع اى اسم النواسخ اذا دخلت على المبتدا او الخبر غلب عليها لكن
ينبغى تقدير عملها اذا كان العامل حرفا يضعف ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر
بالضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو فان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه لكن اجيل وفيه نظر
اذ نعت اسم لا المبنى الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو
لا اب وابن **قوله** ونعم حاشا فى الاكثر لكونها حرف الجر وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفية حاشا
بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ وكثرة النصب المستفادة
من قوله فى الاكثر خلاف ما نقل سيبويه ان النصب بعده شاذ واعاده نعم فى قوله ونعم حاشا للتصريح
باختصاص قوله فى الاكثر به **قوله** ومعناه تبرئة المستثنى فلا يستثنى بها الا ما ذنب اليه سوء **قوله**
اى برأه الله تعالى يعنى فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضمر من غير سبق ذكر للتعيين ولا يخفى ان حاشا زيدا متعلق
بالفعل المذكور واضافها الى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة تبرئة الله تعالى اياه فالاظهر ان فاعل
ضمير الفعل المتقدم اى تبرئة المجى زيدا عن نفسه حيث جعل الشارع المجى وانتفائه عنه بمنزلة تبرئة اياه
انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيما جاءنى غير زيد وعمرو
بالرفع لان المعنى ما جاءنى الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا فان الاحسن ان يقول واعرب غير
اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا فافهم **قوله**
فيدخل نحو ما جاءنى رجال الا زيد قال الشيخ الرضى لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه
كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين **قوله** منكور اى منكر لا معرف باللام يشعر كلامه ان المنكر احتراز عن المعرف
باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاءنى اخوة زيد الا عمرو فانه
لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم الاشارة نحو ما جاءنى هؤلاء الا زيدا او اسم موصول نحو ان الانسان
الا الذين امنوا لفى خسر والاوجه انه يجب جعله تابعا المنكر ليصح جعله صفة لان غير الا يصلح وصفا للمعرفة
فكذا الا المحمول عليه فتدبر **قوله** نحو جاءنى رجال الا واحدا لا فائدة فى هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه

انه ما بقى بعد المستثنى الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فح يكون منكرا محصورا معنى **قوله** ولكن لما كان
ذلك نادرا لم يلتفت المص بقوله اليه فى بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المص بقوله كما حملت عليها
الحمل غالبا فقد التفت المص اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبر حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه
لم يلتفت المص اليه التفات اهتمام وترك فيه غالبا وتسامح فى صنعه فان قلت قد التفت المص الى الحمل
الا صفة حقيقة فى جمع محصور حيث قال وضعف فى غيره قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل
فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعذر فى المحصور جعل استعماله الصفة فيه ضعيفا
والفصيح فى وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير ولولا ذلك لكان قوله وضعف فى غيره
سقيما الا ان يجعل ضمير فى غيره الى تعذر الاستثناء **قوله** ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله فى
الالهة فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفى فى الحمل على الصفة بل تعذر
الاستثناء مطلقا فينبغى ان يقول وبعدم خروجه عنها لعدم الدخول يتعين انتفاء الدخول لا الشك فافاد
ما ذكره المص بعد وفيه نظر لان عدم الدخول بيقين يحمل الدخول بطريق الظن وهو يكفى فى الاستثناء
وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فيحمل على
البدل قلت رده المص بانه لا يكون الا فى غير الموجب وليس النفى الضمنى المستفاد من كلمة لو كالصريح و
النفى الضمنى الذى هو كالصريح انما هو مثلا والمثال ما واقى وسقر فانه وافق الرضى ورد ايضا بانه لا يجوز
البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم فى كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء فيه **قوله**
لان التعدد مستلزم المغايرة لان المتعدد غير الداخل فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما الهة غير الله باعتبار
كون الجمع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة لشئ ان كل جزء منه غير ذلك الشئ فقولنا
رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غير لا ان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة الى وصف الجمع
بالمغايرة الواحد فالاوجه ان وصف الالهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الالهة يكون كل منها غير الله لان وجود
الالهة يستلزم تعدد كل منها فلا يكون شئ منها الله وبهذا ظهر صحة الاستثناء ايضا لان فرض وجود الالهة
يستلزم كون الله مستثنى منها بتعين هذا البيان فاحسن التامل **قوله** الا الفرقدان الفرقدان ولد البقرة

الواحد مقعية والنجم الذي يهتدي به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس
وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب قوله وقال في البيت شذوذان احدهما الاول في
قوله احدهما وهو عصفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد
التنبيه على ان البيت مما لم يحاش فيه من استعمال الشذوذ ولينا كذا كون الاصفة فيه شاذا ولو كان الشاعر
قصد الظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة
واقول لم يحتمل ان يكون الا شرطا اي لا يكن الفرقدان اي ان لا يوجد فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان
كل اخ مفارقه اخوه فلا شذوذ في البيت خذ هذا واعرفه من الله فضلا قوله وعند الكوفيين به يعني
في نصبها على الظرفية خلافا لهم فمعنى قوله النصب على الظرفية ان اعرابها النصب لا غير وذلك النصب يكون
على كونهما ظرفين لا على الحكاية عن حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشم من ان في قوله
المص على الظرف مسامحة والظرفية ليست بضرورية بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبهما على
الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف قال الرضي رح
ما نقله ان سوى في الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر من معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد
عن معنى البدل بمجرد الاستثناء او عرفت من هذا التحقيق انه في الاصل ظرف لا في حال الاستثناء قوله وستعرفها
اي اخواتها ولهذا لم يبين المص ولك ان تجعل ضمير ستعرفها الى كان واخواتها لان كان التي يثبت لها الخبر لم تعرف بعد
قوله والمراد بعدية المسند لدخولها الخ فيه انما حذف الخبر في تعريف الخبر ظاهر تعريف الشيء بنفسه
فالاولى ان يقال المراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وفيه نظر لان كون
هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم ان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من
اخبارها قوله وامره كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق يعني المراد تشريكه مع الخبر في
الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لان المتبادر بعد ذكر احكام الشيء وتشريك الاخر معه فلا يرد انه لا
يشارك خبر المبتدا في امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض ويقبح ان يكون ماضيا

عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لان فيها الحكم
لم يسبق على ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون المص معه وكذا الايراد يمنع وقوع خبر ظل ماضيا
وكذا ليس وما دام وما زال ولا زال ومرادفاتها لان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها
للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما ما دام فلان ما المصدرية للمدة تقلب
الماضي على معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه والمستعمل
للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع قوله ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة لما كان يجري عليه ان المخالفة
لخبر المبتدا لا يخص ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما
قوله وذلك اذا كان الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاق كلام المص ليس كما ينبغي ولا بد من تقييده
ويمكن بان قصد المص دفعه لما جعل حكمه حكم المبتدا استثنى عنه كون تعريفه مانعا عن تقديمه فان ليس
هذا الحكم من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من احكام
الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما
او في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعين الخبر ويرشدك اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب
قوله ويحذف عاملها اي عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والسابق خبر كان واخواتها
بعيد سيما وقد سبق ضمائر يرجع كل منهما الا خبر كان واخواتها ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر
كان واخواتها وتجعل قوله في مثل الناس مجزيون باعمالهم قيدا له تخصيصا لكان قوله في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي بعد ان اذا لم يتشبه اسمه بحيث يشتبه المقصود كذا قيل ولا بد من قيد
اخر وهو ان لا يكون المحذوف مفسرا بجواز خيرا يكن فخير فانه يجب الحذف ح ومنه اطلب العلم ولو بالصين
اي ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين والتفسير الاول مستفيض والثاني فايض قوله ويجوز في مثلها
اي في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص
في مثلها ولم يقل فيها ارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد مثلها ثانيا اراد
اولا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار اليه بقوله تفسير الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا يتفل في مثلها

قوله وهو ان يجي بعد ان الاسم ثم قيل هذا منقوض بقولك اسير كما تسيران راكبا فراكب وان راجلا

فراجل وايمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب

مصنوع لا يعتد به كيف والحق ان راكبا فراكب لان المتبادر فيه تقدير السير لا كان والمعنى المتبادر

ان تسر راكبا فاسير راكبا وقيل في دفعه ان المراد يجي بعد الاسم وفا بعده اسم ويجوز تقدير ظرف

مع مكان الخبر قوله اربعة اوجه اي الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يختص بعض مواقعها بنحو

وهو جزم ما بعد مع ما بعد الفا وذلك اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الجر نحو

المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف نص عليه الرضي ره عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح

اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح هذا ويرتقي عدد الوجوه في مثلها الى كثرة اعتمدنا على

فطانتك في استخراج صورها قوله اي ان كان في عمله خير فجزاوه خير ينبغي ان يجعل ضمير جزاوه راجع

الى المظروف لا الى الظرف اي فجزاء ذلك الخير خير فاندفع به ما قال الشيخ الرضي ره انه ليس مراد المتكلم

انه ان كان في عمله خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده ح لو جعل مرادا

ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر قوله فكان جزاوه خير

اي فقد كان لانه لابد للفاء من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء لابد له من الفاء والشرائط

المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات

التركيب فقط بل يكثر موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات الاخر وجا عن المبحث وكلاما تقريبيا كما شاع

في نظر الناظرين قوله اي لان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت و

ان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة لدفعهما الخلاف في مجرد توجيه التركيب بل الخلاف في

معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان ان المكسورة بمعنى الشرط كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره

المص متابعة للبصريين بالتركيب ماضويا والقاضي بما هو الحق الاستعمال فما قال الشيخ الرضي ره لا ارى

قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر

اباخراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع لمجي فا الشرط فلا يصح تعليق لان كنت بما بعد الفاء

فلابد من فصل قبله اي تفخر والكوفيون مستغنون عن ذلك وفيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت

بمجرد التعليق بل لابد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي استقامة قوله وزيدت لفظة ما بعد ان في

موضع كان عوضا منها تدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة

من مواضع زيادة وقال الرضي ره ما في حيثما ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الزيادة عن الاضافة و

يعلم من قوله هذا ان الزيادة ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان موجبا لحذفها

غرض يمنع زيادته قوله واقتصر المص على الاول انكر الشيخ الرضي مجي اما بالكسر في هذا المقام حيث قال

ان حذف شرط ان منع كان وجوبا بلا تفسير وجب تغير صورتها ولذا قيل اما انت منطلقا انطلقت

بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يثبت منه هذا القول قوله اسم ان واخواتها

ويستعمل فيها اي اخوات ان وهو الظاهر او ان واخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم لها

فلابد من بيان ان هذه فترك بيانها لا ثباتها في قسم الحروف قوله والمنصوب بلا اي يريد المنصوب لفظا

او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا ومانعا قوله اي لنفي صفة الجنس وحكمه لا يخفى انه يكفي نفي

الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف حيث اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقدير

بل اشار الى بيان معنى نفي الجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة بل لنفي حكمه وهو ثبوته للجنس ذلك

ان ينفي صفة الجنس على ظاهرها الا ان المنصوب في لا غلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل فكانك قلت

لا ظرافة رجل موجود قوله لكن اكثره منه في كون المفعول به وفيه وله كذلك نظر ولان المجرور بواسطة حرف

الجر الواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم و كان

المنصوب اهم بالبيان فدعى ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريفه فهو بخلاف ساير المنصوبات فان المنصوب

هنا لم يختص باسم قوله ولا يبعد ان يقال التزييف لما سبق من ان [illegible] منها اقل قوله خرج به

مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت من معنى البعدية او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله يليها

لانه لا تعارف في كلامه وتكرار الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج بلا محالة فيكون خروجه بقوله يليها

خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف ليصح قوله وهذا

لكن نكافه قوله او مشابها به هذا مما اختلف فيه اللغات ففي بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب
عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيههما على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني
في الاول متعلق بالاول وفي الثاني بفعل مدلول عليه بالكلام اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله
خبر لان المجرور بما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدا مصدرا كما في الاول قوله كذلك على
النسخ المشهورة من تتمة المثالين هذا بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد
فالاولى انه قصد في المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف
قوله والكسرة في جمع المؤنث السالم بلا تنوين ليعلم ما ينصب الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين ما ينصب
غير مستحسن وقيل بنون لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبنا وقيل جمع المؤنث يبنى على الفتح قوله والياء
المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف عليه فصار عامل المضاف فيجب النصب
والاولى ان يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحروف الجر الذي بني عليه لانه لو وضع موضع لا غلامي رجل لكان
منصوبا بالياء فتدبر قوله لان الاضافة يرجح جانب الاسمية اي الاضافة الى المفرد قوله والتكرير وكذا
وجب التكرير في النكرة المنفصلة بلا اذ النعت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد
انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها ثم لا ينتقض بقوله بعد تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس
المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها كما عرفت من معناه قوله هذا جواب سؤال مقدر على قوله وان
كان معرفة على التعريف بانه غير جامع قوله فيصل على وزن حيدر وهو القضاء بين الحق والباطل فالحلاف في
الفيصل من قبيل رجل عدل قوله اي ادحس بخلاف اللام يقال لحذف اللام من العلم القائم مقام المثل
والماول بالصفة المشتهر لها مسماها واجب الا ان سوية فيما اذا اول ووقع في مكانه من التنكير فلذا جعل
حذف اللام مقويا قوله اي فيما كررت فيه لا يقال لم يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امراة فخارجها
مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجاب اي يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الاخر واحدا وكان
عقيب كل نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية زائدة و
كون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر قوله فانها يجب التوجيه بعيد كما في اثنا تفصيل الوجوه

يستفيد قوله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويصح ان تكون في الثانية زائدة لانها جاءت
مع الزائدة نظرا الى لفظها قوله عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف فلم يقل وخبراهما محذوفان
لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان
هكذا قيل ونحن نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة اذ مآله لا شيء من الامرين الا بالله ولذا قال
اي لا حول ولا قوة موجودة ولم يقل موجودان ثم اعترض عليه بان الاظهر موجودتان لم يطلع على الامر
قوله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور و
قد سبق انه موجود فبينهما تنافر فالاولى ان يقول سابقا وخبرها بالله قوله حملا على لفظ لتشابههما
حركة حركة الاعراب او حملا على محله القريب فان لاسم لا محلين قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء
قوله فلان لا زائدة جوز الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التكرير
ولا يجب الالغاء في كليهما بان يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال قوله وضعف وجه ضعف
رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا وله وجه ضعف اظهر مما ذكروا وهو انه يجوز ان يكون
لا بمعنى ليس ولا تكون عاملة اذ ليس ههنا ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها لا الا استعمالها
وانما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل ضعف كما ضعف الاول للاشارة الى ان الظاهر ان المصرح ضعف
رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف انتفاء الضعف في الاستعمال فالمدار
على كثرة الاستعمال وقلتها قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل انما خص لا ببيان ان الهمزة لا تغير
عملها لان لا لانه لنفيها في الحال مع العرض والتمني فانه ليس المعنى الاماء اشرب على نفي الماء وفي
الاول عندنا على نفي النزول وقد مر انه اذا ابطل النفي في كلمة لا ابطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض
في المشبهتين بليس ايضا الا ان يقال اعتمد على المقايسة او لان فيه خلاف الاندلسي في العرض فانه يوجب
دخولها على الفعل وخلاف السيرافي من حيث منع كونهما للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز
حمل التابع على المحل في صورة التمني اذ التمني نفيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا بمعنى الا غلام اتمنى الغلام
او لانه لما كان تغيير عملها بدخول الجار فيقال كنت بلا مال صار مظنة توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا

التكرير

وقد يجيء بلا اما لا بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها قوله اما الا استفهام حقيقة الظاهر انه نبه الشارح على ان مقصود المص حصر المعنى في الثلثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي يجيء لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لكان الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه في وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة الا العرض فعل لازم نحو الا زيد ينزل الآن بتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت المحصلة المراد التي تحصل تراب المعدن والتقدير تبيت تفعل كذا قوله ونعت اسم لا يعني المبني اشارة الى المعهود وهو المبني من اقسام اسم لا وح خرج عنه الاسماء بارد افان بارد الذي نعت اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم لا فقوله المبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة تماحاجة اليه اصلا قوله مفردا حال من ضمير مبني اي بالتنكير لا وجه بعدوا الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضع وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبني اول مفردا يليه ولك ان تجعل مفردا حالا من ضمير في الاول ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حالا كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع قوله اي محكمة الاعراب لا غير الاولى وان تقدير فيجب الاعراب قوله ولم يجعل في حكم المتصل لا حاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ ثم ولكن ونحو فصل كثير وليس على حرف واحد الاحرف فان قوله وان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا يزاد في كلام المتن قيد من والصواب ماذكره في المتن مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدا ولا يصح العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله لحكم ما سبق لا يوجب التقييد لاخراج لان ما سبق مما يعلم في هذا المقام قوله فان حكمها حكم التوابع المنادى قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي رح جواز البناء في البدل دون وجوبه قوله من اثبات الالف في الجواب ارابه الاسماء الستة الا اذا فانه يقطع عن الاضافة هذا عند المص واما عند الرضي ره فلا ايضا ونهذا الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب قوله وحذف النون من غلامين اراد بنحو المثنى و

المجموع قوله يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين طوى ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب سوال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبني ومثل لا ابا له ولا غلامي لي مع افرادهما و تنكيرهما معربان لانه لا محصل له اذ لا دليل على اعرابها حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من غير تقدير السؤال قوله اي مشاركة اسم لا حين مضافا لا فرق بين التوجيهين في المال وانما التفرقة في حل تركيب المص بارجاع ضمير مشاركة تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام و بارجاع ضميره الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص فالتعريف متفرع عليه بخصوص المواد وارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى يشتمل على الاضافة اي في الاختصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافة زائد على اصل المعنى وح لا يكون قوله الا ان بين الاختصاص تفاوتا تماما يستفاد من كلام المص زايدا عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معنا اصل الاختصاص ويكون فائدة الاختصاص ادراج الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاص تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاص تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو واجب بالقبول نحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص الاختصاص تقييدي و المستفاد من هذا التركيب خبري وهذا الظهر كما لا يخفى على من فهمه والظهر قوله لم يجز تركيب لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه ليس فيه ما يشبه المضاف حتى لو كان النصب اذ لا يجوز ضرب مع مشابهته للمضاف اعني لا ضرب اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في قوله لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكره في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكليف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف في شرح الكتاب بان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخلف

فيما بينهم مثاله قوله اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين لا يخفى بعده من العبارة قوله ولا يحذف
الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الاسم وجود الخبر الاسم تعيين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك
تركيب ذكر فيه خبر قوله وهي خبرية خبرها ولما جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار
على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية ما ولا فيستغنى عن النكتة ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار
انه يستلزم جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمتان نعم
جعله نكتة للاقتصار ما ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا
مع تقدمه وتاخره لا بحث خبر ما ولا قوله وهي زايدة عند البصريين وليست ان النافية بل التي تزاد مع لما
وما المصدرية ايضا قال الرضي الظاهر انه عند الكوفيين ايضا نافية زيدت لتاكيد نفي ما وان فالنفي
على النفي اثبات قوله او انتقض النفي بالا خلافا ليونس مستشهدا له بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله
وما طالب الحاجات الا معذبا قوله واول وجعل من قبيل ما انت الا سيرا بجعل معناه مصدرا وجعل منجنونا قائم
مقامه اي دوران منجنون قوله او تقدم الخبر او ما ليس بظرف على الاسم المقدم على الخبر نحو ما عمرو زيد
ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله فلان ما عامل ضعيف والكراهة
ايراد ان النافية في معرض العامل قوله اي فحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر لان جرهما لا يكون الا
بالباء الزايدة المحضة زيادتها بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب لتؤكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف
علم بموجب ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فيجعل ما زيد قائما
بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع محلا فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل
وان قيل العطف على سبيل توهم سقوط بطلان عمل ولا قيل الموجب من بطلانه بعده قوله اي اسم اشتمل
ليخرج به جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر مسموعا عند سماعه فاحتاج لاخراج الحروف الى واخواتها الى تعيين ما
اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجر متعلقا به مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتج اليه والاحتياج
ليس بمجرد اخراج الحروف الى واخواتها المذكورة بل الكل بمجموع من الحرف الاخر وجزء اخر لاشتماله على الجر كاشتمال الاسم
قوله يعني الجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري يوضحه قوله سواء كان بالكسرة فلا يتوهم الدور

قوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلامي اخي القوم ولم يقل هو محلا لانه
مشترك بين الجميع قوله وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا اسميا لم يحتج الى قيد
الحيثية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر
موضع المضمر واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر موضع المضمر لمزيد توضيح المطلوب في مقام التعريف
قوله والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرف به الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرف به بان يراد بالمضاف
اليه شيء اعم مما اضيف اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل عليه اعم منه ومما شبه به مبني على ان يراد
به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض
تعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بالمشبه بعلامة المضاف ما كان حاصلا بحرف
الجر حقيقة او حكما وان تعميمه ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس اولى بتقدير ان لا يختص المضاف اليه بما عرف به
كما يقتضيه كلمة الوصل قوله وذهب في ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم والجر علم المضاف اليه
بقدر الامكان بلا تكلف قوله فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادا والا فالتقدير غير شرط
بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا او الاولى والارادة شرطها قوله اي متصلا يعني ليس التجريد
الانسلاخ الذي هو لازم معنا فلا يرد ان الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل
تضمين معنى الانسلاخ قوله تنوينه او ما قام مقامه هذا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الحقيقة
في الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه فلا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل
الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ويلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام
ليس بحيث لو كان فيه تنوين لسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام قوله التعريف او التخصيص
او التخفيف كلمة او ههنا لمنع الخلو اذ التخفيف لازم في الكل قوله ثم المتبادر من هذا التعريف انما قال المتبادر
لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما قوله
لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر منه ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف
هو الخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوية الى المفاد له وكذا اللفظية فالاضافة الاولى تفيد تعيينا

او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فتنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية
الى لفظه قوله علامتها ان يكون الخ وعلامتها ايضا صحة الحمل والمشهور العام في مثله تقدير رد ولكن تقدير العلامة
لاجل معرفة ما لا يخفى كاسم الفاعل والمنسوب قوله في جنس المضاف الصادق عليه وعلى شرط ان يكون المضاف
ايضا الخ لا حاجة الى هذا ذكر هذا الشرط لانه اذا اسند في المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة الا يصدق تعريف
المضاف على غير المضاف لامتناع اضافة الاخص مطلقا قوله والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام قوله
اما مساو وكليت واسد انه اريد بالمساواة التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد
والليث لترادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كما يصح استعمال الاخر لا
يلائم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يلائمها فيلزم تكلفات كثيرة قوله فان كان المضاف اليه
اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المص فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصل المضاف وكذا قوله
في جنس المضاف توصيف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تحسن في نحو رجال وليس المضاف اليه
اصلا للمضاف ويشكل بانه يحمل مطلقا لا يصح حمل الاضافة لامية ولا بيانية لانه لا يصح ما هي رجل بكل
هي رجال الا ان يقال المراد به حمل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اي ما هذا الجنس قوله فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه الاشبه بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية والمهادرين فيها خالية عن التكلف الا ان ائمة العربية
جعلوها لامية ولا يظهر مادعاهم اليه وكذا كل رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل و
يصح حمل المفرد على الكل مع انه متعدد لانه متناول المعدود على سبيل البدل قوله قلت نعم لكن [illegible] هذا
كلام ظاهري اوقع من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون لمنعهم ربقة التقليد عن التفكر والتقليد ما ادانا
اليه التمسك بحبل التوفيق وهو ان كثيرا ما ينزل الظرف للحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه بناء
بهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا
قوله اي ضرب واقع في اليوم الظاهر ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس
صفة الضرب بمعنى واقع في اليوم قوله اي تعريفا المضاف مع المضاف اليه المعرفة قول المص ويفيد تعريفا مع المعرفة
ظاهره تعريفا اصل طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها الا انه خص المستفيد بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه

وشرطها تجريد المضاف من التعريف قوله قلنا ان ذلك كان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين قد تبع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علما وعلم البلاغة من اللام
موضوع لمعين اما مفهوم مدخولها او قسم منه وقولهم ولقد امر على اللئيم يسبني من الاول فان المراد من اللئيم
مفهوم المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من المفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة
ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه
مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين
فكلام الشيخ احق بالاختيار في تحقيق كلام النحاة قوله وليس يجري هذا الكلام الحكم في نحو وغيره وشبه
كنحو مثل وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلامين زيد من غير اشارة الى معين
وبين مثل وغير في عدم افادة الاضافة التعريف بهما مع ان اللام الاستعمال الفرق بينهما في تعريف وصف
الاول دون الاخرين قوله بان يجعل واحد من جملة من سمي بذلك الاسم الى يجعل مدلوله واحدا من جملة
من سمي به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها وافله المسمى بهذا
الاسم وقد يخص في هذا الاعلام بمفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم
فيصير نكرة كان يراد بالحاتم الجواد وبهذا اتضح ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة
اشتهار وصافة فبيانه لتنكير العلم تضييق الطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم
يصير نكرة بالطريق المذكور بنافي ما يستفاد من تعريف النكرة ما وضع لغير معين فان العلم بهذا العمل لا يخرج
عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين ولا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله
في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجريده والاظهر ان المراد
بالتجريد ارادته بلا تعريف قوله وانما يجب التجريد لان المعرفة اذا اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو
التخصيص استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة
وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا قوله ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
لا يخفى ان تحصيل الحاصل مم فينبغي استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة قوله

قوله ذين جعلها علما الى آخره ان الشيء علما هو المركب او المعرفة جزوه فلم يلزم جعل المعرفة علما

ولا يخفى انه غير وارد اذ نفس المعرفة بالنجم حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع علما تحصيل بحسبه تحصيل

الحاصل فلا فرق في تحصيل الجواب الحاصل بعينه وبين اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما الى الاشياء

المذكورة بجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل الحاصل واما ما اجاب الشرح

فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة

واحداث التعريف بطريق آخر قوله واما استعمالا لاغلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام اي ابدا والاخرح الاوضح

فلانه ثابت عن الفصحاء قوله قال فه والرمة كذا في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن

اللاتي مضين رواجعا وهل يرجع التسليم او يكشف العمى قوله ثلاث الاثافي والديار البلاقع اي يرد

جواب السلام ويكشف العمى عن السجد المشجر الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحدة

من الاحجار التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي وفيه ان الاثافي تميز الثلث فكيف صح تعريفه

والتميز واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون

فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من استعمل الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى المميز

دفعا لتوهم تعريف التميز قوله نحو مصارع وكريم العصر فان قلت البلد مفعول فيه لمصارع وكذا العصر مفعول فيه

لكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فيكون المراد مصارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمد وايضا شرط

وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جايز فليكن المثال لان بمعنى

الماضي او الاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دائرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعليق العامل بالمعمول

واضافه فلفظية وان تقدير حرف من حروف معتبرة في الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل يعمل في المرفوع

في المفعول به وغيره والمنصوب الظرفية والمصدرية من غير اشتراط الزمان وانما الشرط الزمان للعمل في المفعول به

وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف ما سياتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او اسم المفعول انما هي

الى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد ضامر بطنه ومودب بطنه الا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو قوله الا تخفيفا

لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز انما يفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا يفيد الا تخفيفا لا تعريفا

ولا تخصيصا فالاولى ان يقول اي يفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا قوله

في اللفظ اشارة الى فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل

وثانيهما ان يجعل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اي لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد

انه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فما يقال ان ذكر في اللفظ اشارة لوجه التسمية اقرب منه وان كان بعيد

الاقرب ان يقال لو قال لا يفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى التخفيف ليتبادر الذهن الى التخفيف في

المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص بصرح بقوله في اللفظ اي في لفظ المتكلم

سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم قوله كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم

الا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه وانه لا تخفيف في المضاف اليه بعد الا ان يبدل حرف ساكن لانه متحرك بحرف

جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف هاء الضمير قوله واضيف القائم اليه قيل بعد جعله

شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الواقع في الصفة نعت للمرفوع بخلاف

الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة

الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية ولذا التزم الاضمار في الصفة بعد لم رفعها لئلا

يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع قوله والمراد ان

المشار اليه بتم قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما تذكر لبناء لاحق على سابق واثبات سابق بلاحق

ولا تثبت المجموع هنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف

يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحد في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت

الا بحسب تفاوت المضاف اليه في التعريف والنكارة قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك ثم قد عرفت

دفعه بما هو الاحق بالاختيار قوله ومن جهة انها لا تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من جهة انها لا يفيد تعريفا

ولا يفيد تخصيصا اذ لا فرق الضارب زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادة التعريف لتساويا وما

في الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا في الجواز قوله وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف

مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المصرح اولى ومن تقديم المتفرع

يحتمل ان يكون لتخصيص ما هو اظهر من ان الحق متقدم على الاثبات فالترغيب الذكري في الاستدلال الربعي فيما فصله

الهم قوله او ما الماوقع في شعر الاعشى الاعشى اسم لجمعة من شاعر الجمعي غيره فتأمل وتفصيل في القاموس

قوله وضعف الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم يكن موثوقا به ليستدل به وح الابيات كلها مصادرة

قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد به بقول الاعشى وح لا شوب للمصادرة قوله الكلام الا ان يقال

اشار الى ضعف الواضح لوضوح كمال العدم عن العبارة وبقوله وضعف الواهب المائة الهجان احتمال الحمل

من كونه من تتمة الاستدلال على قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا نظائره فاعرفه بتأمل صحيح قوله فانه يحتمل

النصب حملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به لم ولولاه لحمل المائة الهجان النصب على

المفعولية فلا يحتاج الى [لضعف] دعوى نصب العبد حملا على المحل قوله او من قبيل الثلثة الاثواب وح يكون وجه اخر

الثلث قوله وعبدها اي راعيها في اضافة العبد الى المائة تزييد مدح للممدوح بانه يهب عبدا يتعهد مائة [من الابل]

المعديات الناتج مع الحفا لها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد قوله يستوي فيه

الجمع والواحد قيل الى هو مشترك بينهما كالفلك قوله واما الاية فانه عطف على قوله اما الاية توهم عند شرح [قوله]

خلاف اللفظ قوله لانتفاء التخفيف بزوال التنوين باللام لا يكفي في اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء

ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما في الحسن الوجه حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه انما قال على الوجه المختار

ترويجا للعمل والوجه المختار في الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب حسن ايضا كما

انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل

ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد شبهها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الى الموصوف فالاوجه ان المختار في الحسن الوجه

وجه الا انه حملا هنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلذا اطلق لم العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه

المختار في الحسن الوجه من الحسن قوله يعني سيبويه واتباعه هكذا في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل بالمفعولية و

في الرهي ان القائل بالاضافة الرماني والمبرد في احد قوليه والزمخشري قوله فبيع لابي في قوله من يا لجملة بتقدير

القسال لان الجواد هو قول فيكون طرفة الاقوال ويكون بين الاقوال لا بين القائلين والاظهر في بمعنى عند اي عند من قال [قوله]

فانه لا يحتاج جوابه الى حمل اشارة الى فائدة قوله غير قابل لا الاظهر انها اشارة الى دفع قياس المبرد على

الضاربك من وجه اخر وهو منع كونه مضافا قوله اي لجمولية على ضاربك فانه فاعل المفعول له

كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التاويل الى هنا فيما قبل الا انسان مشتق من النسيان ويحتمل انها [ان يكون]

مفعول لا لفعال انما جاز عند من قال كذا حملا قوله ولم يحمل الضارب زيد عليه قيل يتجه عليه انه لم يحمل الضارب

زيد على ضارب زيد فان [النسبة بين] الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك فكان منشأ

هذا الاحمال الاشتباه عدم التأمل المورث للاشتباه والا فكيف يشتبه مثله على الفضلاء المتأخرين فان في الضاف

ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد وينقدح من هذا

انه يمكن حمل الضاربك على المختار في الحسن الوجه لتشاركهما في تخفيف المضاف اليه بالاضمار بقي انه لما حصل في

الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لما يحصل التخفيف بحذف شيء بل بتبدل المنفصل بالمتصل

والحق التخفيف بالحذف قوله من غير اعتبار حذف تنوينها متعلق بقوله ثم حمل الا انه لما مضافا يظهر بالتأمل الصادق

قوله لان كلا من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لم يقم مقام الاخر فيه بحث لان لكل من هيئتي الاضافة

وتركيب الصفة مع معمولها معنى اخر وقد قام هيئة الاضافي في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول

قوله وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائم مقامه معطوفا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة [منزلة]

المراد منه الوقت الجامع مخرج الذات المعبرة في الجامع عن كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة

احد المتباينين ومما يقضي منه العجب ويعرف نقصان الشروان كان العجب باكبره في هذا المقام من هو جامع

بين العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة

فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سينا وصلوة الوتر وبقلة الكزبره وجانب الغربي قوله بصلوة الساعة

الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة فرضت الصلوة [فيها] قوله وبقلة الحمقاء في الصحاح

واصحبة الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بذور الصحراء انما لم يعقوة هذا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في

مجاري السيل ومواطئ الاقدام قوله ومثل جرد قطيفة كب في الحاشية جرد ريشه از كهنكي وفرسودكي

قوله حتى صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر

يتصف بهما ان يتصف بذات الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله ولا يضاف اسم مماثل
يراد بالمماثلة للمضاف اليه في العموم ان يكون مدلولاهما كليين يتحد افرادهما سواء كانا مترادفين او متساويين و
في الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا او الاخر الاوضح ولا يضاف احد المترادفين او المتساويين الى الاخر
وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه
من نحو كل الدراهم وعين الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه قوله والجثة في القاموس والصحاح الجثة شخص الانسان
فهو اخص من الانسان قوله فيكون ذكر الاسد واضافة اللبث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف
المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها اذ حذف المضاف اليه اخف قوله بخلاف اضافة كل
العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلق بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي لاسم المماثل
واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الكل ليس بمماثل الدراهم والعين مماثل الشيء بل يختص بالاضافة
قوله فان المضاف فيهما يختص باختصاص التعريفي او غيره والايضاح بقوله سواء قوله واما اذا كان للجنس ففيها
خفاء يزيل الخفاء صحة عين اللاشيء ونفس اللاشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج كما
هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه فمن قال الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقيل
بعد وتفصيل ما يزول به الخفاء ان اللام الجنسي اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي هي فالعين اعم منه لصدقه
على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان اريد بالطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها
وعلى الطبيعة من حيث هي قوله ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز هو
فان سعيد او كرز اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله وشرطه تجرده من التعريف وكان
غفل المص عن وروده ثمة واخره الى ههنا قوله فاجاب بانه يتأول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك
اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ بل الطريق ثم انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد
في تنكير العلم ان يراد به المسمى لا مطلق المدلول بتأويل سعيد كرز بمسمى سعيد هو المسمى والاظهر ان يراد بالكرز
مدلوله دون اللفظ ويأول السعيد بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ
فاعرفه قوله ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح احق

يجعل

يجعله موضحا لانه يجب ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح قد يكفي ان يجعل المدلول بالجميع الجمع مع الجمع الموضح
سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبيل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال
الا على ما هو الاحق ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك كما
في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن وبرة وابن جابر واخر غير منسوب فيحاسب هذا والاظهر
ان الكرز صار لقبا لهؤلاء من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم قوله وهو في عرف النحاة احتراز عن عرف الصرفيين
ولذا لم يعتد بان النحو الملحق يعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف قوله واختلف في ان ايهما الاصل وفي تقديم مفتوح
اشعار باختيار ان الاصل الفتح لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل فتأمل قوله
او حكما لانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها قوله لمشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلتها حركة الكسرة فلما تعذر
لزم الياء التي هي اختها قوله مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تقليل التمثيل كان الظاهر ان يقال
لانه اذا اضيف ولو كان بصيرا لا يطلب اخراجا فينبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا
وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة
لوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها قال الشيخ الرضي رح ذلك ان يجاب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فينبغي الضمة كما
في لي جمع لوي على افعل الصفر ابقى الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في صور الثلث
للساكنين قال الشيخ الرضي رح وقراءة محياي ومماتي بسكون الياء عند النحويين ضعيف قوله واختير الفتح
لخفتها الظاهر ان اختيار الفتح لانها الحركة التي كانت الياء قوله واما الاسماء الستة التي من البحث عنها هذا بمنزلة
الاستثناء عن قوله فان كان آخره الف ثبت وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت فان كان
في آخر هذه الاسماء الحروف الثلثة في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففي الاضافة الى ياء المتكلم يجب
ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلث فاستثناءها ببيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة
الاسم الصحيح لانها يحذف اعجازها نسيا منسيا اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في
اخي وابي على ما اجازها المبرد ويتجه عليه انه ينبغي ان يتعرض لمجرد اخي وابي وفي والتعرض بالباقي عار عن
الفائدة قوله فاخي وابي قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد واوضح في هذا الحكم كيف وان لم يستعمل اخي بالتشديد

فانما اجازه الجرمي حملا على ما ورد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ لتقديمه في قوله تعالى
يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه واما ما اقتضى التعجب واداه اعجب من كل عجب قوله سمه ولام الفعل فيهما وهي
الواو في حالة الرفع وفي حالة الجر اليا فقياس قول المبرد ان يقول في حال النصب اباي قوله وابي ما اللّٰن ذو
المجاز براد قيل خطاب المؤنث كتب في الحاشية اوله تقدرابي فضائي ذو المجاز اسم سوق بمنى ومعنى ابى اي ظن
انتهى واري بصيغة المجهول قوله واجاب المص بان ذلك خلاف القياس كما على انه لا يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر
قوله ويقول ابي لمراة قائلة جعله صيغة غايب مع ان المتبادر من امثاله في عبارة المصنفين صيغة الخطاب دهما المانع
ان الصواب تقولين واحترازا عن بعدهما ما قيل ان حمي فيه حذف مضاف اي حم ذو حتى ولو قال المص ويقال لكان اوضح
قوله وفم بالحركات الثلث لكن لمتابعة الحركات الاعرابية وضمير افصح منها عائد الى غير المذكور لتعيين المرجع في مقام ترجيح
الفتح قوله واذا قطعت قيل اخ هذا البحث عن غير المضاف ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات في القصا هكذا اولو وعصا
وبين وخبار ولغة ادني منها هي كسوا قوله ودو اصله عند الفرا ذوي كفلس وعند غيره كفرس قوله وكانه خص المضمر
بالذكر كان ما ذكره مقتضيا الاختصاص باء المتكلم بالذكر في مقام النفي لان ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة
اليه فلما اعاد الاستثنا كان المناسب ادا، حق المشمول كالكاهل كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى قوله و
هو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التابع جمع تابعة مع ان الفاعل الوصفية ايضا
يجمع على فواعل ويصح تانيث الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة يقال كل ثانية باعراب سابقها
ويجعل جنسا لاقسام التابعة دون التابع قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم
اي حقيقة اذ كلما فلا اشكال بالجمل الاسمية الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ما له اعراب قوله فلا ينتقض حد ها
بمجموع ان ان وضرب ضرب في ضرب ضرب زيد لا في ضرب ضرب فافهم والاحتياج الى تخصيص المعرف بجعل ان وضرب
من التوابع والدليل عليه قول المص فيما بعد ويجري يعني التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها واري ان جعل التاكيد
كالمعطوف اعم من التابع اهون من جعل التابع اعم قوله كل ثان اي متاخر اراد دفع ما يورد على التعريف من ان الثاني
فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتاخر او اعتباره ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر
والصفة الثانية في المرتبة الثانية من الموصوف وان كان ثالثا في الذكر واول كلامه ناظر الى دفع الاول واخره الى الثاني

وبعد تصريحه بان المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المقدم فمن قال ويشكل بمثل عليك ورحمة الله
السلام الا ان اراد السبق او التاخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المص نبه بقوله كل ثان باعراب
سابقه ان المراد بالثاني المسبوق لم يقل باعراب اوله ونحن نقول ان المراد الثاني في اعراب سابقه والبا الملابسة
فيتناول الثالث والرابع في الذكر لان كلا ثان في الاعراب قوله اي بجنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد
بالشخص لا يمكن ان يجري على كلمتين قوله ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاء زيد القائم الى الحرم لا يخفى
ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والتي للترحم او التاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى
الشئ وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا الا يصح في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات
واورد عليه نحو قرات الكتاب جزءا جزءا فان الجزء الثاني اعراب سابقه من جهة واحدة شخصية هي الحالة القائمة
بالمجموع وليس بوارد لانه ليس ثانيا في الرتبة بل كل جزء يستقر الاعراب من غير تاخر عن الاخر الرتبة ومن لم يعرف
سابقه بمعنى بجنس اعراب سابقه احوجه لانه بعين اعراب سابقه لا يجنس لان اعرابهما واحد بالشخص فاتصل المتكلم
ظهر في تحليل فعقاتي بكلام لا يتجاوزه فهمه على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه يجعله اعم
مما هو بعين اعراب سابقه ولا يجعله مقابلا له قوله يشمل التوابع اي سواء كانت هذه الامور او متعددات
لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرفت قوله اعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف الاحسن ان التعريف هنا
للتابع ولما لم يكن شاملا لتابع حركة المنادى وتابع حركة الاسم لا لتعرض لهما في محلهما ولم يرض باحالتهما
الى هذا الباب قوله ثم ان لفظ كل هاهنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد
وبالافراد وايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فتذكر كلام بليغ سحرة الحلل فاحفظه فانه من سوانح الزمان قوله ما لحد كون
بالحقيقة التابع لافراده ولم يقل ان لفظ التوابع ليس في موضعه لانه ليس معرفا بل على وزان المرفوعات ونظائرها
بتقدير هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف وفي اي هو كل ثان ثم استدرك على الشارح بذكر التوابع ايضا
ليس في محله فتقاتي بالمستدرك قوله لكن لما ادخل عليه كل بمعنى لفظ كل مقحم زائدا اشير بزيادته الى كون التعريف
ما ضا قوله والظاهر ان صا المحدود فيها هذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ اوفى باسا ليب
دقائق التراكيب بل مما يلقيه البحر عن وجه الماء الصافي الى الساحل من باب الاعاجيب قوله النعت قدمه لكونه

اشترت ابعضه واكثر استعمالا واوتم فائدة قوله يدل على معنى في متبوعه او تبرد لا الوصف بحال المتعلق نحو مررت
برجل حسن الوجه غلامه فانه لا يدل على معنى في متعلق متبوعه واشار الشارح الى ضبطان الوصف بحال المتعلق معناه
بحالة اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق لانه انه موصوف بحالة قائمة بالمتعلق حتى تنافي دلالته على معنى في المتبوع
وفيه بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور وهو حسن وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق
لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم
بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع وهو كونه بحيث حسن
غلامه قوله اي يدل بحيثية تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه ولا يذهب عليك ان اعجبني زيد علمه و
جاني القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالته على حصول صفة في زيد ليست بحيثية تركيبه مع زيد
بل لاضافته الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم ليست بحيثية تركيبه بل لاضافة الكل الى ضميره
فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدة قوله اي لان الدلالة مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة
لا قاعدة العبارة لانه يحتاج تأنيث مطلقا الا ان يقال لا يعتد بتأنيث المصدر وتأنيث الدلالة في الدلالة
على معنى من التاء قوله فائدة لان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص مواد هامة لذلك
في اعجبني القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول
في متبوعه لم يتقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع قوله وفائدته اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل
على معنى في شيء لغيره يعني ليس الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك فهذه وظيفة
نحوية لا بيانية كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التي بحسبها يقصدها المتكلم
بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح النحوي فان الاول تقليل
الاشتراك في النكرات والثاني دفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص او التوضيح يستفاد من تقييد
ما يفاد لهما بالغلبة كما يستفاد من حرف التقليل قوله ولما كان غالب سواد الصفة هذا حاصل كلام المص في شرحه
قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل احدهما
اسد دون جاء زيد اسدا الا واعترض على الفرق وهو مندفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في

دون الاخر قوله سواء لم يكن رضيا عطف الجاتين على جملتين لما اي ولما لم يكن وفي صحته نظر والاظهر ان ترك لما
في قوله ولم يكن من سهو الناسخ قوله ورده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتاويل بمشتق لا
عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يجب ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان
كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره الاوضح الاخصر و
لا فرق بين المشتق وغيره مطلقا قوله في صحة وقوعه خص عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق
لان المشتق فضليته راجح على غيره قوله اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق يعني في التركيب المراد بالوضع الاستعمال
سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوده على شيء او يقصد به
هذا الترتيب سواء كان وجوده العقلي او الخارجي وترتب وجود المعنى في العقل عرض من وضع النعت في التركيب
والتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود بوصف العقلي قال الشر لغرض الدلالة على المعنى لا التقدير الدلالة حتى
يتجه انه لا حاجة الى التقدير الذي لا يساعده قاعدة التقرير وبهذا تبين ان جعل الغرض بمعنى من باب الالحام في
الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بالشيء لان الموضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فان بعضا نوضع
لغرض المعنى في ما اما في مثل او ذي حال او موصوف الى غير ذلك قوله مثل مررت برجل اي رجل كامل في الرجولية
بفتح الراء او ضمها على ما في القاموس قوله اي اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكمال في حقيقة
دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب في ذلك وقوله في مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
فلا يصح ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم
الصحة من جانب اي رجل فالاولى ان يقال وفي مثل مررت بضارب اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح
ان يقع نعتا قوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة قوله ويوصف النكرة
اي النكرة وما في حكمها من ذي لام يقصد به الى فرد مبهم كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني واشار الى وجه
تخصيص الجملة بالنكرة فقوله هي في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها للافادة نسبة مجهولة
كالنكرة التي للافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب
بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة

لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة لها دارعلى وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى انه

قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها لانه لا يوصف بالجملة الخبرية بل لانه لا

بالجملة ايضا فعبارة المص غير واضحة قوله لكن لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد قيد التاويل

بالبعيد لان التاويل مشترك بينها وبين الجملة الخبرية اذ الجملة التي لا محل لها من الاعراب في تاويل مفرد

مشترك بينهما منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف

بالجمل الانشائية على درجة الاعتبار لاحتياجها الى تاويل بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال

لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومعمولها قوله

اي مقول في حقه اضربه فان قلت هناك تاويل بضرب من تاويل الخبرية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل

ضربه مغن عن الحذف فهو حري بالاعتبار مما قال درجة الاشتباها قلت كانهم لم يلتفتوا اليه الاختصاص الوصف

بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا اريد ضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي يذكره لجاز استعماله

الا مضروبه وقد صرح بعض الحواشي بالطلبية المحكية قوله اي مستحق لان يؤمر بضربه ظاهره انه تاويل للقول

بانه عبارة عن استحقاق القول في حقه لانه قيل في ذلك ولا حاجة اليه لانه لما خص بالجمل المحكية

على حقيقة صحيح بلا شبهة الا ان يقال انه لم يرد المحكية على حقيقته بل اراد ... انه لا يوصف بتلك الجملة

الا في مقام اظهار الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتامل قوله واذا لم يكن فيه الضمير الرابطة تكون اجنبية

اي في بادي النظر فالتزم الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك

في الخبر الجملة واكتفي بما يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس هذا مظنة

عما لا يظهر الا لمزيد توجه ولذا بالغوا في رابط الحال ايضا فوق المبالغة في رابط الخبر وبما حققنا اندفع

ما قيل من انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا قوله ويوصف بحال الموصوف

كان مفردا او جملة وكذا عديله فلذا اخر الوصف عن بيان كونه جملة فتح قوله يتبعه في التنكير يحتاج الى تاويل

والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو بتجوز انه زيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن الا

وجهه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به نحو

زيد الحسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حاله قوله اي بحال قائم

قوله يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى في

متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال متعلقه بما ذكره وبل يتبادر ان لا يكون النعت في جاء في

علاحسن غلامه الحسن بل هو ما اول به اي كان بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة

كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كان بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف

اعتبارية يحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على

قائم بالمتعلق ويجري عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل بجملة على معنى

حاصل بالقياس الى متبوعه قوله والتنكير جوز الكوفيون مطلقا بالمعرفي والاخفش وصف النكرة المخصوصة

بها قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو

رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل وافضل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لا غير وافعل التفضيل المضاف

على من اضيف اليه وفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح

في الشرح في هذا المقام سهو بين وقع عن صفوة الاقلام قوله فان قلت اذا نظرت حق النظر ففيه بحث لان الالف

تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والمفعول الفعل مفرد كما كان والالف التي تلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير فيه

مستكن واما ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فيه فما ... الاحق انها الموصوف كيف ولا يوجب تثنية

الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع يوجب تثنية نحو جاءني هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف

مطلقا تابعا للموصوف في الخمسة الباقي ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فان يضربان في رجلان يضربان لا يتبع رجلين

بل لحق ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال المراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة

ما وله بمفرد مطابق قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد

غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه قوله وضعف رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع فانهم قوله ولحاق

علامتيه اللحاق بفتح اللام قوله ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لانه لا يضعف ذلك عن كونه كالفعل

في عدم الحاق علامة التثنية والجمع في مقام الاسناد الى الظاهر بوجوه ولو لم يكن كالفعل لمنع مررت برجل قعود غلمانه

لوجوب تمايعه للموصوف فيرجح قوله اجتمع فيه اعلان في الظاهر الخ الاولى ان يترك في الظاهر ليتصل الاستثناء
بلا كلفة ولئلا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين
قوله ويجعل الفصل خبرا مقدما على المبتدأ الاولى ان يجعل الحمله وجه ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول
في اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفصل على الفصل مع ضمير المتصل قوله فلا حاجة لهما الى التوضيح فيه ان اعرف
المعارف الذي فوق الجمع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبته فلو سلم
عدم حاجة الى التوضيح لترقي في الوضوح فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب لبلغا مرتبة المتكلم الواحد
فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي الضمائر قوله وحمل عليهما ضمير الغائب واجاز
الكسائي وصفه متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم الحكم وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال
هو من اسماء الله تعالى فهو فيه تعالى اسم ظاهر كما لو جعل الضمير علما فتامل قوله لانه ليس في الضمير معنى الوصفية اورد عليه
ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية
فحمل عليه ما قيل الاولى التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره
ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه نقل ما في الرضي ره الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع الضمير الغائب
الله لله لانه على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة لله لانه على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا قوله ثم المعرف باللام
والموصول لا يبقى المضاف الى المعرفة ولم يتعرض لانه يجيء بعد والمنادى والقياس ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصف
دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه قوله ولم يوصف ذو اللام اي بمثله اي بذي اللام الاخر او الموصول اما ان يراد
بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم
خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة في كونه ذا اللام وحينئذ يقال
الاخصر الاوضح ح لم يوصف ذو اللام الا بذي اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف
بان المراد بمثله ولو صورة قوله بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب
سيبويه لوفور المماثلة فاقدا لان هذا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه اذا انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف

الى المضمر دونه وعلى هذا يشكل جواز لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف
بالمضاف الى الضمير الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف
من المعرف باللام قوله اي باسم بذي اللام يجب ان يراد بذي اللام ما يشمل الذي واخواته قال الرضي ره
لا يوصف اسم الاشارة الا بذي اللام ونحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذي الكذا على
اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا في قوله باب هذا خصوصيته وبقوله باب اسم الاشارة لا الى ربط
بهذا اسم الاشارة فتامل قوله اي مع ان القياس ومثله من اسماء الاشارة والمضاف الى مثله قوله بل يجعل كل رجل
متصف بالعلم قوله اي قصد نسبة المراد بالنسبة ما يعم المتعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو
جاءني فيشكل التعريف بجاءني زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا كما سيجيء ويشكل بالمعطوف
في قوله وانواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام النسبة البعضية لان جعل المجموع
خبرا يفيد بعضية كل منهما فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا كان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك لان المقصود بالنسبة
نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه
وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالان اي المفهوم من لفظ المقصود او من المقصود منه قوله فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل لانها لم ينسب اليه شيء وهي التي لا شيء الا لان نسبتها غير مقصودة كالمبدل منه فادراج القصد
ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان الشرك بينه وبين البدل فاعرف القصد لا تغفل قوله واجب
فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه صحيحا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة
مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد حماره وبين قولنا جاءني زيد بل حماره فيجعل
احدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التعريف دون الاخر تحكم قوله ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا الا انه يحتمل
ان يكون قوله يتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو
المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف قوله ولم يكتف لعدم الاكتفاء نكات منها قصد زيادة
التوضيح ومنها بيان ما يقصد ايراده في المعطوف ومنها انه اما ان بعد الحروف العشرة فيطول واما ان يختل

فينبغي معرفة المعطوف موقوفا الى وقت معرفة العشرة في قسم الحروف اما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على
الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين
فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر دفع لاحد المقتضيين ولم يقل باحد قوله لان الحروف قد يتوسط بين الصفات
وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل
فقد جوز الزمخشري بيجيء على ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدها بتفصيل سيجيء والواو التي
لتاكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعاني التي سيجيء قلت لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقض
التعريف به ونقل عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة
من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا غير من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل
فان قلت للتاكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي التاكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يعدل عن عطف
المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التاكيد بمنفصل محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم
التاكيد على العطف وتاخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه
لان الداعي على الحكم بالتاكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرد الباب والافزيد ضرب وهو غلامه يحتمل ان يكون
من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل هكذا
في النسخ والاظهر لوجود الفصل اذ يطول الكلام بالمنفصل وقوله فحسن الاختصار فان طول الكلام حاصل لو اخر
الفصل عن المعطوف مع انه حين التاخير يتعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت زيدا انا اليوم وزيد يطول الكلام
كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز العطف على ما هو كالجزء من الفعل احتراز عن طول الفصل
بين المعطوف والمعطوف عليه قوله واعلم ان مذهب البصريين مبني على ان المسئلة خلافية والتاكيد استحساني
لا واجب قطعا كما يفيده مقابلة الكوفي مع جواز الترك وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين
النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه
لا معنى له انه جلب بهذا الغرض كما فانه لا يتعدد الا بين اثنين فان لم يلتبس نحو غلامك وغلام زيد وان تريد
غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تعالى

فبما رحمة من الله وبقولهم ضربتني من غير ما جرم قوله بدليل قولهم عني وبينك انه بيني لا يصح الا الى متعدد
وهذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد
وبين عمرو الا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير قوله مستدلين
بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن لا ينقطع استدلالهم على الاشعار بل استدلوا ايضا بالقرءان العظيم
وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام واجيب بجعل قوله والارحام قسما قوله جاء في كلامهم فيلزم ان لا
في جواز جاء في كلامهم وجوازا عجبني جاء لك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاء كلهم زيدا او اعجبت جاء لك
زيدا قوله وقوى الظاهر وليقوى قوله من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله الاولى نظرا الى غيره كما في قوله
وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم وعمرو
عمرو وغيره في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدا واجب التعريف محصولا فيه القائم
بضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من
تتمة المسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول يكون اعتبار امور في عبارة
المص لا يفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الش قد افرط في التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه
لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكلما يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق
المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه
لو كان وحده لام الفصل من كلمة فكذا المعطوف قوله كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى العامل
واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحرف فهو من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه هو المراد فلا يرد ما قيل
في كونه من الاحوال العارضة له تامل لان للعامل فيه دخل بعد قابلية الاعراب كذلك قوله اما نحو رب شاة و
سخلتها فبتقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول
على نكارة الضمير بمعنى ان الضمير راجع الى الشاة المذكورة لا الى شاة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة
سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه
فشاذ فلذا قال على الشذوذ وهذا الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي

جعل جوابا ثالثا فهو شيء يرد على عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا
جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة
اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني
على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضماير الراجعة غير المخصوصة نكرات على انه يصح ان يحمل قوله على الشذوذ في
علاوة فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب ان يكون الاولى ح تقديم قوله اي رب شاة وسخلتها شاة على
قوله على الشذوذ وبقي شيء وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا لتقدير التنكير ولا يجعل
علاوة فتامل **قوله** فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما المبتدا هو عمرو ولقائل ان يقول لم يتعين لذلك
لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدا رافعا الفاعل عمرو لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران **قوله** ولما كان
لقائل ان يقول هذه القاعدة يحتمل ان يكون قول المص وانما جاز جوابا لمنع عدم جواز ما عدا الرفع
فيما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو ومسند لجواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب **قوله** وانما جاز الذي جعل لجواز
هذا السؤال ثلثة احتمالات الاول منع كون الفاء للعطف والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه
بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة امر واحد
فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربط
به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن فجواب اخر بتقدير الرابط ولا يخفى عليك ان كون
الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية والاستفادة ما هو رابط للجملة الثانية
بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية
مع الاولى كواحدة كذلك تعقيبية لانه في قوة فيغضب زيد عقيب طيرانه **قوله** بسببه الضمير راجع الى طيرانه اي يغضب
بسبب طيرانه **قوله** اي اذا وقع العطف يعني قوله اذا عطف مسند الى مصدره من قبيل جد جده والزوان [?] وقوله
على عاملين ليس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطفا اي عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال
بعض شارحي الكتاب ابعد منه والحق مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوز عنه **قوله** مختلفين اي غير متحدين ما ذكره
في توجيه مختلفين فلا عجب انه يقضى منه العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجه الوجه ان يقرر في محله ان لو

قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشمول الجنس ومنه قوله تعالى وما من
دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصفه بعاملين بمختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال الاحتراز
عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فان زيدا وعمرا معمولان لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل عن
الفراء انه على تنازع العاملين فيجوز العطف عليهما لان العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين
في المفعول **قوله** اكل امرء تحسبين امرا تحسبين يقتضي مفعولين فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول
الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المص ونارا توقد مضارع التفعل حذف احدى
تائيه والتوقد لازم ومتعد وهو هنا لازم لعدم جواز حذف الثاني من المجهول **قوله** فهذا حذف وان كان بحسب
الظاهر جائز الكثرة لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة دفع لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتيب الجزاء على الشرط نظر
لانه كيف يترتب على العطف كما يدل عليه اذا والماضي عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة
والمرتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمال وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على الارادة
ورد بان عدم الجواز لا ينشأ من الارادة بل هو ثابت اريد او لا وهو مندفع بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه
والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليبحث عنه لانه لم يجز **قوله** وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
جار في جميع المواد عند الجمهور ورد لما يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة فيتم نامية [?] الحكم لانه انما تم
بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا ح
انه يفيد البيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب فيكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء او ان
مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو
المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا والجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب وبيانه فيه
اعلم ان الشيخ الرضي رح لم يوافق نقل المص ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا
فيما كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتاخرون لا يجوزون الا
اذا تقدم المجرور في العطف المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا لخصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف
عليه بالاتصال بحفظ فاحفظ **قوله** التاكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق

بالعطف قيل قد يزاد في التاكيد اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون
ونحو لا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة لكن لو اخر
المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التراكيب وقد راعى ذلك في
ذكر الفاعيل الخمسة قوله فثبت عنده وتحقق الظاهر فيثبت ويتحقق قوله او في الشمول اي التاكيد بما
يقرر امر المتبوع ثم نبه بذلك على ان ذكر او الشمول بعد قوله في النسبة ليس لغوا لظهور ان جاء القوم كلهم
ايضا يقرر امر المتبوع في النسبة شاع ويفيد ان النسبة الى جميعهم لا الى بعضهم وافادان تقرير امر المتبوع
النسبة فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول قوله يقول جاءني القوم
ثلثتهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة مضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة فما فوقها ولا يؤكد
بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في جاءني رجال ثلث
قوله فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التوكيد فالتعريف
جامع لجميع الافراد واذا عرفت هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد فنقول الحق الصفة والعطف فظهر
ان التعريف جامع مانع وقوله وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواقيت ليست بالوضع لو تعرض للتاكيد متبوعها
لكان انسب قوله لفظي يختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي يختص بالمعارف مطلقا عند البصريين و
نفسه وعينه منه عند الكوفيين قوله او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم التكرير اللفظ وان كان
مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا لقصد به الفرق بين ضربت انت
واجمع واكتع فان الاول في حكم تكرير اللفظ لفظا لان المخالفة ايضا بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم يتنبه لغرض
واعترض بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع اعلم ان من قال ان الضمير في انت هو الثاني وان عماد فالتاكيد
في ضربت انت واخواته بتكرير اللفظ الاول حقيقة قوله في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء
به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم
او باخر نوع منها تكرر بتكرير عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا
واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم قوله ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي قلت

على اي تقدير يشكل باجمع وتوابعه فانها لا يجري فيها التاكيد اللفظي ورد بما ورد من الشمول السيما وبغير
من كلها بالشمول للانواع لا لجميع الاشخاص قوله وهي نفسه وعينه وقد يزاد الباء الزائدة في عينه وكذا في اجمع فضمان
الى ضمير المؤكد وقد نبه المص على ترتيب الفاظ التوكيد اذ اجمع لكن الجمهور على تقديم ابصع على ابتع والزمخشري
يفرد في تقديم ابتع والمص يتبعه قوله قيل لا معنى لقوله لهذه الكلمات الثلث وعلى هذا الاوجه لذكرها الفاظ في
التوكيد لان التوكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملا ولهذا لم يذكر المص مثل حسن بسن في التوكيد والحق
ان دراج هذه الالفاظ في التاكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملة في كلام العرب
لابد من ضبطها في الصيانة عن الخطا في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي ره التاكيد اللفظي على ضربين احدهما
ان يقول الاول والثاني ان يقربه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه
اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا
وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون ظاهر معنى متكلف غير ظاهر نحو
خبيث نبيث من نبث الشر اي استخرجه واستفيد مما ذكره ان مرادنا تاكيد لفظي مع انه ليس تكرار اللفظ الاول
حكما ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص جعله صفة كاشفة ولا يخفى انه
اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد قوله ويمكن استنباط مناسبات خفية لاشتمال كل منها على خروج
من النقصان وعلى تمام تناسب العموم المستلزم لتمام النسبة قوله اي يقعان يعني جعلا عامين لشمولهما الواحد
والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث قوله وانفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل
في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما
لفظا ومعنى فيما لفظا وبازيد وعمرو وغلامهما ولايهما لفظا بل انفسهما قوله باختلاف الضمير في كله
وجمعه وعامته كذا في تسهيل ابن مالك قوله وهي اجمع لا دلالة على الاجتماع عند الجمهور خلافا للمازني والمبرد
كذا في الرضي قوله واجمعون في جمع المذكر اي العاقل قوله او الجمع اي الجمع الذي يجعل في حكم الوحدة وما هو غير
جمع المذكر السالم قوله وجمع في جمع المؤنث السالم وما في حكمه في جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي
في العاقل الغير السالم ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جوازجاءني الانسان كله

من غير ان يعتبر الاثنان فقد افسد من اصطلح قول المص ذو اجزاء بتاويل بدني يتعدد افرادا كان او اجزاء قوله
يصح افتراقهما حسا او حكما قيل لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي فذكر حسا لغو وفيه نظر لان المص
حكم بصحة الافتراق الحسي ولا محصل للرد عليه من غير نقل ائمة العربية بناء على انه يلغو التاكيد بكل في الفرق
حسا بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوهم الافتراق في الحكم في بادي الراي فيحسن
التاكيد بكل بهذا القيد قوله بخلاف جاءني زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق
الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا
حسن ذكر التاكيد لدفع ما يتوهم الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي قبل التامل في الحكم قوله اكد ذلك الضمير
او لا كانه دل عليه المص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل
بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال اكتع واخواته باجمع وشدة اتصال هذا الحكم
بالحكم السابق او يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخواته وبهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواته
اتباع لاجمع وحل وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبها يقول فتامل فاعرف قوله البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف البدل من المنسوب ما نحو ضيقني زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود
بالنسبة اي بقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى
المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني في جاءني زيد اخوك اخاك تكلف يصحح التعريف بان جعله بمعنى قصد نسبة
نسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل نسبته مقصودة
من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا يبعد زيادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع
اليه كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهو وحال النسبة من تقريرها
وتمكنه في الذهن كما في البواقي قوله دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى
المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المقصود في كونه مقصودا وقد قيل عما نبه عليه الش من كونه حالا
لطرف النسب او حالا من المستتر فيه اي متجاوزا عن المتبوع فانه يكون المعنى انه مجاوز ما نسب الى المتبوع فانه
اليه والحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب الى المتبوع ولا محصل له كما ترى قوله بل يكون النسبة

توطئة وتمهيد له اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يحصل فيه توطئة وتمهيد لكن فيه
لبيان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط وموجب التقرير والتمكين في حق البدل قوله والبيت
ما نسب اليه من عدم القيام مقصودا بالنسبة الى زيد فيما قال الظاهر ان يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف
ان ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبته الى احد ففي الكلام قلب وليس كذلك والقلب فيما
هذا المقام بعيد عن القلب المعنوي وليس نسبة ما نسب الى احد من عدم القيام مقصودا بالنسبة
الى النسبة اي زيد بان يكون القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان
تصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما
سمعت في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره
كانه قصد الى النسبة على طريق اخر في الدفع قوله اي بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية
صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم
ليستقيم اسم القسم الثاني وهكذا في اخويه وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنه
فبيان ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخيرين لامية لاد في ملابسة بيان ما هو اصل بلا بعض معنى الاضافة
لا معناه المراد في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية
وما اجيب به من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فهو بين اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية ولكن ما اجيب
عنه من انه بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور بمن المقدرة وان لا يجوز
عطف على المجرور بمن المذكورة اذ لا محصل له قوله اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو جاءني زيد حماره فانه
لا اشتمال لاحدهما على الاخر فكانه جعل وجه التسمية اكثريا على غير مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال
المبدل منه على البدل باعتبار تشوقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكره
وهذا وجه تحقيقي مطرد بخلاف ما ذكره الش على هذا فقس ومثل ما لا يحتمل قوله وبدل الغلط اي بدل سببه
جعل الغلط مصدرا والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملابسة
قوية اذ هو الشايع في اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة في الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدفع نظر جنابها

لمن هو اهلها تفضلا عن المنعم كل نعمة بوضعها او جلها فيقول بدل الكل بدل من الكل المبدل منه جيء بجميع المبدل منه

فهو بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول لترك جميع المبين بالبيان الاول وجيء بجميعه بالبيان الثاني فلم يبق شيء

من المتروك بلا بدل فما جيء به من التابع بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل

من بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد يده نسبة القطع اليه اجمالا فقيل يده

البيان المبين اجمالا بالبيان المبين تفصيلا فتفصيل اليد بدل من اجماله فهو بدل البعض اذ غير اليد لم يبدل

ترك بلا عوض ولم يجد شيء من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل و

حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل على المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواحد البدل

ما اشتمل على المتروك فخذه واغتنم ولا تبتهج من تبديل كلماتهم غضنفر بغضنفر فانه عرقها الانتباه ولا تبدل الكلمات

ولا يشاركها فيه كلمات من سواه **قوله** فالاولى جعل مدلوله مدلول الاول ولم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني

غير الاول وفي مثل هذا المقام ينبغي اظهار المغايرة **قوله** يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما لانه لا يلزم

اتحاد مفهومهما بل قد يكون نحو زيد ضربت اباه وكثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما

قد يجوز عدم اختلاف مفهوميهما نحو زيد واخوك انهما ذكرا على وجه التمثيل **قوله** والثاني جزؤه اي جزء المبدل

لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه في المقام المعلوم لانه راجع الى الاول في قوله مدلوله مدلول الاول

اراد تعيين الاول وقوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلوله وهو ليس من عطف الثاني على الاول وعطف

على مدلول الاول كما هو الظاهر والا كان عطفا على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المص **قوله**

بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى المتبوع الملابس اجمالا زيادة قيد في عبارة المص لا بد منه لاخراج بدل

كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه **قوله** بغيرها الاولى والاوضح تركها الملابسة والقول بان بينهما

ملابسة غيرها **قوله** نحو نظرت الى القمر فلكه قيل ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون

مثالا لعدم الاشتمال وكذا المثال الاخر قلت اذا لم يكن في الفلك قمر علم المخاطب بان ذلك يكون الاسناد

موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت برج الاسد فقال نعم رايت

درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل **قوله** والرابع ان يقصد اليه فيغلط لان القصد الى البدل قبل

وتمام ذكر خلاف ما قصد بالقصد او النسيان او سبق اللسان فكان مرادا ان يقصد الى البدل من حيث انه بدل

يعني ان يقصد الى الابدال بعد ان غلط بغيره فانهم لم يقل بعد ان غلط بالاول يقينا **قوله** اي نعت بدل الكل

وجعل الشيخ الرضي هذا ليس الا في بدل الكل بل عند ابي علي بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على فائدة

فانها المبدل منه نحو قوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين **قوله** لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه

في الكل يحمل بالمراد ولم يخصه ببدل الكل كما قال المص وقال في بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير

يرجع الى المبدل منه تخصيص البدل اما بالاضافة اليه او توصيفه به هذا فلا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان

الاضافة ايضا كالوصف جائز لنقصان النكارة الى ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل فلذا خص **قوله** نحو

لزيد ون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك وانقضوا

على انه تاكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة فالضمير

الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة لكان تاكيدا **قوله** وبراءة يشدد نيش

لا غرنبا سوده ما في وقوله ان كان فجر اي كذب يقال عين فاجرة **قوله** قال اللهم صدق وصدق الظاهر يقول

لان خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا **قوله** وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير كتضمين

التركيب معنى الجعل ترك جاء بمعنى ودع بمعنى صير صرح بالثاني معنى تسهيل ابن مالك وجعله بعد المعنى من دواخل

المبتدا والخبر وصرح في القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يفرق قال جعل بمعنى المصير لتضمين الترك

معنى الجعل **قوله** وهذا الحد لا يصح الا لمن ماهية المبني على الاطلاق اي هذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر بعد

اي الاسم المبني فهذا انما يتم لو كان معرفة مبني الاصل موقوفا على معرفة المبني لا الاصل لكن ممنوع لانه يمكن

بما ينبه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي **قوله** اذ لو لم يعرفها يعني لو لم يعرف ماهية المبني

لكان اي تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم

تعريف الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المبني فليس الا تعريف

الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل لانه لا يتناول

مبني الاصل **قوله** مبني الاصل وهو الحروف والفعل الماضي لم يبين مفهوم المركب الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق

عليه لانه سبق معرفة مفهومه في تعريف المعرب قوله ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر في مخاطب

الحاضر باللام قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فانهم

قوله او غيرها وهو الاشارة الحسية قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا المنع كما يتبادر الى الوهم ويمكن جعلها مانعة

الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبني الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما دفع غير مركب بان يكون سببه عدم

ولا خفاء في انه سبب البناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه للشك حتى ينافي التعريف

فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من القسمين غاق صوت الغراب قلنا الاصوات ليست من الاسم المبني لانها

موضوعة فليست كلمة فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها قوله اشار الى تقديم

ما مفهومه وجودي بشرفه او نقول التركيب في المعرب مقتضى الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضي مقدم على رفع

المانع شرفا وفي المبني المناسبة للبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق بالتقديم او نقول عقد

بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب فالاهتمام به اهم وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب البناء لا باعتبار

عدم التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تامل قوله من حيث حركات اواخره لا من حيث انفسها فانه لا يقال للمبني

الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لان يا زيدان مبني على الالف ويا زيدون على الواو

ولا رجلين على الياء ولا ايضا الحذف الحروف ضم وكسر وفتح قوله والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها بناء على ان المراد

باللقب ما يعبر به عن شيء جريا على اللغة لا اسم العلم كما هو مصطلح الصناعة وان التعبير بها عنها لا بخصوصها لاشتراكها

بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرها قوله وحكمه الى آخره حصر ان يؤخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه لان غيره جعله

للمبني فنبه على انه كلمة الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول وفيه نظر

لان حكم المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف

اخره باختلاف العوامل قوله وبعض الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان اي معربة وحدها

لقلتها ولئلا يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات

قسمان مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو بعلبك فقيل وينبغي ان يقول وبعض الكنايات ايضا ليخرج فلان وفلانة

قوله فهو ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية يعني لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بما الشرطية والاستفهامية

والصفة والتامة ومن باقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة

من الاسماء المبنية موصولات كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التي ليست بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال

ليس مجرد اسم الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة عشر وبعلبك في

انه مبني مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركبات

ولا ينتقض وغير مع ما وان وان لدخولها هكذا في بعض الظروف قوله المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع

هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة بهذه المفهومات والتعريف المذكور

مبناه التحقيق وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجهما فخذ ما اثبتك وكن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة

ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا يندفع

ايضا لفظا المتكلم والمخاطب هذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى الوجهين لابد من حمل متكلم واخويه على الاستقراء

والعموم والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب قوله ويخرج

بهذا القيد لفظا آه اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة وبهذا افرد القيد ولم يورد منه ان الغرض اخراجهما

فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصفه الغائب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما

قوله فان الاسماء الظاهرة آه بيان لصحة خروجهما مع انهما داخلان في الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان

للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري

المتكلم اما الثاني فظاهر واما الاول فاما المتكلم فظاهر واما المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من

حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب ولفظ المخاطب

لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاحسن الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب هذا

ومنهم من قال ويخرج آه متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجهما بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب

ذاتاهما ولفظاهما موضوعان لمفهوميهما لا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه و

قس عليه حال المخاطب وهذا فرية بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكي عن نفسه في تقييد

المتكلم واياك ان تحمل كلام الشارح على ما ذكره هذا القائل بشاهد من تلامذته فلعله سمع منه لان شهادته

البيان اصدق في حمل اللفظ على ما هو الصحيح المنون قوله او تقدير الشخص ضرب غلامه زيد بجعل المقدم رتبة داخلا
في التقديم لفظا لكن تقديرا لانه انسب حصر لسائر الاقسام نعم يجد انه شاع مقابلة لفظا بقوله تقديرا لجعل تقديرا
بمعنى ملتبس بمحل البيان قوله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا
باللفظ باستعماله فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا قوله فكانه متقدم من حيث المعنى
اي كان لفظ العدل متقدم من حيث اجل المعنى وتقدمه تقدم ضمير كانه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغي
ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر فكانه تقدم ذكره لفظا قوله فانما
جاء في ضمير الشان لا يصح الحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علة المجيء كان قوله لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره
مستدركا وكان العبارة المحررة فانما جاء في ضمير الشان قصدا انه والضمير راجع الى المتقدم الحكمي قد يكون
لا للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين قوله وهو مرفوع ومنصوب
ومجرور الاخصر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب قوله الاول ضربت ضربنا الى
الاولى ان يقول ضربت واضرب وضربت الى ضربت وضربن ليكون افراد المضمر المرفوع المتصل مستوفاة قلت انما
الى باقي الضماير المتصلة بها دائرة على التصريف المعلوم في الصرف فلم يعمه الماضي والمستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه
على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلا تغفل قوله
المشتهيين او لهاتين لعل المستتر في المشتهيين بدل البعض من الكل واشار به الى ان كلمة الى للاسقاط لا لاخذ الحكم
قوله وانما بدا بالمتكلم الصرفيون يبداون ثم يراعون اسلوب الترقي قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف
عن ضمير المتكلم الواحد قوله هو انا اجماعا هكذا ذكره اللب وقال شارح اللب اي اجماعا من البصريين والا فالفراء
جعل الضميرات بكماله وباقي الكوفيين ذهبوا الى انه ان بعضا بعضه وانا عماد قوله كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة
ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المص وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف
على المستتر كراهية حذف الفاعل وهذا كلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اول الشرح ونلقيا فيه لطف لقد بينا
التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التحقيق قوله خاصة في القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل يستتر او
من المبتدا والتاء للتانيث اي طائفة خاصة وفي الهندي التاء للمبالغة او الخاصة مصدر كالعافية والنقد

خص خصوصا والجملة معترضة هذا او للبيان بجعل الجملة حالا لابتدائه وقد خص خصوصا قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
لا حاجة الى تقدير هذا القيد لان الكلام في بيان اسناد المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون في المسند
الى الظاهر لا في بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد وقس عليه نظائره
قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد كانه سهو من قلم الناسخ وفي الهندي واحدا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الشرح غيره الى واحد وفوق الواحد لانه احصر واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى
على اثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى
او مجموعا والاوفق بما اشتهر تفسير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف
زمان اي زمانا مطلقا ولا منصوب بقوله يستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله وفي الصفة مطلقا ليس
حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والا لوجب ان يقال مطلقة الا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله
وسواء كان الضمير مفردا الخ سواء كان الصفة والا لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثنى او مجموعة مذكرة
او مؤنثة لانه لا يصح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل
او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت الخ بيان مطلقا بمعنى زمانا مطلقا
بحسب المعنى قوله فلو كانت الضماير لا تتغير الصواب ما تغيرت وكانه سهو من قلم الناسخ قوله فيهما اي الالف والواو
في الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع قوله لاجل شيء بنى على ان اللام في لاجل للتعدد المتصل
للتعليل لا للوقت لانه علم في التعليل قوله فمتى امكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوزهما هاهنا على السواء قوله
وذلك اي تعذر المتصل بالتقدم قبل تفصيله قاصر لانه لم يشتمل القائم انت وفاعل المصدر اقول القائم انت داخل
في الفصل لغرض وهو دفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغائب او المتكلم ومن فصل المفعول الثاني
اذا التبس المفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال في باب علمت اولى
ومن فصل الضمير بعد انما فانه يجب لا لالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب لو وجد شهد به شرح المصباح وانما يتم الثاني
فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى تقدير العامل الظرف ولا يدعي
الى الغرض بل يصح تعلقه بالفصل ويصح تعلقه بما قدره من غير فصل قوله اي حذف عامله ينبغي ان يراد حذف عامله

نعم انه لو حذف فاصلها لم يخرج من الاتصال كقولك زيد اضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير
بحذف عامله عن الاتصال قوله اوجواو الضمير مرفوع لاتصال الاولى غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض
بضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب الضمير
قوله او بكونه اي يكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت المراد بالجر ما ان يكون نعتا او حالا
او صلة او خبرا او لو قال او يكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه
لرفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوي لاختيار التمثيل بما لا التباس فيه
انما قال صفة لان الفعل الحاصل الجاري على غير من هي له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي قوله
لانه لما انفصل الضمير على خلاف الاولى انه جعل انفصال الضمير علامة لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه
المناسبة بجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس
فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا ينفصل الظاهر لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان يقتضي لما جعل جوابه ماضيا
قوله انما قال من هي له لا ما هي له لاختصاص في ادا الاولى بل الصواب ما هي له وما ذكره من النكتة الاسم ولا يغني من جوع مع ان العقلاء
في جريان الصفة عليهم ثم اذا الاصل ما هو الاكثر قوله احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها قال سيبويه ان كان
ان لم يكونا غايبين جاز الاتصال وهو عرفي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غايبين لم يجز خلافا للمبرد على الغائب
قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح قبل ترجيح الاول في ضربه اياه لكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيته
اياه بكونه فاعلا في المعنى قلت لاحترازه عن التقدم بلا مرجح في بادي الرأي والترجيح كما ذكره محوج الى ضرب من التأمل
قوله وحكى سيبويه تجويز الاتصال لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة في الاتصال لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة
دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف
غير موضعها واستجاده النحاة قوله وان شئت اورده منفصلا لما لا الرضي الاولى في ثاني مفعول اعطيت الاتصال و
في ثاني مفعول علمت الانفصال قوله ورعاية الاصل اولى رعاية من المشابهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض اشارة
الى نكتين اولهما احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول
الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقية والمفعولية تشبيهية قوله فالاكثر لولا انت كم لم يقل لولاك وعسيت الى اخرهما

المبرد مذهب

٤٠

فيكون اتصل لئلا يتوهم انه يجب فيهما لما لو لم يوقع هذا الوهم بجعلها في قوله وجملة لولاك وعسيك الى اخرهما
لعدم خوف الالتباس المقتضي بغيره قوله لكنه غير الاسلوب تنبيها على ان الفصل ضروري ولو غيره الى الظاهر المتعارف
في التصريح اولى وفي تغيره مع فوت كمال الموافقة ايهام خروج ضميري المتكلم عن الحكم قوله ان لولا في هذا المقام بمكان
حرف جر كانه جعله في حكم حرف الجر ومحمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا في معنى
لم يكن كذا لوجودك قوله فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير والتصرف فيه لكونه معمولا اولى لان المعمول محل التصرف
وكذا لكونه متأخرا لان التأويل في المتأخر تأويل عند الحاجة قوله ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتدأ
مع الياء خبره لانه حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون وقوله ويختار في ليتني وقوله وعكسها لعل
معطوفا على الحال وقوله ويختار مستثنى من التخيير وكذا عكسها لعل او قرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا
ليت ولعل قوله لتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة التي هي اخت الجر وهي كسرة تكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة وكذا
لم يحاش عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يصان عن اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد ليس كسرتها
اخت الجر ومن ههنا ظهر انه لو قال لتقي الماضي عن الكسرة لتم وان ذكر الاخر مما لا يحتاج اليه قوله ولهذا سميت
نون الوقاية حكما اي نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية تأمل قوله بخلاف كسرة تضربين فانها في الوسط
لشدة امتزاج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم فانه مفعول ولكونه علامة الاعراب بعد الياء المتأخر قوله
وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين ما قبل الياء وانه يقوى
ما منعها الجر فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم يعد منها المحذوف لا لتقاء الساكنين
قوله وليت يجري في ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار فالاولى الخيار وان ولعل مستغنيان
عنها قوله تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما او يحمل لعل على لغاتها قوله ويتوسط بين المبتدا او الخبر فيه تجريد او تأكيد
لان حق المبتدا والخبر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر
توطئة بقوله وبعدها وهما وان لا يكونا بعد العوامل مبتدأ او خبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة
لان المبتدا والخبر ليسا متعينين حتى يجب اتصافه ما قصد بهما عن مفهومهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب
من قبيل رأيت هذا الشاب في شابه وصباه لانه تعليق المشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فتبصر

في كون ما نحن فيه حقيقة بكون هذا التركيب حقيقة فضل غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز
او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز قوله مطابق للمبتدا ولا يصح ان يحصل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير
فلا يصح كون ضمير المرفوع مبتدا فمن تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سهى قوله لم يقل ضمير مرفوع
لمكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق
وان اختلف في كونه ضميرا او بعد كونه ضميرا في كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه ان قوله صيغة ضمير مرفوع يتبادر
انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجميع وانما استغفا فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده قوله ويسمى هذا
المرفوع فصلا الاولى ويسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد قوله وذلك التوسط ليفصل
اشار الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله ويتوسط لا بقوله ويسمى فصلا وذلك لان اللام المعتبر بعدها ان لام
كي ومعناه سببية ما قبلها لما بعدها والسبب ليفصل بين كون المبتدا نعتا والخبر المتوسط لا التسمية
قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا كان المبتدا على اصله وهو التعريف ولما لم يحتج الى ضمار الفصل فيما هو
الاصل من المبتدا المعرفة والخبر النكرة حمل اليه ما احتيج اليه من المبتدا النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل
او افضل من كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه
مبتدا او تاكيدا كما [illegible] هو ابكى واضحك وفيه بان تاكيد الظاهر بالضمير لم يعهد ولا يخفى ان الكلام
على السند الاخص قوله اقتصر على مثال افضل من كذا او قال اقتصر لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل
كل استغناء فيكون ايضاح لغيره بطريق الاولى قوله وبعض العرب يجعله مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة
بكونه مبتدا لو كان معنى الجعل مبتدا الحكم بكونه مبتدا احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه هو ما قاله
انه يجعله في الاستعمال من افراد المبتدا فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل الشي متصفا بمفهوم شي
لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشي قوله ويتعين الرفع متعين ولم يقل الرفع متعين بالخبرية لتعينه فيما سبق
ويتقدم قوله قبل الجملة اي الخبرية الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ الابتدا والخبر نحو
فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد ان يقال المعنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع يقتضي التقدم ان يكون
هناك متاخر انه او خبره فهذا التوجيه مقتضاه وجعله مجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم

وجعل المضاف اليه الجملة غير مضاف اليه بالتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه
فلا يخفى انه عبارة في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها وجيها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون
قبل الجملة او لا يشعر بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن مفهوم متقدم
لم يسبق عليه مرجع لين قبل الجملة لعدم ما يحترز به مع ان هناك ما يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير
ربه رجلا ولا يبعد ان يقال المراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير
الشان والجملة لمجيء التمييز للضمير او الجملة معترضة قوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة للجنس
لتجعل الجملة بعده تخصيصه فيتغاير ان ردا على من قال وضع الظاهر موضع المضمر لان تفسير الضمير بالجملة
خلاف ما هو شانه فكانه من مظان التقرير ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه فتدبر واختر احسن
الدرر قوله ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا وجه حسنه انه المسموع واما تانيثه بتاويله بالقصة مع
عدم كون العمدة فيها مونثا بمجرد قياس حال عن السماع كما حققه الرضي قوله والظاهر ان قوله ويسمى ضمير الشان
والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعني قوله يفسره قوله فانه لا دخل الى آخره لا يقتضي التدخل في القاعدة
ان لا يكون له دخل فيها وعلة لثبوتها بل يكفي ان يكون لتقييد ضمير الغائب بعينه قوله وايضا يلزم استدراك
قوله ام وفيه بحث لانه قاعدة اخرى مبينة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر اخر من تمييز او حرف تفسير اعلم
انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع لتعين المرجع من غير حاجة الى مفسر ويصح ان يكون ضمير الشان منه
باعتبار انه راجع الى الشان او القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعده خبرا صرفا لا تفسيرا للضمير واثبات انه
لا يرجع الى الشان المتعين في مقام وذكر على الابهام تفسيره ونحوه القصة قوله ضلي هذا لو لم يحمل التقدم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقوله الشان هو زيد قائم لما رايت ان توجيهه السابق بقوله يتقدم بعيد
لم يتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير
بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد
هو زيد قائم فلا ابالي بانتقاض القاعدة به قوله واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا فالاولى عدم الفصل
بين هذا المنفصل والمتصل بالمنفصل قوله فان كان عامله معنويا لم يات بحث المنفصل وحصران يقال ل

ان كان مصنوبا او مجرورا فهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا فليكن مستترا والا فبارزا **قوله**
فانه لا يجوز ذكرهم لكونه عمدة يرد بلا دليل عليها الا الاستقلال ما بعدها والا فالمبتدأ مع كونه عمدة يحذف
قوله ومثاله اي مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير الشأن لان كلمة ان لا تدخل
على الكلم المجازاة كما ذكره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجاذو جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية
قوله فانه مع كونه منصوبا لازم فليحذف فحذف ضمير مرادا بلا دليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاهل اللسان
وطريقا واضحا **قوله** مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة لكعدة وان
كفرت تأمل **قوله** وهي ذا اي اسماء الاشارة ذا حال كونها فيه ان ذا ليس جزاء بل الجزء المجموع فليس فاعلا
حتى يصح جعل ذا حالا بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع تدبر ولولا هذه النقض لكان لتوجيهه الفضل وقيل
محذوفا اي هي خمسة **قوله** ان هذان لساحران على احد الوجوه ثانيها ان بمعنى نعم وثالثها ضمير الشأن محذوف
هكذا نقل عنه في الحاشية ويرد الوجه الثاني ان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ والثالث ان حذف ضمير الشأن
ضعيف **قوله** ونحو ذه بقلب الالف ها او الياء اي الالف من ذا او الياء من ذي فالالف ها او الياء **قوله** بوصل الياء الحاصل
من الاشباع او من ابدال الالف بالهاء والياء معا **قوله** ولا يثنى من ذلك اي لا يورد على صورة المثنى ولا في التثنية
في المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين ولو كان مثنى لم يكن في تعيينه مفهوم تعيين لان المثنى المعرفة لا يثنى
بعد التنكير **قوله** واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها وكذا كتب في الواو لئلا يلتبس اولى
بالى حرف جر ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يظن انها يكتب بالياء في اولئك لان
المكتوب فيه مركز الهمزة **قوله** فهو في الحقيقة ليس منها يعني من حروف كلمة اللحوق التنبيه على انها ليس في الحقيقة منها
على ما يوهم شدة الامتزاج وكتابته كحروف الكلمة ولم يفصل ولم يتصل بها لئلا يتوهم عدم جواز الفصل بينها
وقد سمع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثيرة ومنه قوله تعالى ها انتم هؤلاء **قوله** لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل
يمتنع وقوع الظاهر موقع الضمير المتصل والمنفصل انها اسماء وفي ان ضمير المتصل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ
بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذلك انت مكسورة التاء
لو معنى ذاك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل لها من الاعراب فيكون الكاف في ذلك حرفا **قوله**

وهي اي حروف الخطاب خمسة تأنيث خمسة للمذكر مميزها وهي حروف الخطاب والحروف يذكر ويؤنث ولو
اعتبر تأنيثه هنا وقال وهي خمس لكان فيه حروف الخطاب الا انه راعى المناسبة بقوله في خمسة **قوله** مضروب في خمسة
جعل قوله خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة
موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين **قوله** وانما قلنا من انواع اي نفي ما يتصل به حروف
الخطاب بلا خلاف الى ستة فلا يرد ان ما عدا ان الواحدة سبعة **قوله** وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لا يستعمل
الا للمتوسط والبعيد واللام المنصيص على البعيد **قوله** ولما رأى المص ونحن نقول لنه على ان حكمه هذا
مستند الى التتبع ومشاهدة الاستعمال ويؤيده ما ذكره انه لم يقل ذا وهي للمذكر القريب **قوله** ولا يبعد ان
يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك يعني ان كلمة ذلك هنا اشارة الى متوسط يستحق ذاك **قوله** على سبيل التشبيه
بالكاسوي كان ذلك الغير فيما نحن هنا لمثال ولا يبه لله الواحد القهار او غيره وقوله وانا ما عداها
الى الله وجه تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة
في المكان وغيره وبينها وبين ما عداها فرق آخر اذا استعملت في المكان وهو ان هذه الالفاظ لا يكون الا
ظروفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزمه ان يكون ظروفا **قوله** اذ لا يصير جزاء تاما ان كان يتم من الافعال
الناقصة بني تفسير الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول الثاني انه لا حصر لها والاول انه ينحصر فيما ضبط
وفيما عداها مما التزم بعضهم في عمر ومنصوب فعال تامة ولا ينفك عن الاحوال فالمنصوبات بعدها احوال
تدم وهو الراجح في البيان الا انه جعل المنصوبات بعدها تمييزا ولا يبعد ولو جعلها الا لكان اوفق بانفراد في محله
وجعل بعض فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاولى
واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتدأ او الخبر والمعطوف مجموع العلم والموصول وليس كذلك بل مع
الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة الا مقارنا لا الا ماخوذا معها وعلى
هذا ينبغي ان يسلك في بيان ما استعمل في امثال الا بتمام الدليل في اسم الياء من ان الياء تمام بدون التمام والتركيب
عن نفي الياء والدليل فالمعنى ههنا ما لا يكون جزءا الا مع الصلة **قوله** ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة
لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط لاسماء الشرطية نحو من تضرب اضرب وما تفعل افعل الى غير ذلك لانا نقول

من في قولنا من تضرب مضروب فهو جزء بدون صلة وبهذا عرفت ان من قال يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحي

الا انه ينقض الحد على الشرطية فقد سهى سهوا بينا قوله وذكر العائد لكي لا يخفى انه تكلف ومعه لا يلزم ان يكون

ما لا يتم جزءا لعدم الدخول في مفهوم الصلة قوله ولما كانت الصلة يعني ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر

حتى يرد ان التعريف غير مانع قوله عبر عنها بقوله وصلته اي ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية ثم ما قيل لو قال

ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير لكان اوضح واخصر قوله او ما في معناها لا حاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل

والمفعول مع مرفوعيهما مركبان تامان خبريان قوله والعائد ضمير لا غير ضمير لم يفرق المالكي في التسهيل

العائد على المبتدا والموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب منابه وصلة الالف واللام اي اسم فاعل او

مع ما يتعلق به اسم الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلته بين الجمل هذه الجملة والتعريف لها لانها

في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة باللام ما عدا ما قبل الاقتصاص من الالف واللام ببعض الجمل وهي اسم الفاعل

او اسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون

صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما بعد هما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا ثباتا ولان بالفعل

ملابسة اعني الجملة قوله وهي اي الموصول يعني المرجع ماخوذ من السياق قوله واي اي مضافا الى معرفة لفظا او

المعنى الذي وفرعيه وكذا قوله وايه بمعنى التي تريد به وفرعيه قوله المنسوب المبني لعلي ملبس في النسبة احدى الياءين

الفاء والاخرى همزة نحو ذا عن اجتماع الياءات قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة

بعد ما الاستفهامية كانتا ولا ولم يجوز البصريون الا في ذا الشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم

زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصول قوله والعائد

المفعول هو اي عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها

لا اذا كان فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يختص بل يعم المجرور والمرفوع ايضا

ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدا يجوز بشرط

ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اي او يطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله

فانه طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين تطلبه الصلة او باضافة صفة ناصبة له

نحو الذي انا ضارب زيدا اي ضاربه قوله باب الاخبار بالذي تسمية الاخبار به لانه اول ما يعرفه المتعلم من

الموصولات ولانه جرى العادة بالتمرين به والا فهو جار في كل من الموصولات فنقول من ضربته زيد وما فعلته خير وقوله

او ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام وح المراد بالذي الذي وفروعه اذ قد يلزم ان يخبر باللذان مثلا او ان

نحو جبر في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما فعله ما ينبغي للمتعلم لا مضارع المعلم فاعرفه قوله بعد بيانهم طريق الاخبار

يشعر بان تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وذا غير لازم لان الامر يجوز ان يكون قبل التعلم فيذكر

فيه مسئلة تصدير الذي ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس

في هذا الباب مثل قوله اي باستعانة الذي او بما يعبر عنه بالذي غالبا صلة الاخبار قوله صدرتها هذا يشعر

بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدا ان يكون موصولا ولم يذكر في موضع في شيء من كتب النحو فلعلهم

اقتصروا على ما هو الاصل في باب المبتدا قوله اي موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار

ما يؤول وكذا ان تريد بكلمة من التعليل اي المخبر عنه تحته وسببه قوله واخرته اي المخبر عنه من الضمير عبر التاخير

بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره متقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة قوله ليصح بناء اسم الفاعل او

منها يشعر كلامه بان لك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل والمفعول فتقول الضاربه انا

زيد او تقول المضروب في زيد فتنبه وتنبه بالتعليل على ما صرح به من شروط الجملة الفعلية ولذا الحق

مع انه ليس من دابه تعليل المسائل قوله كالسين وسوف وحرف النفي فيه بحث لان السين يفيد التاخر كما ان صيغة

تفيد ذلك وصيغة الماضي التقديم فاذا لم يبال في الاخبار بالالف واللام ويفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان

لا يبالوا بفوت ما يفيد السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يوخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول

فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد القائم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قائم بالالف

واللام فتقول القائم زيد قلت القائم الذي هو جزء الجملة الاولى مفرد والذي في القائم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام

احدهما مقام الاخر قوله ووضع عائد الموصول موضعه هذا عند التفصيل امران وضع المضمر موضع المخبر عنه و

جعله للموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك استنتاج جميع ما ذكره قوله في ضمير الشان قبل الا يقع

المبهم قوله للمصدر العامل الاخص الاوفر والعامل قوله والحال الاولى ومما يجب تنكيره فاعرفه يرد التمييز

وما الاسمية تحقيق لما الموصولة وبيان انه لها مما يختص بالموصول وكذا ما ذكره في اخواته فليس بيانا للمام
ليس بموصوفية بل تقريبا كما ظن وبه يوصف على ان ما الموصولة مشترك بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا ولما الخبر
تحقيق الموصولية لا استيفاء هذه الكلمات استغني عن وضع باب الجار فرس عليه فعال غير اسم الفعل في باب اسماء
الافعال قوله فانها اما كافة نحو انما زيد قائم ثم فيه انها قد تكون مصدرية وقد تكون زائدة ايضا قوله
استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى من معاني المناسبة للاستفهام كالتحقير والتعظيم
والتعجب والانكار وقد يحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل قوله ربما نكرة الخ
قيل ربما جاز ان تكون ما كافة قال المص ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار
والمجرور مقامه بعني من الامر وذلك قليل الا بشرط فقد هنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروه لاستغنائهم
من تكلف من حذف المبين او تضمين بكرم ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من للتبعيض والمتبادر منه
البيان بعد كلما لايعنيه قوله وتامة قيل اي محتاجة الى صلة او صفة قلت او موصوف وقوله او تامة بمعنى شيء
صفة لتامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه ولك ان تجعله بيانا لمعاني ما سوى الموصولة
ويحصل الفائدة السابقة ضمنا قوله وصفة لنحو اضرب ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما
او نوع ضرب فان التوصيف بما اما للتعميم او التعظيم او التحقير او النوعية ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختار
المص كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن يقيل ومن الاسمية احتراز عن الحرفية الزائدة لعدم
بهاء اذ لم يثبتها البصرية قوله الا في الشام رد على ابي علي حيث اثبتها ومن المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدعها الناظر
في هذا المقام ان من في وجوهها لذوي العلم ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا وما لما لا يعلم الا قليلا
العالم فتقول ما زيد في السؤال عن صفة المجهول ماهيته وحقيقته وفسره ماهية الشيء وهو في الاصل ماهية نسبة
الى لفظ ما والهمزة تزاد في ثاني مقصورا بين نفسه فيقال لفظ ما ولان قلبت الهمزة ها او يقول انه منسوب الى
ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة واحدة كذا في الرضي قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل خص الرضي كونها معرفة
بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله وهي معربة بالاتفاق وحدها النص المص بقوله وحدها على انه
بمذهب الذنان ودلي الطائية وقد منع الش ما قصد بجعل بيانه مخصصا بما هو المتفق فانهم قوله اذا اضيفت وحذف صدر

صلتها وكانت مضافة ويكون الضمير عائدا اليه مبني على الضم وسيبويه يجري اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة
فالاعراب قوله فيمن قرا بالضم اي عند بعض من قرا بالضم فان منهم من جعله استفهامية وجعل الجملة صفة
شيعة بتقدير مقول فيهم ايهم اشد قوله وفيما اذا صنعت وجهان ذا الايجي موصولة ولا زائدة الا بعد ما
ومن الاستفهامية والاولى فيما ذا هو او من ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي
واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير وفي من ذا الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم اشارة
كما في قوله تعالى امن هذا الذي فان ها التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة والمقصود من بيان الوجهين في ماذا
صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة مبني على الاحتمال وليس ثبوته بحكم بجواز الحكم بزيادته فان قلت
فما وجه رفع الخبر قلت جعل قوله صنعت خبرا بحذف العائد الى المبتدا وان كان قليلا وانما قال فيما ذا صنعت
احترازا عن مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الش رفع مصدر دام مرفوعا بمعنى المرفوع وذلك ان تجعله
فعلا مجهولا قوله ما كان اسم الظاهر اي اسما يقال كان هذه يحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة
ولا يخفى عليك ان الثالث انسب ومن ثم اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقيل
هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدا فاعله ساد مسد الخبر كما في قولنا اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره
المص في الايضاح المفصل وان فاته بيان المبتدا في هذا الكتاب وقيل هي مصادر منصوبة بافعال محذوفة
وبيانه في تقدير الفعل كونها اسم فعل قوله مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر ولما هو بمعنى
بمعنى المتعدي لكون هيهات مثالا لما هو بمعنى الماضي او اللازم او لما هو اسم فعل وغير اسم فعل او لما
هو اسم فعل فقط او لما استعمل في معناه الاصلي ولما لم يستعمل فيه قط ورويد اما مصغر الارواد
بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدي الى المفعول لتضمين معنى الامهال او جعله بمعنى
قوله الفم في الحاشية الفم الخالص وفي القاموس الفم بالضم الخالص من اللوم قوله وفعال بمعنى الامر المشتق من
الثلاثي بمعنى من الثلاثي صيغة الامر بتقدير المشتق وتقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير
بمعنى الامر اي كائنا من الثلاثي ولا يخفى ان كون الشيء قياسا لا يقتضي ان يجيء من كل لفظ في كلام العرب
بل يقتضي انه لا يجب التوقف في اخذه على السماع فلك ان تأخذ فعال من كل فعل وان لم تسمعه من العرب

فيكون فعال قياسيا بمقتضى انه يصح للشاعر ان ياخذ قوام من قام وان لم يجئ فلا ينافي كونه قياسيا عدم سماع
قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا اي بناءه وكون بنائه على الكسر قياسا لا نفس متواه
على السماع فافهم قوله الانادرا اصوقرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار اي يلاعبوا بها الصبيان
بالعرعرة وهي لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية
لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعار عار وفيه ان معناه انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان
في مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يات الانادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر
ما يوجد من الرباعي الانادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يات الانادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعي
وما ذكر من قرقار وعرعار ليس فعال على ما لا يخفى قوله ولم يقم لجالي الان دليل قاطع على تعريفه وقال
ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب
عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة قوله للنداء
وحال كونها صفة لمؤنث لم يجئ فعال صفة في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وهي اما الازمة
سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار علم جنس بالغلبة كحياد وللمنية وهي في
الاصل لكل ما يحيد عن اي يحيد ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو
قطام اي قاطعة كافة قوله كيف والاصل في كل مجيء معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء عنه
يرد عليه ان ثلاث عدل من ثلاثة ثلاثة ومثلث ثلاثة ليست بمثلها اسما بل لفظا مركب من اسمين وخرج عن التركيب
الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل انه لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع التام من اصله قوله علما للاعيان
مؤنثا حال عن ضمير مبني وقوله معرب يستغني عن التقييد بجعل ضميره الى الفعال المقيد فلا يحتاج الى العامل
فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اي مختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف
معمول احدهما كما عرفت في باب التنازع قوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه فان قلت الاظهر انه احتراز من
اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الرابع على الثلاثة لا يخرج بتسميته مذكر به عن التانيث بقي ان
الاظهر اذا احترازا عن وهاب فانه اصل علما المذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان ينتقض بنحو هنا اذا جعل
على مؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد كونه علما في اصل وضعه من غير نقل عن غير العلم وحينئذ يتم كلام
الشارح ايضا ان قيد مؤنثا للاحتراز فتامل قوله كقطام وغلاب هما علم امراة قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين
في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعرابه الكل فمعنى قول الصادق معرب في تميم كلهم
الا ما اخره راء فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم قوله وجه الاكثرين ان الراء حرف هذا وجه يتبع ذكره
الفاضل الهندي واوضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه اخر وهو ان الامالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح لها
كسرها فالتزم قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل على لفظ العرب اما لزجر او دعاء او غير ذلك
من تسكين البهيمة او حملها على الشرب او اناخته كما اذا قلت نخ لاناخة البعير قوله لانتفاء التركيب فيها في حال
في قوله او وقع غير مركب قوله والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية
قال الفاضل الهندي لا نزاع في ان اسم الاصوات وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجهان ذكره الفاضل
الهندي وهو انه لا تفاوت بين القسمين فيقال قال زيد نخ فقال قال زيد غاق فيصير القسمان قسما
واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت اختصاصه بذاته اما ليحكم على المحضر او ليطلب منه ما هو الغرض
من صدوره كما هو في الفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال المراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء
بغير الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني
لانه لا يلزم من عدم انقسامها الى قسمين بهذا الاعتبار ويكون انقسامها بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات
وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد بنفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والامكان بيان المبنيات
في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كليهما باعتبار الحكاية لانه يصدق على الجميع حكي صوت قوله
او صوت به للبهائم يعني مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل
للتمثيل ليشمل دواعي اخرى للتمثيل به من قصد تعجب او تسكين توجع او تخفيف بحر فيشمل القسم
الاول ايضا بتكلف واحد لا بعينه بغير دخول هذا القسم واما ما وجه به الشارح اقتفاء للفاضل الهندي
الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفا قوله قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان قاله الفاضل
الهندي وكانه اراد ان المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت

فانه لا شبه لمع الغير فهات الصوت اقرب من المركب مع الغير الا ان المقصود الغير لا اهماله وما لم يتعلق بالغير كوي

المتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد عن التركيب المركب مع الغير فاذا لم

ما شوا لا قرب الى المركب مع الغير معربا فما هو ابعد منه بطريق الاولى ان لا يكون معربا وفيه ان بعده عن الاعراب

لا يوجب اولوية الحاقها بالمبني لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا تكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا

قوله المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات ثم عبارته هذه بان جعل اللام للعهد فيحمل كل اسم عليها مما

لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا للمحذوف

اي المركب كل اسم لا يلائم جعل التعريف في اخواته للمذكورات على ما هو ظاهر الكلام طوله وبيان الشرح وجعل اللام للجنس

وبطل الجمعية لا يلائم جعل نظائرها معدودات فهذه العبارة عن المص داعية الى حمل المذكورات على الاجناس

لا المعهودات قوله كل اسم صرح بجنس المركب لم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة

تخصصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبني الا ترى ان بعلبك معرب وبهذا

سقط ما ذكره الرضي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في

قسم الاسماء على ان ابهام قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم

فتامل بقي انه لا يصح وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد من المبني اعم من المعدود بنفسه او بجزئه

فافهم قوله من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين الى ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك

او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت معنى الابن ونصر اسم صنم

اسم نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على ما في القاموس ونصر ماضي التفعيل قوله ليس بينهما نسبة اصلا

لا في الحال ولا قبل التركيب رد لبيان الرضي حيث قال اي ليس بينهما قبل العلمية وجه الرد انه عدل عن عموم العبارة

بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فلا حاجة الى التقييد

بانتفاء النسبة قبل الاسمية فحمله على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله

قبل العلمية ليشمل خمسة عشر قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر اذ في نحو خمسة عشر بيت مما

يتضمن الثاني منه حرف عطف كان او حرف جر كما في بيت بيت فالاولى ان يقول في التعليل لان بين جزئيه قبل

التركيب مثل نسبة العطف وبهذا القدر يتم [illegible] يقال تعين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر انه

ليس بمتعذر ولا متعسر على ما يستفاد من كلامه لامكان تعينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ما ذكره بقوله

والاحسن ليس الا ان تعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه

بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال اي لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى يخرج نحو

تأبط شرا وعبد الله والنجم ويزيد ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر قوله والاحسن ان يقال المراد بالنسبة

يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة عن ظاهر الهيئة والا فلا يفهم

النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئة ولا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه

ووجه الجواب ان هيئة خمسة عشر لا يدل على نسبة بين خمسة وبين عشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب

من خمسة وعشر تركيب الحروف لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشرة فهذا الاعتبار

جعل متضمنا بمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذي افاده التوفيق

وبهذا يظهر جعل خمسة عشر من الاسم المبني بلا اشتباه فاغتنمه وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فان الحق بعد

ظهوره كل ظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين والشهور قوله وانما اورده اورد مثالين ليعلم ان البناء

ليجعل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى يتبين على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تضمين

معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو ثالث ثلاثة فالاولى ان يقال اورد مثالين لان احدهما لتضمن الحرف

في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الى حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني

حرفا اعم من تضمن الثاني في الحال وفي الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه عبر الاحد الى الحادي فمعنى العطف

وان لم يوجد في المعبر اليه لكنه موجود في المعبر عنه والاول ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف

على واحد تضمنه الحادي لا على الحادي اذ المعنى على ذات الواحد والعشر وفي كلام الرضي الذي هو اصل الجواب

الذي ذكره الش بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف الثاني لفظا على ثالث الشق يعني

الحادي الذي غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف

على عدد لا متعدد على عدد متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة قول سد

العطف عليها ظاهر اهته قوله والا اعرب الثاني فيه مسامحة والمعنى لجرى الاعراب على الثاني والا فالمعرب
بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني وقوله الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم
لتوافق ما هو الاشهر والاولى والافصح فقال الرضي يجوز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المص
في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى انه كان قابلا للاعراب امكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لانه كل اسم
مبني قبل التركيب عند المص قوله في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف ثم تكلف في عبارة المتن بتكثير الفائدة
والا فالواضح عنها ليس لا يرجح بناء الاول واعراب الثاني على غيره لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكر
جعل تقييد الاعراب الثاني لا تمثيلا لخبث قوله جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا
يكنى ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه لان يتكلم بشيء ويريد غيره او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة او حكما قوله ولا كل
ما يكنى به اذ كثير منه معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح المستهجن ذكره فلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب كالمضمر
الغايب ومن وما قوله وكل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض منهم وكان السهو من الناسخ
ولذلك لم يقل بعض الكنايات بقي انه ما وجه الاصطلاح في الكنايات دون الظروف قوله لكونهما موضوعين وضع الحروف اي
وضعت ثنائية وسمي هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون اذ هو مؤلف عن كاف التشبيه
وما فصارت واسكنت وهي للاستفهام وينصب ما بعده تمييزا او يجر ويخفض ما بعده كرب وقد يرتفع تقول كم رجل
كريم اتاه هذا وقد يلوح من كلامه وجه اختصاص الاستفهامية ولحوق لسان الخبرية فتامل قوله وجاء كذا كناية عن غير العدد
نحو جئت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره امامه ودعطوف على يوم السبت او مرفوع معطوف على نحو فانه
يجيء بمعنى كيت وكيت ايضا في القاموس كيت وكيت ويكسر اخرهما اي كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الاصل هذا او على الاصل
انهما في الاصل كية وذية على وزن المراة حذفتا اللام وابدل منهما تاء التانيث كما في بنت ومن العرب من يستعملها
والوقف عليهما بالهاء ولا يكون الا مفتوحين كذا في الرضي فيجئ جواز بنائهما على الضم ولزوم استعمالهما مكررتين
بواو العطف وانما بنيا لان كل واحد منهما لا يخفى انه بهذا الوجه انه بهذا الوجه لا يصير شيء من قسمي المستثنى
لانه مثابة مبني الاصل والا فما وقع غيره كيت وله نظائر يرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل قوله متبينة في البناء
منحطة عن اخواتها لانه في الاصل معرب في الاصل معرب والكرة فان اعراب النون تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة

فصار كأنه مبني على السكون ويحتمل انه لا يليق للمص لبيانه قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما
بلا حجة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلنا التوسط لا تساوي شيئا من الطرفين في كونه طرفا وتميز
منهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي انه الاكثر ولا الى ما ذكره
الرضي ان السائل في الاغلب لا يعرف القلة والكثرة فجعلها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال تمييز
كم الاستفهامية مثلها احدهما لا التبس بكم الخبرية فجعل كالوسط تمييزا ولم يعكس لان كم الخبرية متفرعة على الاستفهامية
لكون الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين لان الطرف متقدم على الوسط قوله لكن جوز الزمخشري ان يكون
كم هذا رد لقول الرضي ره والاول على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الآية
ويمليه ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع بيتك بنيت
وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند
النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد من غير استثناء بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل من فيهما قوله والخبرية اشارة الى
هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي ان الخبر تقتضيه رب التي لانشاء التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة وينبغي
ان يعلم ان كون كم الانشائية للتكثير وكون رب لانشاء التقليل لا يخرجان كلاما منهما عن احدهما ظ لان الانشاء
راجع الى استثناء المتكلم واستقلاله متعلق الحكم الخبري قوله لو قال وكلتاهما نعم ما فعل الذي في تذكير كلاهما
تذكير لان تانيث كم كما شاع في السنة النحاة تانيثه لتاويلها بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية
والظاهر فيه التذكير فقوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين كما ترى ولو قيل بالتاويل فالظاهر كلا هذين اللفظين
او الاسمين قوله اي كل واحد منهما اشار الى وجه افراد الخبر ومن وجه ان كلا مفرد اللفظ وهنا وجه لطيف قد
خفي لطفه وهو انه نبه ان كليهما واحد بالذات والتعدد اعتباري وذكر كلاهما بتكلف اعتبار المتعدد لئلا يتوهم
تخصيص عبارة الاعراب باحد اعتباري كم قوله فكل ما بعده او شبهه فعل نبه على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه
ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب قوله او متعلق ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل
بالضمير والمتصل بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشيء ما اوقع الناصب

لاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره قليس جاءك في كم جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضي

على قوله لان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقوله كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل

عن الشيء وايضا المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى

المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به **قوله** وعلة لا يكون الا بحسب المميز اشار به الى دفع ما اعترض

به الرضي انه ينتقض بكم يوم ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضائه فعل بعده فانه يقتضي منصوبا كثيرة وليس

الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه بكم يوما ليس الا الظرفية وسلاك اقتضائه المميز **قوله** بخو كم رجلا ضربت في المفعول

وقال الرضي وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان بخو كم كان مالك او مفعولا ثانيا

لباب ظن بخو كم ظننت مالك **قوله** وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم ثم اجاز الفاضل الهندي جعله اطلاقي قوله الا

فرعوه اي يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربته يجوز رفعه لكنه ضعيف

وكل ما قبله لم يعمل وكل ما المضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح لينبه على جواز تقديم المضاف والجار عليها مع اقتضائها

صدر الكلام **قوله** بخو من ابوك نظير للامثال وينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين كم هناك للخبرية لان

المكرم لا يكون مبتدا للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر **قوله** فكم هنا منصوب المحل

او لا هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي النائبة عن الخبرية **قوله** اي مثل كم

في ما في الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه ذلك قوله فعل ما بعده ولك ان تجعل المشار اليه قوله ولها صدر الكلام

ايضا ولما لم يجر الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اولها الشارح بان المراد انه يتاتى تلك الوجوه في جميع الاسماء

وجعل نحو التاويل في التشبيه من معنى قوله وكذلك ان مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام

ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لا يبعد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام

قوله واذا كانا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم الشرط مبتدا فعلى اربعة مذاهب خبره اما الشرط

والجزاء او الشرط فقط وهذا ان ظاهر بان الحكم فانهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدا لا خبر له **قوله** وفي بعضها وفي

مثل مميز كم وقد يحذف باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز هنا لكان الظم وقد يحذف المميز **قوله** اي ما هو مميز بانا عينا

بعض الوجوه والاظهر ان المراد ما هو تمييز بحسب اللفظ فان قلت عليك الاوجه الثلثة في غير هذا التركيب كر التمييز نصبا وجر

وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة **قوله** لكان الاليق تأخيره هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم ان تأخير العوض عن كلا

ففي هذا التوجيه مع التحمل في التمييز بحمله على التمييز في بعض الوجوه وان حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه

الثلثة ضبط تمييزه وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف قد يحذف في مثل مميز كم عمته الى

يا جر يروخالة فانه الذي سبق آنفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك ما

وكم ضربت تنظيرا او بحذف هذا المميز وتبينا الاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما في ضربت الى المقدار كما

في مالك فتأمل **قوله** فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعني حذفه لان اللام ليس غناؤه فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه

ولك ان تقول حذفه ازالة الابهام كون بعض الظروف اسماء كاسماء الاشارة **قوله** ما اي ظرف جعل ما بمعنى الظرف

بقرينة قوله الظروف ولك ان تبقيه على عمومه اشارة الى ان من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل وجه

حتى ما يبقى اثر من الاضافة كما في ما عوض عن المضاف اليه شيء فانه كان لا قطع فيدخل في الظروف ما اجري مجرى

لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه لان غاية الكلام في كل امر وشيء يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام

فيما نص اضافته يجب ان يكون المضاف اليه **قوله** فلما حذف صرن غايات اي لما حذف بلا عوض صرن غايات واما ما عوض

عن المضاف اليه ككل وبعض واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور والغاية العوض وشبهها

بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبه لظهور الاضافة المرجحة بجانب الاعراب بخلاف حال

الاضافة فان الاحتياج فيه معارض وليس في المضاف الى الجملة لظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه

بل لعدم ظهور المضاف الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وما لم **قوله** من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهي

على ما ضبطه الرضي مع ذكر امام واسفل ودون واول ومن على ومن علو على وزن من قبل دون مفهوم الاول وقوله

ولا يقاس عليها ما هو بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها **قوله** فساغ اي سهل مدخله كذا في القاموس **قوله**

اكاد اغص من باب علم او منع على ما في القاموس **قوله** لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعريفها بالاضافة

والاعجاب يقال الان حسب غنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا

اعجب وليت شعري انه لم يجعل بحسب سببا للغايات في الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغير **قوله** ومنها اذ الحكم ببنائها افا

الاستدلال على غير شاهد الاستعمال يقاس في الحكم ببنائها على ما يشاهد بناؤها مما يشاركها في وجه البناء بخلاف

متى واين وانى وكيف فان عدم التنوين فيها شاهد البنا وبالعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط وسوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وفى اذا الجزاء عند الاكثرين والرضى رجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل في اذا بانه قصد به معنى الشرط فالقول كقولهم وان جرد عن معنى الظرفية فالعامل ما هو في موقع الجزاء قوله وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على الاخرى لكن فرق بين تضمن اذا وساير اسماء الشرط من متى ونظائرها فان اعتبر في معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء واذا كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ويجي جملتا الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ في نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمصنف اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها بمعنى الشرط فتامل قوله ولذلك اي ولكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها والذي يستفاد من الرضى ان مجي الاسم بعدها شايع كما نبهنا عليه قوله من فجئته فجاءة بالضم والمد يعني من حد سمع ومنع وانما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة فجاءة من المجيء بمعنى اخذه بغتة قوله والمراد بلزوم المبتدا عليه فوقوعه بعدها هذا بعيد وقيل لزوم المبتدا في غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله وقوله زمانا وقوع السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به وان لم يبق اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضى انا لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم ان اراد ان عدم بقاء ها ظرفية لا يصح لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد لها من الظرفية لان منذ ومنذ قد عدتا منها مع انهما مبتدآن عند الجمهور قوله وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه محققا نحو المستقبل كالماضي فتامل وايضا يمكن منع كونه في الاية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة قوله فسوف يعلمون قوله وقد يجي للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم قال الرضى والاغلب مجي اذ في جواب بينا واذا في جواب بينما ولا يجي بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقد يجي اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما وقال واقفا اذ جاء في عمرو وفي الباب وهما يعني اذ واذا كلتاهما للمفاجاة ويختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ابقاء للمخالفة بين الزمانين قوله

اي حال كونه للاستفهام او شرطا كان جعل استفهاما حالا لانهما مشتقا بتقدير ذا في استفهام لان الاستفهام

معناها الاظهر ان المصنف جعل الطرف بدلا عن ايوم متى للزمان فيهما قوله وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال يعني متى قال الرضى انى بمعنى كيف نحو انى يكون لي وتجي بمعنى متى واين كقوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلاثة ولا يجي بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل قوله والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما يستفاد من هذه العبارة ان يجي كسرهما كما يجي فتحهما وليس كذلك قال الرضى وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة هذا والخلف في اصله فقيل هو اي زيد فيراد وادغم اليا في اليا والمبرد اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اي اضيف الى اوان حذف منه اليا والهمزة وادغم اليا في اليا وقيل اصله اي ان حذف الهمزة وزيف الرضى بانه لم يجي لان خاليا من اللام ولم يجي اي مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بان ابن الحكم وابان الزمان قوله بمعنى ابتدا المدة بمعنى مع وسند اول المدة وانما تخصصه باول مدة زمان الفعل المتقدم بقرينة سبق ذلك الفعل انه ينبغي ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في ذلك الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل ولا يحسن تفسير مجموع اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المصنف قوله اي اول زمان عدم رؤيته الضمير كضمير رؤيته وليس فاعلا ملا لان الظاهر اول زمان عدم رؤيتي كما توهم قوله المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يصح ما رايته منذ ثلاثة ايام اذ الثلاثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سياتي ويقول في المفرد من المتعدد اي ويقع بعدها الواحد المعتبر وحدته الغير المقصود عدده قوله او حكما نحو ما رايته منذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما دفع لما يفهم من كلام الرضي انه لا يختص ما يليهما بالمفرد بل قد يكون المثنى بتاويل المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التاويل من تقييده المجي مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتعرض المنذري في المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المصنف بقوله فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم باولية المدة حتى الا انه اهل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا بل اوهم بيانه انه بمجرد ملاحظة هذين اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك فنقول هذان اليومان لوحظا بعنوان زمان المصاحبة الا انه جي بالمثنى ليتعين انه اي زمان المصاحبة قوله لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة الا ظهر ان يقال اليوم ليتعين فيه في نحو يوم الملاقاة قوله اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه كجعل البا في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن الذي بعده صلة البا لما قال الرضي من انه لو لم ياول بهذا لكان العبارة قبلها المقصود به العدد قلت المراد بالعدد

اسم العدد بقرينة قوله متضمن له والكون تحققه في شأن اللفظ وانما شأن المعنى كونه متصلا والمختار العقد

بالعدد على العدد فيشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رأيته مذ يوم ومنذ يومين او منذ ايام لكونها

ليست اعدادا لكنها يفيد المقصود بالعدد من تعيين الاحاد قوله وقد يقع بعدهما المصدر لانه قد يقع بعدهما

هذه الامور بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يحمل من تتمة الحال ولا يفصل بينهما بيان المعنى الثاني

فقول نحو ما رأيته مذ سافرت او ارتحل وقت السفر فهو لاول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى اخره

بمعنى جميع المدة اي جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك قوله او الفعل الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان

مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهم عبارته قوله اولو باي ما كتب على هذه الصورة اراد ان يجمع منقلا ومخففة

فاول الكتابة باستعمالها في لازم معناها اي ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ و ما كتب على هذه

ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليس كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتخفيف و

فانه كثيرا ما يفعله المصنف قوله فيقدر زمان مضاف او ساعة او وقت او يوم او ليلة او ساعدهما القرينة

نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون كما يمكن دفع الفساد الثاني بحمل مذ بمعنى

جميع مدة زمان ما رأيته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخر المبتدا فيما كانا معرفتين فيما رأيته مذ يوم الجمعة ويندفع

بما ذكر من الجواب والله اعلم بالصواب قوله لدن بالالف المقصورة وهو بمعنى عند علاوة الحكم بينهما لمجرد الموافقة

في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى من فلذا بني ولا يرد

الجهة لبنا من لدن صح لانه يكفي بجهة البناء كون لدن في من لدن على لفظ ما هو مبني على انه لا يجب دخول من عليه

من عدم تضمنه لمعناه لجواز ان يكون الدخول للتاكيد قوله ولدن بضم اللام فيها ثمانية لغات لا يحمل بيان الكتاب الا

سبعة ثامنها ما بقي من بيان الشرح من لدن بكسر الدال الا ان يقال انه اكتفى الشرح في بيان بتقييد الدال الا الفتح

معا ولم يكتف في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان تقييد الدال بالحركات الثلث معا لا يفيده التنبيه

على اصالة الدال ولا يخفى انه انسب فكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام مع

بفتحها فعدلت شرح الشرح الانسب قوله وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند

على ما في الرضي وغيره قوله ولا يقال المال بمعنى لدى زيدا ولدن زيد ولم يعبر في كلامهم على هذا في لدن و

ذكره في لدى وعند قوله ولك ان تحذف نونها كما انها كانت تحذف عند قبل الحذف فلما انها كانت الحذف

قبل فيقال شبه نونها بنون التنوين لانها تثبت تارة وتحذف اخرى قوله سحر بفتح السين وسكون الحاء

السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح على كذا في القاموس قوله لكونه مقطوعا عن الاضافة وهذا يقتضي استدراك ذكره

بعد ذكر الغايات قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما ترى منصوبا ومفتوحا بالبناء

عوض جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا او مفتوحا يبعد عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا يكون الا

قوله المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة اتى بهما معرفتين لانهما الكثرة ذكرهما فيما سبق

وكان اكثر احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف

لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني الى هذا المقام قوله لوضع جزئي الوضع الجزئي ما لوحظ فيه

الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والموضوع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بعينه او الموضوع

بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما

ايضا فالاول وضع عام لموضوع له خاص قوله بشئ متلبس بعينه اي بذاته المعينة في عينه بذاته المتعينة و

انما لم يقل بعينه بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده الفاء اذ ما يناسب هذا المقام معانيه ذات الشئ او

نفس الشئ كما في قولهم جاء زيد نفسه وح الباء زائدة على ما صرح به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشئ بنفسه

لا لامر متعلق به وهو ح يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشئ الا وهو وضع لذلك الشئ نفسه لكن شاع

فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في المثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون من مواضعات الادب وان لم يعهد

قوله المعلوم للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرف

قوله وقوله بعينه يخرج النكرة يبقى بعض النكرة التي كانت علما نكرت بالتاويل وهو مما جعله الرضي عين هذا التعريف

فعدل عنه الى ما يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال الطلاق النكرة عليه يجوز لما انه في حكم النكرة ويعامل بها

قوله واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة تبع في ذلك المصنف وليس كذلك فان المبهم مما بينه ام ما

ذا اللام والمضاف الى احدها معنى ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يفوته قوله فالوضع كلي والموضوع له

متشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع لجزئي اشاقي فربما يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع

الكلي الموضوع للجزئي مما افاده بينهما محقق التفاوت بين هذا والعلم الجنس حيث جعل معنى هو الشيء بعينه
لافادة شيء بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلي ليستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل
في مفهوم الكلي فمفهوم الكلي مهجور في الاستعمال واللام في قوله لشيء ليس صلة الوضع بل غرضه والشارح لما راى انه كان
عبارته ما هو الحق شرحه بتعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده به قوله من حيث معلوميته ومعهوديته بتبادره
لسابق كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب التحقيق ما عرفت فلا تنس وكن من المتذكرين ويشكل تصور العلم
الشخصي بان الذي يصور الله تعالى بعينه ويضع بازائه لفظ الله فانه لم يقع تصوره تعالى بعينه لتشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع
غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الآباء
الاعلام للابناء هم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخصي مع انه يتبدل تشخصاتهم من اول عمره الى اخره يوما فيوما
فلم يتصور مسمى على تشخصه حين خصص وضع العلم الشخصي فانه موضوع له المتشخص المتبدل تشخصاته من اوله الى اخره فلا يمكن تصوره
بخصوصه الذي وضع اللفظ له بهذا الخصوص قوله ما عرف بلام العهدية او الجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام في العهدية
والجنسية والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققنا لك في اول الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية
تعميم للشيء لا نفس شيء وقسمه كذا الى العهدية والجنسية في وجه قوله والميم في لغة من ابدلهم ... في امسفر بدل
فيه سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول اللام حرف التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم
لعدم شهرته لانه لم يكن حرف تعريف بل لامه فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف البدلية من اللام
في قولك الرحمن والصمد الرحيم الحق فذلك قوله ولم يذكره لرجوعه الى ذي اللام هو مذكور في المتون وكانه لم يكن في
متنه اذ هناك سهو كانت وكان لصله ولم يذكر المنصوب لرجوعه الى ذي اللام على ما في هذه الاوجه كونه في الاصل
يا ايها الرجل ... فالاظهر ما في الرضي ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمر لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب قوله
ولا يستلزم صحة الاضافة لا يخفى انه تكلف صحة المتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندي
الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عارض التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا
البدل ولم يسبق على كلامهم هذه الاربعة فلما زاد المص واورد هذه العبارة بعده احتمل التتميم قوله ولا يخفى عليك
نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم فلم فهو مستثنى من هذا

جزائيا او الشرطية خبرا له ولو قال المعرف بما عرف باللام او بالنداء او بالاضافة لكان احصر واتم ولا يحتاج الى تكلف جعل
المضاف المصدر واسميا في معنى الاضافة معطوف على اللام فيكون في معنى ما عرف بالاضافة معنى قوله اسما كان
هذا معنى ثالث للعلم اخص من العلم فله معان ثلثة مترتبة في العموم قد عرفتها فاحفظها قوله لانه ان صدر بالاب او الام
هكذا في كتب النحو لكن في الصحاح القاموس ابو العتاهية لقب ابي اسحق اسمعيل بن سويد لا كنيته ووهم الجوهري هذا
فاحفظه فانه بديع قوله وليحترز عن المعارف كلها لو قال ما وضع بوضع واحد لشيء واحد بعينه لكان اخصر و
اوضح قوله لئلا يخرج الاعلام المشتركة لا يقول قد خرج بقوله غير متناول غير الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد
ليدخل لا لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة
فافهم قوله اراد التنبيه على ترتب اضافتها فيما يكون فيه هذا الترتيب ليشعر بانه لا ترتيب فيما اصناف المبهمات
وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف الى احدها معنى وتعريف
المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اضافتها فيما يكون فيه هذا
ويحتاج الى التنبيه قوله ثم المضمر المخاطب ليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف من الذي الظاهر الا ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل
معرفا باللام قوله لكمية احاد الاشياء منفردة تلك الاحاد او مجتمعة اشارة الى الجواب الهندي عن اشكال الرضي
حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين
ومحصل الجواب ان واحد الكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام
ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء ايهما شئت عنه فتقول جاء العلماء
الا واحدا او اثنين او جماعة فانه في معنى جاءني كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى
باللام فاحاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال ومما حققه الرضي ان الكمية
كمية نسبته الى الصيغة المنسوبة الى كم وهو العدد الذي يجاب عن كم للسؤال عن معين فخرج المجموع عن تعريف العدد
حتى العدد لا الوحد والمائة او دخل رجل ورجلان على تقدير دخول واحد او اثنين فاخرج رجلا ورجلين لارادة ما وضع
لكمية الشيء فحسب ورجل ورجلان وضعا للماهية وكميتها كما ذكره الشارح هنا وفي كونه كم سؤالا عن العدد المعين بحيث
كيف ولا تنكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف او مات لا ان يقال هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل عن

وتسمية اليه لم استعمل مستعجلا بما يشكل ... تكرير الاستطاعة ولا اشكال بالتثنيتين لان الاسماء عبارة عن الاسم ولا تتوهمن

ان كم لم يختص صلبا بالسؤال عن العدد والا لم يكن المسامحة كالان ذلك من الشاكس الكم الحكمي بكم اللغوى

فالاشياء في المعدود ذات احاد هاكل واحد واحد منها يحصل الاحاد اجزاء المعدود ذات انيلوذكرها ويكون الحق

لكمية الاشياء بينبغي ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد لكمية موضوع وحدات الاشياء لا

لكميتها وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد اي لم يكن شي منها عند بعض الحساب من العدد واما الواحد فليس

بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيته عند بعض وبعضهم استثنى من التعريف الزوج الاول

يقال الفالم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا اي اصول اسماء العدد التي يتفرع

منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث لم يحصل المؤنث في الواحد والاثنين من الاصول ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة

بالحاق تاء التانيث او الضم وكذا لم يحصل فيما فوقها الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فثلثة

اصل وثلث فرع وقد اشار اليه المص حيث قال واحد الى عشرة فصل الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول

كذلك الى عشرة وحصر الاصول في اثنتي عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او يجعل وايل اصول

اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها بين الثلثة الى العشرة تقول بضعة رجال

وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت العشرة ذهب البضع

وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود من كلامه او امتزاجها كخمسة عشر جعل الرضي من العطف لانه في الاصل

بالعطف والشراكة ورعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصورة او تضمينا كالمكان امتزاجها تقول واحد واثنان سمي

الواحد واحد اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضو مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المنكرة والراجح هو الثاني

كما اشار الرضي حيث قال الواحد بمعنى المفرد اي العدد المفرد ويستعمل في المعدود كساير الفاظ العدد فيقال

رجل واحد وقوم واحدون اثنان وثنتان التاء في ثنتان للتانيث كما في اثنتان واللام المحذوف في بدل

ذلك اللام التي هي الواو وابدلها الياء من الباء قليل ومن الواو كثير احد عشر اصله وحد عشر على وزن حسن صفة

مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجمهور وفي احدى كذلك عند غير المازني واما عنده فقلبت

الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدى الا في النيف او مضافين نحو احدهم و احديهن

ولا يستعمل واحد ولا واحدة الا في النيف الا قليلا ولما غير الواحد والواحدة شبهتا بهما وفي التركيب

وللتصريح بقولنا احد وعشرون احدى وعشرون نكرة اخرى ... انما ذكرهما وهو انه اراد التنبيه على ان المراد ليتبادر

بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على النيف عليها فصرح بصيغة العطف وقال ثم بالعطف

من تلك الصيغة ولذا لم يصرح في مائة والف بصيغة العطف بل اجملها ليحتمل العطف في قوله ثم بالعطف على ما

تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس على طبق ما ذكره الشارح متابعة لما في الحواشي

الهندية اما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة

فتقول مائة وواحد او وواحدة قوله او وواحدة عطف على قوله واحد وقوله ومائة واثنان او اثنتان عطف على قوله

مائة وواحد او واحدة واياك ان تجعل ومائة عطفا على حدة وتجعل واحدة ومائة عطفا على مائة وواحد فيكون

مثل عطف الاقل على الاكثر لانه مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذا المثال له واحد ومائة بعينه قوله

فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتامل ومما نقلناه لك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل اكثر

عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوهم ان يعطف الاقل على

الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذائق دقايق لعموم السياق المعدود في سلك السياق واعلم ان اصل مائة مئية

كسرة حذف لامها فلزم التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء كما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة وانما يكتب

بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا والحق التثنية بالمفرد دون الجمع كما في معديكرب

مثال للتشاكل على التركيب لا يجوز الاشكال بالتشاكل فان الاشكال في معديكرب واجب صرح به الرضي

قال الشارح الرضي نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المص مما لا يرتضيه الرضي فان المتبادر منه ان

حذف الياء مع الكسر غير شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه يجري ما في شرح المنسوب الى المص لما فرغ من بيان

حال اسماء العدد لم يوهم ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد وبيان مميزاتها والظاهر انه معقود

لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد كما ان بيان المفرد من المتعدد راجع الى بيان

احوال اسماء العدد والمرجع في تلك المعرفة اللفظية الصافية مخفوض اما مجرور باضافة العدد اليه وذلك

اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرور بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء وسكون

فلمن قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امراة كذا في القاموس او اسم جنس

كالتمر والعسل قوله وقل كونه جمعا صحيحا اذا لم يكن المتميز الا جمع قلة فيوتى بها وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك

او كان له كلاهما فالاغلب ان يوتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن لجمع التكسير يوتى بالجمع المؤنث

السالم كقوله تعالى ثلث عورات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل قوله احدهما في صورة الجمع المذكر السالم

انما قال في صورة الجمع المذكر ولم يقل في صورة الجمع المؤنث السالم لانه اختلف في مئين فقال الاخفش هو ملحق

فهو عنده كاسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي بابدال الياء الاخيرة نونا قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر

السالم مع تنبيه على ان قول المصنف وكان قياسها مات او مئين غير مستقيم والقياس مات لا غير قوله فكانها مات

منجبر ومحوه صار فضلة فاعتبر افراده فيكون الفضلة قليلا لا الظاهر قليله ثم تخيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات

لا محالة فصاحب اعلى جمع الفضلة فصارت في الكلام كثرة فافرد لتقليلها قوله لان استعمال الجمع مائة في الاعداد مرفوض

لا يقال ثلث مئات كما يقال ثلثة الاف رجل هذا الوجه انما يتم لو لم يجز مئات من غير اضافة عدد اليها لكن

جاء مئات رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مائت

قوله مخصوص بمفرد وقد يجمع نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة

والفتاء قوله اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا يلغو هذه الضابطة عن القبول حتى الرضي الا انه

ذكر الشيخ الرضي سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال وثلثة واخواتها اذا اضيف الى مائة وجب طرف تائها سواء

كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امراة واذا اضيف الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالاف

مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امراة لان مميز المائة والالاف اما اضيف اليه المائة والالاف هذا كلامه

وانما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاصا ثلثة

اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر بعد بيان التذكير والتانيث الا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكرا

وتانيثا قوله فان شئت قلت ثلث او ثلثة اشخص وانت توى البناء باعتبار اللفظ جعله الرضي الاقيس الاكثر قوله

ذهب ان مميز الواحد مفرد عنه فيه اشارة الى منع الاغتنام الجواز افادته التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين قوله

لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وقد جاء في الشعر ثنتا حنظل ومن اساهم المنع الذي ذكره الرضي

نحو واحد رجال واثنا رجال نظرا فيهما قوله لما التزموا الجمع في سائر الاحادة الاولى ان يقال لما التزموا

الموافقة بين المميز والعدد في سائر الاحاد في الدلالة على المتعدد ينبغي ان يصرف الاثنين ايضا فانهم قوله

ويقول في الحواشي الهندية وتقول اشت مضطرح بمذكرات الى ان صيغة الخطاب ويحتمل الغيبة بارجاع الضمير

الى العربي يقول العرب ويرجح ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي عشر فتعرب الاول وتقول في المفرد

باعتبار حاله اي مرتبته ولا يخفى ان التصيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه

باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعدود ومن غير بيان مرتبته يقال واحد الثلثة او الاربعة وواحدتها ولا

للفظ الاول ولا الثاني الى غير ذلك قوله اذ فوقه مركبا لا يتيسر بنقض حادي عشر احد عشر ونظائره اذا

اسم الفاعل من اول جزء لثالث المركبات وسيذكر ذلك وجهه قوله حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث وكذا في

الحاجة الى التمييز قوله ومن ثم اي ومن اجل الخلاف الاعتبارين الاولى ان المراد من اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل

والتصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه بمجرد انضمامه اليه اضيف الى ما هو اقل منه بمرتبة واقتصر على

ما جاء الفعل فيه اذ ما يودي معنى فعليا لابد ان يشتق من فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة

الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الى فيما لامه حرف حلق فانه فتح ايضا ولم يجي مما دون الاثنين لامتناع

وما فوق العشرة لامتناع استقرار بخلاف الثاني فانه اعتبار حاله وليس فيه معنى فعل فهو اسم فاعل صيغ الى معنى

فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة خاصة من ذلك العدد قوله

ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاول هنا اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب فيهما يتساويان

او الثاني اكثر كذا في الرضي قوله اي عدد يساوي عدده اي العدد الماخوذ منه فالاضافة لا تكون الا بعشرة

يكون بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعينه عددا اخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد قوله ولا يلزم جواز ارادة

الواحد الاول من عاشر العشرة ويجوز ارادة المبدا والمنتهى من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار

مبدا فينبغي ان يقول ولا يلزم جواز ارادة الواحد او الثالث قوله فتعرب الجزء الاول ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء

في اللفظ فيما ليس في الاخر حرف علة او فيما اخره حرف علة في حال النصب فانه في البناء ساكن الاخر وفي الاعراب

ساكن الاخر ايضا الا في حال النصب قوله المؤنث ما فيه يخرج من تعريف المؤنث المؤنثات التصغير كهذي

تمامها التي وتوحيدها في تعريف المذكر وارخص المتعريف بالمونث العلامة رتبة المراد بالقصير ساحيات الكلام

لانها قطعية تخصيصه بالمونثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ **قوله** وعلامة

اي علامة التانيث التا وان لم يكن بمعنى التانيث فانها ما في الاربعة عشر معنى فصلها او حققها الرضي في هذا المقام

قوله او ممدودة كحمرا الا يخفى ان الالف التي مدة هي التي قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف في

انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة

وصفا بحال المتعلق اي الالف الممدودة ما قبلها وتعريف علامة التانيث بالتا والالف مقصورة او ممدودة

تعريفا للشي وكسا وتعليل الحروف بما هو للتانيث يستلزم الدور فاعرفه وفي قوله وعلامة التانيث التاء رد على

الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة لها **قوله**

ذكر من جنس الحيوان احترز بقوله من جنس الحيوان عن النخل فانها بازائها لا ذكر فانه يوصف النخل بالانثى والذكر و

ليس تانيثها بحقيقي **قوله** واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل يعني يتبادر قيد بلا فصل من العبارة لاصالته ولا يبعد

ان يقال ان الفعل ايضا المتصرف فلا يرد نعم المراة ونعمت المراة **قوله** فانه يجب مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد

لرفع الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في جاءت اليوم زينب الكريمة

واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله في ظاهر غير الحقيقي باختيار علم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مونث غير حقيقي ولا

يجب بل يجب بذكر الفعل اذ لا اثر لتانيث علم المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس

اريد به مذكر من افراده فانه يجب في ترك التاء عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا اتهم

الامام ابو حنيفة بالقران على ان نملة سليمان كانت انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم

الظاهر لاستقلاله نحو هند ما ضاربة هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف

القسم الثاني من المبتدا فانه يشمل نحو اقائم انت **قوله** فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه يجب ان يستثنى منه

بنون فانه لتغير اوبن فيه كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى امنت به بنو اسرائيل وكذا المجموع بالواو والنون

التي حقها ان يجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وبنون كذا حققه الرضي **قوله** غير المونث الحقيقي يشمل المذكر فالا ولى

تفسير قوله غير الحقيقي بمونث غير الحقيقي لا بغير المونث الحقيقي **قوله** في كون جمع المذكر غير السالم الظاهر غير العاقل فتامل

اي لحو مفردة بتقدير المضاف لا يخفى انه يصح بلا تصحيح المون بوصل ما تقدير تسمية التثنية

اشكال باشكال قولنا مع لواحقها فيكون التثنية مجموع الواو والالف والياء والنون فلم يكن مسلما

تثنية اذا لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لانه النون مقدرة لان النون في حال الاضافة كالتنوين فكما لا

تقدير للتنوين معها لا تقدير للنون **قوله** والا لا يصدق التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه

على شي من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد **قوله** ولو اكتفى بظاهر المراد لا استغنى عن هذه التكلفات لعله

اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة ما في اخره الف او ياء والنون ملحقا فاعرفه **قوله** لانه على تقدير تسليم هذا

منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء في كون النون عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد وما ذكره

على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض عن الحاق الالف والياء والنون الدالة على عدم

الحاق الالف والياء **قوله** اي مع مفرده هذا يؤيد تقدير المفرد في التعريف **قوله** تحت جنس الموضوع له يشكل

بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان على ما بينه فان التثنية

باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوع له للاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد

ان يراد بالموضوع له الاعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه ويجعل ما ذكره في القمرين والابوين

كاشفا عنه **قوله** ولو اريد بقوله مثلا ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه هذا كلام

المصدي ومنعه الشم وليس بذاك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكره في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان

معه اكثر منه من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ

كما ذكره المصدي **قوله** وهو ما في اخره الف مفردة احترز بقوله مفردة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة

عن الف زائدة في الوقف فانه لا يصير بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف **قوله** ويسمى مقصورا

لانه ضد الممدودة يعني اخذ من القصر بمعنى الحبس ولك ان تجعله من القصر كعنب بمعنى خلاف الطول فان الطويل يسمى

الممدود لطوله بالف الجمع المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك من القاموس **قوله**

او حكما ما كان مجهول الاصل ولم يدل عليه كالواو في المسمى وما في الاسماء العربية المبنية كمتى والى وعلى واذا الحلا

ما علم الاصل ومجهول الاصل ما هو في اسم متمكن ثم يعرف اصلها كذا فجعل حققه الرضي الى علما مجهول الاصل محل نظر

المفرد

خلاف المحدود والمعدود الاصل نظر اليه الشيخ الرضي

وينبغي ان يقول ولم يمل الواسل وكان الامالة السبب غير انقلاب الالف عن اليا فان الرضي شرط في ذلك عدم الاصل
وجهول يا ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن اليا . قوله فان كان مجهول
الاصل او عديمه وقد اميل لابد من قيد اخر وهو ان لا يكون للامالة سبب سوى كون الالف منقلبة عن اليا كما عرف
قوله كقرا ابضم القاف وتشديد الرا الجيد القراءة والمتنسك من قرا اذا التنسك هذا سهو في القاموس القرا ككتان
الحسن القراءة جمعه قراؤون ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقاري والمتقري جمعه قراؤن وقرائي قوله
لكنا قد تصفحنا كتب النحاة كالمفصل والايضاح واللباب كتب في الحاشية بعبارة المفصل هكذا واما في اخره همزة
ان سبقها الف او لا فالتي سبقها الف على اربعة احرف اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء
وحكم زائدة في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن الف تانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والباب في البواقي
ان لا يقلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المصباح هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا
والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى الاصلي وهو الالحاق كعلباء
وقد رخص في القلب عبارة اللباب يوافق ما في المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح قوله غير واقع
في شرح الرضي من انه قد يقلب المبدل من اصل ياء ومن قال ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فلا يقع في بيان القاعدة
في هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة قوله ان لا يحذف عن اخر المثنى اي اخر المفرد المثنى فلا ياتي
قولهم التانيث لا يقع في حشوه والاولى ان يقول ان لا يحذف عن المثنى قوله المجموع ما دل اي اسم دل لانه لا يخفى
ان سلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل كسلمى كتب فالمراد من الاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وعن شرح الشافية الامتزاج
قوله على جملة احاد قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد
واعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحد واحد فيدخل في قوله ما دل على احاد نحو رجل
ورجلين هذا ولو لجري الاحاد مجراه في تعريف اسم العدد يخرج المفرد بقوله بحروف مفرده لكن يبقى التثنية كذا قوله
بحروف مفردة اي بحروف هي مادة المفرد فيه لا بالاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى
والمراد بحروف مفرد اعم من حروف مفردة المحقق كما في رجال او من حروف مفردة المحقق المقدرة كما في فسوة فانه يقدر له
مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو فسا على وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على فعال واما نساء في الحواشي

اعم من الاحاد

المهندية من ان المراد بالاحاد حقيقة او حكما كرجال او اعتبارا لكنه [illegible] في جمع [illegible] فليس يتبين اذ ما
من جمع الا ويقصد به احاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى
ان المراد بالمفرد هنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري فقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجمع
واسماء الاجناس لان المتبادر منه الدلالة المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس كرهط
ونفر فقد سبق تفسير الرهط والنفر جمع الناس او ما دون العشرة كذا في القاموس فنحو تمر مما الفارق
بينه وبين واحده التاء خص نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه الصحيح تقييده بقوله على الاصح واما
اسم جنس لا واحد له من جنسه لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه يجب ان يقيد
نحو ركب مما له واحد من لفظه فان اسم جنس لا واحد له من لفظه كابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره
المصنف ولك ان تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان
السلب الكلي ايضا اختلافي وبعض بنحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصفى واعرب
ولك ان تجعل تقييده بنحو تمر والحاقه بنحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من
تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح كجامل جمع جمل
وباقر اسم جمع بقرة على ما في القاموس وكانه اراد بقوله جمع جمل اسم جمل او تكلم به في الموضعين على
المذهبين فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر يتعلق بمضاف اي فجمع المذكر يرشدك
اليه قوله فالصحيح لمذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر فالاولى تفسير قوله فالمذكر بقولنا فجمع المذكر الصحيح
اي اخر مفرده فيه انه يصدق على رجلين ومسلمات يا ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض وان قلت
كيف يصدق في شان اليا المقدرة ولحقت فينبغي ان يختص باليا المذكورة قلت يعود اليا المحذوفة
بحذف التنوين بالحاق واو الجمع او ياءه ثم يحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها
الذي كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين بين اليا والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق
التقاء الساكنين بين اليا وعلامة الجمع وان كان اخره اي اخر الاسم جعل ضمير كان لاخر الاسم ولك
ان تجعله للاسم وقوله حذفت الالف دون حذف يا الضمير الراجع اي الاخر يدل عليه اي الالف مقصورة

ملفوظة او مقدرة ونحو المصطفى والالف والياء المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضين
دون القاضين ومصطفون دون المصطفين فتامل وشرطه اي شرط اسم اريد جمعيته جعل ضمير
شرط الى اسم اريد جمعيته والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم ترك الضمير في قوله فمذكر علم يعقل لانه يلزم ان
يكون مذكرا يعقل كما سيشير اليه وضمير كونه ليس الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص في شرحه شرط
التذكير مع انه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر اما التذكير الذاهل عن كون الكلام في المذكر
واما التنبيه بالعاقل لتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية اسم بابيض قال الرضي ره هذان عذر
بارادان لا بن وقلبا مجرورقا بناء الاشتباه وقال الهندي مناط فائدة الشرط انهما وضعا المذكر
دون نفسه كانه قال شرط ماجمع بالواو والنون ان يكون مذكرا حاصا ونحن نقول جمع المذكر السالم
شامل لسنين وارضين وثبين وقلين مما مفرده مؤنث كيف لا ولم يضم هؤلاء الى جمع المذكر السالم
وبيان الاعراب كما ضم الو وعشرون مثلا فلم لم يندرج في جمع المذكر السالم لضمت اليه كما ضم الو وعشرون
واخواتها فلا يستغنى بكون الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير فمذكر اي وكونه مذكرا اشاره
الى دفع اعتراض الرضي حيث قال في قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه
لا يجوز كون شرطه مبتدا وما بعده من الشرط والجزاء خبر الان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر والضمير راجع
الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عايد الى المبتدا ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى
بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما وفالجزاء هنا اعترض الشرط وفيه محذورات
ثلثة الاول دخول الفاء في خبر مبتدا لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف على مذهب الاخفش وثانيها
جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس في العبارة ما يجعلها مصدرين والثالث
الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر وذا لا يجوز في السعة فلم يلتفت الى ما اجاب به الرضي من جعل الشرط
والجزاء خبر القوله شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل بقولنا فهو حاصل مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى
المبتدا لانه حكم الرضي نفسه بانه تعسف وكان وجه التعسف من خارجه مع ما فيه من التكلف الظاهر
حذف العامل المرفوع مع انه صرح الرضي بمنعه في بحث خبر المبتدا وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكرا بمعنى كونه

مذكر وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا
لانه يندفع بقيد الحيثية اي فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا علما بقي انه لزم
الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر
وبقي انه هل يسمع منع الهندي لما ادعاه الرضي من غير سند موثوق به يعقل من حيث مسماه
اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ ووصف العقل وصف له بحال مدلوله نحو اعوج المفرس
في القاموس اعوج بلا لام فرس لبني هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته سليم ثم
صار الى بني هلال او صار اليهم من بني اكل المرار وفرس يوس بن اعصر هذا كلامه واراد بالمذكر
ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة اجاب به عما ذكره الرضي ره انه كان عليه ان يقول
بدل قوله فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمي رجلين ولا يخفى
ان الجواب ضعيف صفة من الصفات عن علم لا فائدة في قوله غير علم الشرط الاول كونه مذكرا
جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرط متابعة لما ذكره الهندي ان مناط الفائدة الوصف
دون قوله مذكرا لانه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد
بالمذكر ههنا ايضا يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام مغلقا مع انه لو
اكتفى من التذكير هنا بالتجرد عن التاء للزم صحة حمراء مثلا بالواو والنون واستدراك
ولا يكون بتاء التانيث اي مذكر غير مستو في صيغة الصيغة اشار الى ان الجمع بالواو والنون
في صفة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث
بمجرد التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لمشابهتها بالاسم فان الشارح فيه الفرق بين المذكر
والمؤنث لنفس الاشتراك بينهما اللفظا اذ كالعير والاتان والجمل والناقة والانسان والفرس كما ذكره
الرضي فالاولى ان يعين عدم جمع مثل احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالاسماء في عدم استواء
المذكر والمؤنث في الصفة وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه يجر نقصان عمله حيث لم يستعمل في المظهر
للفرق بينه وبين فعلا انه يفهم منه جواز جمع امثالهما بالواو والنون ولم يرض به الرضي وقال

به فعل قلبي بغير مساعدة الجاجة الشرط الرابع انه لا يكون الاسم المذكر فذكر انه مستويا فيه
اي في هذه الحقيقة الصفة بتاويل الوصف قال الرضي هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان
ضميره لا يكون عائدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في
ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره ولو قال
مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان استغنا به واجاب الهندي بان ضميره لا يكون عائدا الى المذكر
لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه التخافه فالشارح فسر العبارة على ما اجاب الهندي ولم يلتفت
الى شبهة الرضي الشرط الخامس ان لا يكون الاسم متلبسا بتاء التانيث يعني عدم اشتراط التذكير وعدم
التساوي فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة اي
يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة
وقبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب الاليم بنصب العذاب فليس بواجب
وقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنينه
وثانيهما ظاهر وبهذا علم ان لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق
له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون
لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيد به بل المراد انه لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع
بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع مذكره بالواو والنون فان لا يكون
مجردا اي مجردا عن تاء التانيث الملفوظ والا فحرفان يكون بالهاء تغيرا بناء واحده من حيث
نفسه والموره الداخلة فيه كما هو المتبادر منه ان التغير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم
يتناول نحو فلك اذ التغير الاعتباري دون التغير باعتبار الامر اللاحق وزعم المتبادر في الاول
دون الثاني وبقي ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الفين وسكون الفاء
الا ان يقال لا ينكر في الافراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض
للفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل عنه بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به

والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه
والاوجه ان يقال المراد تغير بغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف
في اخراج جمع السالم لان جمع السالم تغير مفرده بتغيير لحق لا بتغيير الصيغة لان ما يطرأ لا يغير الصيغة
فقوله ما تغير بناء اي صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغيير اخره
جمع القلة افعل كذا قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء المفرد وزن كثرة واما اذا انحصر
جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك
كاجادل ومصابيع اسم لحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة
يعني بالحدث معنى قائما بغيره ليس معنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد
بمعنى سياهي ليس حدثا بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق
المقال والمراد بجريانه على الفعل اي بجريان اسم الفعل على الحدث بخلاف جريان اسم الفاعل
كان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها
مبتدأ او ذا حال او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة في التعريف
وان كان الاجراء مفعولا مطلقا ان اراد جواز وقوعها فلا اختصاص له بهما بل يجري في الاولين
ايضا او لا ظننته في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرده قوله تعالى ويل للمطففين
فتامل سماع اي بما يحي لم يرد انيا والنسبة محذوف اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى
السماعي لتجوز او حذف مضاف اي ذو سماع اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني حقيقة واما
المفعول المطلق المجازي نحو ضربته ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضي ولا يتقدم معموله عليه
هذا كلام الرضي النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم فيها فيلزم اجتماع
التثنيتين اعترض عليه الرضي بانه فليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يظهر في اسم الفعل والظرف
فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب عنه الهندي بان القول في الاستتار في اسم الفعل والظرف
مجاز بمعنى الاستتار في الذي ينوبان عنه والاظهر الاقصر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه

بالمنقول المحذوف ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الجاري في المصادر في العمل لا المنون كما ظن
صرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله الاول جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظ وجاز جعله تابعا
لمحله ايضا عند الاكثر فان كان المصدر مفعولا مطلقا لبي غير قائم مقام الفعل تعريبه ما هيا تى كذا قال
الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا
اي يجوز فيه وجهان ذهب الى كل وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن ذهب
سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل لا لتاويله بان مع الفعل ثم يجوز تقديم معمول الفعل المطلق عليه
صرح به الرضي وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية
فهذا التوجيه ليس بوجه وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بمعنى
هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنها فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك
تنبيها على ان لها مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان تقديم المعمول مختص بالقسم الاول
من فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق
من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الاتصال الملابسة بينهما واما ان يريد المصدر لان سيبويه
يسمى المصدر فعلا وحدثا والثاني يوافق تفسير الرضي الفعل وح التجوز في قوله لمن قام به اذ القيام
بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان
كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر اذ الضمير في قوله لمن قام
راجع الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد
المجازي الى اللفظ مثل ضرب ويضرب لانه من صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم
ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقي الى اللفظ وبالعكس دون المعنى
التضمني او الالتزامي موضوعا ذلك الاسم لمن قام به بنه على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمنه معنى الوضع
ولك ان تجعله للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل فيستغني عن التضمين اي لذات ما قام به الفعل
يكون يعني عن قوله اي الفعل وقد اشار الى ان المراد ما قام من اعم العطلا واشار الى وجه المشار اليه بقوله

لكان اولى بقوله ولعله قصد التغليب ويحتمل ان يعلم ان المراد لمن قام به الفعل مع الفعل وقيامه به
اذ اسم الفاعل للجميع لا لمجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضي بانه
اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد ضارب عمروا او مقرب من فلان ومتنه كذا منه ومجتمع معه فان هذه
الاحداث ذات نسب لا يقوم باحد المتنسبين معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى الضارب ليس المتصف
بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا بعينه
ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب مشتق من مصدر وهو المضاربة لمن قام به المضاربة
اي ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا
متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى قيام قرب به متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص
واما قوله لا يقوم باحد المتنسبين معينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى
للقيام بشيء الا على التعيين نعم لا يتعين يتعلق النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون
منسوبا اليه لا على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالاتصاف واما ما اجاب به الهندي من
ان القيام في هذه الاحداث اعتباري والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي
فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضربين بالفاعل فتامل قال المص في
شرحه اي المص او التعريف وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع فيه بحث لانه يخرج عنه اسم الفاعل
مشتق من باب المفاعلة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي فزو غلبته بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة في
الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولا يجوز الا انا لم نعثر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق
الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل الزيادة في المشتق هو منه
حتى جعل التعريف منقوضا به واستدرك اخراج اسم التفضيل ثم يرد عليها اورده ان اسم التفضيل قد يكون
للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا
يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح

بانه لا يخرج لفظه عن ان صيغ المبالغة توافق اسم الفاعل وتنبيها للشارح للامر الثاني فتكلف في تطبيقه على

ما ذكره ههنا بما اخرج مخرج التعسف كما سترى   على زنة فاعل قال المص ويسمى لكثرة الثلاثي فلم يقولوا

اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم لم يرد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان

وجها معقولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات ما [تمام]

به الفعل وليس المفعل والمستفعل وعزمها بهذا المعنى الشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف

الى المدلول لا الى وزنه الزمان والمكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل

هو القياس وقد ياتي على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده ماتيا وقال الرضي والاولى ان الماتي في الاية

بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الاية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد

وكان يصل اهل وعده ماتيا بوعده فجعل اهل الوعد في كونهم ماتيا الوعد بمنزلة الممتنع [الوعد] المفاز قدم من نفسه

فاسند الماتي الى الوعد قيل بيان الصيغة من وظايف التصريف وقع في النحو استطرادا اقول بيان الصيغ كالتعريف

تصويره وتعيين لموضوع الاحكام النحوية   بشرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي و[الاستفهام]

والاولى انه لا يشترط وذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله الالف واللام

هذا كلامه اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهمزة او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا

على معنى الحال اي يشترط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او يشترط الهمزة   فان دخلت اللام [الموصولة]

قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرايط العمل صرح [الرضي]

ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى عن قوله يشترط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه

فان اللام الموصولة دخل في الصاحب فقد دل ما سبق على انه لا يكفي الاعتماد على صاحب فاستغنى بها اللام لانه يكفي

الاعتماد عليه ومما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول بانفسهما

قد يعديان باللام ويسمى لام التقوية في غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال

يكون التعدي بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا يقال علمت بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا قدم

مفعوله فيقال لزيد ضربت هكذا في الرضي   كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان الثلاثة تعمل باتفاق

النحويين

من النحويين البصريين وانا اعلم [كذا] وبعد هذا خلافا لمذهب سيبويه والاخفش في حمل عمل صيغ المبالغة على الاكثر [شرط]

في عملها زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة   وما فيه من معنى المبالغة نايب مناب الكثرة

فان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا [لنقصان]

المشابهة اللفظية   لعدم تطرق الى صيغة المفرد لانه لا ينفي ما ذكره بوجه عمل جمع المذكر المكسر الا ان يعتبر

مع قصد اطراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمعا السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها

كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد   ح العمل في معموله بنصبه على [المفعولية]

يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية واذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل

لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكان اطلاق العمل يخل قوله مع التعريف يخل اذ اللام [الموصولة]

لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضي حيث قال يعني [بالتعريف]

دخول اللام لكن قصر تنبيه فتنبه   اسم المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول

هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره المص في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى [الهيئة]

التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جراه على ما قال

لمن وقع عليه يشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له الا ان يقال

الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظروف والسبب منزلة الفعل   في العمل اي يعمل النصب

قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط   واشتراط عمله باحد الزمانين قال الرضي هذا في كلام

المتقدمين لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله و[امره]

في العمل كامر اسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا من اموره في العمل وانما قيد الامر بالعمل و[الاشتراط]

ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا   ما اشتق من فعل لازم كان الظاهر ان يشتق

من الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله لئلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان

المتعدي غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له اسم الفاعل مجازا   على معنى الثبوت اي [المقابل]

للحدوث على تفسير المص ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار

وطيفتها مخالفة لصيغة الفاعل .. فيخرج عنه نحو ضامر الكشح ولا يتهم به تخالفها .. في تحقيق الرضي
لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول مع حذف
شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك
في التسهيل وانه يجيء على وزن اسم الفاعل المبالغة الا ان يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل . اي كائنة
على عدده ويرد عليه افعل الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه في الثلاثي المزيد فيه
والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية ان
لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسا بل يكون مقصورا على ما سمع ويعمل عمل فعلها مطلقا
اي من غير اشتراط زمان لا يخفى اختلال عبارة المتن الا ان يقال انبه على انها لا تنفك عن الاعتماد
واعلم انه يزيد عملها على عمل فعلها فانها تنصب على التشبيه بالمفعول دون فعلها وعلى كل من
التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او هو هذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة زيد
حسن الضارب الغلام بخلاف اخويه فانهما للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها الظاهر
لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد
بالمضاف الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلام بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا
يخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح والمعمول في كل واحد منهما مرفوع وقال
الرضي لم يقسم باعتبار نفسها اعراب لانه استوفى في مباحث النعت فقال ليس الغرض من بيان اعراب معمولها
استيفاء اعرابها بل بيان كذا لانه ضابطة الحسن والقبح مبنية على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها
ه وحسن وجه عطف على حسن الوجه وفيه ان صورة الخطية لا تصلح الا لوجهين فانه لابد في صورة
النصب من اثبات الالف وكذا في حواشي كتاب الشارح وهذا انما يتجه لو كان مراد المص بالامثلة الثلثة
ما يحتمله صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا اثنان منها
ممتنعان اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة واختلف في حسن وجهه وفيه بحث لان امتناع الحسن وجهه
معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند القائلين بالتخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما

في قولنا الضارب زيد . احدهما ان يكون بالصفة مضافة اي هذا يصدق على قولنا الزيدان
الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل
حسن وجهه ويكون مختلفا فيه لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة فالقياس ان يتفق
الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن
وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب
احسن من زيد ضرب ابيه في داره لان ما سوى ضمير ضرب ليس للربط بل لتعيين الاب وموضع الضرب
وما لا ضمير فيه قبيح ثم فيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد فما الفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع
الوجه وهما سيان في الاشتمال على التعريف الجنسي النائب عن الضمير في الربط الا ان يقال لم
يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفي فيه بالجنس بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك
ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه لان قولنا حَ فاعلها فلو كان فيه ضمير
يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل
او التباس البدل بالفاعل فيها ضمير الموصوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه كان الجر للاضافة
الى الفاعل لا ان يكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى التميز او التشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا
انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة قبيحة كاضافة الشيء الى نفسه فجعل
المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعله كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي
يلزم حين الجر كحين النصب فيقال في التركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع الزيدان الحسنا وجههما
بالجر فتونثان الصفة جعل تونث على صيغة الخطاب والمفعول محذوفا ولا داعي اليه بل الا ذنب
بالسياق جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة مثل الصفة فيما ذكر من رفع المفعول ونصبه وجره
من غير اشتراط زمان الحال او الاستقبال صرح به الرضي وك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب
ايضا من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو سحس الوجه اي حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي
الموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف اما محذوف وفي الفعل اي موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى

ان المبادر منه للموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يتاتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره او بمعنى افضل المتصف سواء وصف بها اولا والمراد بغيره غيره سواء كان المغايرة حقيقة او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا

في اصل ذلك الفعل بمعنى ان الفصل الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير بزيادة على غيره فيه ليخرج زايد عن التعريف فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افقه من الحمار وقوله الموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف لا حاجة فيه في الاخراج الى حمل الموصوف على الذات لان اسماء الزمان والمكان والالة لم يوضع لمكان او زمان او الة موصوف بل لزمان او مكان او الة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولا يكفي في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف المحذوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة الزيادة الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته فقد يميز البعض حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف بحمل وهو بتقدير وصيغته لانه ايجاده وجعل فعلى للمؤنث لا وجه للاقتصار على ضم المؤنث لتتميم كلام المتن لان نشيان ونجمعان ايضا لا يكفي بحرد ذلك لدخول خير وشر مونثين لانهما ايضا في الاصل اخير واشر بالجودى وشري على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر معيران اخير واشر للجميع لانهما مغير اخير واشر المستعملين بمن وشرطه ان يبنى اسم التفضيل من صوت ثلاثي قيد الثلاثي بالحروف بقرينة التعريف ليخرج نحو ابيكى وارجل من الهيد والرجل فانه لم يثبت واحنك الشاتين بمعنى اكلهما من الحنك ماول لانهما شاذان وقيده الرضي لاخراج هذه الامور بقوله

قد يستعمل فيهم خيرا وشرا ذكرا بما في الاصل اخير واشر

فضل وقال لابد من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدم التفضيل من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدم من ما ابس بكلمة اي ما يكلمه وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يجئ الشمس من اليوم اغرب منه امس اقول اشتقاق الافضل تصرف في الفعل فلا يجامع عدم التصرف للموصوف بزيادة في الفعل فالا يشتق من فعل خص بنفي حدثه عن شيء لانه لا يخالف فعله في ان فعلى للنفي وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا بما يجري فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري في مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر ليس بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين عن سمى البلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجيء بمعنى السواد والبياض الذي هما اصل الالوان منهما وقال البصريون ما جاء شاذ ومنه قوله صلى الله عليه واله وسلم في وصف الكوثر ماءه ابيض من اللبن وعود في القاموس العود كالفرح ذهاب حس احد العينين فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد اللام للعهد اي غير الثلاثي المجرد الموصوف المعهود الى الموصوف ليس بعيب ولا لون فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه ففيه شاهد من احمق ابن هبنقة فلا تكرير الشارح ابن هبنقة والظنه سهو صححه الهندي بهبنقة من غير ابن وقال في القاموس في القاف الهبنق كعملس الاحمق وهبنقة لقب زيد بن ثروان يجعله ايضا الاكنية وقال في العين الودعة ويحرك جمعه ودعات خرز ابيض يخرج من البحر بيضا شقها كشق النواة يعلق لدفع العين وذوات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح عم والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان يعلق الودع في ستورها وذي الودعات هبنقة يزيد بن ثروان يضرب بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد انه احد بني قيس بن ثعلبه وكان يضرب به المثل في الحمق قال الشاعر دعش بجد كي هبنقة هذا وقد شنع الشارح تشنيعا للفاضل الهندي وذلك كان منه امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله وقد اخذ كثيرا من فوايد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس بافضل من الهندي رضيا لم كيف وقد كتب فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دابه ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه اذا لم يجعل معدولا كما في اخر او اسما كما في الدنيا والحبلى اسما للخطة العظيمة او لم يخرج عن معناه بحو اخر

الفاضل ابن نصر الله الفضل

بمعنى غيره فيقول جاءني رجل اي واحد لان الاصل من الاسماء ان لا تستعمل الا بعد ثم الاضافة بالمعنى الاول
واما قوله لستبا الاكرمنهم حصى، فقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا
مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قيل قليل هرباً عن صورة ما لا يجوز اجتماعهما ولا يجوز نحو
زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافضل الذي خبر غالب وبغيره
قليل ويجوز ان يقال في مثل ذلك المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء اورد عليه انه لا بد من تعويض
المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف منافٍ للتنوين وينتقض بالتعويض في جوارٍ
عند من يجعله تنوين عوض على انه لا مانع من البناء على الضم كما في قبل واعلم انه ربما يجيء بعد اسم التفضيل
ما هو في صورة المفضل عليه وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة
مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقاً نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيد اكبر
من الشعر فانه ليس القصد الى كبر الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل اسم التفضيل مجرد عن معناه التفضيلي
الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد
متباعد عن الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد
وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه من شيء وما كان بهذا المعنى
فلزومه صفة افعل اكثر من المطابقة اجري له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي افعل احدهما وهو الاكثر
يستشكل حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها حمل احدهما محذوف المضاف
اي قصد احدهما وثانيها حمل اي بقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف
المضاف اي ذوان يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله اي احدهما زيادة موصوفة المقصودة كانه جعل
ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى
بانه تكلف وتعسف باعتبار تحققه في ضمن بعضهم الاولى في ضمن جاعل المفضل لئلا يتوهم انه يصح
قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان لان وصفه لتفضيل الشيء على غيره ولا يخفى ان هذا الوجه
لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة مطلقة غير مقيدة

بان يكون على المضاف اليه وصح يوهم انه لا اطلاق معناه الاطلاق من المضاف اليه وليس كذلك بل
معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضي الا ان قشبيه ان يكون المراد بجميع من سواه
الجميع حقيقة او عرفا لما يتبادر عرفا قصد تفضيله عليه ويضاف للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه زاد قوله وتخصصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره
لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص والتوضيح ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص و
الاضافة للتوضيح انما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله نحو قولك نبينا صلى الله
عليه السلام اول ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات من جنس البشر ولا يعمل اسم التفضيل
في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى
بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر
الا في مظهر كذا غايته ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية وانما خص المظهر لانه يعمل
في المضمر بلا شرط المظهر اطلاق المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز عنده زيد افضل هي منه وما ذكره ص
من التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمرات لا يظهر وجود المضمر حتى
يعرف اثر العمل فيه محلا لا انه لا يظهر في لفظه اثر العمل والا لجاز عمله في ساير المبنيات وانما خص بالفاعل
لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مضمرا او مظهرا انما اذ قد مر انا لك ظهر لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ
مظهرا كان او مضمرا بارزا اذ نظيره قوله رافعة لظاهر في تعريف المبتدا فانه يراد بالظاهر فيه الملفوظ
ظاهرا كان او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه لا يصح الحكم بانه لا يعمل في معمول الرفع
بالفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول به ولا يقل ولا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التقوي فيقال
انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك بزيد وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لما ذكره من الدليل
لا يختص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى
وقوله ولانه لما كان به الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي الرفع وليس وجها
مستقلا كما يفيده اعادة اللام الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا في اللفظ

لشيء الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وضع سببيا لشيء ولا معنى لتقييد
الضمير وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه الشروط دفع افعل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا الا الاضعف
يعني لا شرط للاصل عملا حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لانه يونس عن ما يسن من العرب رفعه للفاعل
فلا اعتبار لتلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه   وهو في المعنى صفة لسبب قال الرضي الا انه
في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا مسببا قال الهندي ولعل المص استعمل غير المشهور للتنبيه
على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اي جاعل الاسباب
اسبابا فالاسباب المسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون
في المعنى المسبب الواقعي بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان او سقيما   مشترك
بين ذلك الشيء وبين غيره على ما حمل قول المص يخرج عنه نحو ما رايت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم
منه في عينه امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا يضر غيره في قوله باعتبار غيره بغير الاول بل يفسر بقيد
السابق بالاول   مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اه اعترض الرضي بانه كيف تعلق باعتبار الاول
وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى شيئين
من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار في اليوم نعم لو صح جعل الثاني
بدلا من الاول لصح كما يقال جلست في البلد في الدار فبدل البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار
الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه   والمساواة بايا ها مقام
المدح هذا البيان يخص بما لا يكون المقصود هذا المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يختص
بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة الاصل الفعل سواء كان على وجه المساواة
او على وجه يكون دون حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني
نعم المراد في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري في الجميع وان لا يجري
بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتامل وثانيهما ان يجعل حسن قبل تسلط النفي عليه
مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا يتاتى ذلك مع وجود من التفضيلية او لا يبقى وجه لذكرها

قال قد

فان قلت ولي هنا السؤال لا يختص في الكل
فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي كما
الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال زيادة التفضيلية سواء كان برجوع النفي الى الزيادة
او بوجه اخر قلت نعم لكن يؤول عبارة الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى
يعم التوجيهين السابقين   بين احسن ومعموله باجنبي ولم يقل لم يفصل بين العامل ومعموله لان الفصل بين العامل والمعمول بانه
باجنبي لا يمتنع بل بين افعل ومعموله لضعف عمله فيجوز زيد كان عمرو اضارب بانتقض عليه الرضي ولو قدم
قوله منه في عين زيد اه اشارة الى شبهة نقل المص من انه فليقدم على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل
والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل منه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده الهندي بانه
لا فساد في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه
مبتدا مقدم رتبة واجاب بانه يلزم تعقيد وكيف فرجح العمل مع ضعفه عليه ويمكن ان يحمل ما ذكره
المص وجها الى ما ذكره يعني يلزم رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل
جوابه تحريرا لما ذكره المص فانظر اطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير على فوت المرام   مع انها
من قبيل العبارة اه ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو ما يقضي منه العجب لانه كيف يجاب بالقدح
فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل لضعف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا
في اعماله وحاصل القدح منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يسو
التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي ايضا بان هذا الوجه انما يجري في الاثبات ايضا كما يقال رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت
المص اليه واجيب بانه في النفي لضعف المعنى التفضيلي فيعمل افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى
معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا   وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا
التفسير لان اصله اه رد على تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود لا تفضيل الكحل
تفضيل الكحل على الكحل على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مخصوص بما اذا كان المفضل والمفضل
عليه متغايرين بالاعتبار وههنا متغايران بالذات وانما ظهر ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل

فلا يوجب تعقيده من كحل عين زيد فلم يكن التعقيد حذف في عين زيد بحرف مجرور ومن جاوز التعين لظهور

المعنى بعد ذلك الحذف ويتجه انه يوجب اخراج التركيب الى ما يظهر له في كلام العرب وهو حذف المجرور

وابقاء الجار والحذف كله وفي ابقاء ما دخوله على الجر وتوقف الحمل على تغاير المفضل والمفضل عليه

بالاعتبار دون الحقيقة ثم بل يكفي كونه كذلك بحسب المال والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون

في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد

وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتامل ولو رفع لفظ العين

لم يلتفت اليه المص بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا وتقديره ما رايت

عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اشار بهذا الكلام الى تزييف

ما ذكره الرضي وما ذكره هو ان قوله كعين زيد مفعول رايت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل

من الكل لان معنى ما رايت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل ولا امثالها حذف المعطوف

في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها صفة لقوله كعين زيد ولا زائدة عليها

ومعنى احسن فيها الكحل ولا امثالها من المعطوف لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن

الكحل فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشي زايدا عليه في ذلك الوصف في

حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا

انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف ولان التناقض مندفع

اما بجعل المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل في حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل و

يلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على وجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل

على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي ههنا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر

من عبارة المص ان بين التركيبين الاخيرين فرقا بان لا يتعين في ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد

هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم

ذكر العين فانه ينعكس ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رايت كعين زيد

احسن

احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه يقتضي ذكر في الاستثناء الا التي هي في التركيب المفضل عليه فيما يتعلق به

حيث قال فان قدمنا ذكر العين قلت ولم يقل ذلك ان تقول لكما قال سابقا ولك ان تجعل معنى قوله فان قدمت

الى ان قدمت ذكر العين وجب نصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فصل بالاجنبي بعني احسن

حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذا لم يذكر هناك مفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه

مقدر فجعلها اعمال احسن محققان نظرا الى تقدير الكلام لانه كان في مقام بيان الاختصار وما ذكره او وفق

بالمقام والاحسن ان يقال نبه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره التركيب اسم جماعة

يعني ليس بجمع نبه على ذلك ليصح سيأتي من جعل صادرا صفة ركبا لان اسم الجمع لا يجب تانيث المسند

الى ضميره لا جمع صفة بخلاف الجمع وساريا من السرى واحتمال جعله من السراية على ان يكون صفة مصدر

محذوف اي اخوف خوفا ساريا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لان حصر التقديم على المستثنى ح فلذا

لم يلتفت اليه فقوله ارى الان رؤية البصر او من رؤية القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى

وهو جعل ارى مجهولا اي لا اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والقلبية فتبصر واعلم وواد

منسوب الى السباع لكثرتها فيها المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق والحال انني

لا ارى جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر وانما قال ولا ارى او مقتضى السياق ان يقول

ولا رايت ليفيد انه ما راى ولا يرى قط لانه لو راى مثلهم ما ثبت منه الحكم بانه لا يرى قط فتامل

لما وصل النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريق اي هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة

ومما يدل على انه بين تلك الصدد انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم والله تعالى

اعلم اي نفس ما دل يعني الكلمة جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير هو انه باعتبار

لفظ ما دل دون معناه اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين العوام والتحقيق انه

مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل

ولا شك ان النسبة الى الفاعل ما ينبغي حرفيا اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى الفاعل ما معين ولا شك

انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى مستقل يتعقل بنفسه

فاعل ما الحاصل الاوصول تفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون بمعنى مستقلا ونظيره لفظ الابتدا فان
معناه مستقل بعقل متعلقه ادا الاستفهم من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل
على المطابقي على تقدير كون معناه بالنسبة الى فاعل ما لما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيده في نفسه لم يبق الا الحدث
والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران في نفسه بالزمان تعين ان يكون المراد الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازي في توجيهات
شرح الرسالة الشمسية والا التضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامي
ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة بغال
جميعها الا المصادر ابين الامرين بل جامعا بين الامرين وانما الدال على كل واحد قلت الحكم على الجميع قد يكون على
سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاءني الرجال اي كل واحد واحد وكذا جاء في جميع الرجال الافعال المنسلخة عن
الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل لان الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع منسلخات
عن الحدث كما صرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية او لتعليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث
اذ لا معنى لتعليل الفعل الاصلاحي اي تحققه فلا يصح قوله وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد
به الفعل الاصطلاحي واراد بقوله لتعليل الفعل لتعليل مدلول الفعل الا ان الظاهر ح ان يقول وشيء
من ذلك لا يتحقق فيه لاذكره بالضمير لدلالة الاول على الاستقبال القريب مع التاكيد صرح به المحقق
التفتازاني في شرح التلخيص لانها اما وضعت ولان الشيء ما لم يختص بالشيء لم يعمل فيه وانما خص
لحوق تاء التانيث الساكنة وبهذا صح قوله وصفات استغنيت عنها ولحوق تاء فعلت الاخراج بقول
ولحوق تاء فعلت ويستغني عن قوله ولحوق تاء الساكنة والاولى ان يفسر نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع
مطلقا ولا يختص بالمتحركة لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح
اي بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا العلم قبلية ذاتية
يكون بين اجزاء الزمان التقدم بين اجزاء الزمان زماني وهو التقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم المتاخر بالذات وهو

بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة
والمعلول وتحقيقه علم اخر ولعلهم خاطبوا بذلك لزوم ان يكون للزمان زمان انما نشأ لو كان منشأ
الالتباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشأه ان قيل لازم الظرفية فهو متعلق بحيث
وقع صفة الزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان
يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على
زمان متقدم على زمانك مبني على الفتح اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته
باحد حروف ثابت باو الله الظاهر في اوله كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين
لا يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع
فان اشتراكه الذي بسبب زيادة احد حروف ثابت دليل فلذا فيه مشابهته باحد حروف ثابت
ولعل مشابهته باحد حروف ثابت لو وقع مشتركا بمثل مقتل فانه مشترك بين الزمان والمصدر
بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة فالهمزة لم يراع في البيان ترتيب حروف ثابت
بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهي الى الغايب مفردا مذكرا كان
او مؤنثا فالتذكير للتغليب اي المتكلم المفرد يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا
سواء تكلم باضرب او نضرب وانما وصف في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصف
في نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير وقوله واحدا كان ذلك الغير او اكثر مذكرا
كان او مؤنثا او مختلطا وللمؤنث والمؤنثتين غيبة اي حال كما يمكن جعل غيبة مصدرا جنسيا
الا ان جعلها حالا انسب بنظايرها ولو قال المتكلم والغايبة والغايبتين لكان اخصر واظهر ولما كان
هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعرابه
غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا
وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون التاكيد او نون جمع المؤنث مع انه مقصود بالبيان يقال ما الكلام
انه يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع

يعني ما يعرب الا المضارع يعني فيكون انقيا الظرف تقييد الحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها
لا يحصل وقت اعرابه في وقت عدم اتصال حتى يندفع الشبهة والحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق (بمعنى)
المغايرة وقيد بحالها اي لا يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالقيد لتتميم المعنى بحيث يشمل المضارع
المتصل به احدى النونين واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نونه اقتضاها العامل
لا بمعنى ما يقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون اخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب
الفعل لا يعين معنى وقوله النصب يعني فتحه او حذف نونه اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف
حرف اقتضاه العامل فالصحيح عنه اي من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون
جمع مؤنث وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو مستغن عن التعريف وانما قال
حرف الاخر ولم يقل لامه ليشمل نحو يحمر بلا اشتباه المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد وزيد يضرب
مرفوع نحو يضرب ويضربان متصل به نحو تضرب وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز
لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل والانسب انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا (يتصل)
به وقيد له بقوله والمتصل به ذلك فتامل للتثنية لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوعا
متصلا الا للتثنية والجمع والمخاطب (قوله) الصحيح والمؤنث فيراد الضمير البارز في الصحيح لا يكون بجمع المؤنث فالجمع
المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكور ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها
اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث لينتقض الحكم بجمع المؤنث والسكون في حال
الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيد اخيرا لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهنا نظر لان
الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقعت على المجزوم المضارع والجزم قد يكون بالسكون
تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم مثل يضرب مثال الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع
لا لاعرابه حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه جعل مثالا للاعراب فانه يبا لحصر به
والمضارع لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المص ان قوله فالمتصل معطوف المجرور وهو ما يقابله فيفصل
الصحيح لكن الصحيح عطفه على الصحيح المجرد لا على مجرد المجرد فنبه الشارح بقوله والمضارع المتصل وهو مثل (المص)

مثل في الغائب حرف وبين على كل حيث لم يغير اعرابه لكان لو اتصلت بها يحتمل المضارع المعتل الاخر والمعتل
عندهم ما يقابل الصحيح وهو كان اخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عنده ما اوليه
الخامس اسقط الحرف المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين للسقوط
التجرد لم يقيد التجرد في المضارع وقيدوه في المبتدا حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد (اليه)
كما في قسم المسند اليه من المبتدا واسناده الى شيء كما في قسم خبر المبتدا لانه يحتاج الى التقييد في (المثل)
دون المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع الضمير فيوخذ منه ما تجرد عن العامل وليس
بمعرب بخلاف المضارع فلا يوجد المجرد عنه غير مرفوع كما هو المتبادر من عبارة المتبادر من بيانه
لاقسام المضارع انه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب وينصب بان
وفي بيان المجزوم ويجزم بلم فلم لم يقل هاهنا ويرتفع بالتجرد من الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل (العامل)
التجرد انما قال ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لا انه اذا تحقق الناصب (او الجازم)
يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الاسم ولا جازمه ففي لم يضرب لا يصح ان يقال
لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع لوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا
يتميز المرفوع عند المبتدي بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تميز الاقسام الثلثة بعضها
عن بعض لا بيان العامل وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل
حروف اتين كما في زيد يضرب لا يقول لصحة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي
لانا نقول هو سبب الاصل فلا يوثر فيه العامل ابدل الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف و(النون)
الا ان يقال النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين وقال الخليل الا ان يرده ان يضرب
في تقدير لا اضربك وهو ليس بكلام بخلاف لن يضرب اقول لعل لن مركب من لا والنون المخففة (التي)
حقها ان يلحق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ
نفي التاكيد فاعمل عمل النصب يكون اخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص لن من بين
حروف النفي بتاكيد النفي بعد حتى نحو سرت ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف التي يقدر بعدها

ان تخرج عن قبل او انه قال المص سيفصلها فحمل ما ذكره مقام تفصيل المص اذا لم يجيء بمعنى الظن
حتى يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم
حتى يصح تقييده بهذا ما يدل على التعيين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن الى غير ذلك
هي المخففة الصم العمل هنا للحصر اي هي المخففة لا غير ومر بها صار متقابلا لفظه والتي يقع بعد الظن
وقوله متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة من المثقلة فلانها للرجاء والطمع فلا يناسبه فكذا الداخل
على الماضي ولا يبعد ان يقال هي الناصبة لغيته وجها من مقتضى وضعها وهي اخص من المخففة
لضمير الشان وقوله وليست هذه تاكيد للحصر على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه
وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر لا موبدا مطلقا كما قيل ولا موبدا في الدنيا كما قيل
لكونها لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال وفيه بحث لان جواب الكلام القائل
لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب
من قال اسلمت صار جزاء لك ان عصمت مالك وذلك فالوجه ان يقال اذن لصنفها لا تقدير ان يعمل
في الفعل الذي هو جار الماضي الذي هو مبني الاصل واذا وقعت بعد الواو والفاء خص بيان هذا الحكم
في كتبهم الى الواقع بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لانهم وجدوها
ولم يجدوا ما ذا وجهين فتدبر فالوجهان جائزان جعل وجهان مبتدأ لا فاعلا لان حذف الخبر اهون
من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير
لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره ففيها الوجهان الالغاء والاعمال وان كان بالنظر الى رعاية
التكلم الاولى وسواء كان او ترك المستقبل فتدبر بمعنى كي للسببية لا فائدة لتقييد كي بقوله
للسببية سيما وقد علم معنى كي قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى
مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل بمعنى اذا كان بمعناها او معنى كي قلت
كانه اراد لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجرورة اخر جزء مما قبله او متصلا باخر جزء فيحتمل ان يكون
ماضيا او حالا او استقبالا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى كما تقول كنت سرت امس ذكر امس

مع ماض

مع ماض قبل المضارع لا يحصل المضارع حكاية حال والاتي تقصد كون المضارع حكاية الحال عن ماض كما
امس مع الماضي قبله فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون اخس من الامثلة المذكورة للمقابلة فيه كلا
في كلام المص تحكم كانك كنت في زمان الدخول ح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الحال
على الحال وهو خلاف عبارة المص والاظهر ان المراد زمان الحال من حيث انه حال بان تبرزه في نظر
السامع في معرض الحال لانها علم للاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي الحال الا
ان يقال بيان افادة الحال فلا يصح ذكره في مقام افادته كما توهم بعضهم وجه التوهم انهم يقولون
اما حرف ابتداء ويريدون لزوم المبتدا بعدها ليحصل الاتصال المعنوي فلا ينافي الفصح حقها
بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها لما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة
شل مرض فلان حتى لا يرجونه الا انه يحتمل المثال الحال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المص بجعله
مثالا للحال تحقيقا بخلاف حال التحقيق واستمع نظر الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظر الى
الامرين لان كان سيري لا يصلح سببا للدخول فان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون
في تقدير كان سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري منفيا الى غير ذلك مما لا يتحقق
خبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط محض التامل فينبغي الناقص بلا خبر
لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا بحتى فلك ان تقدره
بقرينة وقف صحة ادخلها بالرفع على تقديره فقوله انهم عطف بتقدير جاز لا يخفى بعده في نفسه
بالنظر الى سابقه لان قوله اسرت حتى تدخلها عطف من غير تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكره وانه اذا عطف
على شيء وسبقه قيد فقد تشارك المعطوف المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على
ما الحصر فالشركة محتمله اي ما كان صفة الله تعالى بينهم الاولى ما كان فضل الله تعالى بينهم فتامل
والفاء التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان جعل جزاء الفاء جملة بحذف المبتدا
ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله بتقدير ان الاولى وان تقدير الكلام والفاء تابع
بشرطين اي احدهما السببية وقد نبه الشارح من النفي المستدعي جوابا وصف النفي لما يكشف

مع كونه في معنى الانشاء وقد سبق تحقيقه وانما اشتهر اي النصب بالفاء الوجوب تقدير ان المصدر

فهو العطف عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة

لاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء هنا مبعد عن العطف على الجملة للاختلاف الى تقدير

الانشاء المستدعي للجواب بان الجواب لا يعطف فبينهما تناف ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد

السببية زرني فاكرمك لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال ح يكون

من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والحق بالحجاز فاستريحا جعله لضرورة

الشعر ومع ذلك توجيه العطف بتاويل بالفعل بقولنا سيقع مني ترك منزلي والحاقي بالحجاز فاستراح

ويمكن توجيهه لا يخرج عن الضرورة وهو ان يجعل سأترك والحق في معنى الامر اي لاترك ولالحق فاستريحا

واو التي تنصب اكتفى ههنا بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتدا ولقد احسن اي بشرط ان يكون

بمعنى الى ان لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه ينصب بعدها بتقدير بشرط ان يكون في التركيب معنى

الى فيقدر ان ليتم اللفظ الدال على معنى الى ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قيد الاسم بالصريح

ليخرج نحو اعجبني ان يضرب زيد فيشتم فانه لا يقدر ان لجواز عطفه على مدخول ان ونصبه بكلمة ان

السابقة وفيه نظر لانه يشكل باعجبني ان اقام وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم

بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني ان يضرب زيد فيشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل

والتاويل بالاسم متاخر عن العطف ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرهما مرتين ويمكن ان يجاب عنه

بان العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه

فقدر المخصوصات بشرط ليضبط وفصل عقيبها بشرائطها ثم اتم العد بذكر المشترك في الشرط مرة

ولحقه لعدم احتياجها الى التفصيل ومع العاطفة اي مع العاطفة مطلقا اذا قدر اي بعدها

بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر بعدها ان بشرط مخصوص كما في فيصل حتى واخواتها

وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حتى يبان الشرط المشترك

بين الكل فتامل ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في النهي اضاف اللام لانه نكرة

قابلة للاضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا لا ما الاحتياج الى تقدير المعرفة والمشهور تعريف

الظرف بالنكرة فالموافق بالمشهور ان يكون التقدير ولا المستعملة في النهي بجعل قوله حالا الا ان

الانسب بالمعنى تقدير المعرفة مما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ

واحترز عما يستعمل في معنى النفي وعما لم يستعمل في شيء نحو لا اقسم وهذه الكلمات

يجزم فعلا واحدا اي يجزم بالاصالة فعلا واحدا ولا يعد بتعدد مجزومه بالعطف فتقول لا تضرب وتفعل

وكلم المجازات اي بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة والمجزوم بها فعلان اي قد يكون

كذلك كما ستعرف واي وهو ايضا مما يجزم المضارع مطلقا سوا كان مع ما نحو قوله تعالى ايا

ما تدعو وبدونه مع كيفما واذا فشاذ في كيفما شذ وذان اذ كونهما من كلم المجازاة كالجزم بها

ويختص اي لما بالاستغراق والابعد ان يستفاد ذلك من تاكيد لم ثم بما النافية فيكون

تركيبا من كلمة لم وما وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول فيه بحث لان ان في

ان لم اضرب ليس عاملا في لم اضرب لانه مدخول لم ومعموله وانما مدخوله ان لم اضرب ولا النهي لا

يصح اضافة العلم وكانه نكرها او جعل النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية بسببية الفعل الاول

لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فاللائق ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول

وسببية الثاني وكان المص اراد بجعله سببا جعله سببا في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة

فالمراد المراد الافادة بسببية الاول وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعيد عن التنقيح

من حيث انه مبني على الاول اغنا الجزاء على الفعل اي قد يبنى كذلك وذلك اذا كان الاول سببا

واما اذا كان ملزوما من سببه فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يبنى الفعل المقرون بان ظ ان مع ما تعلق بها شرطا

وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم لتحقق تاثير حرف الشرط فيهما اي يتحقق

التاثير معنى وان لم يتحقق لفظا كما في ان ضربت ضربت فظاهر واما في ان خرجت لم اخرج لان الجزم بلم

لا بان تقرب لم وسبقه ما لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا في الطلب ويضوع

فيه التنازع وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك

لانه يلزم من القاء لعدم تاثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلا الامر وغير الماضي والتمني فانها
مستقبلة لا تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير لها فيها معنى وكذا الاستفهام على ما سيجي او
بل حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا بلن والاولى لصلاة التلاوة
لم يجزم لان النصب بل متعين لقربه لسبقه كامر او استفهام نحو ان لم يضربك زيد افتضربه او مضارع
منفي بما نحو ان لم يضربك فما تضربه ووجب لعدم تاثير حرف الشرط فيهما لان الاستفهام يبقى على احتماله
ولا ينقلب الى المستقبل والمنفي بما يكون للحال من غير انقلاب موضع الفاء شبه على ان الفاء واذا
لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفي بها مع الجملة الاسمية مع انه اخصر لاختصاصها بها اي بالجملة الاسمية
فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة فتدبر وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة عبارة
مشعرة بانه جعل مقدرة في قول المص وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة ان وجعل قوله
بعد الامر منصوبا والمقدرة مقدرة خبر الا ان كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع
خبر لان اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لا حاجة في تقدير ان لاشتراط
الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا لكان كاذبا اولادعاء لنكتة
فتدبر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع اقوى الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون
لهذا الامر بالصيغة فقوله مثال الامر تمييز قولهم الامر بالصيغة وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر
الامر المعروف بصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدرية توهم
بعيد على انه لا يندفع لا يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة الامر كما يقال لام الامر والتوجيه
ان يقال الامر في السنة الصرفيين يشتمل الامر بالصيغة باللام وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المحصلين
فحمل لو يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة صيغة يطلب بها شامل
قوله يطلب بها اخرج النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيهما باللام واداة الاستفهام ولا في النهي
لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام
في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال في التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة

يطلب

يطلب بها الفعل ... بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصل ... الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل احتراز عما عرفت
ما فيه وكذا قوله من المخاطب احتراز عن الغايب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل
قوله تعالى فليفرحوا وعن مثل صه وقد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه
بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع وفي
الصورة حكم المجزوم ان حكم اخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم في اسكان الصحيح الى اخره لاخفاء
في ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الاخر واما سقوط النون فليس حكم الاخر لان النون ليس
اخر الامر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فنزل النون
منزلة الاخر فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة يعني المص كون اخره في حكم المجزوم ان كان
ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الاخر فقوله اسكن اخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك قاصر
اذ ليس فيما في اخره نون او حرف علة او مكان الاخر بل حذفه فينبغي ان يقول اسكن اخره او حذف
والمراد بالرباعي هنا اي في علم النحو واما في علم التصريف فهو ما كان حروف الاصول اربعة وقوله
من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يختص المزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه
بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حرف مضارعته
ساكن وكذا قوله ههنا يعني في مضارع رباعي بعد حرف مضارعته ساكن دفعا للالتباس
يعني ضم الهمزة جعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة وقوله فانه افعل
في افعل سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها لعين الضمة فلا معنى للتكلم
في ابطال فتح الباء وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح الباء او لم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب
انه اذا قيل في اقبل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المغزوق في حال الوقف واذا قيل اقبل بكسر الهمزة
لزوم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل فيما سوى ساكن بعد ضمة ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن
بعده ضمة فيما سوى امر من مضارع بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعد ضمة او كلمة

عبارة عن الوقت الذي في وقت ... يكون بعده الساكن مثال لما يكون بعد حروف المضارعة
ضمة الصوت اي الى مايكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة اي على حذف مضاف اي فاعل
فعلم الاحق ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة فيقدر الفعل لم يرد في الكلام الاتقدير
وعلم بما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لادنى ملابسة لم يحتج له ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل
الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله فيحتمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل ...
على المسامحة السابقة ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف ما لم يسم فاعله ولك
ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه ويضم الثالث
الى قوله خوف اللبس الاحضر ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس فيستغنى
عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء ~~في تثنية الغايب وجمعه مطلقا~~ ولئلا يلتبس في
الدرج بالامر في تثنية الغايب وجمعه مطلقا وفي واحده وقفا والاولى ترك التعليل وتقديم لم خوف اللبس
على هذا على قوله ويضم الثالث والثاني لكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى في ضرب بكسر ما قبل الاخر
لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتبس في باب علم بلا شبهة فالاولى ان يقول المص فان كان ماضيا كسر
ما قبل الاخر وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس اي ما يكون عينه فقط
معتلا ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه ومن اللفيف لا يعتل وهذا اصوب لانه مندفع به الاصوات
وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف المبني للفاعل فيه كما ذكروا للفاعل فيه كما ذكروا سعة ذكر
المعتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيما ذكره هذا الكلام هو سهو من قلم الناسخ وصوابه انما خص معتل العين
بالذكر لمزيد غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيما ذكر المتعدي هذا
قيل ان لقسمي الفعل لا اقسامه فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا
لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلقه فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف
فاعله والشرط في ذلك ان النسبة الى الفاعل والمتعلق بالمفعول به جزء ان لمعنى الفعل وما سوى المصدر مما
يشبهه فنقول المصدر المتعدي ما يشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على مطلق منهم

اويتوقف

او يتوقف فهمه مما اشتق هو منه عليه وكان ابن الملك قال المتعدي من الفعل ما كان التعلق في معنى الفعل
الى غير الفاعل فقد دل عبارته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم
مفعول الحذف والايصال فما وقع في التعريف اسم مفعول الا ان يقال ان المتعلق من الجانبين فكما ان الفعل
متعلق بالمفعول والمفعول ايضا متعلق له فاوضح بيان تعلق الفعل المعنى المتعلق الذي هو المفعول
وهيئة الفاعل والمفعول به يريد به معنى الحال وهيئة الفاعل فتحقق ان المفعول الذي يبين الحال هيئته
اعم من المفعول به فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي له تعلق بهيئة الفاعل
والمفعول وقوله وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي ايضا يصير لازما بنون الانفعال وبتاء التفعلل
نحو تدحرج او بالف المفاعلة نحو ثبته او بسين الاستفعال نحو استخرجته هذا ان غير مشهور دين
في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو الثلثة الاخر كانهما تركا لانهما لا يبعد بان جوهر الحروف
ولا يتحرفان في معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يحدثان في الكلمة معنى هو مستقبل بطلب المفعول
بخلاف الثلثة الاخر فان ماشيته معناه صاحبته في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي بحيث يطلب مفعولا
بل حدث في الكلمة معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واستخرجته معناه صيرته خارجا فاحدث
السين معنى التصيير المستقل في التعدية مع بقاء معنى الخروج على ما كان فتامل ثانيهما غير الاول
كاعلم وهي سماعية كثيرة جمعتها الى ستين وارجو ان اضبطها واعمل رسالة ينتفع بها الطالبون
كمفعول باب اعطيت من جواز الاقتصار عليه وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد
فلا يقال اعطيتني واعلمتك والثاني والثالث من مفعوليها من ناسيه لا يقتضيه ولذا لم يقل
من مفاعليها كمفعول علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر لا وجه لتخصيص بيان المص به بل بما شابهما
في خصايص اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول اعلمت زيدا
لعمرو قائم او اعمرو قائم او ما عمرو قائم ايضا يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين لشيء واحد
فتقول زيدا اعلمتني فاعلا كانهم ارادوا بالشك الظن ثم هذا من خلط اللغة باصطلاح الميزانين
والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس تساوي الطرفين اي وقوع الخبر وعدم وقوعه

[illegible] ... الجملة الاسمية ... لبيان ... [illegible]

[illegible] اي عبارة عنه فان [illegible] الدنيا الفانية مثلا عبارة عن معلوم يقيني وهكذا او

هل [illegible] الكلام سواء كان بمعنى ذكره الشارح او بمعنى ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة

الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع فاعلها فائدة تامة فلا يصح السكوت

عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هي اي الافعال عنه اي عبارة عنه

والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكور لبيان معانيها وهي مناط الفائدة

لا الجملة المدخولة وليست كان واخواتها الداخلة على الجملة فافهم فينصب الجزئين على انهما مفعولا لها الظاهر

مفعولاها وكانه اراد ان كلا منهما مفعول لها ومن خصايصه انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر اي هذا هو الشايع

وخلافه قليل على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت ضربي زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته

بل يجب في المثالين ان يقتصر على ذكر علمت صحيحا فكانه اراد اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ما ينوب منابه

لا تخلنا في الحاشية اي لا تخلنا جازعين على غزالك الملك شئنا اذ فقد وشيء ما قبل ذلك الوشاة

[illegible] اي لا تخلنا على اذلاء على غزالك الملك سيئا وبالجملة جعل الفراء بمعنى الاعزاء ونحن لم نجد كذا

في اللغة فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين لسياه

لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة اخر كان تقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا

اي يقع الظن منه كثيرا ويقع اليقين قليلا او تقول لا اعلم زيدا الا بالبراهين ولا يظن بالامارات او تقول

ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا او خبرا او مفعولين لها

الظاهر او ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا الافادة في تقييد الكلام بالتام وكلامه غير مقيد

بالتقييد الاولى لانه كلام على تقدير مفعوليتها ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام

المصنف فلهذا قيد جوازه المبني والاحتراز عن صورة التقدم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل بلا واسطة

كما يجيء مثاله او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيجب لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف

الى ما فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه يمتزجان معه امتزاجا ما بحيث يسري الاستفهام في المضاف و

ونقل

[illegible] ... والفرق

بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الغاء جائز والتعليق واجب وثانيهما [illegible]

الالغاء جائز لكان في قوله ومنها جواز الالغاء واستدرك ما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب

في الصور المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد

الفرق بين حقيقتي الالغاء والتعليق في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق

واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل في سياق الكلام فيه بحث يفيد الوجوب فتدبر ورأى البصرية

اي رأى بمعنى ابصر والحلمية والحلم هو النوم ولقد رأني للرماح دريئة اي ابصر نفسي حلقة هي هدف

الرماح ولكون ارى بمعنى العلم فيكون دريئة مفعول الثاني وعلى ما ذكرهم هي حال ولبعض افعال

القلوب ما عدا حسبت لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منقطعا فيجب

حمله على البدل ثم انه لا فائدة في هذا البيان لكمال ظهوره من بيان المعنى وهي ان العلم والظن

فالمراد بالمعاني ما فوق الواحد وانما قيد بذلك لئلا يتوهم لا وجه للتخصيص بالبعض ولئلا يقال

لا وجه لتخصيص بيان هذا البعض من المعاني الاخر فان لكل منها معان اخر وحسبت [illegible]

احسب وهو الذي في شعره شقرة كذا في الغياث فظننت اي اتهمته فظننت بمعنى المفعول

انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول

التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة

مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال

التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه اي العدد فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول

كان نسبة الصيغة الى فاعله والزمان والنسبة ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين تقرير الذي

هو صفة المتكلم ان كان المصدر مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذي هو صيغة الفاعل

ان كان مبنيا للمفعول فارادة الصفة للفاعل بمسامحة لا يليق بمقام التعريف لانها موضوعة

لصفة وتقرير الفاعل عليها مكل من الصفة والتقرير عامة لو كان مجرد الدخول في الموضع لا يستكمل

لكونه عمدة فيما وضع له لان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امرا اخر
لابين مرادة حتى يتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير عمدة في التامة يمنع خروجها بقوله ما وضعت
لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه
ان العبارة لا تساعده ولو جعل الموضع له اشار الى تصحيح الحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة
وجعلها لمجرد التعريف بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناه وكونها قيودا له لا يخفى انه مع ذلك ايضا
لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلة
في الافعال التامة تكلف وتحكم ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع
جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقريره تقدير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه
والاوجه عندي ان المراد بالتقرير اشتهر في بيان فائدة التاكيد والافعال الناقصة موضوعة لغرض تقرير
الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزم دخولها
على الجملة الاسمية الدالة على النسبة المدلولة لنا كما النسبة المدلولة بها للجمل بدخولها عليها ولا ريب
في ان الغرض لافادة الزمان ايضا غايته ان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لا بد من جعل قوله
ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد
كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة
وهو تضمين كثيرا التضمين ملاحظة معنى فعل لازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله عمله بجعله الملاحظة
والايراد في مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثانيا والمضمن حالا لا ينفك في تفسير يتم التسعة بهذا عشرة
يتم التسعة بهذا صارت عشرة وثانيهما عكس قوله كما ذكره الشارح فقوله تامة وكاملا حالا لان لا اصفان كما
توهم العبارة وجاءت بمعنى كانت في الفعل بمعنى صارت من الغزاوة وهو الفعلة فان التركيب حدث
من الخوارج حين ارسل علي ابن عباس رضي الله عنهم اي ما جاءت غفلتنا حاجتك اي لم نجدنا غافلين كما
تريدنا ارهف شفرته بالضم السكين العظيم على ما في القاموس لا يجاوز نجاء وبعد المواضع الذي استعملها
العرب والحق اجاء المقو بالتركيب الذين وقعا فيهما لكنه قال في بعض تصانيفه الحق في جاء الاطراد فانه

جاء البر [illegible] وقيل في ضبط مواضع الاستعمال في هذه ان يكون الخبر كلمة نزل على الجملة الاسمية المركبة
من المبتدا والخبر كانه احترز بتقييد الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر عن قائم زيد وما ظننت زيد فانهما جملتان اسميتان
مركبتان من المبتدا والفاعل اي لاجل اعطاء هذا الخبر الحكم معناه يعطي الاسم ايضا ضاربيه غيبا
بجعل الغنى منتقلا اليه ويجعل زيد منتقلا ثبوتا ماضيا الاولى وجعل ماضيا مفعولا فيراد في زمان ماض
ويكره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضي بتها قفر التيها المفازة التي لا يهتدي فيها
من التيه بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالي يصف المطي لسرعة سيرها بانها بمنزلة قطا تركت بيضها
صارت فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب فان بيوضها لم تكن فراخا قبل كونها بيوضا ولو كان
بمعناه يفيد هذا المعنى كما في العباب هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي انما ذكره مع كونها غير خارجة
مما هو بمعنى صار ومقابله لانه مختلف فيه فقيد بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها او مفسرة
بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على يكون ناقصة والاولى بيان باعتبار معناها والثاني بيان لها
باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة والقول
معها كونها تامة وزائدة يجامع مع عدم ظهور العمل في جملة بعدها كقوله تعالى كن فيكون الا ان في قوله
كن في موضع الايجاد بمعنى ثبت وفي موضع جعل شيء موصوفا الشيء بمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون
في الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا بمعنى كن موجودا ويكون زائدة هذه مختصة بلفظ كان
بخلاف ما سبق فانه شامل لجميع تصاريفها فيالك من نعمى تجوا ان ابوسا استغاثة من اجل تحول
النعمى بالضم وهو النعمة وضمير تحوا ان اليه اما الارادة المقدر بالمصدر او بجعله ابوسا وشدايد فجمع
وان كان واحد لتعدد الخبر قيل سمي اسمها فاعلا مرفوعات هذا الفاعل هذا التنبيه في محله وهو قوله ما وضع
لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة الاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ويحتمل نقول
ليس به هذا الكلام بجميع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر و
الخبر على الاصطلاح من تسمى الاسم فيه فاعلا سمي باسم المفعول بل الاسم سمي فاعلا او اسما كما انه يسمى الخبر مفعولا
وضرا واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا جعله خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف مما لا يقتضي له

او تقدير الكون [illegible] قبل

[illegible] الظرف [illegible] لان منافي مادام صاحب

او تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر بهذه المثابة في شيء من المصادر احتاج الى

سوى ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على انه

لا يليق هذا الكلام عن الاشتمال على ما ينصب الظرف ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها كان [illegible]

الا ان يقول وامره كامر خبر المبتدأ وح لا يشكل عليه ما اورده الشارح ايضا فان اريد بجواز التقديم

نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه يمكن ان يختار هذا الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها

بمعنى انها لا يمنع من هذا التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها ههنا

نحو كم كان مالك الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال

داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله نعم يجوز وهي الافعال الناقصة الا ليس

هي راجعة الى الاخبار الى انصرف الى الافعال لاقتضاء ظاهر قوله وهي من كان الى ليس واخواته ذلك

وتبعه انه يمنع ما قبل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتاخر المخالف والمراد

بالخلاف كون المخالفين معاصرين متنازعين دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف وانما ظاهر من جانب

[illegible] كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف من جانب المخالف فانه كمخالفة الاجماع وعدم

ضعف جانب الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما يقرره ويمكن وجهان اخران ليمنيه ليس عن الافعال الناقصة المنفية

احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المص اختلاف النحاة في ليس

من قبيل اختلاف اللغات ودفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه للخطا في اللغة وثانيهما انه لم

[illegible] عند المص في ليس بخلاف الافعال المنفية ما اي فعل اشار الى ان التعريف لفعل المقاربة

[illegible] التعريف للمهية دون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر [illegible]

الى فعل المقاربة اي هو ما وضع عسى واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى الاشفاقية

فينبغي ان يقول رجاء او اشفاقا ولا يقول عسى الاشفاقية موضعه لدنو الخبر رجاء لانا نقول [illegible]

[illegible] والافعال [illegible] الانشاء [illegible]

والرجاء والاشفاق والانشاء اي [illegible]

مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية بتقدير مضاف اما في جانب الاسم بان يقدر ما جاء [illegible]

عسيت صائما ويرجح تاويل الخبر باسم الفاعل فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية [illegible]

ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صائما والذي ارى [illegible]

قريب يرده نحو عسيت صائما وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج

ضمير يعود الى زيد ولا يمتنع تقديم الخبر لالتباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم

مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة

هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان ويرد ايضا انه كان كذلك لينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد

بحذف ان فتامل واخر يتوقف صحة هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان

ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان ولا سيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني

بحذف ان فالاولى ان يقول المص تقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان تقول عسى يخرج زيد

لعدم مشابهته الى هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى ولا يخرج خبره الا يكون

اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاولى فيخبر عن دنو الخبر

باشرافه على الحصول للفاعل في الحال لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد [illegible]

ان يمصح مصح بمعنى ذهب وانقطع اي كسائر الافعال اي كباقي الافعال فيخرم اي غيرها [illegible]

لم احد وقال عسيه على وزن الطلبة من الاسماء العربية وفي كثير من النسخ عنه بزيادة [illegible]

ولم يجدها من الاسماء العربية وفي المستقبل الاولى وفي المضارع وكانه لخطا الحال [illegible]

والاستقبال وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه لا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون [illegible]

وكل وجه قول من قال انه في الماضي للاثبات انه انما يبتغى به القرب في الماضي اذا سبقت انتفاء القرب

فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل ويؤيده ان قال واثباته نفي

[illegible] الا ان اثبات التعجب [illegible] بما لم [illegible]

[illegible] يكون للاثبات لانا نقول جعلهم اذا

[illegible] وراى انه ماض وكانه غيرهم ذو الرمة اما الفعلية عن تغير اذ اوسع الباب اعتراض القاصرين

[illegible] لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وفيه ان ما سبق

[illegible] بجعل قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال دعويين وجعل التمسك فنزل

[illegible] قدح في التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام الا الاطالة وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك

ما لم يثبت مأخذه يعرفها الفطن فتفطن وهي قبل عسى وكاد في الاستعمال لا في المعنى ويتجه عليه انه

توهم ان الاصل منع الاستعمال غيره مع ان كذا الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض وجمعه بالنظر

الى كثرة افراده يعني بمنزلة ذكر الكل في المعرفات للتنبيه على حال الفرد ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون

ذكر الكل ويكون النكتة فيه بعينه ما يذكر لذكر كل لكان اقرب ولك ان تقول جمع مع علمه كونه الا نوعين

[illegible] الى ان فعل التعجب في الاصطلاح ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين او غيرهما الا انه لم يوجد

[illegible] وتثنيته بالنظر [illegible] وللتثنية على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين في ضمن التثنية

والجمع ايضا اي كما هو مفهوم من صريح المفرد فانه فعل وضع [illegible] ويمكن ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب

[illegible] مصدر وهذا الفعل وقاتله الله من شاعر ولا شل عشره لعيس لك وله اي لفعل التعجب اولما

وضع [illegible] الوجه هو الاول لان تعريف الشي لشاني الحكم عليه لا للحكم على التعريف ما اشتهى الطعام في القاموس

تشبيههم [illegible] احبه ورغب فيه وما امقت الكذب في القاموس مقته بغضه وانما التقديم والتأخير

[illegible] وغيره التفصيل لانه مستكفل بمعرفة حال الصنفين من غير حاجة الى سد كر المقدمات الجايزة في غيرها

والممتنعة وانما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب عن التقديم والتأخير من خواصه وان كان

[illegible] مانع اخر واجب لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بالمسكن والماء البارد لا يحصل

هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه تقديم لحسن علي ما ولا يؤخر ما بعدها المنع فعل التعجب عن هذه

[illegible] التصرف وان كان هناك مانع اخر من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن من شر اهر ذا ناب عند من جعله

بمعنى

بمعنى [illegible] اهر ذا ناب [illegible] احسن [illegible] الا [illegible] واما من جعل المعنى [illegible]

اهر ذا ناب الا شر فلا يصح ان يكون ما احسن [illegible] ما احسن [illegible] المفتوح ما احسن زيدا

شي الاتي فيلزم استغناء الشي من نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل

شي احسن زيدا وهو مناسب مقام التعجب جدا قال الشارح الرضي هو قوي وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه

لم يكن صريحا في فعل التعجب بل يكون التعجب من لوازم الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا

التوجيه وبه اي بمجروره وانما عبر عنه به لان الباء لزيادته كالعدم فمع ذكره كانه لم يذكر لانه المرفوع كالجزء

من الفاعل ومفعول عند الاخفش ويؤيده جواز حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر وقال الفراء وتبعه

الزمخشري [illegible] ويمكن ان يقال الخطاب للحسن والباء سببية اي صر ياحسن حسنا بزيد بهذا اللقب اراد

باللقب النبز لا العلم المخصوص كما هو المتبادر في اطلاق النحوي والاظهر ان المراد بافعال المدح افعال

وضع لانشاء مدح وذم كما هو في نظائره ولا داعي الى ارادة المشتهر بهذا اللقب في هذا المقام خاصة

او مميز اي نكرة منصوبة وصف المنصوبة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وهنا لا يجوز الجر

الا ان يراد الاحتراز عن المجرور دون كما في قاتله الله من شاعر ولك ان يريد به المنصوبة لا محالا [illegible]

بحسب التقابل بين النكرة وبين ما ثم التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالتفصيل و[illegible] المذهب ابي علي

سيبويه لقيام لا يعرف العهد اي العهد الذهني ليلايم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد

ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد

مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده مع العائد

في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار

ولولا ان المخصوص قد يتقدم على المبتدأ الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ

لا يحسن تقديم المفسر على الابهام مطابقة الفاعل اي مطابقة للفاعل مع تمييز الفعل يحتمل ان يكون فاعلا

وان يكون مفعولا وظن ان المتلبس بالفاعل مضي للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بمفعوله يتعين المتقدم للفاعل

حقيقة او ايا ، وبهذا لا يختص التعميم المطابقة في الجنس بل يجري في المطابقة في غيره ايضا والانسب تأخير

من حب الشي اوجب ... [illegible] ... الحاء [illegible]

و[illegible] ... الحا[illegible] الادغام [illegible] على زن خشن وفي الصحاح تفصيله

و[illegible] القاموس حب اسم بمعنى الحبيب و ذا فاعله اي هو حبيب والعامل في التميز و

الحال [illegible] الفعليه او الاولى من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التميز

في نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل عن الذات المذكورة المبهم كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا والضمير

المبهم كما في ربه رجلا فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فيه مصادرة لان المدعى ان ذا ذو الحال

لا زيد وهو بعينه ان راكبا حال عن الفاعل لا عن المخصوص تصحيح فالراكب حال عن العامل لا عن المخصوص

كما في بعض النسخ اي برحبها بالضم مصدر رحب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس

فيي عدها من حروف الجر تسامح ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع باوه مع الباء افرقا بين المعدو

مسامحة والمعد وحقيقة والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعهما مع واو القسم للتصريح بانها

جارة عنده ولذا لم يذكر و بل مع ان رب مضمر بعدهما ايضا ولا يضمر هذه الحروف الثلثة في الشعر الاشا

كثيرا ما يطلقون الغاية فيه انه يلزم ان يخص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي عرض ولا يصح قل

القدر من اول الى اخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لا ابتداء له ولا يستعمل في ابتداء

النهاية له كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فنوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا

[illegible] المسافة الحقيقة او التوطيه وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه لا يقول

لا يصح وضع الموصول موضع في قد كان من مطر اي شي من مطر مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة

بالمعرفة ويلزم فصل المفرد اي مطر صله لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع ايراد مقتضيات الموصول

او هو وارد على الحكاية فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه فيه في الحال او في الاصل فهي بهذا المعرفة

المعنى مقابل لمن اي في الجملة فان من للابتداء في المكان او للابتداء من الزمان والى عنه يكون للانتهاء في غيرهما

فلا يقال حتاه كما يقال اليه ومعه وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه بمعنى الى ولاصلبنكم

في جذوع النخل الجذع الساني والمصاحبة بانه بمعنى مع وتارة بالمصاحبة فالالصاق يستلزم

المصاحبة

المصاحبة [illegible] ... [illegible] ... ولا يستلزم التسريح في الا[illegible]

والقسمية بهذا المعنى مختصة بالباء [illegible] ... [illegible] ... ان تعمل [illegible] ... في الكل

اي في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص بالباء وفي غير الجر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا هذا بدل

على انه ما يذكره من غير تقييد بالسماع قياسي فاستعمال الباء للاستعانة او الالصاق لا يتوقف على

سماع ولا يتقيد به وقيل التعدية مقصورة على السماع واللام للاختصاص الظاهر [illegible] الاثبات

لشي او النفي عن غيره وجرى عليه الفحول وذكر بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة

اذ لا يصح في زيد اخ لعمرو واذا كان اخا لبكر ايضا فيه انه لا تسمى الاختصاص الا في مورد الاستعمال

لها فلا داعي الى صرف الاختصاص عن الظاهر وبمعنى الواو في القسم لم يقبل بمعنى الباء في القسم

مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه مختصة بنكرة لعدم احتياجها ولا يمنع غيرها الى المعرفة لا في

بين رب وساير حروف الجر حتى يمنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضي انه لا يحقق

التقليل في المعرفة لانها اما لكثرة فينافيه ولما للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما

مظنة الكثرة ولك ان تقول ان مجرور رب في معنى التميز عنها لانه للتقليل كما ان للتكثير [illegible]

الطالب للتميز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه بيانهم لم يستعمل في معنى التكثير وبقي لها شرط الوجه

مدخولها وان انتفى عنه موجبه من التقليل ربما ضربه بسيف صيقل اي مجلوة واوها اي

واو رب في حكمها كانه اشار الى ان الاولى ان يقال واوها في حكمها ولا اختص الدخول على النكرة

موصوفة وكان المص لم يقل و واوها في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير

وقال وتدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة

دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل وبلدة البلدة كل

جزء من الارض مستحيز عامر او غامر والانيس المؤانس وكل ما يونس به واليعفور الظبي بلون التراب

وبضم الياء الخشف والعيس بالكسر الابل الابيض يخالط بياضها شقرة كل ذلك من القاموس فلا

له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وجوب ارتكابه للتاويل يسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا

[illegible] البعول
[illegible] الجواب وليس احدها اصلا [illegible] القساد المعنى فافهم وذلك لكثرة
[illegible] القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء
لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل في السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور
ان الباء معان كثيرة شايعة عن القسم بخلاف الواو مختصة باسم الله تعالى من اضافة العام الى الخاص ولو كان
مختصة بلفظ الله لكان اوضح فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجب مع الاختصاص لكن يرد انه يحتمل
تكلفت
الباء اعم من الواو ولكفى ويتلقى اي يجاب يقال بكذا اي القي اليه محل الشارح ويتلقى القسم على انه يلقى
الى القسم الجواب اللام فجعل القسم يلقى اليجوابه يجوز اقتصار سالم ويجاب القسم والاظهر ان المعنى يلقى القسم
الى المخاطب مع اللام في جوابه او ان او بحرف النفي اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تنازع اعترض
ونقدم في بابه ل عليه فاعل تقدم وحذف معمول اعترض واليه اشار الشارح اذ التقدير ليس مثله بالنصب
دقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الاصافي وجه واما الباقي فمنه
ما لا زيادة فيه قطعي وهو ان نفي مثل كلمة المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى
لان المماثلة من الجانبين وهذا اوجه تلقاه المحول بالقبول ووجهوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة
احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثل مثله بل المثل المشارك
للمثل في صفة مع كون الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق المقارب ومنه ما لا زيادة فيه
الكاف جعل الزايد هو المثل وكان وجه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم
واحد
بزيادة المثل ويرجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا
ويرجح ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا امكن
تفسير
الموضوع
في حرف جر يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادته ان يبقى على الاصل معناه وكونه بمعنى كلمة
هذا المعوى له معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا نقول ان على بمعنى من في قوله تعالى
اذا اكتالوا على الناس يستوفون بل نقضى اكتالوا تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ينفصل عن كالبرد المنهم

البرد

[illegible]
الفاديات الحروف المشبهة بالفعل [illegible] تقديمها على الحروف الجارة [illegible]
والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة الحروف الجر في عملها وفرعية هذه الحروف فلان معانيها
معاني الافعال لم يرد ان هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها الانشاء التاكيد
المقصودة
والتشبيه والترجي والتمني في الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال
المضاف
بها الانشاء والشايع استعمال الماضي في الانشاء كصيغ العقود اي بعكس ما فيها على حذف
كانه ارتكب حذف المضاف لحفظ مماثلة ضميرين لها وعكس في المرجع والى فيمكن رجوعها ضمير عكسها
الى ما بقي بعد الاستغناء ان من هذه الحروف فان قلت ان اريد ان لهذه الحروف صدر كلام وقعت فيه
فان ايضا كذلك وان اريد ان لها صدر الكلام المقصود لذاته فما ذكر من الموجب لا توجيه اذ الدلالة
صدر
على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر كلامه اذ لا ينكر صحة زيد قائم ابوه قلت اريد ان لها
كلام
الكلام سواء كان مقصودا لذاتها او لا وان اسم ان وخبرها ليسا كلاما جملا مفردا فيما ليست في صدر
حمل
وقعت فيه ويلحقها اي هذه الحروف فيلغى على الافصح سمع العمل في ليتما وقس عليه غيره وبعضهم
ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرها والاصح انها حرف زائد
اشعارهم
كما في حالة اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فيلغى على الافصح والاصح لكان انفع كما وقع في بعض
شعرهم السماع يساعد في الجميع وقد عرفت انه مختص بليت فان المكسورة لا تغير معنى الجملة قال
اصل
الشارح الرضي اصل في تفصيل معاني الحروف المشبهة ولا يخفى عليك انه لم يبين لان وان معنى فالاولى
في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف في حكم المفرد حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه
فكسرت ان تنبيها على انه كسرت مسندة الى الضمير انه اوعلى ان مفعول لا يحذف وفي ان والمراد كسر هذه المادة
كلام
فلا يلزم تحصيل الحاصل اي في ابتداء الكلام فيحمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام
حلام
المتكلم او اوله ورد عليه الشارح الرضي وحج بحج عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل هما
كلام المتكلم
يجب كونه ان في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولذا يكسر بعد القول ويحتمل ابتداء

[illegible]

[illegible] او جواب القسم والمراد بها الاقوال [illegible]

القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن   حال كونها مع جملتها فاعلم انه على ان في كلام المص مسامحة

لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء في المعنى [illegible] ويحتمل ان

يكون مراد المص كون احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى عندي انك قائم عندي ثبوت

قيامك فالمبتدأ في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله

مندرج في الفاعل على اصطلاح غير المص ويندرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول القول

ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا قائم فانه يجب كسرها مع انها مفعول ولم القياس

ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو

عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المص كما عرفت من تعريفه المضاف اليه فلم يعتبر ذكر المجرور

بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضي   وبعد لو ولولا انك خص ذكر لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد و

الكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدأ وقد نبه الشيخ الرضي حيث

قال في لولا انه جواب سؤال مقدر وهو انه يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون جملة اسمية لانه مع غاية ضعف

السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا [illegible] قوله ولو انك

لانه [illegible] السؤال بعد [illegible] قوله لو انك قائم صوابه لو انك قمت كما ستعرفه في بحث حروف الشرط   فان جاز

في موضع [illegible] ترجيح احدهما بعدم تكلف الحذف لانا في جواز الاخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف

في من يكرمني فاني اكرمه ونظائره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف   لانها اذا ما بعد اذا اقتصر الرضي على

الاول والثاني من زوائد الشارح وكان الرضي لم يلتفت اليه لاستلزامه الحذف في محل الحاجة لكن في كونه

مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت

خبر المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعده المص من مواقع المفرد كفاعل المبتدأ والمفعول

قلت الخبر الجزاء لا يصح ان يكون جملة لكن الطلاق خبر المبتدأ في مقام تعليل وجوب الفتح فاسد

فى

في نحو لا اشباه [illegible] لا جرم قال

الله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح وغالب [illegible] المطلوب [illegible] عند الخليل [illegible] كما

في لا اقسم عند الرضي لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه وعند الخليل [illegible]

سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفرا وروي فيه عن العرب لا جرم على وزن [illegible]

فمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلا بد من معنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم التأكيد

الذي فيجري مجرى بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لاتينك ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح نظر

الى الاصل والكسر نظر الى عارض القسمية وحكى الكوفيون فيه تغييرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا في الحالين

وزيادة ان وذا قبل جرم وتبديل همزة ان بالعين فمما يلحق به لا من ذا جرم ان زيدا قائم فاحفظ انه

حمله ما يتوهم انه اشباهه قمت كما انك قائم وليس من اشباهه قمت كما انك لتعين الفتح لان ما زائدة غير كافة

التزموا زيادة ما مع الكاف الجارة لئلا يلتبس بكان   جاز العطف على اسم ان الظاهر فجاز العطف لترابط

بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن واعرض عن الربط واختلف عبارات النحاة جعل بعضهم المعطوف عليه اسم

وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المص الاول وتبعه الرضي واوضحه   حيث يكون مع ما عملت فيه الاسمية [illegible]

مفصولين وورد بان معمولي علمت في تاويل مفرد فكيف يوجب كون المفتوح مع ما يتعلق به انا بناء على مقصود كونه في

تاويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على ان المفتوحة اصلا   دون ان المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف

في المفتوحة مطلقا واما باقي التوابع فما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفرا وسكت بعضهم [illegible] الكل

عن البدل ايضا والجواز هو القياس   ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان ههنا [illegible] قال الشيخ الرضي الكسائي مع اني في الكوفيين

والفرا حاكم بين الفريقين فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان كون الشيء الواحد خبرا لاسمين

متغايرين الاعراب كما تغاير الظاهر استنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير متخالفي الاعراب فانه ليس بتلك المثابة

الاستنكار وليس شيء على عدم الجواز في ان زيدا وعمرو قائمان منه على انه يلزم اجتماع العاملين على معمول واحد

في اثر واحد لان العامل في خبر ان عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره المص مسند الى المبرد والكسائي لا

توافق كتب النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المص توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد والكسائي في

في [illegible] ... [illegible]

لان [illegible] المحلي هو الضمير [illegible] الموضع [illegible] في [illegible] المثال لكلاهما الى الحكم . ولكن في جواز العطف

[illegible] الاسم كذلك خلافا لبعض . وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده ولا يجوز

في سائر الحروف خلافا للفرا . وقوله اذ لا فصل بينه اي بين الاسم وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان

كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن

مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على الواو المصاحبة المنفية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل

لو ضيعته وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لفيك راغب وهو قليل ويدخل على ان اذا قلبت همزتها

هاء فيقول لهنك قائم كذا في الرضي . واختار والتقديم اي يرجح العامل في التقديم لشرف العامل على ما ليس

بعامل او لان العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضي بالثاني ويمكن ان يقال اختار والتقديم ان لانهم

لو قدموا اللام لاوهم علها والغا ان قوله لعوان بعض وجوه مشابهتها مع الفعل ولعدم لزومها واختصاص

بالاسم ويمكن ادراجه في فوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل . ولهذا لم يذكره صريحا اي لكون الغالب الالغاء

لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء

ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر هذا لا يغني عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته لطرد الباب

اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا عن ادراج لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم لما اعترض

على المصنف قال قول المصنف ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل

وجب كونه من نواسخ الابتداء فتامل لا نقول قوله ولا غير وان افاد وجوب دخولها على فعل من افعال المبتدا لكن اوجب

عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لا غير من الافعال وجواز دخولها على الاسم علم من جواز الالغاء

والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدا والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدا

لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل ان كان زيد قائما دون ان كان قائما زيد . بالله ان قتلت لمسلما و يقولهم

ان يزينك لنفسك وان تشينك لهيه ويلزم دخول اللام على الجزء الاخير من افعال النواسخ لان لام الابتداء

لا تدخل مع الافعال النواسخ الا على الجزء الاخير بخلافها مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما

القسيم

وقيل

وقيل [illegible] اللام [illegible] الاجمل [illegible] المثالين [illegible] واجيب بان [illegible] اللام

في المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا ان نافية مطلقا واللام الا [illegible]

البصريون بان اللام لم يجئ بمعنى الا فيه والايجاب جاء في المقوم ازيد وتعقبه الرضي بانه يجوز لخصها [illegible]

الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي او معنى النفي ونحن نقول يبطل انكار

ان المخففة اعمالها في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل اعمالها انكارهم اعمالها . وتخفف المفتوحة

كالمكسورة شبه تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الاكثر الكثرة او في كونه مقتضى كثرة الاستعمال والثقل

وان كلا لما ليوفينهم اللام جواب القسم ولا اصلها اللام الفارقة وزيدت ما بعدها وهي للكراهة اجتماع اللامين

كذا في الرضي . ونحو مشرق اللون كان ثدياه حقان اشرق بمعنى اضاء والثدي ويكسر خاص بالمراة او عام

وتونث والحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كل ذلك في القاموس والظاهر حقتان ويتوا اي انه مثل

خصيان ولا يصح ان يكون تثنية حق جمعا او جمع المكسر سوى على ما صيغة منتهى الجموع يصح بينه بتاويل

فرقتين لانه لا يناسب ضمير اذ لا وجه لجميع الحقة في تشبيه الثدي اذ ليس حسن الثدي في كونها عظيمة غاية العظم

اذ الا يعملها لفظا فيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة فان قلت لا وجه لنقل الضمير لانه كان

المخففة المكسورة في انها تلغى وتعمل فلا يلزم ترجيح شيء عليها بالاعمال حتى يدفع بتقدير اعمالها في ضمير شان

مقدر كما في ان المخففة المفتوحة قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل اصلا في اللغة الفصحى وهي المراد

بالاستعمال الافصح فهي في تلك اللغة كالمخففة المفتوحة في انها لا يعمل اصلا . ويجوز ان يقال نقل بعضها

الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة وهي الموافق لعبارة المتن ههنا حيث قال ههنا وتخفف فيلغى على الافصح

وبعبارته في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت . فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف

قال الرضي ونقل الحركة الى المتحرك . وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التاكيد والتحقيق لان

السابق او هم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه وتردد فيه . ومعنى الاستدراك فرد الحسن يطلب درك

السامع بدفع ما عسى يتوهمه فيحصل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته

بمعنى يكون لكن الاستدراك انه لتدارك ما فات المتكلم بايهام كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام دافع للتوهم قوله

والعطف قد يكون نحويا اي [illegible] والمرجح [illegible] المثال مما اثبته الرضي والقرآن حيث [illegible]

[illegible] على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فما قاله ما في القاموس بعيد [illegible] قال ولكن مخففة حرف

[illegible] بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب

ان يتضادا تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الاية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الا فضال

بل لاستاسب اذ اللائق ان يشكروا فالجزان منطبق على المفعول لا وجه على هذا التخصيص اجازه ليت زيدا قائما

بالفراء لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه مختلف فعند الفراء منصوب بمعنى ليت وعند الكسائي نصب الثاني

بكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فالاوجه ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من مواضع وجوب

حذف كان عند الكسائي ومواضع وجوب حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين وشذ الجر بها اي بكلمة لعل

كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة والرفع الصوت دعوة وواه الرضي

رفعه وقوله لعل ابي المغوار في القاموس رجل مغوار بين الغوار بكسرهما كثير الغارات او كان اشتهر ذلك الرجل

بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكي في الاحوال الثلث بالياء ومنه ما وقع في كتابة علي رضي الله عنه كتبه علي بن ابو طالب

والا فلا حاجة الى ما بعد جزم لوجود الجر بها وحكم بورود الجزم بوجود الجر لبعد هذا التاويل والحاجة الى

التاويل لتلا يبقا الجر لعل الاشكال فيه مع انه لا يسند له الى هذا البيت الواقع من عقيلي العطف في اللغة

الامالة ولما كان او تميل العامل الى المعطوف كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد وما هو المثبت في الكتب

بان بعض النحاة ذهب اليه اما انهم بعض اخر فلم نعثر عليه فالاربعة الاول للجمع اعم من ان المعنى افادة الجمع الا ان وضعها

الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وحده من موضوعات البواقي وليس المراد اجتماع المعطوف ولا اجتماعهما في

كونهما مفقودين بالنسبة لاجتماع الجميع في ذلك وقوله في الفعل الاولي فيه في الحكم ليشمل زيد وعمرو انسانان

فقولك جاءني زيد وعمرو ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما قولك ثم الاخر لان قوله اي حصل تفسير

جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع فيه ليقل كلام الرضي بتمامه قال فقولك جاءني زيد وعمرو

او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الاخر فالخبر

في له بخلاف ثم فعل الشارح ونظر ما قيل بخلاف اما واقتصر عليه والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بلا مهلة

فان قلت [illegible] الترتيب [illegible] الى المعطوف [illegible] على المعطوف [illegible] الترتيب [illegible] معنى

الجمع فلا حاجة الى [illegible] الترتيب الى معنى الجمع مع [illegible] من العبارة [illegible]

المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى خلل عبارة المص بقوله بغير مهلة وبه على [illegible]

قيد للعموم منه الا انه لا يفهم من العبارة مقابلته مع قوله وثم شاركها بمهلة لانا نقول فليكن من مقابلة الكل

بالعام متراخيه بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان ابتداؤه

متراخيا عن المعطوف عليه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال الابتداء بالمعطوف عليه

وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة

من وجهين بل من ثلثة اوجه ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل على رحالهم الا وان العلا ثم جمع راحل وان ليس له

ظهر يركبه كذا في القاموس هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتى الجارة انه يجوز في العاطفة كون المعطوف

غير الجزء الاخير من الملاقي له وكانه لم يتذكره الشيخ في هذا المقام فتمسك لبعض الشروح وقوله ومن هنا ظهر ان

قوله ردا على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضي مثله الجزء حكما بقوله نمت البارحة حتى الصباح

فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقي للجزء اذ ليس للجزء الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء اعم من الحقيقة

لا حكما ولا استغناء عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها

نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزء بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى

على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاقي الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار اتصاله وعده من اجزاء الليلة

لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ما ذكره وجها

لعدم دخول حتى على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف والاقوى بقصد بعطف

الكل على الجزء المقتضي للمغايرة او ضعفه بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الشكل لا يصح ان يدخل على غير

الجزء لان عطف الجزء على غير الكل لا يفيد القوة والضعف لاحد الامرين اكتفى المص في هذا المقام باقل

ما لا بد منه فلم يقل او الامور ولم ينظر في هذا الكتاب قال المص الكلام ما تضمن كلمتين باسناد نحو العقلاء

او غير معين عند المتكلم هذا او في الشك اما او للتفصيل كما في التقسيم واو للابهام فهو للمعين عند المتكلم الا انه ابطال

[illegible] التفصيل [illegible] الاسام لا يجري في ام [illegible] ابهام لا يقع
[illegible] لو سلم فالكلام في معنى [illegible] بين الكلمة [illegible] وانما ما اجاب
[illegible] لا يقع الاشتباه لانه وان كان ثبته او لاصحاب الاخرين بينهما عند المتكلم لازمة لهمزة الاستفهام
غير مستعملة بل وبها الزمر في اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا في كتب
العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم المتراخي بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين
عند المتكلم به بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد
الاستواء في الاعراب والاسناد لا يستقيم لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام عمرو لطلب التعيين لا يشترط فهذا
في ام المتصلة لا ينتقض بقوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين لانه اذ لا طلب الا ان يقال
المراد انه في الاصل وصف كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف اخر في قوله وكان جوابها
بالتعيين ا‍ه واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتدأ وهو مضمون ءانذرتهم
ام لم تنذرهم اي سواء الانذار وعدم الانذار وبعض جعل سواء مبتدأ الا ان المضمون وان كان معرفة وان كان نكرة
لكنه مستو في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ من اسم هو في صورة الفعل وبحجة ان ام لا تفيد معنى الواو
واجيب بان الهمزة وام لم تبقيا على حقيقتهما بل استعير للاستواء ولهذا لم يجز سواء على اقمت ام قعدت وقال
الرضي سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر وقوله اقمت ام قعدت
في معنى الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سيان واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعارة حرفي الشك في التركيب
اعني الهمزة وام للشرط الذي هو للشك بكون الماضي فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يحسن و
سيجيء الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلزم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال دال على اعتبار معنى الشرط فتبديله
بالمضارع تفويت للقرينة لان ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا لا كلام في عدم عده ضعيفا مطلقا انما الكلام في عدم
عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فتنظر وقد يجاب بنفي كليهما ا‍ه اما اعتراض على المص بانه لا ينحصر الجواب في التعيين
او تنبيه على ان مراده بالحصر الحصر الاضافي على الجواب بنعم او لا ولذا صرح بنفيها اذ قد يجاب بنفيهما ونحن نقول الاجابة
الكلام في السؤال الوارد السائل فالجواب ما يطلبه ونفيهما تخطئة له في اعتقاده لا اجابة سؤاله والجواب بالتعيين دون نفي

كليهما [illegible] لا يكون [illegible] نعم [illegible] بقال لا [illegible] نفي
كليهما فتامل والمنقطعة كبل الاضراب من حال [illegible] هذا الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب [illegible]
نحو قوله تعالى ام انا خير من هذا اذ لا معنى للاستفهام ههنا او كاما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام
ام هل تستوي الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لا بل ام شاة انه من عطف الانشاء على الاخبار وهم
اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندي بانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف
العطف بل يكون حرف استيناف والكلام على تقدير عده في حروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل
ليس كذلك اهي شاة ام هي شاة وقال بحجة عليه انه يؤول المنقطعة الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب
والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فيشتمل على معنى ام المتصلة ام بدونه كان يقتصر على اهي شاة وعلى
اي تقدير بينه وبين ام المتصلة بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار باول الصفة
وجعله عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يأول بل اهي شاة بقولنا بل اشك
واتردد فيكون اضرابا عن الاخبار بالشيء بالاخبار عن الشك والترديد فيه وعن الثاني ان الواو الداخلة
على اما الثانية لعطفها على اما الاولى هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة
كلاهما والواو لعطف احدهما على الاخرى ليجعلها كحرف واحد يعطف به ما بعد الثاني على ما بعد الاولى
ويتجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة
المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتاكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة
حتى قيل التزامها دون لكن للزومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن فالحكم ههنا للمعطوف لا للمعطوف
بل للمعطوف نصا على خلاف لكن العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت لما قبل لا يثبت لما بعدها حتى يكون للمعطوف
عليه بل بذكر لا يبقى عما بعد لا فيكون لما بعدها حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف حروف المعاني
بل اصوات وضعف لغرض التنبيه فالاولى ان يجعل من قبيل حروف الاضافة الزيادة يصدر بها الجمل كلها ولا يكون
الا في صدر الكلام سوى ها والمتصل باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها
وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وحل الفصل بينها وبين اسم الاشارة

بعد الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها [illegible] الله ذا قسما وفي الصحاح يقال اما

والافصال اما تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة لا على المجاز و

الا حرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا كلامه وفيه علم ان اعلم

يستعمل للجزم والتنبيه ح بناسب ان يحصل ان تجعل ها مكسورة فتامل حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للقريب

والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا آ واي وفي الصحاح ايا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد وقلم بلغت

الى كلام النحاة اعلم ان يا كما انها اعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فتكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء

سواها ولا ينادى اسم الله تعالى والمستغاث وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها او بوا كذا في القاموس نعم فيه اربع لغات

المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين

المفتوحة حاء كذا في الرضي فلو قال اصاب زيد الدين لي عليك قال الفاضل الهندي ومنها ورد في حديث

التخصيص من قولها نعم بعد قوله ع ولو كان على ابيك دين فقضيتها ما كان يقبل منك فقالت نعم فقال النبي صلى الله

عليه وآله فدين الله احق فانه ايجاب للمقول لا تصديق للنفي واي اثبات بعد الاستفهام بمعنى بجز فاذا لا ايجاب

وشيء من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم وجه غير خفي على متامل حتى ويلزمها القسم الزوم استعمل

على ما هو خلاف عادته والا لكان يقول ويلزم القسم اي والله بخلاف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان قبله كلمة ها

التنبيه نحو اي ها الله ذا الا انه مجرور ولا غير لنيابة ها مناب الجار وفي ياء اي ثلثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين

واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدغم والمدغم في كلمتين اجراهما مجرى كلمة واحدة كما في

ها الله وهذا ايضا من خصايص لفظ الله لمن قال هو فضالة بن شريك من جوى جهبتي في القاموس

الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر وكلها في المقام حسن ومعنى كونها زائدة

ان اصل المعنى بدونها لا يختل يوجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف

به الرضي وقال يعني انها لم يغير المعاني التي وضعها الواضع لها فكانه لم يعد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء و الفاظ

التوكيد اسما كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له هذا ويفهم منه ان المعنى الذي يفيده الحروف الزوائد

يحوي بعض الاستعمال وقلت هو اي زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم في الارض

اي مكناهم فيه وابعد لما الفيه وانما يفتح الهمزة وسكون النون بعد لما [illegible] ان قام زيد وان بفتح الهمزة وسكون النون بعد

كي [illegible] الكثرة [illegible] تفيد ان المكسورة [illegible] وكونها في مقابلة زيادة ان المكسورة لا الزيادة بين فعل القسم و

حتى يلزم قلبها ولذلك ان تفهم الكثرة من تقييد الى زيادة مع الكاف بالقلة في الصحاح ان قد يكون صلة لما

نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زايدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم الله

الواقع بعد لما مقابلة للزايدة وجه خفي وضع منه موضع الزيادة ان لم يذكره كان تطوله

الى آخر السلم ويروى وارق السلم العطو التناول ورفع الراس واليدين وظبي عطو مثلثة وكعدو تطاول

الى الشجر ليتناول وهو الناظر الشديد الخضرة والوارقة الشجرة الخضرا كل ذلك في القاموس وقلت قبل القسم

وان كثرت قبل القسم الذي جوابه نفي لمد بدال فان جوابه نفي نحو لا والله افعل في بلا حور سرى وما شعر

والحوار الهلكة على وزن الغرفة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة

جمع طالب فوقع فيما وقع وانه العجاب فقال الحور جمع حاير قال الجوهري الهلكة الهلاك في القاموس الحور

بالضم الهلاك وجمع الحور وفي شرح الابيات اخره بافكه حتى اذا الصبح حسر الجار والمجرور متعلق ليشعر يعني البيت

ذلك الرجل العاشق سرى في سر الهلاك وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء الصبح والحق الكاشف عن الشبه

علم ذلك لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك الانصراف والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل

من الحروف الزايدة وكذا اما في حيثما واذ ما الكل لم يجعلوها من الحروف الزايدة لان لها اثر في الكف عن

العمل وتصحيح دخولها على الفعل في الكافة وكف حيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونهما جازمين عند الرضي والعجب

انهم لا يرون تاثير الحرف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ودفع الاحتمال في لا الزايدة بعد العاطفة على النفي وفي من الاستغراقية

ويرون تاثيرها لفظا لكنها ما ما فاد من زيادة هنا هذا كلامه ونحن نقول اذا لم يكن له اثر معنى صحيح فلا عبرة بما يترتب

والصحيح اذ لا يخفى ان الحروف الزائدة بالوصف لا يفوت اصل المعنى بعدمه توقفه عليها واما الكافة ليست كذلك

اذ في انما زيد قائم برفع زيد لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم على زيد ولو لا كلمة ما لم تبطل العمل ولم يدخل الحكم

عليه بزيد قائم وفي حيثما تضرب بجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول للثاني اذ لا

معنى حيث بدون ما لان السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة الحرف الباقي التي لو حذفت لاختل الكلام لا الفاظ

فهي تفسير كلامهم قال ابن الملك الغالب فيه ان يكون تفسير الفعل بما في معنى القول اي بفعل متقدم

اشار الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف [illegible] اعتباري فيستعار له ارادة الظرف فتم اعتبار اللفظ

ظرفا للمعنى هو الشايع حتى قال الجندي انه على القلب لكن جعل القلب فيما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية

اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى اعتبارية   مفعول لا مقدر اللفظ غير صريح القول فهو مختص

بما في معنى القول معناه لمفعول ما في معنى القول لا انه لمفسر تفسير لفظ في معنى القول الا انه جعل الشيخ الرضي

ما في معنى القول في معنى القول الغير المصرح حتى جعل القول المقدر من مقولة ما في معنى القول وهو بعيد

مفعوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به اشار الى وجه قوله فهي لا تفسير في الاكثر الا مفعولا به من ان قوله

في الاكثر لانه قد يفسر مفعولا به مذكورا والى رد من تمسك بالاية في انه تفسير مفعول القول الصريح زعما منه ان قوله

ان اعبدوا الله تفسير لقولهم لما امرتني لكن قال الرضي تقدير امرتني بقوله اذ المامور به لا يكون نفس اعبدوا الله

بل قوله به فالضمير مفعول له هو القول الصريح مقدر ولكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول

في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تم الكلام ولا يحتاج اليه الا من جهة

التفسير المبهم المقدر فقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست فيه مفسرة لان قوله ان الحمد لله رب العالمين

خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا والاية على مذهب سيبويه

او تقدير نحو هلا زيدا ضربت قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل يقدر بعدها لتوسعهم

في الظروف فنحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني   فالهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها

جعل التصرف تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفها وجعل اضافة التصرف الى الضمير الاولى لادنى ملابسة لانه على

بالتصرف فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة اي الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل في مواقع لا يدخل فيها هل

وكلما يدخل يتصرف في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم

الاعم من وجه لان بهل تصرفا ليست للهمزة قال الرضي ويختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير في الاثبات

نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اي الم يثوب وافادتها فائدة النفي حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب

كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان يدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد

بقائم

بقائم … فالاداة … على ثم والفاء والواو بخلاف هل يعني الهمزة لعراقتها في الصدور لا يتقدم عليها العاطفة

بل يدخل عليها ويدخل هل على [illegible] قال تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وهل انا الا

من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد   ويقرب انك تقول اذا كرهتني فهل اكرمتني ولا تقول

فاكرمتني وتقول اسلم عليه ثم هل التفت الى الهمزة الاتي بعد لم ويجوز في هل وسائر كلم الاستفهام كذا

في الرضي فاعلم ان هذه الصورة ايضا من موجبات كون هل اعم تصرفا   اعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني

لانتفاء الاول وهذا لا انه معناه ذهب المحقق التفتازاني الى ان لو موضوعة لذلك وكانه خالفه ليكون ادوات

الشرط على نحو واحد في الوضع   وما كان حصوله مفروضا في الماضي كان منتفيا عنه لان التعليق لا ينافي الوجود

بل يعم الوجود كحصول في محله   فيلزم لاجل انتفاء ما علق به ايضا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم

لو يكون سببا له وكلاهما ممنوع   وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فيبحث

ومن هذا الاستعمال توهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني قد صرح المص بسبب تخطئتهم فقال الشرط

والجزاء مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب واقر الرضي في

الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل على دخوله بان الشرط ملزوم والجزاء لازم

واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه   موضع منطلق اراد ان يبين وجه تعبيره

لو انك منطلق انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت وقع موضع منطلق فوجه بان الموضع موضع منطلق

نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لعود الدلالة لو على ماضوية وبان المراد موضع

منطلق قبل دخوله فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق ونحو لو انك

منطلق بتقدير امر منطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض

دخل عليه لام مفتوحة ويحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذيولها فانه يكثر

حذف اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري   واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اوله

دفع لاعتراض الجندي بانه لا يصح ترك في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان

اضيف الى الكلام مجازا والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالاولى …

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] بلا لصة [illegible] واحترز به عن تو

[illegible] وانما قال بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسط

[illegible] لان الاحتراز في جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لا محالة

فقال على الشرط لان الكلام في الشرط [illegible] اي جاز تقدم القسم حصل ضمير لزمه للقسم مع تعدد دون الشرط

مع قرينة لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول كان الجواب يدل على ان ضمير حصل

الراجع لغير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد عليه ضمير لزمه

لانه يلزم ان يكون مجزوما وهو صحيح وفيه انه اذا كان الشرط ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير

مجزوم وجوابه انه يتكلف ويقال المراد صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم وللشرط ايضا لكونه مشروطا فيه

بخلاف الجواب مجموع القسم وجوابه لا يجزم الجزاء على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى ح

مجموع الشرط والجزاء فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف لان تقديم الغير بتقدم

على جواب الفاء القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر

باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه نظرا لان تقديم الغير كان بتقدم على جواب الفاء

القسم [illegible] على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم

وجواز اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللف الذي باعتبار مثالي انا والله ان وان اتيتني والله فهو على المعنيين

باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب باعتبار الفاء القسم واعتباره على المعنى الثاني

على ترتيبه باعتبار الشرط والفاء فكلامه مما يعجب عند الناظر ويحمل نظره على الاحاطة القاصرة وقد بلغني نسخة

[illegible] وكان اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا من عنده هذا والاولى والانسب بسياق الكلام جعل ضمير

ان يعود الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه اول الكلام وان اتيتني والله يحتمل

[illegible] فيكون مثالا لا لتقديم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان تاتني فيكون في جزائه ويكون مثالا لا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الكثير اولملفوظ مقدرا [illegible]

كالملفوظ فيه والمقدر في وسط الكلام كما هو [illegible]

جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى [illegible] الرضي [illegible]

فاكرمك فانه لو كان ان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان [illegible] لا يجوز الا في [illegible]

قول من يستغني عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن في لزوم [illegible] الاتيان بالفاء بل اللازم اما الفاء او اذا

الا ان توسع في قوله الا الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فما قال يعتبر الشرط

الثاني ليحصل مجموع الشرطية جزاء ويدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية وامثال ذلك ليحصل مجموع الجزاء

للشرط كذا ذكره الرضي وقد يتقدم الجزاء على الشرط فيعقد وسيلة جزاء ويحصل المقدم دالا عليه عند البصري ويحصل

مع تقدمه جزاء عند الكوفي ويلزم معنى الشرط ح كذا في التسهيل واما التفصيل فقال الرضي وقد يجوز

لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به

فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما هذا مما وقع في توجيه اما في اوائل الكتب من قولهم بعد

ان تقدير اما من علم تقدير التقدير كما ينبغي والحاكم بان كلمة [illegible] في جوابها و

الاول للثاني ولم يحكموا بكونه اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين [illegible] فانا اكرم [illegible] الكريم

لاذ شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز

اعمال المستقبل الظرف الماضي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال

المقابلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كلزوم [illegible]

لقصد المبالغة فما في حيزها اي حيزها هذا هو الوجه دون الاخر لانه لا يصح التعويض [illegible] فما في حيزها

اما مطلقا ما لم يكن من حيز الفاء فان مما في حيز اما معمول للشرط كما [illegible] المذهب الاخير وفي قوله

مطلقا الحلال فاتحل اذ لا يجوز في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة فاني منطلق انا

اي اما تسلطو يوم الجمعة   هذا مذهب سيبويه قال الرضي وبعض النحويين هذا مذهب المبرد واختاره المصنف
[illegible] مطلقا جعل مطلقا اسم مفعول مسلطا [illegible] لا يعني [illegible] تقريب [illegible] اوضح وابعد عن التكلف
واما تقديره على تقدير [illegible] وهو المختار [illegible] لو كان معمول المحذوف مطلقا فجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير نقل الرفع اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل
مرجوح هو تقدير العامل اي منطلق فيه ويجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز و
الشارح اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد رد التقدير الذكر ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه
لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق ما يكون المقدر لجاز ها الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور
اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكون بمعنى ما لا يعقل سوى الزمان صرح به المغني فمعنى مهما يكن
يوم الجمعة ففي يكن ضمير الى مهما لا بد منه فح لا يصح تقدير اما يوم الجمعة زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يربط
يكن زيد بمهما ولكن التقدير مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر زيد الا على جعل مهما بمعنى الوقت وتقدير
العايد اي وقت يكون زيد فيه وح لا بد من تقدير عايد اليه في الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فمنطلق في تقدير
ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشري في قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وقال هذا
افتراء على العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضي وتعقبهما المغني بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك شبهة دع
لكونه محتملا والجار يقتضي ان الظاهر في مهما هو المذهب الاول   وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
حتم جوازه بالاخلاف عند النحويين بتقدير يذكر والافضل سمعت جوازه مرفوعا بتقدير العائد   يقول الشخص فلان
هذا ردع للمخبر ونفي لخبره وقد يكون بيانا لكون خبر اتى به المتكلم منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكون
لهم عزا كلا   وقد جاء اي كلا بمعنى حقا وح يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لا يجاب به
نحو قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة   لانها مختصة بالاسم فلو لم يقيد لم يصح قوله يلحق الفعل الماضي وهذا الاسم مما
قال الهندي احترز عن المتحركة فانها لا تلحق لتانيث المسند اليه بل لتانيث نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع
وانما قيدنا التانيث المتحركة من الحروف والاعلامة التثنية والجمع في الاسماء لانها جعلت مع ما الحقته بمنزلة
كلمة واحدة واما عدم عد علامة التثنية والجمعين في الافعال الفعل فلانها اسماء اشار الى علامتها حروفا

في لغة ضعيفة معها ايضا ايضا لحكم ما [illegible] التانيث فانهم   لتانيث المسند اليه تحقيقا او [illegible] الا كالجموع
المكسرة [illegible] المؤنث بالتاء [illegible]   فان كان المسند اليه او المعنى فان كان تانيث المسند اليه ظاهرا [illegible]
فان كان المسند اليه المؤنث ظاهر غير حقيقي   اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وعدمه اي فهو مخير
اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على المختار والاسناد لا الاول جعل اسم مكانا   وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها
هذا الابد من كون ذكرها ها استغنى عنه فالوجدان يقابل المسايل من قوله يلحق الوجوب فاستغنى من الظاهر الغير
الحقيقي   اي جمع المذكر والمؤنث ثم يعني الضعف حين الاسناد الى الظاهر لا مطلقا كما افاده عبارته
ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير لصار مقيدا لكن باكثر مما ينبغي ان يقصد لانه يقيد
يكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وبفعل الماضي   اي ادخلته نونا الحاق النون ليس على ما ينبغي لانه ادخال
النون الذي يسمى تنوينا قال في الصحاح نونت الاسم تنوينا الحق التنوين لا يكون الا في الاسماء   فسمي ما به
تنوين الشيء لا يقال لزيد المضروب انه ما به ضرب زيد فليس التنوين ما به ينون الشيء اي ادخال على شيء بل هو النون الداخل
نون ساكنة اي بنا انها ان اراد بالساكن بنا انها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون في اخر
المعرب نحو محسن وصائن كذلك وان اراد معنى اخر فليبين حتى نتكلم فيه   فلا يضرها الحركة العارضة
الظاهر فلا يضره لرجع الضمير الى نون التنوين وكانه اراد بتلك الضمير عبارة التعريف   وهي شاملة نون اخر
هكذا ذكره الرضي وتبعه الشارح والظاهر ان المراد نون هي كلمة لان الكلام في قسم الحرف يمنع ذلك الشمول
يتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قائمة ومصري واخ بل المراد بالاخر ما ينتهي اليه التكلم
فيشمل تنوين قاض فان العاد ليس اخر الكلمة حقيقة او حكما بل اخره معنوي لكنه منتهى به التكلم لان المراد
منه لحوقه من غير تخلل حرف فالحرف لان ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط في الوقف باسقاط الحركة
لا لتاكيد الفعل فخرج به نون التاكيد الخفيفة لو قال بدل قوله لا لتاكيد الفعل للتمكن او التنكير لا ستغنى
عن تعلمه   ولا ينتقض التعريف بالنون ثم قد عرفت ما في الانتقاض ودفعه بما ذكره يوجب اخراج حركة الاخر
نون التاكيد ايضا   فهو الدال على انه مدخوله غير معين قال الرضي فيل مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه
وصه قال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل تنوين وقيل للفرق بين المعرفة و

[illegible] شيوع [illegible] ابن السكيت الحريري
[illegible]
المخاطب لا يمكن للاقدام فقولهم اي بحسب الشكل [illegible] ابن السكيت [illegible] انفصال التاء
[illegible] قال الزمخشري [illegible] الكافيث ووجوده يمنع عن تقدير
[illegible] تسمى تنوين الترنم لذلك لان الترنم
[illegible] وعوض عن الالف عند التغني ونون التنوين
[illegible] لان فيه ترك الترنم
ولاوجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابدال التنوين [illegible] الحاق التنوين معوض عن تحصيلها
بالاشباع كما في قول الشاعر [illegible] على ما في القاموس وتحريك عين الخفقن لضرورة الشعر
حركة [illegible] واضطرابه [illegible] الغبار المرتفع [illegible] الاعماق جمع عمق بالفتح وتد بضم اطراف المفازة والخاوي
الخالي والمخترق مهب الرياح واشتباه الاعلام القياس علامات يعرف بها الطريق الواو في قوله وقاتم
واو رب [illegible] مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام سلكت ، واما التنوينات الاخر ففي اعتبار
[illegible] الظاهر ان تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة
وحمل التنوين [illegible] الجمعية كالنون [illegible] ففي تول المص وهي التمكن والتنكير
[illegible] العوض والمقابلة والترنم [illegible] العوض والمقابلة والترنم في معرض الوضوح
[illegible] العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد
[illegible] قاعدة العربية . وكذلك قوله فلان [illegible] في الرضي وظاهر بن خالد
[illegible] على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من يجد الصفة
[illegible] طاهر [illegible] لا يعرف هو وابوه وصل بن يصل بكسرها وضمها لا يعرف ابوه وهي
[illegible] في الارض لما تعرف [illegible] فلم تحس منه اثر الا في [illegible]
[illegible] في مثل هذه هند ابنة عاصم فيه ان لا التباس لان تانيثه [illegible]
[illegible] لان طالب التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل [illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible] لان الاحرى اولى بالحمل [illegible] الباقي بعد الحذف هو الساكن لكن هذا انما يتم
على مذهب الكوفيين من ان [illegible] المخففة [illegible] المثقلة [illegible]
على ما قاله الرضي فلا وا في الجمع [illegible]
الظاهر انه يختص حينئذ بالنون التاكيد [illegible]
بهما فقد بعد كل البعد وينافي الاختصاص بما ذكر [illegible] في مثل اما [illegible] الاولى ان يجعل في سلك
ما يختص به فزاد الرضي التخصيص بحواضرب بالتخفيف واضربن بالتشديد [illegible] عن هذا التفصيل
لجوازالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة فلا يرد زيد ما يقوين [illegible] بحيثها مع النفي
بانظر انما دخلت النفي بلا لمشابهة النهي حتى قيل بحيثها في النفي بلا المتصل [illegible] ابن جني بخلاف
المنفصلة وان جاءت قليلا في نحو لا في الدار [illegible] زيد والمراد بالنفي ما يشتمل الجملة [illegible]
[illegible] لها بلا النهي في الجزم نون اي نون التاكيد في [illegible] القسم المثبت [illegible]
اضافة الجواب الى القسم كما ذكره الشارح فما ذكره [illegible] ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة [illegible]
ونقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وجب [illegible] بان لا يتعلق به طرف
او جار متقدم عليه اي الشرط المؤكد حرفه بما سواء كان [illegible] التاكيد [illegible]
في بهما واما وقد يؤكد جزاء هذا الشرط ايضا ليدل على الواو المحذوف [illegible]
قوله ليدل على الياء المحذوفة اي اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون [illegible] في كلمة واحدة
و[illegible] لابد من بيان جهة عدم حذف الالف في اضربان [illegible] والحق [illegible]
ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في التثنية والجمع المؤنث تولت منزلة المتصل [illegible]
[illegible] الذكر غايبا كان [illegible] وصيغتا المتكلم ايضا بمنزلة الاستثناء اي [illegible] ما قبلها [illegible]
ان [illegible] ما قبلها مفتوح فيها ايضا الا ان الالف [illegible]

[illegible]

[illegible] الكسر على [illegible]

النون المخففة [illegible] ولان الا [illegible]

[illegible] الساكنين على غير حدة وان كان

[illegible]

[illegible] نون الخفيفة في نون المفعول لان المشددة

[illegible] ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة والف التثنية

[illegible] هذا قال الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل بيان

من غرضه الفرق بين التثنية و[illegible] الجمع و[illegible] الواحدة المؤنثة حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية

دونهما بان التقاء الساكنين في التثنية انما يجوز اذا كان المدة والمدغم في كلمة واحدة ويكون المشددة

متصلا بالمدة [illegible] الا منفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل

واراد بالمتصل نحو [illegible] فانه يمنع من اعمال الحجي فما ذكره الرضي ان شبههما بالضمير المتصل

[illegible] الاسم [illegible] وباء المخاطبة ايضا ضمير متصل لانه بل ينبغي ان يشبه بالف التثنية لانه

اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض

من التشبيه بيان حال الاخير به النون تشبيهه بما عرفت له من الاخر مع المتصل الف التثنية كان او غيرها

[illegible] حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغني عن التعليل

وليس [illegible] حتى يستحق ان يحمل عليها نون التاكيد بل هما سيان في وجود التعليل اما مع الضمير

البارز ولا يخفى انحصر في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد وهذه الامثلة وقعت

[illegible] على ترتيب تعريفها [illegible] تعريفها فاتت مراعاة ترتيب معانيها خطا للمرتبة

[illegible] ولا [illegible] بخلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا الكسر ما لايلائم الفعل

فادخاله على الاخير لا [illegible] فيه ما حذف متفرع على الحذف في حال الوقف اذ لا مجال للرد في الحذف

للساكنين الذي [illegible] في الكتابة ايضا والمفتوح ما قبلها فقلب الفا بياء الكتابة

فالاخ

